الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: ....

رقم التسجيـــل:

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التربية

بعنوان:

العوامل النفسية والاجتماعية لإنحراف المرأة في المجتمع الجزائري

- دراسة ميدانية على عينة من النساء اللائي ارتكبن فعلا إجراميا ببعض ولايات الشرق الجزائري-

إعداد الطالبة:

ريمة زنانــرة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ. د ناديـة عيشـــور	أستـــاذ	جامعة سطيف 2	رئيسا
أ. د/ بلعيور الطاهــر	أستـــاذ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. أحمد عماد الدين خواني	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سطيف 2	عضوا ممتحنا
د.عبد الباقي عجيلات	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سطيف 2	عضوا ممتحنا
د.بوشعالـة سميــرة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة قسنطينة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020م

UNIVERSITE SETIF2

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف « بلعيور الطاهر»

الذي كان سندي في عملي هذا

وموجهي إلى الطريق الصحيح في إنجاز هذا الجهد العلمي.

أشكر أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

بجامعة محمد الصديق بن يحيى

الذين قدموا لي المساعدة ولو شفهيا من أجل إتمام هذا العمل.

إلى المبحوثين الذين تفاعلوا مع موضوع البحث رغم حساسيته

أقول شكرا.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقديـــــر
	الفهـرس
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
5-1	مقدمــة
	الجانب النـــظري
	الفصل الأول: موضوع الدراسة
7	تمهيد..
8	أولا: أسباب ومبررات اختيار الموضوع...
9	ثانيا: أهمية الدراسة ....
11	ثالثا: أهداف الدراسة...
12	رابعا: مشكلة الدراسة..
18	خامسا: فروض الدراسة ....
22	سادسا: الإطار المفاهيمي للدراسة...
32	سابعا: بعض المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة..
36	خلاصة الفصل..
	الفصل الثاني: المقاربة السوسيولوجية لموضوع الدراسة
38	تمهيد..
39	أولا: الاتجاه الفردي في تفسير الظاهرة الإنحرافية ....
41	1-النظرية البيولوجية لسيزار لومبروزو...
44	2-نظرية التحليل النفسي لفرويد..
50	3-إتجاه الإحساس بالنقص لآدلر..
51	4-النظرية السلوكية واطسون، سكينر..
53	5-النظرية المعرفية لتوماس وايت..
54	ثانيا: الاتجاه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإنحرافية..
55	1-نظرية العوامل الطبيعية لجيري وكتيليه..

2-نظرية التفكك الإجتماعي لثورستي سيلين..	57
3-نظرية الضبط الإجتماعي لهرتن وزلي وهيرثي..	60
4-النظرية اللامعيارية..	62
أ-النظرية اللامعيارية لاميل دور كايم	62
ب-النظرية اللامعيارية لروبرت ميرتون..	65
5-نظرية الإختلاط التفاضلي "الإرتباط المتغاير" لإدوين ساذرلاند...........................	69
6-نظرية التقليد والمحاكاة لغابرييل تارد..	73
7-نظرية الوصم الإجتماعي لبيكر وليمرت...	76
8-النظرية النسائية لبولاك أدلر...	80
ثالثا: الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإنحرافية................................	83
1-نظرية العوامل الإقتصادية لبونجر..	83
2-نظرية الصراع "فولد"..	86
رابعا: الإتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإنحرافية................................	88
1-نظرية التكوين الإجرامي دي تيلو...	89
2-النظرية النفس إجتماعية ركلس وميلفين سيمان......................................	91
خامسا: الإتجاه الإسلامي في تفسير الظاهرة الإنحرافية..................................	93
خلاصة الفصل..	101
الفصل الثالث: التنشئة الإجتماعية والإنحراف	
تمهيد..	103
أولا: مفهوم التنشئة الاجتماعية	104
ثانيا: أهمية التنشئة الاجتماعية	106
ثالثا: مؤسسات التنشئة الاجتماعية	107
1-الأسرة...	108
2-جماعة الرفاق..	117
3-المدرسة...	120
4-وسائل الإعلام..	123
5-دور العبادة...	124

رابعا: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إنحراف الأفراد	**125**
1-الأسرة وأثرها في انحراف الفرد	**125**
2-المدرسة وأثرها في انحراف الفرد..	**127**
3-جماعة الرفاق وأثرها في انحراف الفرد	**129**
4-وسائل الإعلام ودورها في انحراف الفرد..	**130**
خلاصة الفصل	**132**
الفصل الرابع: إنحراف المرأة في المجتمع الجزائري	
تمهيد..	**134**
أولا: أنواع الإنحراف	**135**
1-تصنيف روبرت لندر..	**135**
2-التصنيف الوظيفي	**137**
ثانيا: أنماط الإنحرافات التي تمارسها المرأة	**138**
1-أنماط الجرائم العامة للمرأة..	**139**
2-انحرافات خاصة بجنس المرأة..	**144**
ثالثا: التغيرات الإجتماعية والمرأة الجزائرية	**151**
1-المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي..	**151**
2-المرأة الجزائرية قبل الإستقلال..	**153**
3-المرأة الجزائرية بعد الإستقلال..	**155**
أ-المرأة والتعليم..	**155**
ب-عمل المرأة..	**157**
رابعا: التغير الإجتماع وظاهرة الإنحراف في المجتمع الجزائري..	**159**
1-التغيرات السياسية في الجزائر وظاهرة الإنحراف..	**161**
2-التغيرات الإقتصادية في الجزائر وظاهرة الإنحراف..	**163**
3-التغيرات الإجتماعية في الجزائر وظاهرة الإنحراف..	**166**

خامسا: عوامل إنحراف المرأة في المجتمع..	168
1-العوامل الذاتية لإنحراف المرأة	169
2-العوامل الإجتماعية (المكتسبة) لإنحراف المرأة.....................................	169
سادسا: المقاربة النظرية لإنحراف المرأة...	190
خلاصة الفصل..	198
الفصل الخامس: التجسدات الامبريقية للعوامل النفسية والاجتماعية لانحراف المرأة في المجتمع الجزائري	
تمهيد..	200
أولا: الدراسات الأجنبية..	202
1-دراسة بيكر هوارد "الغرباء أو الخارجون"..	202
2-دراسة كارول سمارت "المرأة المجرمة حقيقة أم خرافة"...................................	203
3-دراسة سسيسيليا شابرت "الجريمة النسوية والفقر"..	205
4-دراسة جيرتي بريتوريوز "موجة العنف وسوء العاملة للنساء قاتلات أزواجهن"............	206
ثانيا: الدراسات العربية...	209
1-دراسة محمد إبراهيم الربدي "العوامل الإجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي"...	209
2-دراسة رباب عنتر السيد "الظروف الفيسيولوجية الخاصة بالمرأة من الناحية الطبية وتأثيرها على سيكولوجية المرأة المجرمة"..	210
3-دراسة هادية العود البهلول "الإنحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية"........	212
ثالثا: الدراسات الجزائرية..	215
1-دراسة شيهب عادل "الفقر والدعارة في المدينة الجزائرية"................................	215
2-دراسة زرارقة فيروز "الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق"............................	217
3-دراسة مزوز بركو بعنوان"اجرام المرأة في المجتمع العوامل والآثار"........................	220
4-زرارقة فضيلة "عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها"..	222
5-دراسة نجيب برلماين حول الجريمة والمسألة السوسيولوجية".................................	225
6-دراسة بلمقدم يحيى "تحرر المرأة الجزائرية-الطالبة الجامعية نموذجا-"........................	227
رابعا: التعقيب على الدراسات...	229

خلاصة الفصل	231
الجانب الميداني	
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد..	233
أولا: مجالات الدراسة..	234
1-المجال الزمني..	234
2-المجال البشري..	234
3-المجال المكاني..	235
ثانيا: نوع الدراسة ومنهجها..	240
ثالثا: أدوات جمع البيانات	241
1-الملاحظة..	242
2-المقابلة..	243
3-الإستمارة..	244
4-تقنية تحليل المحتوى..	247
رابعا: مجتمع البحث والعينة	247
1-مجتمع البحث والعينة..	249
2-طريقة إختيار العينة..	249
3-الخصائص السوسيولوجية لمجتمع البحث..	249
خامسا: أساليب التحليل..	261
1-الأسلوب الكمي..	261
2-الأسلوب الكيفي..	262
خلاصة الفصل..	263
الفصل السابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية	
تمهيد..	265
أولا: عرض وتحليل نتائج الاستمارة	266
1-بعض العوامل النفسية وميل المرأة إلى ممارسة سلوكات مرفوضة اجتماعيا...........	280
2- سوء المعاملة الأسرية للمرأة وإقبالها على ممارسة سلوكات مخالفة للمعايير..........	293

3-الرفقة السيئة وممارسة المرأة لأفعال يستهجنها المجتمع..	311
ثانيا: عرض وتحليل نتائج المقابلة...	**325**
خلاصة الفصل...	**352**
الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد..	**354**
أولا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات...	356
ثانيا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة....................................	357
ثالثا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية..	367
رابعا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة..	385
خامسا: الاستنتاج العام..	388
خاتمة..	**393-391**
قائمة المصادر والمراجع...	**408-395**
قائمة الملاحق...	**419-410**
ملخص الدراسة	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المتعلق بسن المبحوثات	250
02	يبين المستوى الدراسي للعينة المدروسة	252
03	يمثل تخصصات العينة المدروسة	254
04	يبين الأصل الجغرافي لعينة الدراسة	255
05	يبين مكان الإقامة الحالي بالنسبة لعينة الدراسة	257
06	يبين الولايات التي تنحدر منها المبحوثات عينة الدراسة	259
07	يبين ممارسة المبحوثات لفعل التدخين	266
08	يبين إذا كانت المبحوثات يتناولن الخمور، وإن كن يتناولنها دون انقطاع	267
09	يبين نوع المخدرات التي تتعاطاها المبحوثات	269
10	مصادر حصول المبحوثات المتعاطيات على المخدرات	270
11	يبين ممارسة المبحوثات للعلاقات الجنسية المحرمة (الدعارة، وطبيعة الأفراد الذين تمارسن معهم الفعل	272
12	يبين حمل المبحوثات نتيجة العلاقات الجنسية المحرمة ومصير الجنين في حالة الحمل	273
13	يبين تناول المبحوثات للحبوب المهلوسة ومصدر الحصول عليها	275
14	يبين المرحلة التي مورس فيها أول مرة الفعل الإنحرافي من قبل المبحوثات	276
15	يبين الأماكن التي يمارس فيها الفعل الانحرافي من قبل المبحوثات	279
16	يبين معاناة المبحوثات من مرض معين مع تأثيره أم لا على نفسية المبحوثات	280
17	يبين توزيع المبحوثات حسب كل عبارة توضح معاشهم النفسي	282
18	توزيع المبحوثات حسب إجاباتهم عن شعورهن تجاه الأفعال التي يمارسنها	287
19	يوضح إذا كان ممارسة التدخين له علاقة بالشعور بالدونية	288
20	يوضح العلاقة بين إحتقار الذات وإقبال المرأة تناول الكحول دون انقطاع	290
21	يبين العلاقة بين شعور المرأة بالحرمان العاطفي وممارسة فعل الدعارة	291

22	يوضح الوضعية الاجتماعية للوالدين	293
23	يوضح المعاش الأسري للمبحوثات	295
24	يوضح تعرض المبحوثات للعقاب من طرف أفراد الأسرة عند ارتكاب الأخطاء، مع تحديد نوع هذا العقاب	298
25	يبين حدوث خلافات بين المبحوثات وأفراد أسرهن، مع تحديد السبب	300
26	يوضح مواصفات أفراد الأسرة حسب المبحوثات	302
27	يوضح الغاية من ممارسة الفعل الإنحرافي من قبل المبحوثات	304
28	يبين تفكير المبحوثات بالزواج وتكوين أسرة	306
29	يبين العلاقة بين فرض الأوامر على المبحوثات من طرف أسرهن وتناولهن للحبوب المهلوسة	308
30	يبين العلاقة بين الحرمان المادي وممارسة المرأة لفعل السرقة	309
31	يبين العلاقة بين المعاملة السيئة من خلال تعرضها للعقاب من طرف الأسرة وخروجها للسهرات الماجنة	310
32	يبين طبيعة سلوك زميلات الغرفة في الحي الجامعي بالنسبة للمبحوثات	311
33	يبين امتلاك المبحوثات لصديقات داخل الجامعة، مع تحديد الفعل الإنحرافي الذي تمارسه تلك الصديقات	313
34	يبين شعور المبحوثات حال تواجدهن برفقة صديقاتهن	314
35	يبين مرافقة الأصدقاء للمبحوثات عند ممارسة الفعل الإنحرافي لأول مرة	316
36	يبين مع من تتواجد المبحوثات عند تعاطيهن المخدرات	317
37	يبين مع من تخرج المبحوثات ليلا	318
38	يوضح نصيحة الأصدقاء للمبحوثات بترك الفعل الإنحرافي	319
39	يبين ما إذا كان أصدقاء المبحوثات هم من دفعوا بهن إلى ممارسة الفعل الإنحرافي	321
40	يبين العلاقة بين مرافقة المرأة لرفيقات مدمنات وإدمانها المخدرات	322
41	يبين العلاقة بين مرافقة المرأة لرفيقات عاهرات وممارستهن فعل الإجهاض	324

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المتعلق بسن المبحوثات	250
02	يبين المستوى الدراسي للعينة المدروسة	252
03	يمثل تخصصات العينة المدروسة	254
04	يبين الأصل الجغرافي لعينة الدراسة	256
05	يبين مكان الإقامة الحالي بالنسبة لعينة الدراسة	257
06	يبين الولايات التي تنحدر منها المبحوثات عينة الدراسة	259
07	يبين ممارسة المبحوثات لفعل التدخين	266
08	يبين إذا كانت المبحوثات يتناولن الخمور، وإن كن يتناولنها دون انقطاع	268
09	يبين نوع المخدرات التي تتعاطاها المبحوثات	269
10	مصادر حصول المبحوثات المتعاطيات على المخدرات	269
11	يبين ممارسة المبحوثات للعلاقات الجنسية المحرمة (الدعارة، وطبيعة الأفراد الذين تمارسن معهم الفعل	272
12	يبين حمل المبحوثات نتيجة العلاقات الجنسية المحرمة ومصير الجنين في حالة الحمل	274
13	يبين تناول المبحوثات للحبوب المهلوسة ومصدر الحصول عليها	275
14	يبين الأماكن التي يمارس فيها الفعل الانحرافي من قبل المبحوثات	279
15	يبين معاناة المبحوثات من مرض معين مع تأثيره أم لا على نفسية المبحوثات	281
16	يوضح إذا كان ممارسة التدخين له علاقة بالشعور بالدونية	289
17	يوضح العلاقة بين إحتقار الذات وإقبال المرأة تناول الكحول دون انقطاع	290
18	يبين العلاقة بين شعور المرأة بالحرمان العاطفي وممارسة فعل الدعارة	292

فهرس الأشكال

19	يوضح الوضعية الاجتماعية للوالدين	293
20	يبين تفكير المبحوثات بالزواج وتكوين أسرة	307
21	يبين طبيعة سلوك زميلات الغرفة في الحي الجامعي بالنسبة للمبحوثات	311
22	يبين مرافقة الأصدقاء للمبحوثات عند ممارسة الفعل الإنحرافي لأول مرة	316
23	يوضح نصيحة الأصدقاء للمبحوثات بترك الفعل الإنحرافي	320
24	يبين ما إذا كان أصدقاء المبحوثات هم من دفعوا بهن إلى ممارسة الفعل الإنحرافي	321
25	يبين العلاقة بين مرافقة المرأة لرفيقات مدمنات وإدمانها المخدرات	322
26	يبين العلاقة بين مرافقة المرأة لرفيقات عاهرات وممارستهن فعل الإجهاض	324

مقدمـــة

مقدمة:

تقوم الحياة الإنسانية على تفهم حاجات الفرد والجماعة من خلال إشباع تلك الحاجات الفردية في ضوء الأهداف التي سطرها الأفراد للعيش كجماعات، ومرت العلاقات الإنسانية بمراحل تطور متعددة حتى وصلت إلى شكلها الآني محدثة سلسلة من التغيرات الاجتماعية والثقافية، ومختلف التحولات في العناصر المختلفة لمسار حياة البشرية؛ ويمكن القول أن تاريخ الإنسانية هو تاريخ للتغير الاجتماعي والثقافي الذي يمس الحياة المادية والمعنوية على حد السواء، كذلك الظواهر الاجتماعية هي الأخرى دائمة التغيير وما يحدثه هذا التغيير من أنماط اجتماعية وثقافية جديدة سواء في الظاهرة الاجتماعية أو السلوك الاجتماعي.

واهتم المفكرون والباحثون على اختلاف تخصصاتهم في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بتفسير أنواع السلوك التي تضر بالاستقرار الاجتماعي؛ وتمس بالقانون والعادات والأعراف والقيم وبعبارة أخرى بالسلوك المنحرف والجريمة، وليس الانحراف والجريمة ظواهر إنسانية عامة فحسب، وإنما هي أساسا ظواهر طبيعية تلازم الحياة حيث ما وجدت، ولما كانت تحمل طابع السلبية شغلت مساحة معتبرة من البحث العلمي وأصبح لها ميادين علمية متخصصة كعلم النفس، الجنائي، والقانون الجنائي، وعلم اجتماع الجريمة، والانحراف، وعلم الإجرام، وعلم العقاب وغيرها، ولما اكتسح الانحراف والجريمة جميع مجالات الحياة الاجتماعية أصبح لهما شعبا خاصة كالجريمة الإلكترونية، والجريمة السياسية، والجريمة الاقتصادية، والجريمة الإدارية والجريمة الأخلاقية والإرهاب...إلخ.

ويرتبط الانحراف غالبا بالبناء الاجتماعي العام، وأنساقه كونهما تعكس ظروف المجتمع وقيمه وأدواره ومؤسسات الضبط فيه فاختلف الباحثون في تحديد العوامل المؤدية إليهما، فهناك من يرجعهما إلى عوامل طبيعية بيولوجية، وهناك من يرجعهما إلى عوامل نفسية، وهناك من يردهما إلى عوامل بيئية خارجية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية... ويوجد من يجمع بين هذا وذاك ويرى فيها فعلا

متعدد العوامل كل حسب درجة تأثيره، وقد كانت جل الدراسات التي اهتمت بدراسة هذا الموضوع تركز في الغالب على رصد ظواهر الانحراف التي يكون فيها الجاني من جنس ذكر وأهملت الدراسات الانحرافات والجرائم التي ترتكبها الأنثى. حيث كانت البداية الحقيقية للاهتمام بموضوع انحراف وإجرام المرأة سنة 1906 بصدور كتابين أحدهما للعالم الفرنسي جرانييه Grannier بعنوان المرأة المجرمة والآخر للعالم الإيطالي لومبروزو Lombroso بعنوان المرأة المجرمة والعاهرة، ولم تنشر مؤلفات حول الموضوع فيما عدا دراسة العالم الأمريكي بولاك Pollak وبعض المقالات والبحوث المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة أو المقدمة للمؤتمرات المنعقدة لمناقشة الظاهرة الإجرامية عموما.

إن ممارسة المرأة للفعل الانحرافي و الإجرامي يعتبر أحد أبعاد الإجرام المعاصر في العالم، وقد ازداد في الآونة الأخيرة في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. والجزائر من بين المجتمعات التي تعرف تناميا ملحوظا لهده الظاهرة كنتيجة غير مباشرة لزيادة إدماج المرأة في ميادين العمل والتعليم، وغالبا ما تبقى ممارسة المرأة لبعض الافعال المخالفة للعرف و المعايير مستترة و غير ظاهرة كالحمل خارج الاطار الشرعي و البغاء والولادة خارج مؤسسة الزواج ولدلك لايمكن معرفة حجم هده الظاهرة الحقيقي، وسنحاول في الدراسة الحالية المعنونة بـ العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية لانحراف المرأة في المجتمع الجزائري الوقوف عند هده الظاهرة و الكشف عن بعض خصوصياتها، وقد كان الهدف من طرح هذا الموضوع هو معرفة خلفيات الظاهرة والعوامل المؤدية إليها وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج لمعالجة هذا الموضوع وتحتوي هذه الدراسة على سبعة فصول أساسية:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري والتصوري للدراسة وتناولنا فيه التعريف بالموضوع من خلال طرح أهم الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت إلى إثارته وتوضيح الأهمية العلمية والمجتمعية للموضوع وكذا الأهداف المرجوة من دراسته وتحديد المشكلة البحثية، حيث كان الانطلاق في البحث

من التساؤل التالي: كيف تساهم العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية في الدفع بالمرأة إلى ممارسة الفعل الانحرافي بالمجتمع الجزائري؟

كما تم التعرض في هذا الموقع من البحث إلى تحديد بالمفاهيم الأساسية وبعض المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة.

الفصل الثاني: بعنوان الدراسات السابقة، حيث تم استعراض مختلف الدراسات التي تناولت موضوع انحراف المرأة، وذلك من أجل توظيفها لاحقا في الدراسة الحالية، سواء في بناء الجانب النظري من التعرف على أهم النظريات التي تناولت الموضوع إلى كيفية صياغة المفاهيم أو في الجانب الميداني، حيث من خلالها تم التعرف على أهم المناهج المناسبة لدراسة هكذا ظواهر، وكذا تم الاستعانة بها في بناء أدوات الدراسة الحالية، خاصة الدراسات الجزائرية كونها تتقاطع مع الدراسة الحالية في مجتمع الدراسة.

الفصل الثالث: بعنوان المقاربة السوسيولوجية للدراسة، وحاولنا فيه التعرض لأهم النظريات المفسرة لظاهرة الانحراف والجريمة والتي تنضوي تحت الاتجاه الفردي، ثم الانتقال لعرض مختلف التفسيرات النظرية للظاهرة الانحرافية والإجرامية التي قدمها الاتجاه الاجتماعي، وأخيرا عرض الاتجاه التكاملي في تفسير هده الظاهرة.

الفصل الرابع: بعنوان التنشئة الاجتماعية والانحراف حاولنا فيه الحديث عن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكوين شخصية الفرد، وكيف أن هده المؤسسات يمكن أن تساهم إدا ما حدث خلل بها إلى تشكيل السلوك الانحرافي، وقد كانت البداية بالتعرض إلى مفهوم التنشئة الاجتماعية ثم التعريج إلى ذكر أهمية عملية التنشئة الاجتماعية، وأهم مؤسساتها، بعد ذلك تبيان كيف يمكن أن تؤدي هده المؤسسات إلى خلق السلوك الانحرافي لدى الأفراد.

الفصل الخامس: بعنوان إنحراف المرأة في المجتمع الجزائري تناولنا فيه التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري والتي مست المرأة الجزائرية، وبعدها عرض المقاربة النظرية لإنحراف المرأة ثم الإحاطة بأنواع الجرائم والانحرافات التي ترتكبها المرأة حسب قانون العقوبات الجزائري، وأخيرا الوقوف على العوامل المؤدية إلى إنحراف المرأة، كما وردت في التراث الأدبي للموضوع.

الفصل السادس: بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة حيث تم استعراض البناء المنهجي للموضوع بدءا بفرضيات الدراسة ثم بيان نوع الدراسة ومنهجها حيث استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي في تتبع الظاهرة واستقصائها بالاستعانة بمجموعة من الأدوات أهمها الاستمارة والمقابلة والملاحظة البسيطة، وتمت الدراسة باستخدام العينة القصدية نظرا لكون الموضوع من الطابوهات والمسكوت عنه حيث لجأنا إلى عينة كرة الثلج باستخدام المخبر المفضل وتمت الدراسة في مجالها البشري مع مجموعة من النساء اللواتي يمارسن مجموعة من الأفعال كتعاطي المخدرات وممارسة الدعارة والإجهاض والتدخين وشرب الخمر.

الفصل السابع: بعنوان عرض وتحليل نتائج الدراسة، حيث تم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية باستخدام أداتي الاستمارة والمقابلة بداية بعرض وتحليل نتائج الاستمارة في جداول إحصائية ثم التعليق عليها وتحليلها بداية بالفرضية الأولى المتعلقة بالعوامل النفسية وإنحراف المرأة، ثم الفرضية الثانية المتعلقة بالمعاملة الأسرية السيئة وإنحراف المرأة، ثم الفرضية الثالثة المتعلقة بالرفقة السيئة وإنحراف المرأة، وبعد الانتهاء من عرض نتائج الاستمارة انتقلت الباحثة إلى عرض تحليل نتائج المقابلات الـ10 من خلال عرضها في جداول باستخدام منهج تحليل المحتوى، حيث تم تبويب المقابلات إلى مجموعة من الفئات تقابل الفرضيات الفرعية للدراسة لكل فئة مجموعة وحدات تعبر عنها عبارات لفظية من طرف الحالات قسمتها الباحثة بما يتلاءم مع الوحدات والفئات التي أنشأتها.

الفصل الثامن: بعنوان تفسير نتائج الدراسة، وجاء فيه تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة الحالية ،ثم تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة وفي ضوء الإطار النظري المستخدم للوصول إلى تحليل سوسيولوجي لتفسير النتائج المتوصل إليها ،وأيضا تفسير النتائج بالانطلاق من أهداف البحث ، ثم أخيرا الخروج باستنتاج عام حول الموضوع المتناول بالبحث، وأهم نتيجة وقف عليها البحث الحالي هو أن فعل الانحراف والجريمة عند المرأة فعل مركب تتداخل فيه مجموعة من العوامل النفسية والأسرية والاجتماعية، ويختلف إسهام كل عامل من حالة انحرافية إلى أخرى.

الجانب النظري

الفصل الأول: موضــوع الدراســة

تمهيد

أولا: أسباب ومبررات اختيار الموضوع

ثانيا: أهمية الدراسة

ثالثا: أهداف الدراسة

رابعا: إشكالية الدراسة

خامسا: فروض الدراسة

سادسا: الإطار المفاهيمي للدراسة

سابعا: بعض المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر البحث السوسيولوجي من أنجح الوسائل للكشف عن الظواهر التي يعاني منها المجتمع من خلال التقصي عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجودها، لاسيما الظواهر المرضية التي يمكن لها أن تحدث تفككا على مستوى البناء الاجتماعي وتهدد أمنه واستقراره وتضرب تماسكه؛ ويعتبر الإنحراف من هذه الظواهر التي يمكن أن تفرز انعكاسات سلبية على مختلف الأنساق الفرعية للمجتمع العام. وعليه فان دراسة الإنحراف يعتبر بحثا أساسيا يساعد في فهم الواقع المجتمعي وما يتعرض له الأفراد من ضغوط بنائية و نظامية تؤدي بهم إلى ممارسة الفعل الإنحرافي، وهو ما نحاول معالجته في الدراسة الحالية المعنونة العوامل النفسية والاجتماعية لإنحراف المرأة في المجتمع الجزائري حيث نسعى إلى تقصي ظاهرة إنحراف المرأة في المجتمع الجزائري ميدانيا وتفسيرها وتحليلها نظريا، وقد قمنا في هذا الجزء من البحث بشرح أسباب اختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع من أجل دراسته والبحث فيه، إلى جانب تبيان أهمية دراسة هذه الظاهرة المرضية في المجتمع الجزائري، قصد التعرف على مختلف العوامل النفسية والاجتماعية التي يمكن أن تزيد من انتشار ظاهرة انحراف المرأة، وذلك من أجل معالجتها والحد منها، خاصة وأن هكذا ظواهر تهدد البناء الاجتماعي العام وتضر بتوازنه وتماسكه ولذلك عمدنا إلى تشخيص المشكلة البحثية للموضوع، وحاولنا تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة، والمفاهيم المرتبطة أيضا بمتغيرات الدراسة كخطوات أولى في عملية البحث والتقصي في هذا الموضوع من أجل بلوغ مجموعة من الأهداف تم رسمها في هذا الموقع من البحث.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع البحث وتحديده بدقة خطوة منهجية هامة لابد على الباحث من المرور عليها وحسمها ،لان ضبط الموضوع وتحديده بداية النجاح في الدراسة العلمية، وفي اختيار مواضيع البحث تتداخل عدة اعتبارات ذاتية وموضوعية توجه الباحث إلى اختيار موضوع دون أخر أو التركيز على جانب معين من الموضوع دون غيره من الجوانب؛ وفي الدراسة الحالية كان وراء اختياري لموضوع العوامل النفسية والاجتماعية لانحراف المرأة في المجتمع الجزائري مجموعة من الاعتبارات تتمثل في:

1- أسباب ذاتية:وتأتي على رأسها:

1. 1 - اهتمام الطالبة في مجال البحث السوسيولوجي بمثل هذه المواضيع "الطابو" والمسكوت عنها كمحاولة منا للكشف عن الانكسارات داخل البناء الاجتماعي المسئولة عن إنتاج الظواهر ذات الطبيعة السلبية كالإنحراف والجريمة.

1-2- معرفة العوامل المساهمة في انحراف المرأة من أجل تفاديها مستقبلا في التربية داخل الأسرة المصغرة، ونشر الوعي داخل المجتمع المحلي بهدف المساهمة ولو جزئيا في التحكم في الظاهرة وكف انتشارها.

1-3-الحصول على شهادة الدكتوراه في التخصص من أجل الرفع من الدرجة العلمية وتدعيم المسار العلمي، ومنه محاولة التأسيس لمقدمات بحثية أكثر عمقا حول موضوع الدراسة نسعى إلى دراستها في المستقبل القريب.

1-4-أن تكون الدراسة بمثابة أرضية للمهتمين بالإرشاد النفسي والأسري للتعامل مع هذه الظاهرة والظواهر ذات العلاقة كانحراف الأحداث والعنف عند الشباب...الخ.

2- أسباب موضوعية: و تتمثل فيما يلي:

2- 1-انتشار الظاهرة واتساعها وظهورها كسلوك و ممارسة في بعض الهيئات الرسمية إن لم نقل كلها (الجامعات – الإدارات- الأسر...الخ) و لهذا جاءت هذه الدراسة من أجل معرفة مكمن الخلل أين؟ الذي أدى إلى تحول هذا العنصر الفعّال إلى أداة لممارسة الانحراف، وانتهاك القيم والمعايير المجتمعية. وذلك من خلال طرح مشكلة بحثية متعددة الأوجه تكسر الحواجز والطابوهات المتعلقة بالمرأة خاصة في ظل المرحلة الراهنة التي تعيشها المرأة الجزائرية تحت ضغط تيارات وإيديولوجيات وتغيرات مهمة في ميزان القوى الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

2-2- محاولة فهم ظاهرة إنحراف المرأة في ظل التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري والوقوف على تأثيراتها السلبية التي طالت الأنساق القيمية للمجتمع الجزائري وتغير نمط العلاقات الأسرية وكيف أصبحت مؤسسات الضبط الاجتماعي كالأسرة، الجامعة، مؤسسات الأمن... تساهم بشكل أو بآخر في إنتاج هذه الظاهرة بالمجتمع الجزائري.

2-3-كون الدراسة تتناول بالتحليل فئة مهمة من المجتمع انحرفت وباتت تهدد كيان المجتمع بالتفكك، وتعريض حياة أفراده للخطر وهي فئة غير فعالة وغير منتجة، وبالتالي الوقوف على العوامل المؤدية إلى انحرافها من أجل كف خطرها، واقتراح آليات إعادة إدماجها في المجتمع.

ثانيا: أهمية الدراسة

إن للدراسة الإنسانية أهمية في حد ذاتها لأنها تعالج قضايا تتعلق بالإنسان ارقى الكائنات على وجه الأرض، و تكمن أهمية الدراسة الحالية في ما يلي:

1- الأهمية العلمية: و تتجلى في:

1-1-يعتبر البحث في مثل هده الحقول العلمية من الميادين الهامة التي أصبحت تشغل حيزا كبيرا من الاهتمامات الأكاديمية نظرا لكونه يمس استقرار النظم، والمؤسسات الاجتماعية ويؤثر على

توازنها، كون هده الدراسة مقاربة سوسيولوجية تسلط الضوء على الانحرافات المقترفة من قبل المرأة وتحاول كشف خباياها وعمقها ودلالاتها الاجتماعية، ما يجعلها ميراث علمي للدراسات التي تصب في هذا المنحى لاحقا.

1-2- الاتجاه العام لسياسة البحث في بلادنا التي لازالت تفتقر إلى دراسات سوسيولوجية حول الموضوع كونها من المواضيع الطابو والحساسة ثقافيا واجتماعيا. فاغلب الأعمال المنجزة على نقصها تصب في الحقل القانوني أو الحقل النفسي أما الحقل السوسيولوجي فهي نادرة ولهذا جاءت هذه الدراسة لتكون بمثابة مساهمة في مجال البحث السوسيولوجي بتقصي ظاهرة متواجدة بالواقع المجتمعي ولها الطابع السلبي وتعرف انتشارا ينبئ بالخطر ويشير إلى الانزلاق القيمي التي تشهده الجزائر محاولة منا لكشف خباياها وعمقها ودلالاتها الاجتماعية.

1-3-تحليل مختلف مظاهر وأبعاد انحراف المرأة في المجتمع الجزائري باعتبارها ظاهرة متباينة الأبعاد، وإبراز توجهات هده الظاهرة ونتائجها الظرفية أو تلك النتائج التي تحمل صفة بعيدة المدى،ما يتيح فهما معمقا للظاهرة يسمح بطرح تساؤلات ذات طابع علمي حول الظاهرة تكون بمثابة أرضية لدراسات أخرى سواء لشخص الباحث أو الباحثين المهتمين بدراسة مثل هكذا ظواهر.

2- الأهمية المجتمعية: ويمكن حصرها في:

2-1- خطورة هذا الفعل الاجتماعي (انحراف المرأة) على البناء الاجتماعي، كون المرأة عضو فعال في المجتمع وأي انحراف في سلوكها له أثاره الوخيمة على مؤسسات البناء الاجتماعي لاسيما مؤسسة الأسرة التي أوكلت لها مهمة إنتاج المواطن الصالح الذي من شانه الحفاظ على النظام العام، وتحقيق هدف التقدم، ونقل الموروث الثقافي عبر الأجيال.

2-2 الوقوف على أهم العوامل الاجتماعية المساهمة في خروج المرأة عن المعايير الاجتماعية من أجل الإحاطة بها، اقتراح الحلول أو ميكانيزمات للتعامل معها من أجل تفادي تفشي الظاهرة.

2-3- تقديم معلومات دقيقة حول الظاهرة للاستفادة منها في السياسات و التوجيهات الاجتماعية للتقليل من انتشارها ،و توسع تأثيراتها على البناء الاجتماعي العام.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى البحوث العلمية التي تصب في الحقل السوسيولوجي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية أو الميدانية أو الاستشرافية أو التفسيرية أو الوصفية وغيرها كثير، وتهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

1- الأهداف العلمية:وتتجسد هده الأهداف العلمية في:

1- 1تكوين مرجعية نظرية حول الموضوع قصد إثراء المكتبة العلمية.

1- 2استنطاق واقع الظاهرة والوقوف على خصوصيتها الثقافية والاجتماعية في قالب سوسيولوجي يضفي التميز على دراسة الموضوع في التخصصات المتقاطعة كالقانون وعلم النفس و علم الاجرام.

1-3 تقديم بيانات و إحصاءات من أجل معرفة مدى تفشي الظاهرة في المجتمع الجزائري.

2- الأهداف المجتمعية: ومن أهم هده الأهداف المجتمعية:

2-1-التعرف على الظروف الاجتماعية والأحوال النفسية لمن يقمن بممارسة الأفعال المنحرفة الخارجة عن العرف والقانون في المجتمع الجزائري.

2-2- الوقوف على مستوى النسق القيمي للمرأة الجزائرية من خلال تصفح واقع انحرافها وأنماط الانحراف التي تقدم المرأة على ممارستها.

2- 3-معرفة الفضاءات ذات العلاقة بهذه الظاهرة والتي تساهم في انتشارها بشكل أو بأخر بهدف خلق آليات لمحاربتها و تقنين تفشيها بالمجتمع الجزائري.

2-4 الكشف عن ميراث الفعل الإنحرافي والإجرامي المرتبط بجنس المرأة.

رابعا: إشكالية الدراسة:

يعتبر الانحراف من الظواهر التي أولتها المجتمعات عبر الزمن اهتماما بالغا لما يحدثه من انكسارات على مستوى البناء الاجتماعي، وهي ظاهرة عايشها الإنسان منذ القديم، ولازال يعايشها في كل المجتمعات، لاسيما في ظل وجود اختلافات بين الأفراد في تنشئتهم الاجتماعية وظروفهم وأوضاعهم النفسية والاجتماعية وقد لازمت الإنسان منذ الخلق، ومنذ وطئت قدماه الأرض، إذ يمثل انتهاكا لمعايير الفعل الاجتماعي ومنظومة القيم السائدة والمتفق عليها داخل الجماعة الاجتماعية، ويرى بعض الدارسين أن أول فعل محظور عرفته البشرية هو قتل قابيل ابن آدم لأخيه هابيل، وإن كان أول إنحراف في أعلى درجاته فإنه لم يكن الأخير، بل كان البداية لتعدد الجرائم والإنحرافات واختلاف أصنافها عبر التاريخ ما دفع الإنسان إلى محاولة فهمها وإيجاد تفسير لها من أجل تجنب تأثيراتها السلبية ما أدى إلى ظهور تأويلات خرافية أو فلسفية حسب درجة تطور المعرفة والفكر، ثم بدأت توجهات أخرى علمية معتمدة على أسس بيولوجية، نفسية، اجتماعية، اقتصادية أو تكاملية

،وبتأثير من العلوم الطبيعية ظهر المنهج العلمي في ميدان دراسة الانحراف والإجرام في المنتصف الأول للقرن التاسع عشر مما أحدث نقلة نوعية في دراسة الجريمة والفعل الإنحرافي.

فالمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات شهد خلال سيرورته التاريخية بروز العديد من الظواهر الاجتماعية التي فرضها التغير الاجتماعي الزمني في طريق البحث عن ملامح التجمع البشري المتميز عن باقي المجتمعات الأخرى، كان من بين هذه الظواهر ظاهرة الجريمة والإنحراف وبروز أشكال متعددة للفعل المنحرف والإجرامي اتخذت في السنوات الأخيرة صيغ أكثر حداثية تماشيا مع طبيعة المناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي السائد بالمجتمع، ذلك أن التغيرات التي تحدث في ملامح الظواهر السلبية تعكس التغيرات التي مست المؤسسات الاجتماعية التقليدية التي تعنى بالضبط الاجتماعي كالأسرة، المدرسة، الحي، المجتمع المدني... وغيرها من المؤسسات التي جندت لإنتاج المواطن الصالح أو بعبارة أخرى المواطن المتكيف مع القيم والمعايير الاجتماعية والذي يحترم القانون الذي سطره المجتمع ليضمن استقراره وتوازنه.

إنّ التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري كان من تبعاته ارتفاع حالات الطلاق والعنف في المدارس، ارتفاع البطالة، كثرة الاحتجاجات في السنوات الأخيرة، إلى جانب ارتفاع حالات الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بقوارب الموت التي أضحت تسلب أرواح الكثيرين من شباب الجزائر (انتشال 119 جثة وتسجيل 96 مفقود بسبب الحرقة خلال 2018)[1]، إلى جانب هذا شهدت السنوات الأخيرة تنامي مخيف لظاهرة الإنحراف، وتطور صوره فحسب بيان الشرطة الجزائرية لسنة 2017 تمت معالجة 9685 قضية خاصة بجرائم القانون العام بنسبة 64% من العدد الإجمالي للقضايا 10% منها متعلقة بالجريمة المنظمة وأعلى نسبة فيها سجلت قضايا القتل والمخدرات والسرقة وحمل الأسلحة البيضاء.[2]

كما أعلنت المديرية العامة للأمن الوطني عبر صفحتها الرسمية على الانترنت يوم 2019/02/19 أنها فكت 12 قضية جنائية خلال شهر جانفي متعلقة بحالات القتل العمدي وحالات الضرب والجرح العمدي المفضي إلى الوفاة وهي أعلى درجات الإنحراف في القانون الجزائري والإنساني، وعالجت خلال سنة 2018 ما معدله 238 قضية متعلقة بنفس الجريمة (القتل) وهي أرقام مخيفة أين أصبح إزهاق روح إنسان أمرا عاديا وهو انزلاق قيمي خطير.

---

[1] الإذاعة الجزائرية: تصريح لوزير الداخلية نور الدين بدوي في 19 جانفي 2019، الساعة 11:38.

ارتفاع معدل الجريمة بنسبة 16% خلال سنة 2017 (24 فيفري 2019، الساعة 11:13) http://al-aim.com

[2] الموقع الإلكتروني: https://www.dgsm.dz الشرطة الجزائرية في 2019/02/24.

وسجلت نفس المصالح 36455 قضية متعلقة بجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية.[1]

إنّ مثل هذه الإحصائيات الرسمية لا تعكس النطاق الحقيقي لواقع ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري لشساعة حجمه وعدم قدرة الأجهزة الأمنية رصد جميع الخروقات، فهناك انحرافات مستترة بفعل عوامل مجهولة لا تطالها يد القانون كالدعارة والمخدرات والسرقة والتزوير إلا نادرا وهو الأمر الذي يوحي بضرورة دراسة هكذا ظواهر وتأطيرها أكاديميا، من أجل الوقوف على مسبباتها ومعرفة ظروف ارتكاب الجرائم وكذا ظروف الفاعلين في مثل هكذا ظواهر.

وكدارسين في الحقل الاجتماعي يمكن لنا القول أن زيادة انخراط المرأة هذا المخلوق ذو الطبيعة الناعمة في الأعمال الخارجة عن القانون والتي تتصف بالعنف هو نتيجة لعملية التغيير الذي شهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال ذلك أن التغيرات الاجتماعية كثيرا ما تصاحبها حوادث اجتماعية تعبر عن حالة من الفوضى واللامعيارية على حد تعبير العالم الفرنسي "إميل دوركايم" فهو يصف حالة اللامعيارية بقوله: «هي وضعية اجتماعية تتميز بتدهور القيم والمعايير السلوكية الاجتماعية نتيجة عملية التغيير الاجتماعي التي تصاحبها زيادة في معدلات الجريمة والانحراف كنتيجة لصعوبة التوافق والتكيف مع المواقف والخبرات الجديدة المصاحبة للتغير المتسارع وفقدان

---

[1] الموقع الإلكتروني: https://www.dgsm.dz الشرطة الجزائرية في 2019/02/24.

* أوردنا إحصائيات 2014 لتعذر حصولنا على إحصائيات السنوات اللاحقة إلى غاية 2019 المتخصصة المتعلقة بجرائم النساء في الجزائر.

المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، خاصة وأن العالم الحديث يتيح للمرء مجالا أوسع من الخيارات الذي من شأنه أن يفسح هامشا أوسع من التحرر بدل الامتثال والانصياع للمعايير»[1]، فحسب إميل دوركايم « ظاهرة والانحراف والجريمة ظاهرة يولدها الوسط الاجتماعي تتصل بالبناء الاجتماعي العام وتشكل جزء من وظائفه»[2]

ومن أبرز وجوه التغير الذي سجلها المجتمع الجزائري زيادة تعليم المرأة بعد الاستقلال وإقحامها الفضاء الذكوري، مما أدى إلى إعادة توزيع كامل للأدوار والوظائف الاجتماعية تماشيا مع الوضع الجديد، إذ مع زيادة الاهتمام بتعليم المرأة وخروجها للعمل تغيرت بنية الأسرة الجزائرية من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وأصبحت المرأة أكثر تحررا بدخولها مجال التعليم وبذلك فتح الباب واسعا أمام المرأة لدخول مختلف ميادين الحياة ومنافسة الرجل فيها.

إن التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري بما في ذلك زيادة حصول المرأة على حقوقها السياسية والاجتماعية بفضل سياسة التحرر النسائية، أعطى للمرأة فرصة المشاركة في صنع القرار السياسي والمشاركة في سوق العمل، كما أصبحت هذه المرأة قادرة على الحركة في الفضاء الجغرافي بكل حرية وتساوت مع الرجل في الحقوق والواجبات، وهذا التغير في وضع المرأة بالمجتمع الجزائري أكسبها مساحة أكبر من الحرية مما شكل لديها نوعا من اللاتوازن والإهمال أدى

---

[1] أنثوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مؤسسة ترجمان، بيروت، سنة 2005، ط1، ص 281.

[2] جمال معتوق: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار بن مرابط للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2008، ط1، ج1، ص238.

بفئات نسوية مختلفة إلى فقدان نوع من القيم المعيارية التي تتمتع بها المرأة الجزائرية من خلال تبني أفكار الحرية، وعدم فهم هذه الشعارات على مستوى التصورات الفردية(كثيرا ما ارتبط مفهوم حرية المرأة بنزع الحجاب وعدم الخضوع للرجل وهذا خروج عن القيم الثقافية للمجتمع الجزائري)، كل هذا أدى إلى ظهور ممارسات لدى المرأة الجزائرية جعلتها تبدو بموقف المعارض لقيم الجماعة الاجتماعية من أجل إبراز ذاتها ووجودها كاقترافها أفعال منحرفة، والتعدي على القانون، وخرق الأعراف والتقاليد،وبذلك أصبحت المرأة الجزائرية كيان إنساني يعيش نوع من الصراع بين متطلبات الحياة العصرية المستجدة مع صورة ذاتها الاجتماعية الموروثة (سيطرة المجتمع الذكوري) فدخلت عالم الإنحراف والجريمة من بابه الواسع وأصبحت هيأتها أو مظهرها الخارجي يعبر عن ثقافة مجتمعات، وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع المرأة المنحرفة، المرأة التي تمارس أفعالا إنحرافية داخل فضاء مفتوح، وتتناول بالبحث العوامل النفسية والاجتماعية الكامنة وراء ممارسة المرأة لأفعال أقل ما توصف به أنها أفعال تمنعها القيم والمعايير والأعراف الاجتماعية الجزائرية كشرب الخمر وتعاطي المخدرات، والمتاجرة فيها، وممارسة الدعارة والضرب والسب والإجهاض...إلخ، ومن الملاحظة البسيطة للظاهرة يمكن لنا القول أن ممارسة المرأة لبعض الأفعال الخارجة عن القانون ليس مجرد ممارسة لفعل اجتماعي عفوي، بقدر ما يكون إفراز للبنية الاجتماعية للمجتمع وقيمها المضطربة التي أفرزتها عملية التغير الاجتماعي، لذلك فإن التعامل العلمي مع هذه الظاهرة يتطلب تحليل البنية

الثقافية للمجتمع العام ثم تحليل ظاهرة إنحراف المرأة كإشكالية سوسيولوجية ذات أبعاد متعددة من خلال طرح مظاهر الإنحراف والجريمة التي تمارسها المرأة في ظل الأنا الاجتماعي الذي أنتجها والذي يمكن أن يكون وراء استمرار هذا الفعل وديمومته، وهي دراسة يصعب على الكثير استيعابها لارتباطها بممنوعات وكونها "طابو" أو من القضايا المسكوت عنها في مجتمعنا لذلك جاءت هذه الدراسة لتعاين انحراف المرأة بالمجتمع الجزائري سوسيولوجيا من أجل استنطاق واقعها وتحليله والوصول إلى تفسيره في الكثير من الجوانب التي يراها الجميع ممنوعات وطابوهات في المجتمع الجزائري.

بالاعتماد على ما سبق جاء طرحنا للتساؤل الرئيسي التالي:

ما العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية التي تدفع بالمرأة إلى ممارسة الفعل المنحرف بالمجتمع الجزائري؟

وقد انطوى هذا التساؤل الرئيسي على مجموعة من التساؤلات الفرعية صيغت كما يلي:

1- ما هي العوامل النفسية التي يمكن أن تدفع بالمرأة إلى ممارسة الفعل المنحرف؟

2- هل للمعاملة الأسرية السيئة دور في الدفع بالمرأة لممارسة الفعل المنحرف؟

خامسا: فرضيات الدراسة

لقد أثارت مشكلة الدراسة الحالية عددا من القضايا والمتغيرات المطروحة للمعالجة كان لا بد علينا من وضع فرضيات لها من أجل تأسيس البنية المعرفية والمنهجية للموضوع، وتعرف الفرضية بأنها إجابات احتمالية أو مؤقتة يضعها الباحث ثم يسعى إلى التأكد من صحتها من خلال منهجية

محددة في دراسة الموضوع، ولا بد أن تكون الفرضيات حلا ذكيا مقنعا يمثل علاقات متوقعة بين متغيرين أو أكثر شرط أن تكون هذه العلاقة قابلة للاختبار، ولتحقيق أهداف الدراسة وأغراضها كان ضروريا اتخاذ هذا الإجراء المنهجي، وصياغة مجموعة فرضيات تعتبر بمثابة إطار تنظيمي للبحث،

وقد تمت صياغة هذه الفروض من خلال الأفكار والاتجاهات النظرية والدراسات السابقة التي طرحت في فصول هذا البحث، وقد تحددت هذه الفروض في فرضية عامة وثلاث فرضيات جزئية صيغت مؤشراتها كالآتي:

الفرضية الرئيسية:

هناك مجموعة من العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية تؤدي بالمرأة إلى ممارسة الفعل الإنحرافي بالمجتمع الجزائري، ولاختبار هذه الفرضية العامة تمت صياغة فرضيات فرعية كما يلي:

الفرضيات الفرعية:

إن تفكيك الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الأبعاد يحتم على الباحث استخراج المؤشرات الدالة على البعد من أجل تقصيها في الواقع من خلال الدراسة الميدانية، وقد تمخضت عن الفرضية الرئيسية لهذا البحث الموسوم بالعوامل النفسية والاجتماعيةلانحراف المرأة بالمجتمع الجزائري.

مجموعة الفرضيات الفرعية التالية:

1-الفرضية الجزئية الأولى:

- هناك عوامل نفسية يؤدي توافرها إلى إقبال المرأة على ممارسة سلوكات مرفوضة اجتماعيا.

المؤشرات التي يمكن الاحتكام إليها للتحقق الامبريقي من صدقها هي:

<u>مؤشرات العوامل النفسية هي:</u>

-الشعور بالدونية

-احتقار الذات

-الحرمان

<u>مؤشرات السلوكات المرفوضة اجتماعيا:</u>

-التدخين

-ادمان الكحول

-الدعارة

<u>الترابط:</u>

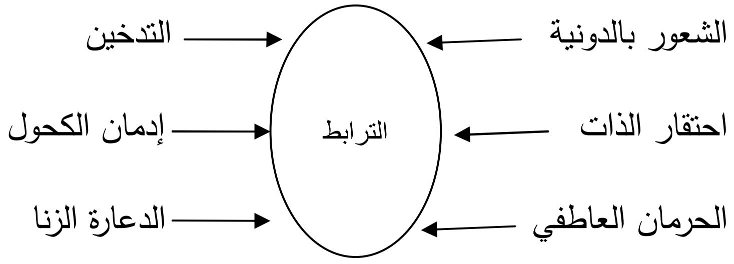

-كلما شعرت المرأة بالدونية زاد إقبالها على ممارسة فعل التدخين

-كلما شعرت المرأة باحتقار الذات زاد إدمانها على الكحول

-كلما شعرت المرأة بالحرمان العاطفي أقبلت على ممارسة فعل الدعارة.

2/الفرضية الجزئية الثانية:

إن المعاملة الأسرية للمرأة داخل المجتمع الجزائري تدفعها إلى ممارسة سلوكيات مخالفة للمعايير الاجتماعية

-المؤشرات التي يمكن الاحتكام إليها للتحقق الامبريقي من صدقها هي:

<u>مؤشرات المعاملة الأسرية السيئة للمرأة:</u>

-تقييد حرية المرأة

-الحرمان المادي

-معاقبة المرأة لأتفه الأسباب

<u>مؤشرات الأفعال المخالفة للمعايير الاجتماعية:</u>

-تناول الحبوب المهلوسة

-ممارسة السرقة

-الخروج إلى السهرات الماجنة

<u>الترابط:</u>

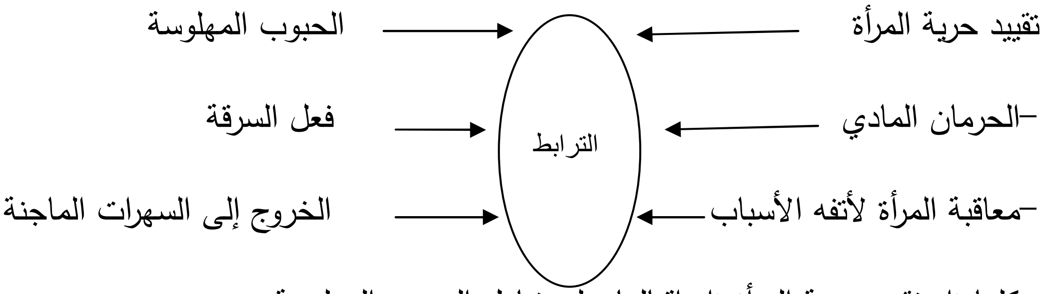

-كلما زاد تقييد حرية المرأة زاد إقبالها على تناول الحبوب المهلوسة

-كلما عانت المرأة من الحرمان المادي زاد إقبالها على ممارسة فعل السرقة

-كلما كانت معاملة المرأة سيئة داخل أسرتها كلما زاد خروجها إلى السهرات الماجنة

3/الفرضية الجزئية الثالثة:

إن مخالطة المرأة لرفقاء السوء يساعد على ممارستها لسلوكيات يستهجنها المجتمع الجزائري

المؤشرات التي يمكن الاحتكام إليها للتحقق الامبريقي من صدقها هي:

<u>مؤشرات الرفقة السيئة:</u>

-مخالطة المدمنات

-مرافقة العاهرات

<u>مؤشرات الأفعال المستهجنة في المجتمع:</u>

-إدمان المخدرات

-ممارسة الإجهاض

<u>الترابط:</u>

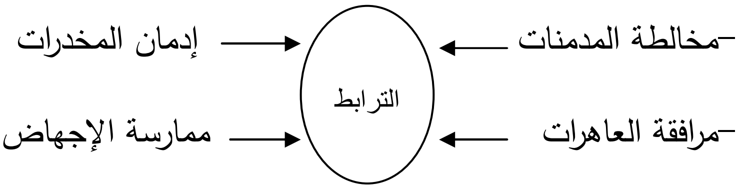

-كلما زادت مخالطة المرأة لرفيقات مدمنات زاد إدمانها على المخدرات

-كلما زادت مرافقة المرأة لنساء عاهرات أقدمت على ممارسة فعل الإجهاض

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة

إن تحديد المفاهيم خطوة هامة في البحث العلمي ذلك أن المفاهيم بمثابة مفاتيح الولوج لأي دراسة، ويعتبر تحديد المفاهيم تحديدا إجرائيا أمرا سهلا في العلوم الطبيعية حيث يمكن ملاحظته وقياسه وتسجيله غير أنه من الصعوبة إجراء ذلك على الظواهر الاجتماعية؛ حيث تختلف المفاهيم الاجتماعية من مدرسة إلى أخرى وتتداخل الدلالات الفكرية والإيديولوجية للمفكرين ويصعب تفاديها في التحليل.

وسوف نتطرق في هذه الدراسة إلى المفاهيم و المصطلحات التي ترتبط بموضوع الدراسة كمفاهيم أساسية لتوضيح معانيها و خلفياتها النظرية؛ وصولا إلى تحديد تعريف إجرائي عملي إلى جانب تحديد مفاهيم أخرى من الجانب النظري حسب الحاجة البحثية ، وأهم مفاهيم الدراسة الحالية هي:

1-العوامل النفسية:

هي مظاهر نفسية كأعراض الكبت والاضطراب الداخلي تؤدي إلى حدوث خلل في استجابة الشخص للمواقف الاجتماعية، وهي أحوال نفسية بتوافرها يصبح الشخص غير قادر على التميز بين السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ و يدفع به إلى طمس الضمير الجمعي وتجاوزه، والعوامل النفسية

التي سيتم رصدها في هذه الدراسة هي: المرض العصبي، الإحباط، القهر، الوسواس، نقص الثقة بالنفس...

2- العوامل الاجتماعية:

يقصد بالعوامل الاجتماعية مجموع الظروف الخارجة عن الشخص والتي أنتجها البناء الاجتماعي العام والحياة الاجتماعية والتي يمكن أن تساهم في الدفع بالفرد للخروج عن معايير الجماعة الاجتماعية وقيمها، والعوامل الاجتماعية ناتجة عن العلاقات الديناميكية الصادرة عن تفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي، وفي هذه الدراسة سنرصد العوامل الاجتماعية التالية:

نقصد بالعوامل الاجتماعية مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه.

أ- العامل الأسري:

تعتبر الأسرة وحدة إجتماعية مهمة لها أثرها على حياة الفرد وتقويم سلوكه، ويتفق العلماء على أن للأسرة تأثير قوي ومباشر عل تكوين شخصية الفرد، حيث عرفها "وكسلر" بأنها "الوحدة الأساسية في كل المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن الفروق الثقافية وهي لا تعمل على تلبية الحاجات الأساسية للفرد من طعام ومأوى وملبس فحسب ولكنها تلبي حاجته للحب والإنتماء وتنقل من جيل إلى آخر التقاليد والقيم الثقافية والأخلاقية السائدة في المجتمع".[1]

[1] كامل علوان الزبيدي: علم النفس الإجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 64.

ويعرفها برنار بريارB.BARBER بأنها "المؤسسة التي ينتمي إليها الطفل وتضع الجذور الأولى لشخصيته وخبراته التي تستمر طوال حياته".[1]

وبذلك تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الهامة في إعداد الفرد للحياة من أجل القيام بأدواره في مختلف التنظيمات الاجتماعية واستدخال معتقد الجماعة الاجتماعية وتاريخها وعرفها الأخلاقي وقواعد النظم في شخصية أبنائها.

إن نشوء الفرد في بيئة أسرية غير ملائمة يساعد على خروجه عن معايير وقيم الجماعة وبالتالي ممارسة الإنحراف والجريمة، وهذا ما نحاول تقصيه من خلال هذا البحث الموسوم بالعوامل النفسية والإجتماعية لإنحراف المرأة بالمجتمع الجزائري.

ب- الرفاق:

ينمو الطفل ويخرج من نطاق ودائرة الأسرة وتتسع علاقاته الاجتماعية، فبعد أن كان يلعب مع إخوته وأقاربه يمتد هذا اللعب إلى جماعة الأقران والأنداد ويكوّن معهم علاقات وتفاعلا إجتماعيا من نوع جديد، وأعضاء جماعة الرفاق يكونون في الغالب من نفس السن، أو من نفس الجنس وتختلف جماعة الرفاق حسب الظروف والأزمنة فنجد زملاء المدرسة، زملاء العمل، رفاق الحي، رفاق السلوك....الخ، ولهذه المجموعة أثر بارز في شخصية الفرد " فإذا كانت هذه الرفقة تجتمع على الخير وتقضي وقت فراغها بما يعود عليها وعلى المجتمع بالفائدة وكانت تتصف بالأخلاق الحميدة فإن الفرد سوف يكتسب هذه الأخلاق، وبالتالي فإن السلوك الفاضل سيصبح هو المسيطر على هذه المجموعة

---

[1] B.BARBER ; social stratification : A. comparative analyscs of structure and process (n.y) Harcourt brace wordl ; 1975 ; p 267.

أما إذا كانت هذه الرفقة تتسم بسمات غير حميدة وصفات غير فاضلة فإن الفرد المنظم إليهم سوف يكتسب نفس السلوك".[1]

3-الانحرافDéviance:

لغة: كلمة الانحراف مأخوذة من مادة حَرَفَ ومن معانيها في اللغة العربية أنه يقال حرف الجبل أي: أعلاه المحدد، ويقال فلان على حرف من أمره رأي على ناحية منه أو عل جانب أو طرف من الشيء.[2]

اصطلاحا: يعتبر الانحراف صفة ترتبط بالسلوك لذلك كان لابد من التعريف بالسلوك قبل التطرق إلى معنى الانحراف أو السلوك الانحرافي.

يقصد بالسلوك: كل نشاط يقوم به الكائن الحي وهو يتضمن كل ما يقوم به الإنسان من أعمال وأنشطة تكون صادرة من دوافع وتهدف إلى تحقيق غايات، والسلوك عبارة عن إستجابات لمثيرات معينة قد تكون هذه الإستجابات عن وعي من جانب الشخص وقد تكون من غير وعي منه، ويعرف السلوك أيضا بأنه نشاط يصدر عن الإنسان سواء كان أفعالا لا يمكن ملاحظتها وقياسها كالنشاطات الفيزيولوجية والحركية أو نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ كالتفكير والتذكر والوسواس وغيرها.[3]

ومصطلح "الإنحراف" ترجمة للكلمة délinquance في اللغة الإنجليزية وdélinquance في الفرنسية وهو ما ينطبق بمعناه الواسع على أي سلوك لا يتفق مع توقعات ومعايير السلوك الفردي العامة والمقررة داخل النسق الاجتماعي.[4]

[1] سعد المغربي: إنحراف الصغار، دار المعارف، ط3، مصر، 1970، ص 141.

[2] ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، المجلد1، مادة ح ر ف، لبنان، 2000، ص 42.

[3] نصر الدين جابر: السلوك الإنحرافي والإجرامي، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ط1، سنة 2009، ص 8.

[4] مصطفى الخشاب: معجم علم الإجتماع، (د م ن)، (د ط)، (د س ن)، ص 212.

وفي قاموس مصطلحات علم الاجتماع ورد مفهوم الإنحراف على أنه " دعم مسايرة المعايير الاجتماعية". [1]

وجاء في "معجم مصطلحات علم الاجتماع" أن الإنحرافDéviance حل مكان مصطلح عدم التنظيم أو المرض ويقصد به مجموعة سلوكيات فردية أو جماعية التي لكونها لا تتوافق مع الإنتظارات والمعايير والقيم التي يعبر عنها أو يتقاسمها أعضاء مجموعة ما، فإنها تتسبب في خلق جو من التوترات ونشوب الصراعات، وتثير الرفض وتتسبب أيضا في سلسلة عقوبات وتأنيب العلة ولوم تنفيذها، وهناك فئات و"مواضيع" عديدة من الممكن ذكرها: التعدي على الأملاك أو على الأشخاص، أو على التقاليد، بالإضافة إلى الإنتحار والتسمم...الخ. [2]

ومن التعريفات الشائعة لمصطلح الإنحراف في علم الاجتماع نجد تعريف "كوهن COHEN" الذي يعرفه بأنه سلوك يخالف التوقعات النظامية، أي التوقعات المشتركة والمعترف بها باعتبارها شرعية في نسق اجتماعي معين". [3]

ويقترب تعريف كوهن من تعريف "كليناردClinard" الذي يرى أن الانحراف هو تلك المواقف التي يكون السلوك فيها موجها توجيها مستهجينا من ووجهة نظر المعايير ويتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع". [4]

أما روبرت ميرتون R.Merton فيقرر أن السلوك الانحرافي يشير إلى سلوك يخرج أساسا عن المعايير التي وضعت للأشخاص في مراكزهم ولا يمكن وصفه بصورة مجردة، وإنما ينبغي ربطه

---

(1) فاروق مداس: قاموس مصطلحات علم الإجتماع، سلسلة قواميس المنار، دار مدني للطباعة والنشر، (د ط)، 2003، ص 39.

(2) جبل فيريول: معجم مصطلحات علم الإجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، سنة 2011م، ص 70.

(3) سامية محمد جابر: سوسيولجيا الإنحراف، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (د ط)، (د س ن)، ص 383.

(4) المرجع نفسه، ص 384.

بالمعايير التي حددها المجتمع وأقرها بوصفها ملائمة ومفروضة أخلاقيا على أشخاص يشغلون عدة مراكز اجتماعية، وهو يشير بحسبه إلى عدم القدرة على التكيف مع الضغوطات التي تفرزها الثقافة السائدة داخل المجتمع.[1]

ويصف دور كايم الانحراف بأنه: "حالة اضطراب في النظام الاجتماعي وخلل في التوازن وانهيار للضوابط التي كانت تمارس نحو رغبات الإنسان والمعايير ومستويات السلوك المدعمة إجتماعيا. [2]

ويعرفه أحسن طالب كتابه " الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية بأنه "كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة أو تعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع". [3]

ويشير الانحراف أيضا إلى أنه " خروج عن التوقعات والمعايير الاجتماعية، والفعل المنحرف ليس أكثر من أنه حالفة من التصرفات السيئة التي تعيق الحياة نفسها". [4]

ويمكن تصور الانحراف على أساس وجود نظام اجتماعي أو نسق اجتماعي معيّن يظهر على شكل مواقف بالنسبة للمنحرف الذي يقوم بأفعال لا تتوافق مع القواعد التي يصنعها النظام أو النسق الاجتماعي وعليه فإن الانحراف يعني الخروج عن القواعد السليمة التي حددها المجتمع".[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا القول أن الانحراف له علاقة بخروج الفرد أو مجموعة أفراد عما هو متعارف عليه في المجتمع من قواعد وضوابط وقيم ومعايير وأخلاق وقوانين، والتي

---

(1) R. MERTON ; sociolproblems et sociological theory, New York Harcourt, brace world, 1961, p 682.

(2) جمال معتوق: مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي، الجزء الأول، دار مرابط للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، سنة 2008، ص 236.

(3) أحسن طالب: الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1998، ص 31.

(4) محمد سلامة محمد غباري: الإنحراف الإجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الإجتماعية معهم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1980، ص 5.

(5) محمد عاطف غيث: قاموس علم الإجتماع، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، (د ط)، (د س ن)، ص 219.

تجلب ردود فعل سلبية من قبل الجماعة الاجتماعية باعتبارها تشكل تهديدا أو تحديا للنسيج الاجتماعي وأمنه وسلامته، وهو ما قد يستوجب العقاب الاجتماعي والقانوني.

ويعبر الإنحراف من الناحية النفسية عن السلوك غير السوي وغير المتوافق وغير المقبول اجتماعيا ويعبر عن الاضطرابات والصراعات النفسية والعقلية التي قد تصيب شخصية الفرد تحت تأثير ظروف ووضعيات معينة.

فالانحراف حسب الاتجاه السيكولوجي هو تعبير عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور تبحث عن مخرج، وهي غير مقبولة اجتماعيا، و يعتقد أدلر (1870–1937) بإن كل إنسان حر وقادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحالتين: الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان، أو حياة الأنانية والالتفات حول الذات وفي هذه الحالة الأخيرة يكون قد هيأ نفسه للإجرام أو المرض النفسي أو الشذوذ الجنسي".[1]

أما رائد علم النفس "سيجموند فرويد" فيرى أن الانحراف هو تعبير عن الطاقة الغريزية التي لم تجد لها مخرجا اجتماعيا مقبولا مما حدا بها إلى البحث لها عن مخرج غالبا ما يكون غير مقبول إجتماعيا".[2]

---

[1] حسني عبد الحميد أحمد رشوان: الجريمة، دراسة في علم إجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995، ص 9.

[2] أكرم عبد الرزاق المشهداني: واقع الجريمة وإتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005، ص 136.

ويذهب دولار صاحب نظرية الإحباط إلى أن الجريمة والسلوك المنحرف هي ردود أفعال تجاه الإحباطات التي يعيشها الفرد خلال مراحل التعليم الاجتماعي، هذه الإحباطات مفروضة علينا من طرف أشخاص آخرين لا يريدوننا أن نطور كل قدراتنا، أما عندما يكون الناس أحرار في اختيار مسار حياتهم والتعبير عن انفعالاتهم فإنهم لا يختارون الإجرام". (1)

وبهذا يرى المفهوم النفسي أن الانحراف سلوك غير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية هي أعراض للكبت والاضطراب الداخلي ولأجل إشباعها يتجه الأفراد نحو الانحراف والجريمة ولذلك فهو فعل شاذ أرتكب نتيجة المرض النفسي.

التعريف الإجرائي للإنحراف:

من خلال ما سبق يمكن لنا القول بأن الانحراف هو كل فعل يجلب الأذى المعنوي العميق لقيم مجتمع ما، وأنه فعل غير اجتماعي يراه الجميع بأنه فعل خارج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده.

والانحراف في الدراسة الحالية هو تلك التصرفات والأفعال غير المقبولة في المجتمع الجزائري أخلاقيا ودينيا وقانونيا وعرفيا، والتي تتمظهر على شكل عنف أو إجرام أو سرقة أو تناول كل أنواع المخدرات والكحول وممارسة الدعارة وغيرها من الأفعال التي تجعل فردا أو مجموعة أفراد يلحقون الضرر بأنفسهم أو بالمحيطين بهم على مستوى أسرهم أو مجتمعهم.

(1) مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010، ص 107.

5- مفهوم المرأة:

تعرف المرأة بأنها الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض، ولفظ المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل مرأ، ومصدرها مروءة، وتعني كمال الرجولية والإنسانية ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة مؤنث الإنسان". [1]

وفضاء المرأة فضاء مفتوح فنجد المرأة الريفية، المرأة الحضرية، المرأة المتعلمة، المرأة غير المتعلمة، المرأة العاملة والمرأة الماكثة بالبيت....

وفي هذه الدراسة سنأخذ حيّزا من هذا الفضاء الواسع للمرأة مجسدا في المرأة الطالبة الجامعية دون التركيز على صفتها كطالبة وإنما ما يهمنا هو أنها تمثل المرأة في المجتمع الجزائري.

5- مفهوم المنحرف:

يعرف المنحرف بأنه الفرد الخارج عن النهج المقبول المتفق عليه من طرف الجماعة أو المجتمع. [2]

والمنحرف أيضا هو الذي يقوم بسلوك اجتماعي ويكون مخالفا لما ينتظره المجتمع وما نص عليه في قوانينه وما أقره في أعرافه وعاداته وقيمه.

---

[1] مصطفى حجازي: التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقصور، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 2001، ص 168.

[2] جلال الدين عبد الخالق، السيّد رمضان: مرجع سابق، ص 21.

التعريف الإجرائي للمرأة المنحرفة: هي الشخص الذي أقدم على سلوك خالف فيه القواعد والقوانين الاجتماعية واعتدى على القيم والمعايير المعمول بها في المجتمع الجزائري، وبصورة أدق هي المرأة التي مارست أحد الأفعال أو الأفعال التالية كلها: شرب الخمر و/ أو تعاطي المخدرات، و/ أو ممارسة الدعارة، و/أو الإجهاض، و/ أو السرقة، و/أو التدخين، و/أو الولادة خارج الإطار الشرعي.

سابعا: بعض المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة :

في هذا الجزء من البحث سنتطرق إلى ذكر مفهومين ذات ارتباط وثيق بمفهوم الانحراف وهما مفهوم الجريمة، ومفهوم العنف بل أن المؤشرات الدالة على كلا المفهومين من الأفعال تكاد تكون نفسها في الغالب، فالقتل كفعل هو عنف وجريمة وانحراف في نفس الوقت، ولذلك ارتأينا ضرورة التعرض إلى هذين المفهومين والتعريف بهما حتى نبرر تواجد هذين المفهومين في طي الدراسة الحالية، خاصة الجريمة لما لها من تداخل مع المفهوم الرئيسي في الدراسة "الإنحراف".

1- مفهوم العنف:

يقابله لفظ " violence" في اللغة الفرنسية ومشتق من أصل لاتيني لكلمة "violentia" ومعناه الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين، وهي خاصية لكل ما ينتج عنه مفعول في حريات الآخرين، وهي خاصية لكل ما ينتج عنه مفعول بقوة شديدة متطرفة ووحشية، إنه تعبير عن أقصى الشدة، إنه تجاوز عبر اللفظ والسلوك، ويعكس استخدام القوة.[1]

---

[1]-Michel le graim : Dictionnaire Encyclopédique larousse Ed la rouse, paris vuef 2002, p 1657.

وفي اللغة الإنجليزية حدده قاموس oxford بأنه: «فعل إرادي متعمد يقصد إلحاق الضرر أو التلف أو تخريب أشياء أو ممتلكات أو منشآت خاصة عن طريق استخدام القوة».[1]

وقد ورد تعريفه في قاموس علم الاجتماع بأنه: « تعبير صارم عن القوة التي تمارس على حياة الفرد والجماعة، ويعتبر العنف من القوة الظاهرة، حيث تتخذ أسلوبا فيزيقيا مثال ذلك الضرب أو تأخذ صورة الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته إلى اعتراف المجتمع به».[2]

وعرفه فروند G.freund بأنه: « القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وممتلكاتهم أفراد أو جماعات، يقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت، والتدمير والإخضاع أو الهزيمة».[3]

ويعرفه آرون R.Aron بقوله: « ندعو عنفا كل مبادرة تتدخل بصورة خطرة في حرية الآخر، وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأي والتقرير، وتنتهي خصوصا بتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة من مشروع يمتصه ويكتنفه دون أن يعامله ككائن وكفؤ».[4]

ويشتمل مفهوم Aron على تعبير صريح عن القوة المادية ضد الذات أو الآخرين ووجود قوة أخرى معنوية تتمثل في مجموع الضغوط أو الإكراهات التي تمارس على الأفراد وتسبب لهم ضررا معنويا.

إن مفهوم العنف هو مفهوم متشعب ومتعدد المعاني يستخدم لنعت جملة من السلوكيات والأفعال والوضعيات والتفاعلات، إننا نستعمل كلمة عنف للإشارة إلى جريمة أو عدوان أو شجار أو حركة أو حتى إلى كلمة أو لفظ ما، وما زاد مدلوله توسعا هو تلك العبارات التي تلحقها به للتعبير عن

---

[1]– عمار عادل إسماعيل: «أسباب استخدام العنف ضد الأطفال في الأسرة السورية»، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق، 2004، ص 39.

[2]– محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 209.

[3]– فاتن محمد شريف: الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة– دراسات في الأنثربولوجيا الاجتماعية–، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص 141.

[4]Gustave Nicolas ficher : la dynamique du social violence, pouvoir, changement, Durod, paris, 1992, p 9.

وضعيات عدة لتصبح متضمنة تحت لوائه كقولنا: العنف الجسدي، العنف المادي، العنف المعنوي، العنف النفسي، العنف الكلامي، العنف الثوري، العنف السياسي....الخ.

الفرق بين العنف والانحراف:

يتداخل مفهوم العنف مع مفهوم الانحراف في معظم المظاهر السلوكية الدالة عليه، لكنه يختلف عنه من حيث أن العنف يتضمن معنى القهر وإلحاق الضرر بالآخر، ويكون موجها إلى الخارج في الغالب وبشكل مستمر، بينما الانحراف قد يكون موجه نحو الفرد لذاته في الغالب، وإلى جانب إلحاق الضرر والتدمير للآخر والذات بالنسبة للعنف توجد انحرافات تعبر عن التنفيس وتحقيق اللذة كالإقبال على المخدرات والمهلوسات والدعارة وغيرها.

مفهوم الجريمة:

كثيرا ما ارتبط مفهوم الانحراف بالجريمة لذلك كان لابد من تعريف هذا المفهوم حتى نميّز بينهما.

حيث تعرف الجريمة بأنها: ظاهرة اجتماعية استهجنها الرأي العام فتدخل القانون لحصرها ورصد لها عقوبة أو تدابير أمن، أو هي كل سلوك إيجابي أو سلبي يأمر القانون بمعاقبة مرتكبه". [1]

وحسب بول تَبان فإن الجريمة هي مجموع المخالفات المرتكبة والمشهر بها والمتابع عليها، ولا يعتبر الفرد مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون ارتكب بدون عذر يعاقب عليه".[2]

---

[1] أعمر قادري: التعامل مع الأفعال في القانون الجزائي العام، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 17-18.

[2] دوني سزابو وآخرون: المراهقون والمجتمع، ترجمة الطاهر عيسى ولزهر بوغبور، الجزائر، 1994، ص 90.

ويعرف رادكليف براون الجريمة بأنها: " إنتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على مرتكبه، فلا يمكن أن يتدرج السلوك الإنساني في دائرة الإجرام إلا إذا توفرت فيه ثلاث أركان هي: [(1)]

- قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة ككل أو فئة من تلك الجماعة.
- صراع ثقافي يوجد في فئة من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرون هذه القيمة ولا يحترمونها.
- موقف عدواني نحو الضبط المطبق من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها اتجاه هؤلاء الذين يتجاوزونها ولا يقدرونها.

من خلال ما سبق تعتبر الجريمة نمط معين أو أنماط معينة من السلوك البشري ترى الجماعة أو المجتمع فيه أنه خروج عن قواعده التي تعارف عليها من أجل تنظيم حياته الجمعية.

الفرق بين الجريمة والانحراف:

يرتبط مفهوم الجريمة بمفهوم الانحراف ارتباطا وثيقا كما أن المفهومين يتراوحان في الدلالة والمعنى والقبول الاجتماعي أو القانوني.[2]

وعن الفرق بينها فكل جريمة انحراف وليس العكس والانحراف أشمل من الإجرام، كما أن الفارق بينهما يكمن في درجة الخطورة الاجتماعية التي يتضمنها السلوك؛ الأمر الذي يجعله إما انحرافا أو جريمة أو سلوكا عاديا، وهذه الخطورة قد تقدر بمقدار المتضررين ونوع هذا الضرر أو بمقدار الخروج والانتهاك للقيم الأخلاقية العامة بالمجتمع أو تقدر بالاثنين معا.[3]

---

(1) جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان: الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 181.

2 أنتوني غدنر: مرجع سابق ذكره، ص279.

3 عبد الله احمد عبد الله: في اجتماعيات الجريمة، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي من الموقع الالكتروني:www.pdaffatory.com

كما أن الجريمة محددة بنص قانوني فلا جريمة ما لم يرد نص صريح، وواضح في قانون العقوبات يجرم الفعل المرتكب أما الانحراف فليس بالضرورة يتعرض مرتكبه لعقوبة قانونية، وبذلك تكون الجريمة أقل عمومية من الانحراف الذي يشمل جزء محدد من الأفعال المنحرفة تتميز بمسؤولية جزائية بالنسبة لفاعلها.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل توضيح المشكلة البحثية التي تقوم عليها الدراسة الحالية، حيث تبحث في العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية التي تدفع المرأة إلى طريق الانحراف في المجتمع الجزائري، وتم حصر أبعاد الدراسة في البعد النفسي والبعد الاجتماعي التي قادت إليهما الدراسة الاستطلاعية كأهم العوامل التي تحدث الظاهرة في المجال المدروس، كما تم في هذا الجزء من الدراسة استعراض أهم المفاهيم التي تنطلق منها الدراسة في ضوء الأدبيات التي تناولت متغيرات الدراسة، وكان أبرز المفاهيم مفهوم الانحراف أين تعرضنا إلى مختلف الاتجاهات والأطر النظرية التي تناولت المفهوم، وقد تم تبني المفهوم السوسيولوجي بحكم التخصص الذي يرى أن الفعل المنحرف هو فعل ينتهك القواعد الأخلاقية والمعايير الاجتماعية التي سطرتها الجماعية الاجتماعية كحدود للعيش المشترك والتجمع البشري، وفي هذا الجزء أيضا حاولنا توضيح أهمية الدراسة الحالية كدراسة علمية أكاديمية والهدف من وراء طرْق هذا الموضوع دون غيره من المواضيع، إلى جانب ذكر الفروض التي تقوم عليها لدراسة الحالية، وأيضا تم في هذا الجزء من البحث الإحاطة ببعض المفاهيم التي لها ارتباط بمتغيرات الدراسة، كمفهومي العنف والجريمة كون هذين المفهومين يتقاطعان مع المفهوم الرئيسي في الدراسة "الانحراف" أو يتداخلان معه ويشتركان في المؤشرات التي تدل عليه.

الفصل الثاني: المقاربة السوسيولوجية لموضوع الدراسة

تمهيد

أولا: الاتجاه الفردي في تفسير الظاهرة الإنحرافية

1-النظرية البيولوجية لسيزار لومبروزو

2-نظرية التحليل النفسي لفرويد

3-إتجاه الإحساس بالنقص لآدلر

4-النظرية السلوكية واطسون، سكينر

5-النظرية المعرفية لتوماس وايت

ثانيا: الاتجاه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإنحرافية

1-نظرية العوامل الطبيعية لجيري وكتيليه

2-نظرية التفكك الإجتماعي لثورستي سيلين

3-نظرية الضبط الإجتماعي لهرتن وزلي وهيرتثي

4-النظرية اللامعيارية

5-نظرية الإختلاط التفاضلي "الإرتباط المتغاير" لإدوين ساذرلاند

6-نظرية التقليد والمحاكاة لغابرييل تارد

7-نظرية الوصم الإجتماعي لبيكر وليمرت

8-النظرية النسائية لبولاك أدلر

ثالثا: الاتجاه الاقتصادي في تفسير الظاهرة الإنحرافية

1-نظرية العوامل الإقتصادية لبونجر

2-نظرية الصراع "فولد"

رابعا: الإتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإنحرافية

1-نظرية التكوين الإجرامي دي تيلو

2-النظرية النفس إجتماعية ركلس وميلفين سيمان

خامسا: الإتجاه الإسلامي في تفسير الظاهرة الإنحرافية

خلاصة الفصل

تمهيـد:

يعتبر الانحراف ظاهرة عالمية توجد في جميع المجتمعات ولا يقتصر وجوده على مجتمع دون آخر، وإنما الاختلاف بين المجتمعات يكون في حجمه ودرجة تطوره". وهناك من يصف الانحراف والجريمة بأنهما طبيعيان أي ليس فقط وجودهما طبيعي في المجتمع، بل أنها موجودة أصلا في طبيعة الحياة في هذا الكون، خاصة إذا اعتبرناهما عدوان فالكائنات الحية تعتدي الواحدة على الأخرى وحتى الأجرام السماوية تلتهم الواحدة الأخرى عند التصادم معها مثلا"[1].

ويرتبط الانحراف والجريمة بالمجتمع ارتباطا وثيقا فحيثما كانت هناك حياة اجتماعية ولو في أبسط صورها يوجد الانحراف وحسب إميل دوركايم "تعتبر الجريمة والانحراف ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه وذلك بانتقاده بعض قواعد السلوك التي يرى أنها شاذة....." [2].

والانحراف فعل مستهجن ومستنكر لما له من أضرار على الفرد والمجتمع ولذلك كان محل اهتمام المسؤولين والعلماء على اختلاف اختصاصهم منذ القدم من أجل البحث في أسبابه وتفسيره، فأنتج العلم الكثير من النظريات التي حاول أصحابها تفسير الفعل الانحرافي، سنتناول بعضها في هذا الجزء من بحثنا من أجل استخدامها لاحقا في تفسير النتائج محاولين إضفاء نوع من القراءة السوسيولوجية لها بحكم الحقل الذي تنتمي إليه الدراسة.

---

[1] أحسن طالب: الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] المرجع نفسه: ص ص 24-25.

أولا: الاتجاه الفردي في تفسير الظاهرة الانحرافية

لما كان الانحراف ظاهرة لها طابع السلبية سعى الإنسان منذ القديم إلى البحث في أسبابها ومحاولة تفسيرها، فسجلت حولهما أساطير وحكايات وجادل حولها الفلاسفة والعلماء وصولا إلى تخصيص حقول علمية لدراسة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول لها، كعلم الإجرام والقانون الجنائي والطب الجنائي وعلم اجتماع الجريمة والانحراف وغيرها ...

وبالرجوع إلى تاريخ تفسير الفعل الانحرافي نجد قدماء البابليون والآشوريون والهنود والصينيون أرجعوه إلى وجود علاقة بين الإنسان والنجوم التي تؤثر على سلوكه [1] وربط بعضهم بين الجريمة والكواكب وقالوا أن مصير الإنسان ومستقبله معلق على الكوكب الذي كان مسلطا عليه يوم ولادته، وإذا كان كوكبا طيبا أو كوكبا نحسا، وأن كواكب المجرمين فيهم نحس[2].

وعولج الانحراف على أساس ديني أو أسطوري أو ميثيولوجي (Mythology) من خلال القول بأن هناك عوامل غامضة تؤثر في سلوك الأفراد. وهذه العوامل تتمثل أصلا في الاعتقاد بالأرواح الشريرة، أو الاعتقاد بوجود قوى خفية داخل الفرد تأمره بمعصية – طوطم– معين (في الثقافة الطوطمية) أو بوجود أرواح شريرة أو إتيان الفعل الإجرامي والتصدي لمثل هذه القوى الشريرة يتطلب القيام بطقوس وأعمال معينة تدخل ضمن المعتقدات البدائية.

وقد تناول كل من سقراط وأفلاطون موضوع الجريمة والعقاب، فقد آمن سقراط بقدرة العقل البشري على صد دوافع الشهوة وأراد أن يربط بين المعرفة والفضيلة، حيث يرى أن الفضيلة ذاتها وليدة

---

[1] أحسن طالب: مرجع سبق ذكره، ص23

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، 1989م، ص98.

3 أحسن طالب: مرجع سبق ذكره، ص39.

المعرفة، إذ متى عرف الإنسان الخير بعقله حرص على الالتزام به، ومتى أدرك الشر بعقله مال عنه. فالإنسان ذو طبيعة عاقلة تخضع لشريعة العقل ولحكم العقل وحده[1].

أما أفلاطون فقد أورد في كتابه المدينة الفاضلة أن الجسم البشري مصدر كل الشرور وتكلم عن الشيطان ودخوله لجسم الفرد، وأن الفرد إذا أراد التخلص من العمل الإجرامي ما عليه إلا التخلص من الشيطان بداخله.

لقد بقيت التفسيرات السابقة للإنحراف متداولة في أوروبا طيلة القرون الوسطى وحتى نهاية القرن 16م عندما بدأت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية تضعف وتتراجع، أين بدأ الفكر الاجتماعي في أوروبا يعرف تقدم ملحوظا وظهرت أفكار جديدة، ومنها تلك التي عالجت الإنحراف وأصبح ينظر له على أنه فعل اجتماعي ضار يجب مواجهته بحكمة وعقل، أي أن الفرد هو الذي يحدد نوع الفعل الذي يقوم به، وقد جاء هذا التفسير بالموازاة مع ظهور مفاهيم جديدة مثل الحرية والعقد الاجتماعي وحرية الفرد، وسيادة القوانين التي نادى بها بعض مفكري أوروبا في بداية القرن السابع عشر أمثال روسو وفولتيير ومونتسكيو وجون لوك وهيوم وغيرهم.

وتطورت بعد ذلك الدراسات التي عنيت بالانحراف على أسس علمية خاصة الدراسات الإيطالية البريطانية على يد كل من الايطالي سيزاري بكاريا Cesare Beccaria ،والبريطاني جريمي بنثام Jeremy Bentham التي فسرت الفعل الإنحرافي على أساس مذهب اللذة والمنفعة ،وأن الفرد يختاره على أساس الموازنة بين مقدرا ما يحققه هذا الفعل من متعة ولذة محتملة من جهة وبين مقدار ما يلحقه من ضرر أو الم نتيجة قيامه بالفعل ذاته من جهة أخرى[2].

[1] حسن شحاتة سعفان: علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962، ط2، ص61.

2 أحسن طالب: مرجع سبق ذكره، ص40.

[2]عدنان الدوري: اسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1984، ط3، ص87.

بعد هذه الدراسة ظهرت المدرسة الوضعية التي أعطت نظرة علمية لدراسة ظاهرة الانحراف والجريمة، باعتبارهما ظاهرة مرضية في المجتمع تحتاج إلى تفسير علمي شامل وكلي بمنهجية جديدة تختلف عن ما سبقها من المدارس والتوجيهات التي سيتم تناولها بشيء من التفصيل في هذا الموقع من البحث، بدءا بالاتجاه الفردي الذي يرى أن الفعل الإنحرافي يحدث نتيجة لأسباب ذاتية وعضوية كامنة في الفرد نتيجة حدوث خلل عضوي أو نفسي أو عقلي يدفع الفرد إلى الانحراف ،فالانحراف حسب هذا الاتجاه يحدث نتيجة عوامل داخلية في الذات الإنسانية ومن اهم ممثلي هذا الاتجاه:

1-النظرية البيولوجية (الفيزيولوجية) لسيزار لومبروزو C.Lombroso:

يعتبر لومبروزو من أوائل العلماء والباحثين في ميدان الجريمة والانحراف الذين اعتمدوا في دراستهم على المنهجية العلمية المنظمة معتمدا على الملاحظة والوصف والقياس، وقد عمل لومبروزو أستاذا للطب الشرعي والعقلي في إحدى الجامعات الإيطالية وفي تفسيره للجريمة والانحراف ركز على الخصائص الخارجية (السمات البدنية) الجسمية للفرد المنحرف، فقد لاحظ لومبروزو من خلال عمله الإضافي في الجيش الإيطالي كطبيب للتشريح الشرعي عدة أنواع من الجند السوي منهم والمنحرف أخلاقيا وسلوكيا، بحيث جلب انتباهه خصوصيات يتميز بها أصحاب السلوك غير السوي لم تكن متوفرة في الجنود الطبيعيين، فالمنحرفون اعتادوا وشم أجزاء من أجسامهم بصور فاحشة وكتابات ماجنة. و عند تشريح جثث المجرمين وجد عيوبا ملحوظة في تكوينهم الجثماني خاصة في جماجمهم التي كان بها شذوذ في حجم الجبهة وشكلها الخارجي، وكذلك في الأسنان. وقد خلص لومبروزو من دراسته لتلك الحالات إلى أن للمجرم صفات تشريحية تشبه تلك التي كانت موجودة عند الإنسان البدائي والحيوانات المتوحشة.

يقول لومبروزو عن اكتشافه للصفات والسمات المميزة للمجرم أنها لم تكن فكرة بل اكتشاف"عند رؤيتي لتلك الجمجمة حيث وجدت فجأة في جمجمة لص، وقاطع طريق (المجرم فيليلا Vilella)

مجموعة من السمات الشاذة (ويذكرها) بالتفصيل وهي من خصائص الحيوان السفلي، والتي مردها إلى نكسة أوردة وراثية (انحطاط بيولوجي) كما هو الحال عند الحيوانات البدائية أو المفترسة أو القردة، كان ذلك الطريق الذي أوصلني إلى اكتشاف حلول للجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي[1].

ومن السمات الجسمية أو المزاجية التي ذكرها لومبروزو هناك:

الصفات الجسمية:	**الصفات المزاجية العقلية:**
1- الوزن الدماغي عند المجرم أقل منه	1- عدم الشعور بالذنب عند الإنسان العادي
2- فقدان التناسق في جمجمة الرأس	2- ضعف الوازع الأخلاقي
3- ضخامة الفك أو طول الفك	3- الغرور
4- استطالة غير طبيعية للرأس	4- المزاج الحاد
5- ضيق الجبهة	5- حب الكحول والمسكرات، وممارسة الجنس
6- فرطقة الأنف	6- الإيمان الكبير بالخرافات
7- الذقن الخفيف الحاد	7- عدم الاستقرار النفسي
8- اندفاع الأذنين إلى الرأس	8- التصرف الآلي وعدم السيطرة

وغيرها من المواصفات التي تختلف أحيانا من مجرم إلى آخر لكن هناك صفات أخرى ذكرها يشترك فيها جميع المجرمين **أهمها:** قلة الشعور بالذنب، سرعة الشفاء من الأمراض، سرعة التأم الجروح في جسم المجرم.

وذهب لومبروزو في تفسيره إلى أن المجرم يختلف في التكوين ليس جسميا فقط بل نفسيا، أي أن الأعراض السيكولوجية تعد هي الأخرى بمثابة استعدادات وعيوب جسمية.

[1] أحسن طالب: مرجع سابق، ص61.

فالخصائص الجسمية والأمراض النفسية مثل الصرع على شاكلة النقائص والتشوهات لا تؤدي في حد ذاتها إلى الجريمة. ولكنها تحدد الفرد المستعد طبيعيا لأن يكون مجرما. أو من المحتمل أن يكون مجرما والصفات التي حددها هي صفات تشخيصية للحالات التي عاينها وليست صفات سببية.

وقسم لومبروزو المجرمين إلى خمسة أنواع: المجرم المطبوع (المجرم بالولادة)، المجرم المعتاد، المجرم المجنون، المجرم العاطفي، المجرم بالصدفة.

بعض المآخذ على نظرية لومبروزو:

تعرضت نظرية لومبروزو إلى الكثير من الانتقادات القاتلة والتي اضطرته في النهاية إلى إجراء تعديل عليها بإدخال العامل العصبي في تفسير الفعل الإجرامي.

ومن جملة الانتقادات التي وجهة له:

- خروج لومبروزو بنظريته نتيجة معاينته وتشريحه لبعض جثث المجرمين دون سواهم من الأسوياء، ولم يعتمد على عينة ضبطية مقارنة لمقارنة الأسوياء بالمجرمين وبالتالي لم يستطع تقديم أدلة علمية ملموسة لإثبات نظريته خاصة في الجانب المتعلق بالارتداد الوراثي.

- ما يعاب على لومبروزو أيضا هو اعتبار الجريمة والانحراف مرتبطة بالفرد المجرم والمنحرف بالدرجة الأولى وأهمل دور المجتمع وبالتالي أغفل المفهوم الاجتماعي للجريمة وركز على علاقة الجريمة بالفرد بيولوجيا وفيزيولوجيا.

- لم يقدم لومبروزو الميكانيزمات أو الآلية التي يتم بها "الارتداد الوراثي" أو النكسة الوراثية.

كما أن نظريته فيها توجه طبقي حيث من خلال دراسته أقر لومبروزو أن الإنحراف والجريمة مرتبطة أساسا بطبقة معينة هي الطبقة السفلى في السلم الاجتماعي (الجنود) كما يعاب على لومبروزو اعتماده في تفسيره لظاهرة الجريمة على مبدأ الحتمية البيولوجية والتي معناها أن الأفراد في الأصل ليس لديهم دور في الفعل المنتهج من طرفهم ما يقابله اللاإرادية في اقتراف الجريمة لأنه يرجع

في الأصل إلى إرادة وراثية وهذا الأمر يرفضه العقل والواقع لأنه يلغي دور التنشئة الاجتماعية ودور المجتمع والتفاعل الاجتماعي.

ورغم الانتقادات الموجه له تبقى أعمال سيزار لومبروزو من الأعمال الهامة التي حاولت تفسير الجريمة والانحراف وكانت الأساس لعديد الأبحاث العلمية في ميدان الجرائم.

2-نظرية التحليل النفسي لسيجموند فرويد:

هذه النظرية في تفسيرها للفعل الإنحرافي من شخصية الفاعل من حيث تكوينه النفسي، وترى في هذا الفعل ضرب من ضروب سوء التوافق النفسي بين الفرد والجماعة الاجتماعية أو ضرب من ضروب السيكوباتية Psychopathic، فالمنحرف على هذا الأساس هو شخصية مضادة للمجتمع Anti-Social أو شخصية مصابة بالتشوه الخلقي أو الجنون المرضي بصفة مزمنة بسبب أمراض أو ضعف أو تلف في المخ أو نتيجة لتغيرات فيزيولوجية كيماوية معينة أو نتيجة للدوافع اللاشعورية التي تتكون لدى الفرد في مرحلة الطفولة.

ويؤكد "سيجموند فرويد" على أهمية مرحلة الطفولة في تفسيرها للفعل الإنساني بصفة عامة والفعل الانحرافي بصفة خاصة وركز فرويد على اللاشعور* أو ما أطلق عليه اسم الدوافع اللاشعورية وتأثيرها على الفعل الإنساني واعتبر فرويد مراحل الطفولة المبكرة لدى الفرد وعاء الاضطرابات العاطفية والوجدانية له وأنها المحدد لأفعاله السوية والمرضية لما لهذه المرحلة من أهمية في تشكيل شخصية الإنسان، وبالنسبة لفرويد "فإن الفرد معرض لعراك داخلي على أساس وجود عناصر متصارعة في نطاق الشخصية الفردية نتيجة لغرائز الفرد أو الشعور بالخطأ، أو بالذنب أو بالنقص المخزن في اللاشعور، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى أفعال غير سوية كالفعل الإنحرافي الذي يقوم

به الفرد من أجل التكفير ونيل العقاب عن الذنب الذي يشعر به نتيجة للعراك الداخلي أو نتيجة لغرائز اللذة غير المسيطرة عليها"[1].

ويتلخص ميكانيزم الصراع الداخلي الذي تكلم عنه فرويد في ما يلي: حسب فرويد الشخصية البشرية متكونة من عناصر أساسية ثلاثة متصارعة، ومتناقضة وهي:

- **الهو (I.D)**: وهي عبارة عن النزعة الأنانية أو مجموع الرغبات الفردية بشكلها البدائي، وحب الذات واللذات والشهوات التي تعبر عن الدوافع الفطرية وتمثل اللاشعور أو العقل الباطن للإنسان. وهي دوافع قوية تستلزم الإشباع دون تقيد بالقوانين العامة. ولا تخضع لقيود الزمان والمكان.

- **الأنا الأعلى (Super–Ego)**: عبارة عن الصور المثالية والفضائل الأخلاقية التي يتعلمها الأفراد في صغرهم أو التي تلقنها العائلة للطفل، وهي بمثابة الضمير الحي والوازع المثالي، وتمثل ما فوق الشعور لدى الأفراد أو النزعة العلوية لدى الفرد ويتكون الأنا الأعلى من القيم والمعايير والمعتقدات وقواعد السلوك.

- **الأنا (Ego)**: وهي الذات في صورها العاقلة "العقل الظاهر" المسيطرة التي تكبح جماح كل من الأنا الأعلى (والتي تهدف إلى الإسراف في المثالية والتعالي عن الملذات والشهوات، وتدفع إلى الزهد والمزيد من الأخلاق والمثل العليا) وبين (I D) أو الهو أو الرغبة في الملذات والشهوات والنزعة الأنانية، وإشباع الرغبات الفردية بدون حدود أو قيود وتمثل الأنا الجانب الشعوري أو الواقعي أو الإرادي ومركز الإرادة [2].

---

*اللاشعور هو تلك الأفكار وتلك المشاعر غير المقبولة اجتماعيا، وغير مقبولة لأنها تهدد الفرد من الداخل في حياته وتوازنه النفسي أو لأنها عدوانية وهدامة أو لأنها جنسية الطابع وتهدد المجتمع نفسه لهذا يلجأ الفرد غلى كبتها في اللاوعي.

[1] أحسن طالب: مرجع سابق، ص 87.

[2] نفس المرجع: ص 88.

حسب فرويد (إذا عجزت الأنا في تسيير وتقويم كل من الهو والأنا العليا وقع الإنسان في صراع داخلي حيث يؤدي هذا الصراع في النهاية إلى تغلب واحدة على الأخرى ،فإما أن تتغلب الأنا الأعلى أو يتجه الفرد بذلك إلى الزهد والتعبد أو الابتعاد عن الواقع بطريقة أو بأخرى (وهو في خد ذاته يعتبر سلوك شاذ) وإما إن يسيطر الهو أو الذات المفرطة في الرغبات والملذات ويتجه الفرد إلى إشباع رغباته بدون قيد وبكل الطرق بما في دلك طريق الجريمة.

وبذلك يفسر فرويد الانحراف بأنه اختلال في الجهاز النفسي للشخصية المتمثل في جوانبها الثلاث: الهو، الأنا، الأنا الأعلى من حيث بناء هذا الجهاز وتقويته وضعفه والعلاقة بين عناصره الثلاثة وبين الواقع المحيط من ناحية أخرى[1].

والشخصية بالمعنى الديناميكي هي محصلة للخبرات العديدة التي مر بها الفرد في حياته المبكرة، وخاصة في السنوات الخمس الأولى، ولذلك فالإنحراف ليس إلا تعبيرا سلوكيا مباشرا عن دوافع غريزية كامنة حينا، أو هي تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة ممنوعة حينا آخر[2].

ويقول فرويد: "أن العامل البيولوجي هي المرحلة الطويلة التي يقضيها صغار النوع البشري في حالة عجز واعتماد على الغير ففترة وجود الطفل داخل الرحم تبدوا قصيرة إذا قورنت بغيرها عند معظم الحيوانات، وهو يرسل إلى العالم في حالة اقل إعدادا، وينتج عن ذلك أن تأثير العالم الواقعي عليه يكون أكثر شدة، كما يساعد ذلك على التمييز المبكر بين "الأنا" و"الهو" فهذا العامل البيولوجي إذن إنما يكون حالات الخطر الأولى، وحالات الخطر الأولى تشكل كثيرا من الحاجات، وكثيرا من الخوف، الخوف من الجوع، والحاجة إلى الحماية من أخطار العالم الخارجي ومن الأخطار الغريزية

[1] غريب محمد سيد، سامية محمد جابر: علم اجتماع السلوك ألانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص30.

[2] عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص215.

الداخلية، والحاجة للحب أيضا، وقد يثير الأنا الأعلى حاجات جديدة غير أن وظيفته الرئيسية تظل مع ذلك الحد من الإشباع[1].

إن الإنسان بطبعه عدواني، ولكن ظهور هذا الطبع يرجع إلى التدرب الذاتي والاجتماعي منذ الطفولة على التحكم في نزواتنا ورغباتنا وكبتها وعدم الكشف عنها إلا في القالب الذي يرتضيه المجتمع ويقبله، وهذا الأمر يتشكل منذ الطفولة الأولى بفعل عملية التنشئة الاجتماعية داخل المؤسسات المختلفة خاصة مؤسسة الأسرة، حيث يتعود الطفل على إرضاء بعضا من رغباته وإرجاء جزء منها لوجود قيود مختلفة تمنعها وتحيط بها ولقد كشف فرويد مناطق اختلال متعددة في النفس تفرز كل واحدة منها نمط مستقل من أنماط الشخصية الإنسانية وهكذا أظهرت نماذج مرضية منها: الشخصية القلقة أو المكتئبة وهوائية المزاج، والخيالية والمتشككة والمصابة ببرود عاطفي وضعيفة الإرادة والمتخوفة ... الخ[2].

ويعتقد فرويد بوجود غريزتين أساسيتين توجهان الفرد وتمدانه بالطاقة الحيوية هما غريزة الموت " تناتوس Thanatos" التي تعبر عن مظاهر الإيذاء، العدوان والتدمير، وتأخذ طابع مشاعر الإثم وإدانة الذات والقسوة عليها، والتشدد معا وغريزة الحياء "أورس Eros" التي منبعها الطاقة الجنسية وتهدف غلى حماية النفس والمحافظة على الحياة، كما اعتبر فرويد أن النزوات الكامنة في اللاوعي هي أهم قوة محركة للسلوك الإنساني وهي تخضع لسلطة الأنا العلى الذي يفحص مطابقتها مع قوانين الجماعة[3].

---

[1] كولن ولسون: سيكولوجية العنف، أصول الدافع الإجرامي البشري، ترجمة مالك اليوبي، دار الأهلية للنشر، الأردن، ط1، 2006، ص10.

[2] فضيلة زراقة: مرجع سابق، ص 64.

[3] نفس المرجع، الصفحة نفسها.

ويقر فرويد في تفسيره للفعل الإنحرافي بوجود ميول تدميرية عند جزء الشخصية الذي أطلق عليه تسمية الهو متبلورة فيما اصطلح غليه بعقدة الذنب يقول فرويد "هناك سبب يهم أشخاص جد محترمين ابلغوني بأنهم قاموا بأعمال غير مشروعة سرقة، وغش وحتى حرائق وبالتحليل النفسي وجدت بأنهم يعانون من شعور بذنب مرهق، وبهذا اعترف أن الجريمة نتيجة للشعور بالذنب[1].

ويرى فرويد أن عقدة الذنب وغيرها من العقد النفسية تكمن وراء كثير من مظاهر الإجرام، فهذه العقد سواء كانت حقيقية أو وهمية تدفع صاحبها إلى ممارسة الجريمة، وليس من الضروري أن يعبر الإنسان عن عقده بصورة مباشرة، وإنما قد يعبر عنها بصورة رمزية، فشعور الفرد بالذنب قد يرتد إلى ذاته ويرغب المستوى اللاشعوري في إيذاء ذاته عن طريق إنزال الأذى أو العقاب بالذات، ولذلك يرتكب جرما معينا ويقبض عليه ويسجن فيجد راحة نفسية في ذلك حين يقوم بالجريمة فقط لإشباع حاجة دفينة في ذاته هي الرغبة اللاشعورية في تلقي العقاب [2].

ومن خلال خبرته في علاج المرضى المصابين استنتج فرويد وجود مستويين من النشاط العقلي، أحدهما شعوري والأخر لا شعوري، أما الشعوري من النشاط العقلي فهو معرفة النفس ما تخبره في أية لحظة وربطه بواسطة عملية عقلية خاطفة،بما سبق لها أن خبرته واحتفظت به في الذاكرة وهذا ما يميز حياة الفرد الشعورية (العقل الظاهر) التي يمكن تصورها على أنها مجموعة الإجراءات العقلية التي يحس بها وقت حدوثها ويدرك ماهيتها وكيفيتها، وقد يعرف سببها، كحالات التفكير والتصور والفهم، وانفعالات السرور والغضب واللذة والألم، والإحساس بالرغبة والصد والحرمان، وبعاطفتي الحب والكره، أما المستوى اللاشعوري من النشاط العقلي فخفي لا يفطن إلى وجوده عادة وإن كان يشغله ويؤثر فيه تأثيرا يظهر في ألوانه من السلوك والمظاهر، يستعصي فهمها على حقيقتها دون الاستعانة

---

[1] ابن الشيخ فريد: علم النفس الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة،1995، ص22.

[2] عبد الرحمان العيسوي: مبحث في الجريمة، دار النهضة العربية، بيروت ،1992، ص285.

بعملية نفسية جد تخصصية هي: التحليل النفسي، فالنسيان، والتذكر التلقائي، هفوات اللسان وزلات القلم، الأحلام والأعراض النفسية والعناد والعدوان والإجرام، ومن وجهة التحليل النفسي تدل على وجود خبرات في حياة الفرد اللاشعورية، أو في جانب من الذهن يسمى اصطلاحا العقل الباطن، الذي لا يكف عن النشاط لا في اليقظة ولا في النوم، بل يتيح الفرص باستمرار لمغافلة الضمير، الرقيب الكابت لكل الأفكار والمشاعر والرغبات والنزاعات، لأن ظهورها في الحياة الشعورية يؤدي صراعات مؤلمة[1].

وعموما يفسر الانحراف والجريمة حسب نظرية التحليل النفسي بأنها:

1- حيلة دفاعية للتخفيف من صراع نفسي أو أزمة داخلية (الشعور بالذنب) أي أن الإنحراف والجريمة في هذه الحالة مسرح يمثل غليه المجرم صراعاته اللاشعورية المكبوتة ولا سبيل للتخفيف منها إلا بالجريمة وبعبارة أخرى فإجرام الكبار امتداد مباشر لمعركة وضعت خططها في عهد الطفولة المبكرة.

2- الجريمة ترجع إلى شذوذ في عملية التقمص التي هي المحرك الأساسي لعملية التنشئة الاجتماعية، وهذا الشذوذ في التقمص يؤدي إلى عملية تنشئة اجتماعية غير سوية، وبالتالي لا تكون الشخصية معتدلة، وهذا ما يظهر في شخصية المنحرف.

3- الانحراف لدى الشخصية المعتدلة على الأقل امتداد مباشر لاستعداد إجرامي وانحرافي مكتسب في الطفولة المبكرة، كما يقول فرويد: "إن الأفضل بإمكانه أن يحطم العالم إذا توفرت له القوة الكافية لفعل ذلك".

[1] سامية حسن الساعاتي: مرجع سبق ذكره، ص102.

4- المسئول عن الانحراف في أغلب الأحيان هو قسوة الضمير، وتحكمه المفرط وليس ضعفه أو تخاذله كما يظن في العادة[1].

أخيرا إن مدرسة التحليل النفسي ما هي إلا محاولة لتفسير الفعل الإنساني بصفة عامة أما في تفسيرها للفعل الإنحرافي فقد اعتبرت مرحلة الطفولة المبكرة من أهم وأخطر المراحل على اعتبار أن الخبرات التي يكتسبها الطفل في ظل الاضطرابات السرية والعلاقات غير السوية لها انعكاساتها على حياته المستقبلية وتبقى رواسبها كامنة في النفس، وتصبح دافعا لا شعوريا يحرك الفرد نحو الجريمة والانحراف للتخفيف من الضغوط المكبوتة في أعماق النفس.

3- اتجاه الإحساس بالنقص لآدلر:

يرى أدلر أن القوة الدفاعية في الإنسان هي الرغبة في القوة وهي نوع من التعويض عن مشاعر النقص التي تبدأ من الطفولة عندما يرى الطفل أنه اضعف من الكبار المحيطين به جسميا وعقليا، ويدفع به هذا الشعور بالنقص[2].

إذا حسب أدلر فإن عقدة النقص قد تؤدي إلى ارتكاب الأفعال الانحرافية لأن هذه الأفعال هي أحسن الوسائل لجلب الانتباه وليصبح مركز اهتمام وهو نفس اتجاه دوڤراف وديتيلو حيث لفت دوڤراف الانتباه إلى دور الإحساس بالظلم في نشوء الجريمة والانحراف، كما لاحظ حساسية مفرطة للظلم عند بعض المنحرفين المنتكسين وهذه الحساسية تدل على حرمان عاطفي شبه كلي.

فشعور الشخص بالدونية والنقص تجاه غيره من الأفراد قد يخلق له عقدا تنعكس في تصرفاته المضادة للجماعة التي يرى من خلالها نقصه وعيوبه.

---

[1] مجدي أحمد محمد عبد الله: السلوك الإجرامي وديناميكيته، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د س ن)، ص177.

[2] يوسف جمعة سيد: النظريات الحديثة في تفسير الأمراض النفسية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط1، 2001، ص55.

مآخذ على النظرية النفسية :

رغم التطور الكبير الذي أحرزته النظرية النفسية في تفسيراتها. إلا أنها في مجال الجريمة والانحراف لم تنجح في وضع نماذج صالحة ومقنعة لأن علماء النفس يعتمدون في تفسيراتهم على مرضاهم وتعميم نتائج هؤلاء المرضى على الأسوياء رغم أنه كثيرا ما يكون الشخص مريضا نفسيا لكنه لا يرتكب الفعل الانحرافي. كما أن المدرسة النفسية تجاهلت العامل الاجتماعي الحضاري في تشكيل الفعل الإنساني وتكوين الشخصية، كما أن اعتماد النظرية النفسية على الأمراض العصبية لوحدها كدوافع لارتكاب الجريمة والانحراف يترتب عليه عدم مسؤولية الجاني عن أفعاله الإجرامية والانحرافية، وبالتالي فلا عقوبة عليه ولا حاجة إلى القوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية وتوجهها.

4- النظرية السلوكية لواطسون وسكينر:

ينطلق الباحثون المنتمون إلى المدرسة السلوكية من اعتبار الفعل الإنحرافي الذي يقوم به الفرد ثمرة تعلم تلك السلوكيات أكثر مما هي ناتجة عن المخزون الوراثي، هذا التعلم يكون من خلال عمليات تفاعل الفرد مع جماعته الاجتماعية ،فالجرائم حسب نظرية التعلم الاجتماعي سلوك مكتسب بالتعلم ويتوطد بالتعزيز الإيجابي فالأشخاص لا ينشئون مجرمين طبيعيا (فطريا) بل يتعلمون الإجرام عن طريق ملاحظة النماذج أو التجربة المباشرة[1].

ومن أهم علماء النظرية السلوكية نجد العالم الروسي يافلوف إلى جانب واطسن Watson والعالم سكينر Skinner وباندورا Bandur .

يعتقد سكينر أن الشخص يتعلم من خلال ملاحظة رد فعل الآخرين على سلوك، فالسلوك عادة ما ينشأ أو يقع تحت تأثير مثير من البيئة، وإذا كان رد الفعل إيجابي ومعززا فإن هذا السلوك سيستمر

[1] مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع، العوامل والآثار، مرجع سبق ذكره، ص109

ويتم تعلمه، أما إذا تم عقاب هذا السلوك فإن هذا السلوك لن يتكرر أو يتم تعلمه وبالتالي سوف ينتهي[1].

ويقسم سكينر التدعيم أو التعزيز إلى نوعين تبعا لأثر كل منهما: التدعيم الإيجابي، والتدعيم السلبي، حيث يمكن تحديد دور التدعيم أو التعزيز إلى نوعين تبعا لأثر كل منهما:

التدعيم الإيجابي والتدعيم السلبي، حيث يمكن تحديد دور التدعيم أو التعزيز في التخفيف من حدة التوتر التي تكون ناتجة عن الحرمان، كما يرى سكينر أن العقاب لا يعمل كمعزز سلبي، فهو قد يخفض من معدل الاستجابة، ولكن هذا أثر مؤقت سرعان ما يزول ويعود معدل الاستجابة إلى حالته الأولى، أي أن العقاب لا يعادل أثر الثواب، حيث أن العقاب لا يؤثر في عملية اكتساب العادة[2].

وفي نفس الاتجاه يشير باندورا إلى أنه بالإضافة إلى التعزيز توجد عملية أخرى هي عملية التقمص، حيث يتعلم الناس أنواع السلوك المختلفة من خلال مراقبة أفعال الآخرين، ولقد طور باندورا بحوثه وتوصل إلى المصادر التي تعلم السلوكيات الإجرامية وقدم تصنيفات للنماذج التي يتبناها الأطفال ومصنفيها إلى ثلاثة نماذج هي:

1- يمكن أن يتعلم الطفل الإجرام من عائلته.

2- يمكن أن يتعلم الطفل الإجرام من محيطه المباشر (الحضانة، المدرسة).

3- يمكن أن يتعلم الطفل الإجرام من وسائل الإعلام التي ما فتئت تشغل حيزا أكبر من الوقت.

وتأخذ السلوكيات الإجرامية التي يتعرض لها الطفل أهمية كبرى ويمكن أن تعزز عن طريق: المكافأة، قبول واستحسان اجتماعي لسلوك انحرافي...، وهذا ما يساهم في تكوين طبع الفرد في

---

[1] عدلي السمري: علم الإجرام النسوي، دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1996، ص124

[2] نفس المرجع: ص265، ص266.

المستقبل، ومن هنا يميل الذين تعلموا الإجرام إلى ممارسته في مواقف خاصة، عندما يكون الإجرام والسلوكيات العنيفة ملائمة ظرفيا[1].

5-النظرية المعرفية لتوماس وايت:

يرى العالم توماس وايت أن علم الجريمة قد أهمل الجانب أو البعد الإدراكي والمعرفي في الشخص، فهو يرى أن الجريمة والانحراف ينتجان عن التفكير غير العقلاني وليس للعوامل الاجتماعية والاقتصادية دور مهم سوى الحد من الخيارات الفردية المتاحة، وتبعا لهذه النظرية ينتج السلوك الإنحرافي والإجرامي من خلال الطريقة التي ينظم بها الأفراد أفكارهم حول الأخلاق والقوانين وقد صاغ لورانس كوهلبرغ نظرية تركز على تطور التفكير الأخلاقي، حيث افترض إن هناك ثلاث مستويات من التفكير الأخلاقي، ويتألف كل منها على مستويين[2].

المستوى الأول: مستوى ما قبل التقاليد (العرف): فخلال مرحلة الطفولة المتوسطة، الأطفال يكونون في المستوى الأول للتطور الفكري، وفي هذا المستوى ترتبط فيه أحكام الفرد الأخلاقية بالالتزام بالقواعد الاجتماعية المحددة لما هو مقبول أو مرفوض، وذلك من خلال القوة الخارجية التي تفرضها هذه القواعد والنتائج المادية السارة أو غير السارة،حيث يستند على الطاعة وتجنب العقوبة.

المستوى الثاني: المستوى العرفي أو التقليدي: يستمر حتى نهاية الطفولة المتوسطة، حيث يستند المنطق الأخلاقي للأفراد في هذا المستوى على توقعات أسرهم والآخرين لأفعالهم، وقد وجد كوهلبرغ أن الانتقال إلى المستوى الثالث والذي سماه "مستوى ما بعد التقاليد للنمو الأخلاقي" والذي عادة ما يحدث خلال البلوغ المبكر، ففي هذا المستوى يكون الأفراد قادرين على تجاوز الأعراف الاجتماعية وقد يصبحون أفراد جانحين.

---

[1] مزوز بركو: مرجع سابق، ص109

[2] فضيلة زرارقة: مرجع سبق ذكره، ص71.

ثانيا: الاتجاه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الانحرافية

يدرس الاتجاه الاجتماعي الجريمة والانحراف باعتبارها ظاهرة ينتجها المجتمع وهما من الموضوعات التي تصب في الحقل السوسيولوجي الذي يعنى بدراسة العمليات الاجتماعية ودراسة الثقافة، ودراسة التغيير في الثقافة والبناء الاجتماعي ومختلف الموضوعات التي تتناول الفرد من حيث وجوده في المجتمع، وهذا التحديد لمجالات الدراسة في علم الاجتماع يستبعد أي موضوع يتعلق بطبيعة الفرد النفسية والفيزيقية وبذلك يفسر الاتجاه الاجتماعي الفعل الاجتماعي بوصفه نتيجة لنظم معينة تسود في المجتمع كما أن النظرية السوسيولوجية المفسرة للفعل الانحرافي تحدد الاختلاف بين الشخص السوي والشخص المجرم والمنحرف في ضوء خاصية البيئة الاجتماعية التي تنعكس على الشخص[1].

فالنظريات السوسيولوجية تعتبر أن الجريمة ظاهرة تخضع لتفاعلات المجتمع وحركته، ولا يمكن فهم السلوك الجانح أو الشاذ إلا من خلال دراسة المجتمع[2].

إن المدرسة الاجتماعية تهدف إلى ربط تفسير الفعل الإنحرافي بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية والتي تشكل في مجموعها مجموعة عوامل سابقة في وجودها على الفرد، وهذه العوامل والمتغيرات الثقافية والاجتماعية هي التي في النهاية تدفع الفرد إلى إنتاج فعل معين ومنه الفعل الانحرافي، وسوف نتطرق إلى مجموعة نظريات تصب في خانة النظرية السوسيولوجية والتي قدمت رؤى نظرية يمكن فهم الفعل الإنحرافي والإجرامي من خلالها واستيعابها ومن أهمها:

---

[1] عوضي السيد: علم الاجتماع والجريمة، المجلة الجنائية والقومية، العدد الثالث، مهمل دار النشر، المجلد 50، نوفمبر 2007 ص117.

[2] محمد سند العكايلة: اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان سنة 2006، ص141.

1-نظرية العوامل الطبيعية لجيري وكتيليه:

تعتبر هذه النظرية أن هناك علاقة وثيقة بين قوى الطبيعة والفعل الإنحرافي، ذلك أن الطبيعة تتحكم في النمو والتطور العضوي للإنسان الذي ترتب عنه تقسيم البشر إلى أجناس مختلفة كما أنها تهدد التطور الثقافي والحضاري الذي تتميز به المجمعات الإنسانية وتأثير البيئة الطبيعية على الإنسان قد يكون بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر. فنجد أن المناخ وحالة الطقس واختلاف الفصول له اثر على النفس والأعصاب وبالتالي على السلوك الإنساني عموما وعلى السلوك الإجرامي تبعا[1].

وركز أصحاب نظرية العوامل الطبيعية على الأنماط المكانية، التوزيعات الجغرافية للظواهر الاجتماعية كمعيار رئيسي لتحديد الأقاليم الجغرافية ورسم حدود مناطق المشاكل وكان التركيز على الخرائط التوضيحية للتباينات المكانية لتكرار حدوث الجريمة[2].

وتعود الدراسات الأولى في علم اجتماع الجريمة إلى المدرسة الجغرافية "الخرائطية" بزعامة العالمين الفرنسي **جيري** البلجيكي **وكتليه Quetetet** حيث ساعدت هذه المدرسة على ظهور الإحصاءات الجنائية في فرنسا، وتبين جيري العلاقة الموجودة بين المناخ وفصول السنة من ناحية والجريمة من ناحية أخرى وخلص إلى أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تبلغ ذروتها في جنوب فرنسا في حين تبلغ جرائم الاعتداء على الأموال ذروتها في شمالها[3].

---

[1] إسحاق إبراهيم منصور: الموجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1991، ط2، ص64.

[2] معن خليل العمر ومحمد أحمد عقلة المومني: جغرافية المشكلات الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع، (دون بلد) 2000م، ص...

[3] على عبد القادر القهوجي: علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية سنة 2000، ص80.

وخرج **جيري** من خلال هذه النتائج بقانون يربط بين الجريمة والطقس وسماه بالقانون الحراري للانحراف، حيث تزداد نسبة الجرائم ضد الأشخاص في الطقس الحار وتزداد جرائم الأموال في المناخ والطقس البارد.

أما **كتيليه** فقد قام بدراسة عام 1832 تتعلق بتوزيع الجريمة حسب البيئة طبقا للمناخ والفصول، وخرج بقانونين، الأول يتعلق بثبات الإجرام من عام إلى آخر والثاني سماه بقانون الحرارة الإجرامي،من خلال مجموعة من الإحصاءات خاصة بتوزيع الجريمة حيث البيئة والمناخ والفصول حيث قال: "أن هناك ضريبة تدفع سنويا بصفة منتظمة وبدقة كبيرة، فنحن نستطيع أن نعرف مسبقا كم شخصا مجرما في السنة لأن الجريمة ترتكب كل سنة بنفس النسبة تحت تأثير عوامل معينة طبيعية واجتماعية [1]

وأشار **مونتيسكيو** في روح القوانين أن عدد الجرائم يزداد بالتدريج كلما اقتربنا من خط الاستواء كما تتزايد حالات السكر كلما اقتربنا من القطبين[2].

واقر **جيري Guerry** أيضا أن جرائم العرض يكثر وقوعها في فصل الربيع ويتناقص وقوعها في فصل الشتاء[3].

عموما يرى أنصار هذه النظرية أن درجة الحرارة تزيد من نشاط الإنسان فيكون أكثر قابلية للإيثار والاندفاع، كما أن الجو الحار يوقظ الغريزة الجنسية ويلهبها وبهذا تزيد جرائم الاعتداء على الأشخاص التي من بينها جرائم الاعتداء على العرض ،وفيما يتعلق بتأثير الضوء يرى أنصار هذه النظرية أن الظلام من العوامل التي تسهل ارتكاب بعض الجرائم وبصفة خاصة جرائم السرقة بحيث

---

[1] المرجع السابق: ص93.

[2] عبد الرحمان أبو توتة: علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص227.

[3] سليمان عبد المنعم سليمان: أصول علم الإجرام القانوني، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص 389.

أن فترة الظلام أطول في أيام الشتاء منها في أيام الصيف ولهذا فإنه تزيد ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال في الشتاء أكثر من الصيف[1].

إلى جانب طبيعة المناخ أقرت النظرية الجغرافية بعامل الحيز المكاني أو الموقع الجغرافي الذي يقيم فيه الفرد ارتكاب الجريمة، حيث اهتم العلماء بإجراء مقارنات بين المدينة والريف من حيث ارتفاع أو انخفاض نسب الجرائم في كل منهما والأسباب الكامنة وراءها ووجدوا ارتفاع الجريمة في المدن مقارنة بالقرى والأرياف إلا أن نوعية الجرائم وأساليب ارتكابها تختلف في الحالتين ويفسر أصحاب هذه النظرية ارتفاع الجريمة في المدينة عن الريف بتعدد مشاكل الحياة في المدينة وزيادة التركيز العمراني فيها كما أن المجتمع الريفي مجتمع شبه مغلق والأفراد فيه يرتبطون فيه بروابط القرابة والمصاهرة،كما أن رجال الشرطة ينتشرون في المدينة أكبر من الريف[2].

بعض المآخذ على النظرية الطبيعية:

انتقدت هذه النظرية كثيرا كونها عجزت عن إيجاد تفسير منطقي لارتفاع معدلات بعض الجرائم الأخرى كجرائم النصب والاحتيال كما أن الإحصاءات أكدت أن جرائم العرض تسجل أعلى نسبة لها في فصل الربيع وتنخفض في فصل الصيف كما أثبتت الإحصائيات أن جرائم السرقة بالكسر اقل أنواع السرقة تغيرا بتغير فصول السنة[3].

2-نظرية التفكك الاجتماعي لإليوت تورستي سيلين:

"التفكك الاجتماعي" مصطلح شاع استخدامه في علم اجتماع للدلالة على مفهوم عام يشتمل على كل مظاهر سوء التنظيم في المجتمع من الناحيتين العضوية والثقافية، وقد يراد به أحيانا عدم التناسق أم التوازن بين أجزاء ثقافة المجتمع، وتتمثل دواعي التفكك الاجتماعية في التغيرات السريعة

[1] عبد الرحمان أبو توتة: مرجع سابق، ص232.

[2] إسحاق إبراهيم منصور: مرجع سابق، ص 72 ص77.

[3] فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، ط5، 1985، ص160.

التي تحدث داخل المجتمع، فعندما يتعرض المجتمع لحالة من عدم الاستقرار في العلاقات القائمة بين أعضائه فإن الترابط الاجتماعي ينعدم بين أجزائه[1].

ويرى **إليوت** أن المقصود بالتفكك الاجتماعي هو أي اضطراب أو انشقاق أو صراع أو افتقار إلى الاجتماع يحدث في نطاق جماعة من المجموعات أو في مجتمع ما، ويؤثر على العادات والتقاليد الاجتماعية والسلوكية المقررة أو على النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداء وظيفيا منسجما[2].

ويعتبر الباحث الأمريكي "**ثورستي سيلين**" أول من تحدث عن أثر التفكك الاجتماعي في إحداث الظاهرة الإنحرافية عندما أوضح أن المجتمعات الريفية يسودها الترابط ويشعر الفرد داخلها بالأمن والاستقرار، مما يجعل سلوكه منسجما مع المعايير السائدة في المجتمع بخلاف المجتمع الحضري، ويلخص "سلين" مضمون نظريته فيما يلي:

إن "التفكك الاجتماعي" يلعب دورا قويا في نمو ظاهرة الجريمة والانحراف باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم وكل وحدة منها تشبع له بعض الحاجات، ولكل وحدة مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، فإذا كانت تلك المعايير واحدة بالنسبة لكل الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك، وحيث أن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسرة على جماعة الرفاق ومن المدرسة إلى زملاء العمل، ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقته بالآخرين، وأن فرصة التماثل بين المعايير تزداد كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة بعكس ما إذا اتسعت دائرة تفاعله وهو ما يؤدي إلى

[1] بن نوح علي الشهري: العنف الطلابي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في ظل المتغيرات النفسية والاجتماعية، مذكرة ماجستير منشورة، السعودية، 2009، ص19.

[2] فوزية عبد الستار: مرجع سابق، ص203.

حالة من اضطراب في المخزون المعرفي للمعايير في حالة وجود أنماط ثقافية ومعايير مختلفة بين الجماعات تؤدي إلى صراعات داخلية تؤدي إلى أنماط انحرافه[1].

ويلخص **سيلين** تفسيره للسلوك الإنحرافي إلى ما يفتقر إليه المجتمع من انسجام ورتابة كان يتمتع بهما في الماضي أي إلى التفكك الاجتماعي يتخذ صور تصارع القيم في المجتمعات المختلفة وذلك حين يستجيب الفرد لتعاليم مجموعة لا ترى مشكلة في انتهاج السلوك الإجرامي.

عموما يمكن لنا القول أن هذه النظرية ترجع الفعل المنحرف بصفة أشمل إلى اختلاف معايير الفاعل الاجتماعي التي نشا عليها داخل مؤسسة الأسرة ومعايير الجماعات التي يتعامل معها لاحقا بعد الأسرة سواء كانت جماعة الرفاق أو العمل أو الزمالة....الخ، ففي حالة توافق المعايير وانسجامها لا يوجد الانحراف والإجرام أما في حالة وجود اختلافات وتصادمات بين معايير هذه الجماعات (الأسرة، جماعة الرفاق، العمل،...) فسيقع الفرد فريسة للانحراف والإجرام.

بعض المآخذ على نظرية التفكك الاجتماعي:

رغم القبول الواسع الذي عرفته النظرية من قبل الكثير من علماء الإجرام إلا أنه وجهت لها مجموعة من الانتقادات من أبرزها:

1- على الرغم من اتسام الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المتحضر إن لم نقل الكل بسمات التفكك وضعف الروابط الاجتماعية، فإن من ينحرف من هؤلاء هو البعض وليس الجميع ممن يتسم بالتفكك، ولو صح إرجاع السلوك الإنحرافي إلى التفكك الاجتماعي يلزم أن يتسم بالتفكك كل المنحرفين وليس البعض فقط.

2- هذه النظرية مستوحاة من واقع المجتمع الأمريكي ولا يمكن تطبيقها على كل المجتمعات لأن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والاجتماعية وفلسفة التربوية.

---

[1] بن نوح علي الشهري: مرجع سابق، ص20.

UNIVERSITE SETIF2

3-نظرية الضبط الاجتماعي لهرتن وزلي وهيرثني:

من أنصار هذه النظرية "هرتن وزلي" و"ترافبز هيرزخ" ويرون أن الإنحراف ما هو إلا نتاج لحالة التحرر النسبي من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية التي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف، وقد طرح "ترافبز هيرزخ" فرضية مفادها أن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الفرد بالمجتمع تنتج الأفعال الإجرامية [1].

أما "وزلي" فقد خلص إلى أن المجرمين يعانون من انفصال واع عن معاييرهم الأخلاقية والاجتماعية.

ويرى "**كلود**" و"**أوهلين**"**أن** تعارض الطموحات والآمال مع الفرص المناسبة قد يشجع مجموعة من الذين يعانون مشكلة واحدة على التحرر من نسق المعايير، وبالتالي الخروج عن مجموعة القوانين الموجودة، ويعد هذا الرأي مقبولا إذا وضع في الاعتبار ضعف الروابط الاجتماعية جراء التباين والاختلاف بين أجزاء المجتمع وأهدافها والتغير الذي جعل ممن يعيشون في المجتمع كأنهم يعيشون بمفردهم دون إحساس نفسي بوجودهم في جماعة، أي وجود من يراقب تصرفاتهم ومن يهتم بأمر تقييم سلوكياتهم وتوجيههم وفي المقابل تلح الطموحات والتطلعات خاصة منها المادة[2].

ووضح الباحث "**هيرشي**" هو الآخر نظريته في الضبط الاجتماعي من خلال مقولته التي تساءل فيها : "أننا لا يجب أن نسأل لماذا يفعل المجرم ذلك؟ ولكننا نتساءل: لماذا نحن لا نفعل ذلك؟" مؤكدا على أهمية الروابط الاجتماعية كميكانيزم لضبط السلوك[3].

---

[1] عبد الله أحمد عبد الله: في اجتماعيات الجريمة والانحراف قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي، ص13، الموقع الالكتروني www.pdaffactory.com.

[2] المرجع السابق، ص14.

[3] آمال عبد الحميد وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة العربية، القاهرة، سنة 2000، ط1، ص11.

ويذهب "**هيرشي**" إلى أن تشكيل رابطة متوافقة بين الفرد والمجتمع يتحقق من خلال التنشئة الاجتماعية. أما عناصر هذه الرابطة فهي حسب **هيرشي:**

التعلق والالتصاق: ويعني حساسية الفرد لرأي وتوقعات الآخرين المهمين.

الانغماس: ويشير إلى الوقت المبذول في النشاطات التقليدية الاجتماعية، إذ وجد أن ممارسة هذه النشاطات ذات تأثير مانع للخروج عن المعايير.

ثم **الالتزام:** ويعني عملية التبرير التي يفحص بموجبها الفرد نتائج سلوكه المرتبط بتحقيق الأهداف.

وأخيرا **المعتقد:** ويعني مستوى امتثال الفرد لعرف الجماعة[1].

وبهذه الطرق الأربعة التي يرى هيرشي أنه يجب على الفرد القيام بها ليربط نفسه بالمجتمع، ويعمل على تقوية هذه الروابط وذلك بالامتثال، ليقي نفسه من احتمالات ارتكاب الفعل المخالف للمعايير.

ويرى "**Neye**" صاحب نظرية التمركز العائلي في الضبط الاجتماعي إلى أن المجتمع يستخدم الضبط الاجتماعي لمساعدتنا على مراجعة غرائزنا الحيوانية أو الميول المنحرفة حتى نصبح مواطنين ملتزمين بالقانون. فالضبط الاجتماعي عملية تمنع الانحراف وتؤكد الامتثال، ويؤدي غياب الضبط الاجتماعي إلى ظهور السلوك المنحرف[2].

ويقر "**ركلس**" في نظريته عن الضبط الاجتماعي أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الانحراف وهذه القوى يمكن أن تكون قوى خارجية أو اجتماعية كالفقر أو الحرمان، والصراعات والفرص المحدودة وأنماط الجريمة، والثقافة الفرعية للجناح ..... ويمكن أن تكون قوى داخلية أو سيكولوجية

---

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني: مرجع سابق، ص144.

[2] طلعت إبراهيم لطفي: دراسات في علم اجتماع الجنائي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008، ص65.

مثل الدوافع، البواعث، القلق، الشعور بالدونية.... وعندما يتعرض الأفراد لمثل هذه القوى الخارجية والداخلية يصبح لديهم اتجاهات قوية نحو الخروج على المعايير الاجتماعية[1].

4-نظرية اللامعيارية:

أوردت بعض القواميس كلمة "**اللامعيارية Anomie**" لتعني حالة من الاضطراب أو اختلال النظام أو الشك أو اليقين أو الحياة دون قانون، وعندما يستعملها المتخصصون في العلوم الاجتماعية فإنهم يصفون "حالة من الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغيير في العالم الحديث مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي"[2].

ويقارن البعض بين حالة فقدان المعايير، وحالة التماسك الاجتماعي، حيث تعتبران على طرفي نقيض، فالتماسك الاجتماعي يعتبر حالة من التكامل الإيديولوجي الجماعي، بينما حالة فقدان المعايير هي حالة من انعدام الأمن، وحينئذ تكون التصورات الجماعية في حالة انحلال وتدهور

وسنورد فيما يأتي نظرية اللامعيارية عند كل من "**إميل دوركايم**" و"**روبرت ميرتون**".

4- 1-النظرية اللامعيارية عند إميل دوركايم "Emile Durkeim":

تمثل اللامعيارية فكرة محورية في نظرية "**إميل دوركايم**" وانطلق فيها من رفضه التام لتفسير الجريمة والانحراف تفسيرا نفسيا أو بيولوجيا أو أي تفسير يبتعد عن التفسير الاجتماعي. فهو يرى بأن تفسير الجريمة كظاهرة اجتماعية يكون بظواهر اجتماعية أيضا، ويرى بأن الجريمة موجودة في كل المجتمعات غير أن الذي يختلف من عصر إلى عصر هو شكل أو نمط الجريمة، فالأفعال التي تجرم ليست نفسها عبر الزمن، ولكن في كل مكان وزمان يوجد أفراد يخالفون المعايير السائدة في

---

[1] المرجع السابق: ص ص66 -67.

[2] أنتوني غدنز: علم الاجتماع، مرجع سابق، ص283.

المجتمع، وبالتالي يستخدم ضدهم أشكال من العقاب لردعهم عن هذه المخالفات .... فالجريمة في نمو في كل مكان.... ومن الواضح أنها مرتبطة بالظروف العامة للحياة الاجتماعية[1].

وبذلك نجد **دوركايم** يرى أن "الجريمة شيء عادي في المجتمع، وأن المجرم عامل طبيعي من عوامل الحياة الاجتماعية وأن الجريمة ظاهرة تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة الحياة الاجتماعية فهي جزء من وظائفه حيث يقول: «الجريمة ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه بانتقاداته بعض قواعد السلوك التي يرى أنها شاذة»[2]".

ويرى دوركايم أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تحدد بنوعين من التضامن هما: التضامن الآلي والتضامن العضوي:

- **التضامن الآلي:** يحدث بين أعضاء المجتمع ومقومات حياتهم الاجتماعية من قيم وأفكار ومعتقدات وعادات ... وينتج عن هذا التضامن تعاون بين أعضاء المجتمع يفرضه العقل الجمعي، وهذا التضامن يكون موجود في المجتمعات البدائية والريفية البسيطة ويكون قويا ومتماسكا.

- أما **التضامن العضوي:** فالأفراد في المجتمع مختلفون في الأفكار والمعتقدات وغيريهم. بحيث أن لكل واحد منهم حرية التعبير والرأي والمشاركة، مما يحدث تنوعا في الوظائف والعلاقات في المجتمع، فيقل التعاون والاتصال بين أفراده وعندما تقل سيطرة «الضمير الجمعي» فيصبح التضامن عضويا فقط كما هو الحال في المجتمعات المتطورة "المدنية"[3].

وأشار دوركايم إلى أن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة تتقوض وتتآكل من دون أن تترسخ بدلا منها مقاييس جديدة، واعتبر الجريمة والانحراف وقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود نظرا لأن العالم الحديث يتيح

---

[1] آمال عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص226.

[2] أحسن طالب: مرجع سابق، ص ص24 -25.

[3] محمد إبراهيم الربدي: مرجع سبق ذكره، ص29.

للمرء مجالا أوسع من الخيارات وذلك من شأنه أن يفسح هامشا أوسع من التحرر من الامتثال والانصياع[1].

عموما لقد استحدث **دوركايم** مفهوم اللامعيارية ليشرح حالة القلق وانعدام الهدف التي تترتب على انهيار الحياة التقليدية في المجتمعات الحديثة والتي تقود إلى انهيار المعايير الاجتماعية المسئولة عن تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض في إطار النظام الاجتماعي الواحد هذه الحالة التي تؤدي وقوع الأفراد في الجريمة.

وصل دوركايم إلى تفسيراته من دراسته لظاهرة الانتحار في المجتمع الفرنسي، وقد فسر هذه الظاهرة بقضية التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث يرى أن الانتحار في واقع الأمر لا يخرج عن ثلاثة أنماط تفسر في مجملها بظواهر مرتبطة بشدة أو ضعف الترابط الاجتماعي داخل بناء وثقافة المجتمع محل الظاهرة المدروسة، ويصنف دوركايم أنماط الانتحار وأشكاله إلى ثلاثة أنواع لرئيسية هي:

1- الانتحار الأناني: يحدث هذا الانتحار بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن المجتمع حيث لا يجد الفرد من يسانده عندما تحل به أية مشكلة، فيصبح المقرر الوحيد لشؤونه الخاصة وتصبح قضية الخطأ والصواب من القضايا التي يحددها الفرد نفسه، ولذلك سمي هذا النوع بالانتحار الأناني وهو انعكاس لضعف درجة التضامن داخل المجتمع.

2- الانتحار الإيثاري: يحدث هذا النوع من الانتحار عندما يكون الفرد مرتبطا بالجماعة ارتباطا وثيقا وقويا ومن ثم يكون هذا الفرد مندمجا ومتضامنا مع الجماعة، وتصبح قواعد الجماعة وقيمها بمثابة قيم الفرد الخاصة، فالانتحار ألإيثاري يعد نتيجة مباشرة للتضامن الاجتماعي على عكس الانتحار الأناني حيث تنفصل إرادة الفرد عن إرادة الجماعة، أما في الانتحار ألإيثاري فنجد الفرد مندمج مع

[1] أنتوني غدنز: مرجع سابق، ص284.

إرادة الجماعة وينفذ أوامر الجماعة وتعليماتها، وهي الجماعة التي ينتمي إليها ويكون على استعداد بأن يضحي بنفسه في سبيل مصلحة الجماعة كالجنود في حالة الحروب.

3- الانتحار الأنومي: يحدث هذا النوع عندما ينحل البناء الاجتماعي والثقافي والأخلاقي للمجتمع، ويظهر هذا النوع من الانتحار عادة عندما تكون هناك أزمة اقتصادية بجميع أشكالها كذلك عندما يحدث انهيار للنظام السياسي، كما توجد حالات الانتحار عندما يكون الاقتصاد مزدهرا، وعندما يحدث أي خلل في توازن البناء الاجتماعي، كما يحدث عندما تكون هناك هوة كبيرة بين ما هو مرغوب وما هو حادث وهذا متعلق بطموح الشخص عندما تتسم مستويات الطموح بعدم التحديد وتحدث هوة كبيرة أو فراغ بين ما يطمح إليه الإنسان وبين ما يستطيع تحقيقه بالفعل[1].

بعض المآخذ على نظرية دور كايم:

من الانتقادات التي وجهت لنظرية إميل دور كايم أنها فسرت الجريمة والإنحراف بفقدان المعايير الاجتماعية سيطرتها نتيجة عملية التغير المتسارع في التنظيم الاجتماعي لكنها لم تفسر الكيفية التي يصبح بها هذا الفرد مجرما وذاك فرد سوي رغم انتمائهما لنفس التنظيم الاجتماعي.

4-2- نظرية روبرت ميرتون « Robert Merton»:

يعتبر روبرت ميرتون من ابرز العلماء الاجتماعيين المحدثين الذين حالوا تقديم نظرية متكاملة في تفسير السلوك الإنحرافي وأثروا في النظرية الاجتماعية، وفي فهم البناء الاجتماعي، وذلك من خلال كتابه:« Social theory and social structure » وقد عدل ميرتون مفهوم اللامعيارية أو الضياع ليصبح في رأيه تعبيرا عن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي ولاحظ أن الجريمة لا تنتج عن ثقافة الأحياء الفقيرة المنحرفة ولكنها تأتي بالمقابل من الثقافة العامة السائدة في المجتمع. حيث أوضح ميرتون كيف أن البناء

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الاجتماعي والبناء الثقافي يحدث ضغطا ضبطيا على الفرد وكيف أن نتائج هذا الضغط ألضبطي غير المتجانس وغير المتناسق فيما بينهما يؤدي إلى تضارب يحصل بينهما (بين البناء الثقافي والبناء الاجتماعي) ما يجعل الفعل الإجرامي أحيانا المخرج الوحيد لبعض الأفراد[1].

مع العلم أن روبرت ميرتون نشأ في أحد الأحياء الفقيرة لإحدى المدن الأمريكية ويرى ميرتون أن المجتمعات العصرية ومنها الأمريكية تركز على تمجيد الانجازات المادية بالدرجة الأولى أو على تحصيل الثروة والمعرفة باعتبارها أهدافا لدى الأفراد في المجتمعات العصرية، وذلك من أجل الحصول على مراكز اجتماعية مقبولة ومرموقة للثقافة العصرية وفي الوقت نفسه فأن المجتمعات العصرية لا تقدم الوسائل والطرق المشروعة والمناسبة للوصول إلى الأهداف الأساسية المنشودة بشكل وبكيفية تسودها المساواة وتوفر الفرص للجميع[2].

ففي المجتمع الأمريكي والمجتمعات الصناعية الأخرى تؤكد القيم السائدة على النجاح المادي وعلى تحقيقه من خلال الانضباط والعمل الشاق وعلى هذا الأساس فإن من يعملون بجد هم الذين سينجحون مهما كانت البدايات التي انطلقوا منها، وهذه الفكرة ليست صحيحة أو سليمة في واقع الأمر لأن أكثرية المستضعفين لا يتمتعون إلى بفرص قليلة ومحدودة للتقدم، أو قد لا يتمتعون بها على الإطلاق، غير أن من لا ينجحون يجدون أنفسهم عرضة للإدانة الاجتماعية بسبب عجزهم الظاهري عن تحقيق التقدم المادي، وفي مثل هذا الوضع يجد البعض أنفسهم مرغمين على التقدم إلى الأمام

---

[1] ينظر كل من:

- أنتوني غندز: مرجع سابق، ص284.
- أحسن طالب: مرجع سابق، ص102.

[2] أحسن طالب: مرجع سابق، ص ص102 -103.

سواء كانت وسائلهم شرعية أو غير شرعية وفي هذه الحالة يكون الانحراف والجريمة في رأي ميرتون نتيجة من نتائج اللامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص[1].

أي أن الجريمة تحصل عندما تتجاوز أهداف وطموحات الناس، المقدرة على إتباعها بالطرق المشروعة، فيلجأ بعض الأفراد إلى طرق غير مشروعة للوصول لتلك الأهداف التي يمجدها المجتمع.

وأما تفسير ميكانيزم ذلك فيكون كالتالي:

يذهب روبرت ميرتون إلى أن الحياة الاجتماعية والتركيبة الاجتماعية المنظمة تحددها معايير أساسية، وان لهذه التركيبة الاجتماعية خاصيتين أساسيتين هما:

1- البناء الثقافي Cultural Structure: وهو الذي يحدد:

- المعايير والقيم Norms And Values.
- الأهداف الأساسية لأفراد المجتمع Main Goals.

2- البناء الاجتماعي Social Structure: وهو الذي يحدد:

- أنماط العلاقات Types Of Relation.
- طرق الوصول إلى الأهداف Means To Achievind Goals.

تنفصل المعايير والقيم والأهداف (البناء الثقافي) عن أنماط العلاقات المشروعة وطرق السلوك المقبول اجتماعيا للوصول إلى الأهداف (البناء الاجتماعي)، حيث يمجد البناء الثقافي أهداف النجاح الاجتماعي لتصبح الغاية العظمى لغالبية أفراد المجتمع. ثم يأتي البناء الاجتماعي ويقيد أو يعلق إمكانية الوصول إلى تلك الأهداف للغالبية العظمى من أفراد المجتمع عن طريق تحديد أو تقليص فرص النجاح لفئة معينة من فئات المجتمع فتصبح إمكانيات النجاح بالطرق المشروعة غير متوفرة

[1] أنتوني غدنز: مرجع سابق، ص284.

لعدد من أفراد المجتمع فيتجه بعض الأفراد إلى سبل ووسائل غير مشروعة قد تأخذ في النهاية شكل اجتماعي منحرف أو سلوك إجرامي[1].

ولوصف تأقلم الفرد مع ما وضعه المجتمع من أهداف وما حدده من وسائل مشروعة لتحقيق تلك الأهداف وقد حدد ميرتون خمسة أنماط لذلك التأقلم وهي على النحو التالي:

1- التوافق: عندما تكون الأهداف والوسائل المؤدية إليها واضحة ومتوافقة ومقبولة من طرف أفراد المجتمع ومتبعة بنجاح.

2- التجديد والابتكار: وذلك عندما يستوعب أفراد المجتمع التأكيد الثقافي على الأهداف بدون فهم أو تقبل الوسائل المشروعة المؤدية غليها ويوافق هذا النوع بعض أنماط السلوك الجانح كالسرقة والاعتداء على الأملاك عند كل من الأحداث والكبار من الطبقة الدنيا.

3- السلوك ألطقوسي: هو سلوك مرتبط أكثر بالطبقة تحت المتوسطة وهو سلوك روتيني حيث يتبع الأفراد الأهداف والوسائل الموصلة غليها بدون توقف أو تساؤل وكأنهم قد تخلوا عن أهدافهم.

4- السلوك ألانسحابي أو التراجعي: ويشير إلى تراجع وانعزال الأفراد عن المجتمع بحيث لا يتقبلون لا الأهداف المشروعة ولا الوسائل المؤدية غليها، ويعيشون بذلك على هامش المجتمع، وكأنهم غير معنيين بما يجري فيه وهو يمثل السيكوباتيين وفئة المتشردين ومدمني المخدرات وبعضهم من الفنانين المنعزلين فكريا عن المجتمع، وهو سلوك شاذ وجانح.

5- السلوك الثوري أو التمردي: يهدف الأفراد باعتماد هذا النمط من السلوك إلى رفض الأهداف الثقافية للمجتمع وتلك الوسائل المؤدية إليها ويعملون على تغييرهما كليا[2].

---

[1] أحسن طالب: مرجع سابق، ص ص105 -106.

[2] المرجع السابق: ص ص107 -108.

بعض المآخذ على نظرية روبرت ميرتون:

حاول ميرتون إظهار الكيفية التي تولد بها الجريمة داخل التنظيم الاجتماعي وبين سبب اختلاف سلوك الأفراد في التنظيم الاجتماعي الواحد إلا أن نظريته عاجزة عن تفسير بعض النماذج الإجرامية كالجرائم التي تقع دون غرض نفعي، كما أن أفكار ميرتون بقيت حبيسة النظرية ولم تقدم أبحاث تجريبية تثبت صحة الفرضيات التي انطلق منها إلى جانب هذا وجه انتقاد له عن إغفاله الجانب النفس اجتماعي للأفراد الجانحين.

5-نظرية الاختلاط التفاضلي «الارتباط المتغاير» لإدوين ساذرلاند:

قدم إدوين ساذرلاند Eduin Sutherland في كتابه مبادئ علم الإجرام سنة 1939 رؤية جديدة في تفسير الفعل الإجرامي بإرجاعه إلى التعلم المباشر الذي يكتسبه الفرد من مخالطيه في شتى المجتمعات التي يرتادها [1]. وقد أيده في طرحه هذا عالم الاجتماع الأمريكي كريسي Cressy حيث يعتقدان أن هناك نمطين أو نموذجين لتفسير لفعل الإجرامي ويريان أن التفسيرات العلمية للفعل الإجرامي يمكن صياغتها إما في ضوء العمليات التي تحدث في لحظة حدوث الجريمة وإما في ضوء العمليات التي تحدث في التاريخ المبكر للشخص المجرم أي في مرحلة الطفولة وما بعدها ويسمى التفسير في الحالة الأولى تفسيرا ميكانيكيا موقفيا أو دناميا ويسمى في الحالة الثانية تفسيرا تاريخيا ونشوئيا تطوريا [2].

إذا حسب ساذرلاند وكريسي يفسر الفعل الإجرامي بالرجوع إلى لحظة وقوع الجريمة وأيضا بالبحث في التاريخ التطوري للشخص المجرم لأما بالنسبة للموقف الذي جعل منه ساذرلاند نقطة أساسية فهو الظروف المواتية للعمل الإجرامي أو ما سماه التفسير الميكانيكي فحسب ساذرلاند الجريمة

[1] لخضر زرارة: الجريمة والمجتمع –دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، الجزائر ،ط1 2014، ص131

[2] نفس المرجع الصفحة نفسها.

لا تحدث إلى بوجود فرصة مواتية لارتكاب الفعل الإجرامي وبلغة أخرى الجرم لا يحدث إلا أذا توفرت الظروف لمناسبة لذلك.

والوقف يشمل على كل العوامل البيولوجية– الفيزيقية لدى بعض العلماء لأن دراسة شخصية الفرد تشكل جزء من الموقف ككل[1].

فالموقف المناسب للجرم يحدد من طرف الشخص صاحب الفعل الإجرامي، وهذا الموقف في حد ذاته يحدد تبعا للشخصية وللتجارب الفردية والتنشئة الاجتماعية لصاحب الفعل الإجرامي وبالرجوع إلى النمط الثاني لتفسير الفعل الإجرامي فهو الذي يشير إلى التطور التاريخي للشخصية الإجرامية أو دراسة شخصية المجرم من حيث التنشئة والمحيط والثقافة السائدّة، وهذا النموذج عبارة عن مجموعة من الفرضيات عرفت تحت مسمى الاختلاط التفاضلي أو المخالطة الفارقة تهدف إلى كشف آليات الفعل الإجرامي عن طريق التفاعل الذي يحدث بين الفرد ومخالطيه ومضمونها كما يلي:

– إن الفرد الذي ينتمي إلى محيط اجتماعي ضيق يتأثر به، وكلما كان المحيط ضيقا كلما زادت درجة التأثير (الرفاق، الزمرة، الأصدقاء) ويتأثر تبعا لذلك بالأنماط الثقافية والسلوك السائد في ذلك المحيط الضيق الذي يخالطه. وساذرلاند وكريسي لا يقصدان هنا مجرد المخالطة المادية أو مجرد التجمع مع الآخرين بقدر ما يقصدان مخالطة الأفكار أو الاقتناع بها.

– الفعل الإجرامي متعلم، يتعلمه الفرد من المحيط الاجتماعي،وكلما زادت درجة التقارب بين الفرد ومحيطه المخالط الضيق كلما زادت إمكانية التعلم،ولا يتحصل عليه الفرد عن طريق الوراثة أو المحاكاة. فالفرد إما يحاط بقوى معادية للجريمة أو محبذة لها ونتيجة للمخالطة يحصل التدريب والتعلم.

[1] أحسن طالب: مرجع سابق، ص112.

وحسب رأي "إدوين ساذرلاند" لا يمكننا تفسير الجريمة انطلاقا من كونها تعبير عن قيم وحاجات عامة لأن السلوك العادي هو الآخر يعبر عن نفس القيم والحاجات[1].

وأما مجموع الفروض التي تشكل أساس نظرية الخالطة الفارقة يمكن اختصارها على النحو التالي:

1- يتم تعلم الفعل الإجرامي والإنحرافي أساسا في داخل الجماعات التي يرتبط داخلها الفرد بعلاقات شخصية وثيقة.

2- العلاقات المؤثرة على السلوك تكون عن طريق الاتصال المباشر، وهذا من شأنه أن يضعف الاتصالات الأخرى (غير المباشرة) وتأثيرها على السلوك.

3- يتضمن التعلم الإجرامي، والتدريب عليه،وتوابع التعلم وميكانزماته (آلياته) بما في ذلك التبريرات الملائمة لنمط السلوك المختار.

4- يتعلم الفرد اتجاه ونمط السلوك المعني حسب اتجاه رأي الزمرة المخالطة، فإذا كان اتجاه الزمرة المخالطة سلبية يكون رأي واتجاه الفرد هو الآخر كذلك، وإذ كان اتجاه الزمرة المخالطة إيجابية نحو السلوك المعين أو النظم والقوانين والضوابط السائدة في المجتمع. فأن اتجاهات الفرد المخالط تكون هي الأخرى إيجابية.

5- عندما يغلب الفرد المخالط الرأي أو الاتجاه أو الجانب الذي يذهب إلى مخالفة الأنظمة والقوانين والضوابط، يقتنع بجدوى وأهلية «مشروعية» الفعل الإجرامي على الرأي الذي يغلب احترام الأنظمة والقوانين والضوابط حينها، وحينها فقط ينحرف، أو يسلك مسالك الإجرام، وهو جوهر نظرية المخالطة الفارقة.

---

[1] أحسن طالب: مرجع سابق، ص116 ص118.

6- الاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار والاستمرارية والأسبقية فكلما كرر الفرد الاتصال مع المجتمع الضيق وكلما كان الاتصال مبكر وكلما كان الاتصال أطول، كلما زاد التأثر بثقافة وسلوك المجتمع الضيق المخالط.

7- إن تعلم سلوكيات وثقافة الأشخاص المختلط بهم يكون عن طريق عدة وسائل وليس عن طريق المحاكاة أو التقليد فقط.

8- الفعل الإجرامي والإنحرافي قد يعبر عن حاجات وقيم عامة ولكن لا يمكن تفسيره بالانطلاق من هذه القيم والحاجات وحدها فالقيم والحاجات العامة تصلح لتفسير أصل السلوك، وكل سلوك أو فعل هو تعبير عن قيم وحاجات (اللص يبحث عن الكسب المادي لإشباع حاجاته، والعامل هو الآخر يبحث عن الكسب المادي لإشباع حاجاته لكنه لا يسرق)[1].

مما سبق يتضح تركيز ساذرلاند على دور الجماعة في تفسير الجريمة والاختلاط بالجماعات الإجرامية المنعزلة عن المجتمع ويمكن أن يكون دافعا إلى الجريمة.

بعض المآخذ على نظرية الاختلاط التفاضلي:

من الانتقادات التي وجهت له هو أنه حتى وان انتمى الفرد إلى جماعات خارجة عن القانون فانه لا يصبح بالضرورة مجرما أو منحرفا.

كما أن إهمال ساذرلاند للعامل الشخصي الداخلي من أهم الانتقادات التي طالت نظريته، زيادة على ذلك هناك إجرام يكون بالصدفة دون تعلم مسبق كقتل الزوج زوجته الخائنة وبذلك يعاب على هذه النظرية عدم تفسيرها لكل صور الفعل الإجرامي، كإجرام الأغنياء والمثقفين، والجرائم التي تحدث نتيجة الانفعال الزائد والغضب.

[1] المرجع السابق: ص109.

أغفلت هذه النظرية تقديم العوامل التي تدفع الشخص نحو الاختلاط بجماعة بعينها فاسدة أو غير فاسدة.

6- نظرية التقليد والمحاكاة لغابرييل تارد (GABRIEL.TRDE):

ركز عالم الاجتماع الفرنسي "غابرييل تارد" على أهمية المحيط الاجتماعي في خلق الفعل الإنحرافي مركزا على عاملين هامين هما "التقليد" والتنشئة الاجتماعية".

فحسبه أن أهم حلقة تتشكل منها الظاهرة الاجتماعية هي التأثير بفعل عملية التفاعل وبذلك إجرام وانحراف بعض الأفراد يساهم فيه عامل التأثير الذي يتشكل عن طريق ميكانيزمات التقليد والمحاكاة التي تقود الفرد المجرم إلى ارتكاب أفعال متقاربة أو متشابهة.

يقول تارد: "أنه لابد من وجود مثال أو قدوة لأي نمط من أنماط السلوك الاجتماعي يسعى الفرد إلى تقليده، فالمجرم يجد مثالا أو نمط في مجرم آخر".[1]

ويقر غاربييل "تارد" أن التقليد من الأعلى إلى الأسفل أي من الطبقات العليا إلى الدنيا ويحدث أيضا بتأثير العادة والذاكرة والاختلاط ويحدث عن طريق الزحام الفضولي أو الفرجة أو التجمهر، فمثلا لو حدث انفعال في التجمهر فسوف ينتقل ذلك الانفعال إلى بقية المتجمهرين أو إلى صفوف الحاضرين والانفعال يصبح جماعي وكذلك يصبح السلوك جماعي وليس فردي وذلك بفعل التقليد.[2]

تؤكد نظرية التقليد التي نادى بها "تارد" أن الفعل الإنحرافي والإجرامي ناتج عن المحاكاة والتقليد ذلك أن الفرد يتعلم أنماط الفعل الإنحرافي من خلال عملية تقليد لا تختلف في طبيعتها عن

---

[1] أحسن طالب: مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

[2] جمال معتوق: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص 215.

تعلم أي مهنة أو حرفة أخرى يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم، وتتم هذه العملية بشكل غير آلي لأنها عملية نفسية واجتماعية.[1]

ويرى "تارد" أن غالبية مرتكبي جرائم القتل أو السرقة لم يخضعوا لإشراف أو رقابة منذ طفلتهم، وإنما تركوا لأنفسهم، فكانت المدرسة الحقيقية بالنسبة لهم هي الشارع وأصبحوا مجرمين محترفين لا لأنهم يتميزون بملامح عضوية تختلف عن غيرهم، وإنما لأنهم اختاروا الإجرام كسلوك جوهري في حياتهم اليومية،ومن طائفة المجرمين المحترفين لاحظ تارد أن هناك فئة يرتبط سلوكها الإجرامي بالوظيفة التي يؤديها في المجتمع وأطلق تارد فئة المجرمين المهنيين.[2]

اعتبر غابرييل احتراف الجريمة خلاصة تمرين وتدريب وظروف تنشئة مثلها مثل غيرها من المهن وصاغ تارد ثلاث مبادئ تحكم فكرة التقليد هي:

الأول: أن الأفراد يقلدون بعضهم البعض بصورة أكثر ظهورا كلما كانوا متقاربين (كلما زادت درجة التماسك الاجتماعي بين الأفراد كلما ازداد مستوى التقليد بين بعضهم البعض).

الثاني: في الغالب يقلد المرؤوس رئيسه الأعلى (الأدنى درجة في المجتمع يقلد من هو أعلى منه درجة).

الثالث: يتعلق بقانون التداخل والذي يعني أنه إذا تواجدت عادتان متضاربتان في ذات الوقت فإن الأحدث تتفوق على الأقدم (في حالة تعارض الأذواق والموديلات فإن الإنسان يقلد الحديث دون القديم).[3]

---

[1] حسون تماضر زهدي: جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي ،مركز الدراسات والبحوث الأكاديمية ،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1994، ص43.

[2] جمال معتوق: مرجع سابق، ص ص 216، 217.

[3] المرجع السابق: ص 217.

ويعتبر التقليد أو "المحاكاة" من منطور "تارد" هي كل محاولة شعورية أو لا شعورية يستعيد بها الفرد سواء بفكره أو بسلوكه نفس النمط الفكري أو السلوكي الذي لاحظه عند فرد آخر، كما تعبر عن نتيجة هذه المحاولات سواء كانت ناجحة أم غير ناجحة.[1]

عموما يقر "تارد" بنسبية الجريمة في المجتمع، فالجرائم تختلف من بلد إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى وفي الزمن الواحد، ولهذا فقد وجه "تارد" انتقادات شديدة "لسيزار لومبروزو" وهي أنه لا يوجد مجرمين بالولادة فحسبه لا يولد أي إنسان ليقتل أو يغتصب أو ليسرق الآخرين، ولكن هناك ميول طبيعية ومؤثرات طبيعية قد تؤدي إلى الجريمة، وميز تارد بين نوعين من الجريمة هما: الجريمة الفردية والجريمة الجماعية.

1- الجريمة الفردية: النزاعات الإجرامية يمكن أن تكون موجودة إلا أن الأسباب الحقيقية والأكثر تحديدا هي النفسية والاجتماعية وهذا لأسباب تنشط بكيفيتين مختلفتين: هناك في البداية الاقتراح ثم التقليد:

أ- **الاقتراح La Suggestion:** فكرة الجريمة تأتي من البيئة التي تكون ربما مضطربة بسبب الصراعات الدينية، الاقتصادية، والتغيرات التقنية والتي تساعد الفرد إلى العملية (الجريمة) Passage à L'acte. ولكن المجرم يكون متأثرا بالمعتقدات، معتقدات خاصة بأسرته، زملائه، بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها، معتقدات معادية لتلك التي يرى أفراد المجتمع أنها السوية والطبيعية وتمثل بالنسبة لهم المرجعية.

ب- التقليد L'imitation: بعدما تصبح فكرة الجريمة مستوعبة ومدركة تنتشر بعد ذلك في المجتمع ككل وحسب تارد فإن المثل (النموذج) يأتي من فوق أي المسيرين.

---

[1] نفس المرجع، ص118.

2- الجريمة الاجتماعية: الواقعة الاجتماعية الأساسية في المجتمع هي التقليد Imitation وهي عند الفرد نفسه تقع بحكم العادة والذاكرة وعن علاقة الفرد بغيره فهي تتم بحكم إجراءات أكثر تعقيدا من العادة أو الذاكرة، من هذا المنطلق وضع تارد مشكلة العلاقة بين الإجرام والحرفة، وتوصل إلى النتائج التالية:

- لاحظ وجود إجرام مرتبط بالحرفة أو المهنة الممارسة.
- أوضح وجود لغة تخاطب خاصة Argot بين المجرمين المحترفين والوشم Tatouage وقوانين تعاون بينهم.

ومن ثم خلص "تارد" إلى أن الإجرام إما أن يكون قد نبع من حرفة عادية شريفة، (مثل جريمة الرشوة من احتراف الشخص أعمال إدارية) أو أن يشكل في ذاته حرفة منظمة.[1]

7-نظرية الوصم الاجتماعي لبيكر وليمرت:

يشير مفهوم "الوصم" إلى العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي على أشخاص في المجتمع فنصفهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تضير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.[2]

ويعرف الوصم النفسي بأنه كل ما يمارس من ردود أفعال أو مسميات تمنح بقصد أو بغير قصد تعبر عن الاستهجان والتحقير وأحيانا الشفقة المبالغ فيها وتشعر المريض بالدونية وبأنه يحمل صفة سلبية تميزه عن الآخرين وتؤثر على ذاته وتحد من تفاعله الاجتماعي وتشعره بالنبذ والعزلة.

---

[1] جمال معتوق: المرجع السابق، ص ص 121- 124.

[2] أسامة محمد جابر: الانحراف والمجتمع، دار المعرفة العربية، القاهرة، 1998، ص 170.

وظهرت نظرية الوصم خاصة في أعمال بيكر Becker وأعمال Lemert ومفهوم ميرتون Merton "خدعة الرضا الذاتي" حيث ركز أنصارها على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد منطلقين من ثلاث مقدمات أساسية هي:

الأولى هي أن الكائنات تسلك إزاء الأشياء في ضوء ما تنضوي عليه هذه الأشياء من معاني ظاهرة لهم والثانية أن هذه المعاني هي نتائج التفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني، والثالثة أن هذه المعاني تتعدل وتتشكل خلال عملية التأويل التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز التي تواجهه.[1]

تنطلق نظرية الوصم في تفسيرها للفعل الاجتماعي من عملية التفاعل بين الأفراد وأثر ذلك على الذات ورؤية الآخرين وردود أفعالهم على السلوك الخارجي للفرد ومعاني تلك الردود المرتبطة بالفعل، بمعنى أن الشخص يستجيب لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه، وهو التوجه الذي أقره كولي Cooley. في نظريته مرآة الذات التي يؤكد من خلالها أننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين حيث يتم تركيز الفرد على الذات وكيفية ظهورها والكيفية التي ندرك بها أفعال الآخرين لهذه الذات.[2]

وبالنسبة للفعل الإنحرافي ترى نظرية الوصم أن الدافع له ليس موجودا لدى المجرم وإنما في أجهزة المجتمع التشريعية والتنفيذية والتي تضممه بالمجرم والمنحرف فيتصرف طبقا لما وصمه به المجتمع فما يؤدي إلى تكوين المجرم من وجهة نظر "فرانك تاننبام F.Tannenbaum هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلزمها من تأثير وتأثير متبادل مشترك تؤدي إلى تأكيد الشر أو الإثم أو المبالغة في تصويرها، فالأفراد يجرمون نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي حيث تساهم الجهات الرسمية متمثلة في وسائل

---

[1] فوزي بن دريدي: العنف لدى التلاميذ في المرحلة الثانوية الجزائرية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض سنة 2007، ص 70.

[2] عايد عواد الوريكات: نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 125.

الضبط الاجتماعي والجنائي تكريس هذا التوصيم، فما تقوم به تلك الجهات من حصر للأساليب الإجرامية وتصنيفها ما هو إلا عملية تصنيف للأفعال التي يمكن اعتبارها فعل إجرامي.

ويرى ليمرت Eduin Lemert (أحد رواد نظرية الوصم)، أن الانحراف في السلوك بوجه عام هو حصيلة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي القائم ويعتقد أم مثل هذا الانحراف قد يقع على مستويات ثلاثة، فقد يقع الانحراف على مستوى الفرد أو على مستوى الظروف أو على مستوى التنظيم الاجتماعي.[1]

ويؤكد ليمرت أن الانحراف على مستوى الفرد يتم عندما يرتكب شخص ما الفعل (غير السوي) دون تمييز أو وضوح (الانحراف الأولى) وهذا الفعل يلاحظ من قبل الآخرين الذين يصنفون الشخص كمجرم أو جانح، وهذا التصنيف يقصي الفرد من دائرة التفاعل التقليدي في المجتمع إلى التفاعل بين المنحرفين ثم إستدماج الثقافة المنحرفة والسلوك تبعا لذلك (الانحراف الثانوي).[2]

ويرى "ليمرت" أن الانحراف الأولي لا يمكن التنبؤ به ويتميز المنحرف الأولي بعدم تكيف سلوكياته مع ردود الفعل المجتمعية أما الانحراف الثانوي فيشير إلى ارتكاب الشخص للفعل المنحرف بالانطلاق من النظرية المجتمعية للفرد الذي تشكلت بعد حدوث الانحراف الأولي وتبعات معاملة المجتمع لهذا الشخص كمنحرف.

وميز ليمرت بين ثلاث مستويات للانحراف هي:

1- **الانحراف الفردي:** وهو ما يمكن إرجاع أسبابه إلى الفرد.

2- **الانحراف الظرفي:** وهو ما يحدث تحت ظروف ومواقف لا يمكن للفرد معها تجنب الانحراف.

---

[1] عدنان الدوري: مرجع سابق، ص 265.

[2] أكرم عبد الرزاق المشهداني: مرجع سابق، ص 145.

3- الانحراف الاجتماعي: وهو الذي يقع على مستوى التنظيم الاجتماعي ويتبلور من خلال تبلور قيمي أو تنظيم ثقافي، حيث يصبح السلوك لمنحرف أسلوبا من أساليب العيش ومقبولا لدى الناس.[1]

ويضيف "بيكر" احد أنصار هذه النظرية أن العلاقة بين الانحراف وبين ردود فعل المجتمع تجاه ذلك الانحراف ليست علاقة ثابتة واحدة في كل الظروف والأحوال وإنما هي تختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الأفراد الذين يصدر منهم رد الفعل نحو هذا الانحراف.[2]

واستعمل بيكر مصطلح "الغرباء" أو "اللامنتمين" أو "الخارجين" ليشير إلى أولئك الذين حكم عليهم من قبل الآخرين كمنحرفين، وبذلك يتم إبعادهم خارج دائرة الأعضاء المألوفين في جماعة كما أن هناك من الأفراد ممن يحكم عليهم المجتمع بحكم الجنون أو يصممهم بوصمة الشذوذ ولذلك لا يترك المجتمع أمامهم فرصة لغير السلوك بهذا الشاذ الذي يتفق وما وصفهم المجتمع به أو وصممهم به.[3]

وبهذا فالجريمة والإنحراف طبقا لنظرية الوصم هي منتج اجتماعي يصنعه المجتمع من خلال تحديده للمعايير التي يتضمن مخالفتها الوصم بالانحراف.[4]

وفي المجتمع الجزائري تمس عملية الوصم جنس المرأة أكثر من جنس الرجل نظرا للخصوصية الثقافية التي يتمتع بها المجتمع الجزائري الذي ينظر إلى المرأة نظرة خاصة ويوليها أيضا مكانة خاصة وإذا ما ارتكبت فعلا يخالف المعايير الاجتماعية لمرة واحدة فإن المجتمع ينبذها ويدينها وسنفصل في هذا الأمر في الفصل الرابع.

نقد نظرية الوصم: وجهت لهذه النظرية هي الأخرى عدة انتقادات أهمها:

---

[1] عدنان الدوري: مرجع سابق، ص ص 264- 265.

[2] المرجع نفسه: ص 266.

[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[4] أكرم عبد الرزاق المشهداني: مرجع سابق، ص 145.

UNIVERSITE SETIF2

– بالغت في التركيز على تأثير ردود الفعل المجتمعية على سلوك الفرد ودور ذلك في توطن السلوك المنحرف لديه.

– لم تفسر عملية الإجرام قبل الوصم أي ما هي العوامل التي أدت بالفرد إلى ارتكاب الجرم؟ وقبل الفعل ويصفه المجتمع بالانحراف.

8-النظرية النسائية لبولاك أدلر:

في العقود الأخيرة ظهرت إلى العلن النظرية النسائية في تفسير الجريمة التي حاولت تقديم رؤى عن الظواهر الاجتماعية مع مراعاة خصوصية الفرد الأنثى متحدية بذلك الطريقة التي ينظر بها علماء الاجتماع إلى المجتمع الذي يدرسونه من تبني منظور الرجال وتهميش أدوار النساء في تفسير الواقع الاجتماعي ويوضح Cain بأن المرأة تختلف عن الرجل وهذا هو الوضع الطبيعي مما أدى إلى إعادة تحليل الفروض وبناء هياكل نظرية جديدة تهتم بالمرأة المجرمة بعيدا عن التفسيرات الذكورية.[1]

وقد بدأت ملامح النظرية النسوية بالظهور مع العالم "بولاك" في كتابه "إجرام المرأة" سنة 1961 ثم "أخوات في الجريمة" لأدلر سنة 1975 ودراسة "المرأة المجرمة" لسيمون سنة 1976، ثم كتاب الباحثة كارول سمارت بعنوان "نقد نسائي" سنة 1977 الخاص بتحليل جريمة المرأة.

ويعتبر كتاب "إجرام المرأة" لبولاك الدراسة المستفيضة التي تناولت المرأة والجريمة في تلك الفترة، والذي اقترح نظريته عن "الاختفاء النسبي لجريمة المرأة" وبأنها ربما كان لها المجال الأكبر من الجريمة غير المحاكمة في المجتمع، وعلل بولاك ذلك بأن النساء مخادعات وحقودات وراثيا، وتعمل على استغلال الرجال مسلوبي العقول.[2]

---

[1] Stephanies. Corington & Barbara EBloom, Gendred justice : Women in the crime justice system, carolina academic press, 2003, p02.

[2] Jennifer Campbell : How has the feminist critique added to crimininology§ oxford, basil blackwell, 2009 , p04.

انطلق بولاك من فرضية مفادها أن الجرائم التي ترتكبها المرأة يحتمل بصورة كبيرة أن تكون مختفية أو غير مسجلة، واستشهد على وجه الخصوص بعمليات الإجهاض غير الشرعية وسرقة بضائع المحلات.

ويرى بولاك أن السبب الرئيسي للعدد الصغير للجرائم النسائية المسجلة في الإحصاءات الجنائية يرجع حسب قوله: "في حالات كثيرة تتحيز الشرطة والمحاكمة لمصلحة المرأة المجرمة ... والإحصائيات الجنائية يجب أن تحلل بحذر".[1]

وقد انحاز بولاك للرجال في تفسيره للجريمة والانحراف، فهو يقول: أن المرأة أكثر انحرافا من الرجل لطبيعتها المخادعة، وان جرائم التسمم والدعارة تعكس خداع المرأة المتأصلة.[2]

ورغم تأكيده على الانحرافات الثقافية فإن، تفسيرات بولاك قائمة على حقائق بيولوجية تماما عن علم الاجتماع مما أوقع نظريته في فخ الإيديولوجية والتحيز.

إلى جانب بولاك يعتبر كتاب أدلر تحت عنوان "أخوات في الجريمة 1975" قيمها في تفسير السلوك الإنحرافي عند المرأة حيث طرحت الباحثة فرضيتها التي تقول: " بان تحرير المرأة أدى إلى زيادة الجريمة التي تعتبر مؤشر على درجة الجريمة التي تحصلت عليها المرأة"، وتقول أدلر: " حركة التحرير للمساواة لها جانب مظلم ولم تحظى بتسليط الضوء من قبل الأسرة العالمة .... وبهذه الطريقة يطالبن النساء بتساوي الفرص، وعدد مماثل من النساء يشققن طريقهن بالقوة إلى عالم الجريمة الرئيسية".[3]

---

[1] Ellen.A & claudia currie : Toofeaw to count : canadian women in with the law, toronto, press gang publishers, 1993, p31-32.

[2] Jennifer campbell : op cit, p04.

[3] Carol smart : op ci, p51.

وحسب أدلر لم تعد النساء ملزمات على العمل بالمطبخ أو حمل الأطفال في أمريكا، فعندما تم إعطاء هؤلاء النساء الحرية، اختارت عشرات الألوف منهن هجران هذه المطابخ والاندفاع إلى حياة العمل التي كانت مقصورة على الرجال، وتقر أدلر بأنه:

- قد تم تحرير النساء بصورة متزايدة في الولايات المتحدة والعالم الغربي بصفة عامة.

- هذا التحرير أخذهن إلى "مناطق رجالية" جديدة من التجربة بما في ذلك الجريمة وخاصة الأنماط "غير النسائية" مثل العنف.

- توجد علاقة إرتباطية بين التحرر وجريمة المرأة، فالتحرر زادت الجريمة النسائية المسجلة..وقد استنتجت أدلر ذلك من تحليلها للإحصائيات الجنائية في أمريكا ففي سنة 1960 اعتقلت الشرطة 27.7% من النساء بجريمة السرقة مقابل 16.9% من الرجال، وزادت سنة 1972 بنسبة 39.3% من النساء مقابل 6.3% من الرجال.[1]

وعلى عكس أدلر ترى سيمون في كتابها "المرأة والجريمة" أن بعض عضوات الحركة النسائية المعاصرة (حركة التحرر) كن من الناحية الاجتماعية متحديات للتقاليد فيما يخص دور المرأة التقليدي فلقد كان لديهن اتصال مع النساء المجرمات، ولقد كانت النساء المتحررات متعلمات ومنتميات للطبقة العليا لدرجة عدم استطاعتهن تبديل سلوك ووعي ومعتقدات وأساليب حياة نساء تورطن بالفعل في الجريمة، وأعربت سيمون عن مخاوفها من أن يجعل من تحرير المرأة معاملة مجرمات على أيدي رجال الشرطة والمحاكم والسجون متساوية مع الرجال.[2]

وذهبت كارول سمارت نفس المنحى في دراستها "المرأة المجرمة: حقيقة أم خرافة" التي تهدف إلى كشف العلاقة السببية بين المرأة وزيادة ممارستها للجريمة، ووصلت الباحثة إلى نتيجة تزايد معدلات

---

[1] Carol Smart :Opcit. p51.

[2] فرانسيس هيندسون: المرأة والجريمة، ترجمة ريهام حسين إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999، ص 151.

إجرام المرأة لكن التحرر ليس العامل الوحيد لذلك بل هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية يمكن أن تكون أكثر ارتباطا بإجرام المرأة عموما ما يمكن قوله عن النظرية النسائية في تفسير إجرام المرأة هو أنها فسرت هذا الفعل بانطلاق من فيزيولوجية المرأة واعتبرته العامل الأساسي لقلة إجرام المرأة عن إجرام الرجل.

ثالثا: الاتجاه الاقتصادي في تفسير الظاهرة الإنحرافي

يرى أصحاب هذا التوجه أن الجريمة والانحراف تولدهما بعض الظروف الاقتصادية ممثلة في الحاجة والبطالة وسوء الأحوال الاقتصادية، حيث يجرم الأفراد بهدف إشباع الحاجات الضرورية ،ووفقا لهذا الرأي فإن الفقر أو الحاجة ليست عاملا مباشرا للإجرام في حد ذاته ولكنها تولد على الأقل حالات اجتماعية وفردية تساعد على الإجرام وخاصة في المدن، حيث المنتجات الاستهلاكية معروضة في زوايا الشارع وتمثل مغريات جمة، إلى جانب ذلك فإن الفقر قد يولد عند البعض وهن الشخصية وضعف العزيمة واقتباس الأفكار والمبادئ الهدامة وكراهية الحكومة والحقد على المجتمع وازدراء القانون والأنظمة.[1]

ومن ابرز ممثلي هدا الاتجاه نذكر:

1- نظرية العوامل الاقتصادية لبونجر:

استند أنصار هذه النظرية في تفسير رؤيتهم إلى الإحصائيات التي قدمتها دراسات عن العلاقة بين الفقر والجريمة، وأيضا البيانات التي تشير إلى كثرة حوادث الإجرام إبان الأزمات الاقتصادية،حيث أوضحت دراسات بريطانية بأن الظروف المالية والسكنية السيئة هي نقاط مشتركة لدى المجرمين

[1] علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون- دراسة مقارنة المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، (دط)، ص 85.

الشباب،وان أولياء هؤلاء لديهم ميلا لممارسة تربية غير منسجمة سواء من خلال تركهم أحرار لأنفسهم أو الاهتمام بهم بطريقة عدوانية غير ناجعة والأولياء في الغالب مطلقين أو منفصلين.[1]

إلى جانب الفقر قد يكون حب السلطة والنفوذ وامتلاك القوة سببا في دفع بعض الأفراد إلى سلوك سبل غير مشروعة أو منحرفة لبلوغ أهدافهم أو لتعزيز مكانتهم. هذا ويعبر العالم الهولندي وليم بونجر W.Bonger على رأس الباحثين الذين نسبوا الجريمة إلى أحوال المجتمع العامة خاصة وسوء الأحوال الاقتصادية الناجمة عن النظام الرأسمالي المستبد والذي يجبر أفراد المجتمع الذين يعيشون في ظله خاصة الطبقة الكادحة الفقيرة على الخروج عن القانون وسلك دروب الإجرام لأن الطبقة الرأسمالية في نظرهم هي طبقة جشعة تحاول الاستثمار والثراء بأي طريقة دون الاكتراث للحالة السيئة لطبقة العمال الفقيرة التي يضطر أحيانا إلى بيع قوتهم الجسدية لتذوب وتضمحل من جراء ساعات العمل الطويلة أمام الآلات وبين جدران مصانع الرأسماليون مقابل أجور زهيدة لا تسد حاجاتهم وقوت أسرهوحسب بونجر الجريمة ما هي إلا سلوك أناني يتوصل به فاعلها لإشباع رغبة فردية، وأن هذه الأخيرة تتكون لديه حين لا تجد الغرائز الاجتماعية التي اكتسبها الشخص عبر حياته الظروف الملائمة التي تساهم في تنميتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة، فحينئذ تبرز النزاعات الأنانية وتطيح بالنزاعات الاجتماعية، ويقدم على الجريمة التي تعتبر من أوضح الصور التي تتجلى فيها الروح الفردية.[2]

وقد دعا "بونجر" في نظريته إلى الحد من انتشار الجريمة بوضع مصادر الثروة ورأس المال تحت إشراف الدولة وإلغاء مبدأ الربح التأميمي.[3]

---

[1] جابر نصر الدين: السلوك الإنحرافي والإجرامي، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2009، ط1، ص 102.

[2] جلال الدين عبد الخالق: مرجع سابق، ص 210.

[3] جمال معتوق: مرجع سابق، ص 201.

ويربط بعض علماء التنظير الجنائي بين الإجرام والدورة الاقتصادية إذ أن أي مجتمع عندما يشهد رخاء اقتصاديا فان هذا الرخاء يشجع على ارتكاب جرائم القتل والاغتصاب، أما إذا شهد المجتمع فترة كساد وبطالة وسوء الأحوال الاقتصادية فان هذا يزيد من ارتكاب جرائم النصب والتزوير والسرقة والاحتيال.

وفي هذا الشأن أشار سيلين إلى أن الجريمة تتحه اتجاها طفيفا غير ثابت نحو الارتفاع في فترات الانكماش الاقتصادي وتتجه نحو هبوط في فترات الرخاء، وقد وجد أوجبرن ارتباط بين الجريمة والرخاء الاقتصادي في نيويورك في الفترة بين 1870-1920.[1]

وقد صبت معظم الأبحاث المنجزة عن الجريمة والانحراف في اتجاه أن الأفراد المجرمين يقومون بالأفعال المضادة للمجتمع بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لديهم.

غير أن بعض العلماء يعترضون على الربط بين الفقر والإجرام معتبرين لفقر نسبي وانه يوجد من الفقراء الفضلاء كما أن الأغنياء أيضا يجرمون.

بعض المآخذ على نظرية العوامل الاقتصادية:

تعرضت هذه النظرية إلى مجموعة انتقادات أهمها:

- تركيزها على عامل واحد في تفسير ظاهرة الجريمة والانحراف وإهمالها العوامل الأخرى، النفسية والاجتماعية والفيزيقية.

- تركيز دراستها على جرائم المال ثم تعميم النتائج على جميع الجرائم، لكن الفقر والحاجة لا يصلحان لتفسير بعض الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض.

[1] جابر عوض سيد، وأبو الحسن عبد الموجود: الانحراف والجريمة في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص 145.

– السلوك الإنساني تتداخل فيه عدة مؤثرات وهذه النظرية ربطت بشكل مباشر بين الفقر والسلوك الإجرامي دون الانتباه إلى أن الفقر أمر نسبي ويختلف من شخص إلى آخر ولا توجد مقاييس ثابتة يمكن بموجبها اعتبار هذا الشخص فقير أو لا.

– إذا كان الفقر عاملا مباشرا للجريمة، فكيف تفسر ارتكاب الأغنياء للجريمة؟

2-نظرية الصراع "فولد":

حاول الاتجاه الكلاسيكي من خلال أعمال ماركس وبونجر تحديد مصادر الانحراف في المجتمع الرأسمالي في تلك العملية ذات الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت تيارات نقدية معاصرة ركزت على أهمية دراسة التكوينة الاجتماعية الاقتصادية ليس في حالتها الراهنة فقط، وإنما يؤكدون على ضرورة تتبع ظروف نشأة هذه التكوينة وتطورها تاريخيا، وبناء على ذلك يطالب أنصار هذا الاتجاه في دراسة الانحراف بضرورة التتبع التاريخي لكل من ظاهرة الانحراف كنتيجة والتكوينة الاجتماعية الاقتصادية كمسبب لها.

فتفسير الانحراف بمعزل عن البناء الاقتصادي وتطوره التاريخي سيحول الانحراف الاجتماعي إلى ظاهرة فردية ترجع أسبابها إلى السمات الاجتماعية المحدودة التي نشأ فيها الفرد أو إلى الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها ،والتي تتبنى أنساقا قيمية وأهدافا ومصالح تختلف عن الأنساق القيمية للجماعات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، وبناء على ذلك يتم تفسير الانحراف الاجتماعي من خلال عملية عدم الانصياع إلى معايير الجماعة أو إلى اختلاف وتعارض الأنساق القيمية للجماعات الاجتماعية،[1]ويعتبر اتجاه الصراع الجديد أكثر من أوضح هذا التصور.

[1]– شادية علي القناوي: سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية، وأزمة علم الاجتماع المعاصر، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م، ص 117-119.

وتعتبر نظرية "فولد" من الصياغات والبدايات الأولى التي تعكس رؤية هذا الاتجاه، وتدور فكرة النظرية الرئيسية "لفولد" حول اعتبار الانحراف والجريمة انعكاسا للصراع بين مصالح الجماعات في المجتمع، إذ تفترض أن المجتمع يتكون من العديد من الفئات الاجتماعية التي تتنافس فيما بينها لتحقيق المصالح والمنافع والمكانة المرغوبة اجتماعيا، وقد قام "فولد" بتفسير العملية التي من خلالها يحدث الصراع الاجتماعي، وما يترتب على ذلك من ارتكاب الانحراف معتمدا في تفسيره على بعض مفاهيم علم النفس الاجتماعي، كمفهوم التفاعل الاجتماعي وتكوين الشخصية والعمليات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، فالصراع في أي مجتمع وفقا لفولد أمر لا مناص منه نظرا للطبيعة الاجتماعية للجنس البشري، فالإنسان ذو طبيعة اجتماعية لأن حياته لا يمكن فهمها إلا كجزء، وفي نفس الوقت كنتيجة للعلاقات التي تربطه بسائر أفراد جماعته المرجعية وبسائر أفراد الجماعات الأخرى، وفي حين تتسم تلك العلاقات بين الفرد وبقية أفراد جماعته المرجعية بالانسجام فإن علاقته بالأفراد المنتمين إلى جماعات أخرى خارج إطار جماعته المرجعية تتسم بالتنافس والصراع نظرا للرغبة المتأصلة في الفرد إلى الميل للحصول على الاستحسان والرضا الاجتماعي من قبل أفراد جماعته المرجعية، وذلك خلال كفاحه المستمر في تحسين الوضع الاجتماعي لإطاره المرجعي، الأمر الذي يوقعه في خلاف وصراع مع الأفراد المنتمين إلى جماعات أخرى، وإذا كان المجتمع يتألف من مجموعة من الجماعات المتفاوتة فيما بينها من حيث القوة والمصالح، فإن هذه الجماعة أو تلك تدخل في صراع مع جماعات أخرى تتشابه معها من حيث المصالح والأهداف، فالصراع بين الجماعات يترتب على تنافس هذه الجماعات من خلال محاولة كل منها العمل في نفس المجال العام للتفاعل.

وقد ذهب "دافيد جوردون" في تفسير الانحراف من خلال قوله أن المجتمع الرأسمالي لا يكفل لمعظم العاملين فيه توفير الأمن الاقتصادي، وعليه فإن أفراد كثيرين منهم قد يصبحون من المنحرفين

والمجرمين، وذلك بفعل عدم توفر الأمن الاقتصادي ونزعة تنافسية لكسب بعض الأشياء الموزعة بلا مساواة بين أعضاء المجتمع.

رابعا: الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة والانحراف

فسرت النظريات السالف ذكرها الانحراف والجريمة بإرجاعهما إلى عامل واحد واعتبارها ظاهرة فردية كما في النظرية البيولوجية والنفسية أو اعتبارها ظاهرة اجتماعية المنشأ كما ذهبت إلى ذلك نظريات الاتجاه الاجتماعي، وبالتالي برز نوع من القصور في الإحاطة بظاهرة الجريمة والانحراف مما أدى إلى ظهور اتجاه ثالث تكاملي يرى أن الجريمة والانحراف لا يمكن إرجاعهما إلى العوامل الفردية دون الاجتماعية أو إرجاعها إلى عوامل اجتماعية وحدها وإغفال العوامل الفردية، وإنما الجريمة والإنحراف هما محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة وينطلق الاتجاه التكاملي في تفسيره لظاهرة الإنحراف والجريمة من ثلاث نقاط رئيسية هي:

– الشمولية: أي أنها لا تربط الجريمة والإنحراف بالفرد أو الفاعل فقط.

– عدم الارتباط باختصاص معين: بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت السلوك الإنحرافي والإجرامي.

– تعدد العوامل: أي أن الإنحراف لا يفسر بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل.[1]

وسنعمد في هذا الجزء من البحث إلى ذكر مجموعة من النظريات التي قدمت تفسيرا متكاملا للإنحراف والجريمة يربط بين العوامل الفردية الخاصة بشخص المجرم والعوامل الاجتماعية المتعلقة بالبيئة التي يعيش فيها المجرم، الجغرافية، والمجتمعية ومن أهم هده النظريات:

---

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني: مرجع سبق ذكره، ص 147.

1- نظرية التكوين الإجرامي دي تيليو Ditillio:

يعتبر دي تيليو من ابرز الباحثين الجنائيين الإيطاليين وتعتبر دراسته من أهم الدراسات في ميدان الجريمة، وقد قدم رؤيته في كتابه العامل الأساسي الخاص بالإجرام الذي نشر عام 1982 ويقر فيه دي تيليو بوجود عامل خاص وأساسي للإجرام وفي هذا الصدد يقول: "فكما يتمتع الإنسان بتكوين نفسي، تكوين عقلي وتكوين عصبي، بل وتكوين يجعل له قابلية الإصابة بأمراض معينة كالسل والالتهابات المسالك البولية و غيرها يوجد أيضا تكوين إجرامي" [1]، هذا التكوين الإجرامي هو نفسه الشخصية الإجرامية ، فهو مقابل أو مرادف لتلك الشخصية ومن ثم يجب دراسة هذه الشخصية من جميع جوانبها العضوية، النفسية بالإضافة إلى دراسة تاريخ حياة الشخص المجرم وذكرياته كما يجب دراسة العوامل الاجتماعية.[2]

حيث يرى "دي تيليو" أن هذا الاستعداد أو التكوين الإجرامي يظل كامنا حتى توقظه مؤثرات بيئية اجتماعية وتتفاعل معه، فيترتب على ذلك حدوث خلل واضطراب نفسي يؤدي بالشخص إلى ارتكاب الجريمة،وهذا الاستعداد لا يوجد لدى جميع الناس، والدليل على ذلك أن العوامل الاجتماعية التي تدفعهم إلى ارتكاب الفعل الإجرامي لا تحدث نفس الأثر للأفراد الآخرين.[3]

ويميز دي تيلين بين نوعين من الاستعداد الإجرامي:

الأول: استعداد إجرامي أصيل:

يتميز بالثبات والاستمرار، ويرجع إلى وجود خلل في التكوين العضوي والنفسي للفرد وهذا النوع يمثل مصدر للجرائم الخطيرة ويسميهم دي تيليو "بالمجرمين" بحكم التكوين.

---

[1] علي عبد القادر قهوجي: علم الاجتماع وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، (د ط)، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 52.

[3] عدلي السمري ومحمد الجوهري: نظريات السلوك الإجرامي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1996، ص 80-81.

الثاني: استعداد إجرامي عارض:

يرجع إلى عوامل داخلية وأخرى بيئية تعترض الفرد فتضعف من قدرته على التحكم في رغباته، فيندفع إلى ارتكاب الجريمة، كتلك الجرائم التي تحدث في حالة الانفعال الحاد، ويزول هذا الانفعال، ويسمي دي تيليون المجرمين الذي تتوفر لديهم هذا الاستعداد "بالمجرمين العاطفيين".

كما ذهب دي تيليو إلى وجود ما يسمى "بالمجرمين المجانين" أي الذين يجرمون بسبب إصابتهم بالجنون.[1]

وقد حلل دي تيليو العوامل المتفاعلة المؤدية بالشخص إلى الفعل الإجرامي، فيمثل عامل الاستعداد أو التكوين الإجرامي النواة الأولى التي تتفاعل معها باقي العوامل الأخرى ومصدره النمو العاطفي المعيب للشخص بسبب ظروف داخلية بطاقته الغريزية وما يصحب ذلك من عدم تقبل هذا الشخص للقيم الاجتماعية المكتسبة والتوافق مع الأنماط الاجتماعية السائدة، ثم تأتي العوامل التي ترجع إلى العيوب الجسمانية الناجمة عن الوراثة أو الهرمونات أو التهاب المخ، ومن شأن هذا النوع أن يخلق شخصية سيكوباتية لا يوجد لديها قابلية التوافق مع المجتمع بأي حال،ويعني توافر النوع الأول والثاني من العوامل السابقة في شخص معين القول بان هذا الشخص ليديه الاستعداد الإجرامي لكنه لا يكفي لوحده لارتكاب الجريمة بل لا بد من تفاعله مع بقية العوامل البيئية.[2]

عموما اعتبر دي تيليو أن التكوين الإجرامي الفطري هو الاستعداد طبيعي يمثل نزعة فطرية تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وهذا التكوين الفطري يختلف باختلاف أصناف المجرمين.

---

[1] فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، مصر، 1985، ط5، ص 64.

[2] علي عبد القادر قهوجي: مرجع سابق، ص ص 52-53.

بعض المآخذ على نظرية دي تيليو:

لم تسلم نظرية دي تيليو من النقد إلا أنها تعتبر أكثر النظريات قبولا بالنسبة لعلم الإجرام ومن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية نذكر:

1- التركيز على اعتبار الجانب العاطفي المختل في سلوك المجرم عامل أساسي في إجرامه وبذلك فهي أيضا أحادية الطرح.

2- استخلاص قانون عام من حالات قليلة أخضعت لتجارب لا ترقى إلى مستوى استخلاص القانون العام وتعميم النتائج.

3- إهمال جانب المقارنة بين المجرمين وغيرهم من الأسوياء والذي يعتبر ذا أهمية كبيرة.

2- النظرية النفس اجتماعية لوالتز ركلس وميلفين سيمان:

ركزت النظرية النفس اجتماعية في تفسيرها للفعل الإنحرافي على الفرد في علاقته بجوانب الشخصية المختلفة وعلاقته بالبيئة الخارجية ،أي أنها أرجعت الفعل الإنحرافي إلى العوامل النفسية والاجتماعية معا واعتبرته نتيجة لفشل الضوابط الشخصية الداخلية والخارجية في إيجاد توافق بين الفعل والمعايير الاجتماعية، فهذه النظرية تنظر إلى المجرم على أنه إنسان عادي من حيث تكوينه الجسماني والعقلي ونمط الشخصية ولديه نفس الدوافع الموجودة عند الشخص غير المجرم، لكنه يعيش في مجتمع مفكك يميل إلى خلق الانحلال لدى أعضائه من الأفراد.

ومن أهم أعلام هذه النظرية نجد "والتر ركلس، W.Reckless" الذي يعتقد أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الإجرام داخلية خاصة بالفرد وتكوينه الشخصي وأخرى خارجية نابعة من النظام الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه الفرد، وفي نفس السياق يرى ركلس أنه توجد قوى داخلية وخارجية تعزل وتحمي الفرد من الوقوع في الجريمة، ويشير إليها بقوى الاحتواء الداخلي والتي تعمل على ضبط سلوك الفرد عن تحقيق رغبته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الاحتواء

الخارجي يتولاه البناء الاجتماعي حيث تعمل الجماعة على جعل المعايير ذات فاعلية وضعف أو غياب هذا الاحتواء يجعل الفرد عرضة للانحراف والجريمة.[1]

وبذلك يرى ركلس أن فهم طبيعة الفعل الإنحرافي والإجرامي يتطلب من الباحث تفسير العلاقة القائمة بين الفرد والموقف الاجتماعي المباشر الذي يوجد فيه في إطار النظام الاجتماعي العام.

إلى جانب ركلس قدم العالم "ميلفين سيمان" نظرة تكاملية في تفسير الجريمة والإنحراف بالانطلاق من مدخل الاغتراب الاجتماعي، فاغتراب الشخص عن ذاته وغياب الهدف لديه بحيث تصبح الحياة بالنسبة إليه بلا معنى يؤدي به إلى عدم السيطرة على أفعاله ويولد نوع من الإحباط واليأس لديه قد يدفع به إلى طريق الانحراف والجريمة.

ويعرف الاغتراب على انه شعور الفرد بالعزلة والوحدة والبعد عن الجماعة التي ينتمي إليها والاغتراب مفهوم تجريدي يشير إلى حالة الانفصال عن القيم والمعايير.[2]

وقد حدد "ميلفن سيمان" خمسة أبعاد للاغتراب وهي كالتالي:

- فقدان السيطرة لانعدام الإرادة والمعرفة الضرورية للتأثير في المحيط الاجتماعي للشخص.
- غياب الهدف من الحياة بحيث تصير بلا معنى.
- الانفصال عن المعايير التي توجه السلوك.
- الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا.
- انفصال الشخص عن ذاته مما يؤدي به إلى الانطواء أو العصيان.

وفي نفس الاتجاه يرى جيفري أن المنحرف يتصف بفقدان الشخصية الاجتماعية، حيث كان تكوين أناه و أناه الأعلى مختلفا نتيجة تقمصه الناقص (غير الكامل) للصور والوالدية كما أن اندماجه

---

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني: مرجع سابق، ص ص 147-148.

[2] بوفولة بوخميس: الانحراف مقاربة نفسية واجتماعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 79.

في المجتمع ليس جيدا، فهو لم يتمكن من أخذ الموضع الذي يريده ولم يستدمج قيم الثقافة العامة إلا جزئيا مما يضعه في حالة تهميش عقلي بالنسبة لوسطه، ويشير "هيفري" خاصة إلى لا شخصانية العلاقات الاجتماعية، وعدم صدقها وينتج عن هذه الاضطرابات مثلا، الانتحار وتعاطي المخدرات، الفصام والاضطرابات العصابية أو السلوك الإجرامي.[1]

لقد حظيت النظرية التكاملية بتأييد واسع في مختلف الحقول التي تعنى بدراسة الجريمة والإنحراف كعلم اجتماع وعلم الإجرام وعلم النفس الجنائي وغيرها وذلك لأخذها بالعوامل الفردية والنفسية والاجتماعية والقول بتكاملها في تفسير الفعل الإجرامي.

خامسا: الإتجاه الإسلامي في تفسير الظاهرة الإنحرافية

تعمل المجتمعات ضمن عمليات دائمة ومستمرة على تشكيل أفرادها وفقا للمعايير الاجتماعية تجنبا لتفشي ظاهرة الانحراف، وتختلف عملية تنشئة الأفراد من مجتمع لآخر ومن جيل لآخر، كما تختلف في الأسلوب باختلاف الثقافات والإيديولوجيات والمجتمع الإسلامي كغيره من المجتمعات يعرف انتشارا لظاهرة الانحراف، حيث برزت فيه مظاهر متعددة للانحراف الاجتماعي، كلها تمس غالب جوانب الحياة الإنسانية، فمنها الانحراف العقدي، الانحراف الأخلاقي، وانحراف تعاطي المخدرات والمسكرات، وغير ذلك من صور الانحراف التي تبدو واضحة في المجتمع المسلم، وفي هذا الجزء من البحث سنقف عند التصور الإسلامي وتفسيره للانحراف.

1-الإنحراف حسب التصور الإسلامي:

إن الانحراف حسب التصور الإسلامي هو ترك الحق والوسطية والاستقامة أيا كان موضوع الانحراف أو مجاله وصوره، والمراد بالحق هو الطريق المستقيم، والصراط المستقيم هو الطريق الذي

[1] مزوز بركو : إجرام المرأة في المجتمع (العوامل والآثار، مرجع سبق ذكره، ص 114.

على طرفيها الإفراط والتفريط، يقول عز وجل: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**﴾[1].

ويتضمن أمورا باطنة في قلب الإنسان من اعتقادات وإرادات وتوجهات، ويتضمن كذلك أمورا ظاهرة من أقوال وأفعال وتصورات، فالإنسان عبارة عن جسم وروح مترابطان ممتزجان في كل نشاط يقوم به، وعلى ذلك فإن أي تفسير للسلوك الإنساني ينبغي أن يكون شاملا لهذين العنصرين، ويكونا في حالة ارتباط وامتزاج، وهذا ما تميزت به الشريعة الإسلامية في تفسيرها للسلوك الإجرامي عندما ربطت هذين العنصرين مع بعضهما البعض.

وبذلك يمكن لنا القول أن التصور الإسلامي للانحراف يتميز بخصائص ثلاث هي:[2]

1-أن التصور الإسلامي لا يقصر "الانحراف" على ألوان السلوك المخالفة للمعايير الاجتماعية التي تواضع عليها الناس في مجتمع ما، لأن هذه المعايير في ذاتها قد تكون فاسدة غير صحيحة في نظر الإسلام.

2-أن الانحراف في التصور الإسلامي لا يقتصر على السلوك والتصرفات والأفعال فقط، بل تشمل أيضا الانحراف في الاعتقاد والتصور والفكر تماما مثل الانحراف المناهج والسلوك والأعمال والتصرفات، بل الانحراف في الاعتقاد أشد وأعظم على المنحرف في نظر الإسلام.

3-أن الإنحراف في التصور الإسلامي يكون في الخروج عن المعايير والقيم الإسلامية وتعاليم الإسلامي وتشريعاته ومبادئه وحدوده.

لقد بين الدين الإسلامي أن منشئ وصانع هذا الكون الفسيح وجميع ما فيه من كائنات حية ونباتات وجمادات، وغيرها، ومنها الإنسان إنما هو الله جل جلاله، وأن الله سبحانه وتعالى عندما خلق

---

[1]- **القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: 143.**

[2]- محمد عبد الصمد: «ظواهر الإنحراف الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها- رؤية إسلامية-»، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العلمية، المجلد الرابع (ديسمبر 2007م)، ص 148.

الإنسان وأوجده في هذه الأرض خصه وكرمه وميّزه عن سائر المخلوقات، وجعله في أحسن تقويم، وفي أحسن صورة، ووهبه العقل والفهم والإدراك والتفكر والتبصر، وسخر له كل ما في السموات والأرض، قال تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ﴾**[1]

إن الله تعالى عندما أوجد الإنسان أعطى له مقومات الاستخلاف في الأرض وتعميرها ولزم له نظام وقواعد يسير عليها في تدبير شؤون حياته، وتضبط تصرفاته مع نفسه ومع الآخرين، حتى يعيش ويحيا براحة وطمأنينة، فخالق البشر هو أعلم بعباده وما ركب فيهم من غرائز وطبائع فوضع لهم الأسس والقواعد والضوابط التي يسيرون عليها منها ما هو منظم لعلاقة العبد بربه، ومنها ما هو منظم لعلاقة الفرد مع نفسه ومع الآخرين في هذه الحياة، والتي بينها سبحانه وتعالى في كتابه الكريم وسنة نبيّه محمد صلى الله عليه وسلم.[2]

يقول تعالى عز وجل: **﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾**[3]

وقد أمرنا تعالى بإتباع سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو إقرار يقول تعالى: **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**[4].

إن الدين الإسلامي لم يترك فعلا من أفعال العباد مما يعملونه بجوارحهم أو يعتقدونه بقلوبهم، ولا قولا يقوله بألسنتهم ولا خلقا يتصفحون به إلا وأنزل به حكما بالجواز أو التحريم أو الكراهة أو العقاب أو الإيجاب، وأن هذه الأحكام الخمسة التي لا يخلو عمل من أعمال الإنسان إلا إتصف

---

[1]– **القرآن الكريم : سورة لقمان، الآية: 20.**

[2]– محمد إبراهيم الربدي: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي، مرجع سابق، ص 61.

[3]– **القرآن الكريم: سورة فصلت، الآية: 42.**

[4]– **القرآن الكريم : سورة الحشر، الآية: 7.**

بأحدها، تعتبر واجبة الإتباع والاعتقاد بها على ما جاءت عليه، والدين الإسلامي قائم على المبادئ والقيم الأخلاقية، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: ((إنما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق)) رواه أحمد.

ولذلك جاءت تعاليم الشريعة الإسلامية داعية إلى كل خلق سليم ورفيع، وناهية ومحذرة عن كل خلق ذميم وقبيح، فحرم الإسلام الاستغلال والاحتكار والرشوة والزنا والفواحش والظلم والبغي، وأكل أموال الناس بالباطل، والتعدي والعدوان، وغيرها من المحرمات والمنهيات التي من شأها أن تولد العداوة والبغضاء، والشحناء والانتقام، وفي نفس الوقت يأمر الدين الإسلامي ويحث على فعل الخير والإحسان والرحمة والصبر والصلة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصدقة والمعاملة الحسنة والرحمة بالمريض والصغير وغيرها من الأخلاق والأفعال الحسنة التي من شأنها أن تذهب الحسد والحقد والغل والتنافر وتعمل على الترابط والتكاثف والتكافل والطمأنينة والاستقرار.[1]

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستمد تفسير ظاهرة الإنحراف في المجتمع الإسلامي من نظرة الإسلام الشاملة، وتصوره المتميّز للإنسان والحياة والمجتمع والكون، فللإسلام نظرته الخاصة للإنسان كخليفة الله في الأرض، خلق لأجل عبادة الله تعالى وحده، وطاعته المطلقة في كل أمر، وهذه النظرة تقوم على مجموعة من المعتقدات، من أهمها:[2]

1- الإيمان بأركانه وهي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

2- كتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم الصحيحة هما المصدران الأساسيان لمعلومات المسلم اليقينية عن الإنسان والكون، والحياة والمجتمع.

3- استحالة التعارض بين النقل والعقل، وبين الوحي والحقائق الكونية.

---

[1]- محمد إبراهيم الربدي: مرجع سابق، ص 62.

[2]- محمد عبد الصمد: مرجع سبق ذكره، ص 152.

4- أن الوجود الدنيوي أحد أشكال وجود الإنسان، سبقه ويليه أشكال أخرى للوجود، فسبقه عالم الذر، ويليه عالم البرزخ والدار الآخرة.

5- الإنسان حر الاختيار، محاسب على اختياره الإرادي ومسؤول عنه.

وقد أظهرت عدة من الدراسات والبحوث والمؤلفات التي تنطلق من التصور الإسلامي في معالجتها لظاهرة الانحراف أن العوامل والأسباب التي أدت إلى حدوث ظواهر الانحراف هي ثلاثة:[1]

1- انقطاع أو ضعف صلة الإنسان بالله سبحاه وتعالى، ويعد هذا السبب وحده كافيا للوقوع في المشكلات التي تؤدي إلى السلوك الإنحرافي.

2- القصور في إشباع الحاجات الدنيوية كالحاجات النفسية والمادية والاجتماعية، ولكن هذا القصور وحده لا يكون سببا لظهور الانحراف، لأن ذلك يمكن تخفيفه إذا صاحبه حسنى الصلة بالله عز وجل.

3- التغيير الاجتماعي السريع وما يترتب عليه من تفكك اجتماعي، إلا أن دوره في ظهور الانحراف أقل بكثير في المجتمع الذي تهيمن فيها القيم الإسلامية، وتبرزها مؤسساتها الاجتماعية، فيحتفظ الناس فيها بسلامة فطرتهم.

4- وأورد بعض الباحثين أمثال علي حسن المشرقي عوامل الانحراف الاجتماعي في ضوء التصور الإسلامي إلى أصول ثلاثة هي:[2]

1- الأصل في الإنسان الفطرة السليمة، وعليها ينشأ الإنسان صالحا، إذا لم يجد من المؤثرات الخارجية ما يصرفه عن حالة الصلاح.

2- الإنسان جبل على غريزة حب الذات، ومن ثم الميل الشديد المفرط لمطالب الذات، وهذه الغريزة ذات وجهين: نافع، ضار، فالوجه الضار قد يجر الإنسان إلى الطغيان ويؤثر في

---

[1]- المرجع السابق، ص149.

[2]- علي حسين المشرقي: المنهج الإسلامي في تدريس علوم الإجرام أعمال مؤتمر التوجيه الإسلامي للعلوم، جامعة الأزهر، (18-23 أفريل 1992)، ص 777-779.

المجتمع، ولذلك جاءت التعاليم الإسلامية لتكف الغريزة الضارة بربط الدنيا بالآخرة، فتكون الغريزة النافعة هي المؤثرة في حب الذات.

3- الاستعداد للتأثر، لأن الطبع البشري يضم استعدادين ينزع كل منهما بالإنسان إلى اتجاه يضاد الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[1]، وهذا التأثر يكون عن طريق العوامل الخارجية، ويرى الباحث صالح إبراهيم الصنيع أن من أهم أسباب ظاهرة الانحراف ما يلي:[2]

أولا: عوامل تعود إلى الفرد ومن أهمها حسب نظرة الإسلام

أ- انحراف الفطرة ومن أوجه هذا الانحراف: الكفر، الشرك، النفاق، إتباع الشيطا، البدع والشهوات.

ب- ضعف الإيمان والتقصير في العبادات مما يضعف صلة الإنسان بالله سبحانه وتعالى.

ج- إتباع هوى النفس الأمارة بالسوء، والسعي لتلبية شهواتها عن طريق المسالك المحرمة شرعا.

ثانيا: عوامل بيئية ومن أهمها

أ- الوسط الاجتماعي كالأسرة، والأصدقاء، والمجتمع.

ب- تبديل أحكام الله بغيرها في شؤون الحياة كلها سوءا في الحكم أو السياسة، أو في الحياة الاجتماعية والتعليم، والثقافة، والاقتصاد، والإعلام والفكر والفنون، وغيرها.

ج- عدم إقامة العقوبات والحدود الشرعية وتطبيقها كما يقضي الشارع.

د- إهمال الحسبة في المجتمع، وجوهرها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

[1]- القرآن الكريم: سورة الشمس، الآية: 7-8.

[2]- صالح إبراهيم الصنيع: التدين علاج الجريمة، إدارة الثقافة والنشر، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993م، ص ......

2-أنواع الانحراف الاجتماعي في التصور الإسلامي:

إن الإنحراف قديم قدم الإنسانية، فهو ظاهرة اجتماعية قائمة في كل العصور وفي كل المجتمعات، غير أن مظاهره وأشكاله قد تختلف من مجتمع إلى آخر، وما قد يكون انحرافا في مجتمع ما قد يكون سلوكا عاديا في مجتمع آخر، وفي المجتمع الإسلامي قدم الباحثون تصنيفا لأنواع الانحراف تبعا لطبيعة القيم والمعايير التي يتبناها الإسلام، ومن أهم أنواعه: [1]

أ- انحراف في علاقة الإنسان بالله تعالى:

المراد بعلاقة الإنسان بالله سبحانه وتعالى في الحقيقة هو علاقة العبد بخالقه، كما يريده الله تعالى، وتتحقق إرادته سبحانه في إتباع منهجه الذي أرسل به رسله لهداية الناس إلى الحق، ويشوب علاقة الإنسان بخالقه تعالى نوعان من الانحراف وهما:

1- انحراف العقيدة:

هو خروج الإنسان عن التوحيد الذي هو إفراد الله تعالى بربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، كما جاء في كتاب الله تعالى، وفي السنة النبوية الصحيحة من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تعطيل، ولا تحريف، فالخروج عن هذه العقيدة هي: إما الكفر، وهو إنكار وجود الله تعالى، وإما الشرك، وهو اعتقاد الإنسان بوجود شريك الله تعالى في ربوبيته أو في ألوهيته أو في أسمائه وصفاته.

2-انحراف العبادة:

وهو في الأصل عدم إتباع ما شرعه الله تعالى في العبادة، بحيث يصرف الإنسان نوعا من أنواع العبادة إلى غير الله عز وجل، ويشرك به أحدا من مخلوقاته في العبادة، من الأصنام والتماثيل والنجوم والأشجار والأولياء وغيرهم، ويدخل في انحراف العبادة أيضا عبادة الله سبحاه وتعالى بغيرها شرع الله ورسوله الكريم، وذلك بإتباع أشياء في العبادات لم يأمر الله عز وجل بها، أو التبديل فيها، أو ترك عبادات أمر الله تعالى بها.

---

[1]- محمد عبد الصمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 152-154.

ب-إنحراف في علاقة الإنسان بالإنسان:

الأصل في علاقة الإنسان بالإنسان في التصور الإسلامي أن هذه العلاقة تنبني على الأخوة والتراحم والتعاطف، والتلازم، وعلى الأقل لا ضرر ولا ضِرار، وذلك إذا لم يتمكن الإنسان من فعل الخير فليكف أذاه عن الناس.

والانحراف في علاقة الإنسان بالإنسان هو إتيان الإنسان بما حرمه الله تعالى في حق أخيه الإنسان، فكل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ولذلك سن الله تعالى الحدود لعقاب من يتعدى على حرمات الناس، فجعل القصاص جزاء للقتل المتعمد، وقطع اليد عقوبة السارق، والرجم عقوبة الزاني المحصن، والجلد عقوبة الزاي غير المحصن، والجلد عقوبة رمي المحصنات، فكل هذه الأعمال خروج عن حدود الله تعالى وإنحراف عنها في حق الإنسان.

ج-إنحراف في علاقة الإنسان بسائر الخلق:

لقد سخر الله تعالى لعباده أجناسا مختلفة من الخلق من حيوان ونبات وجماد، وجعلها في خدمة الإنسان، تمده بما يحتاج إليه من مأكل ومشرب وملبس ومأوى، وأمر الله سبحانه أن يستخدمها في طاعة الله عز وجل، وأن يشكره على نعمه، وأنن يتقي الله فيها، وقد جعل الله تعالى في ذلك أجرا كبيرا.

فالانحراف في علاقة الإنسان بسائر خلق الله من الحيوانات يتضمن التقصير في رعايتها وإطعامها وسقيها وتحميلها مالا تطيق، وأما النباتات فالانحراف يتضمن إتلافها دون الحاجة أو التبذير في استخدامها ومنعها عما تحتاج إليه، وأما الجمادات فالانحراف في استخدامها يتضمن السفه والتبذير ومنعها عمن يحتاج إليها واستخدامها في معصية الله.

خلاصة الفصل:

يعتبر الانحراف فعل اجتماعي باثولوجي وعوامل ارتكابه تختلف من فرد إلى آخر والبحث في أسبابه يتطلب الوقوف على حيثياته بداء بالحالة النفسية والعقلية للفرد المنحرف، ووصولا إلى موقف ارتكاب الفعل وظروفه، وقد ترتكب الجريمة بسبب الشذوذ أو الحاجة أو الغضب أو الوصم أو بهدف التقليد وغيرها كثير من الأمور التي قد توقع الفرد في الجريمة والانحراف.

وقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى العديد من الأطر النظرية التي كان لها رؤيا في تفسير الفعل الإنحرافي والإجرامي مع التركيز على النظريات السوسيولوجية؛ كونها تفسيرات أكثر شمولية من النظريات البيولوجية والنفسية، وتبقى مشكلة وجود نظريات سوسيولوجية عربية في مجال الإجرام والانحراف تفسر الفعل المنحرف تبعا للخصوصية المجتمعية التي يتميّز بها المجتمع العربي مشكلة يعاني منها البحاثة المهتمين بهكذا ظواهر في هذه المجتمعات ومشكلة في وجه التصدي لمثل هذه الظواهر ومعالجتها بالطرق العلمية في هذه المجتمعات، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الاتجاه الإسلامي في تفسير الانحراف والذي كان من وجهة نظرنا تفسيرا شاملا لأنه يرجع الانحراف إلى الفرد من جهة وإلى عوامل بيئية اجتماعية خارجة عن الفرد من جهة أخرى.

وتقديمنا لمجموعة كبيرة من الرؤى النظرية لظاهرة الانحراف نابع من اعتقادنا بأن فعل الانحراف هو فعل مركب ومعقد يستوجب الوقوف عنده ومعرفة كل الأطر النظرية التي عالجته من أجل فهمه واستيعابه والعمل عليه في مرحلة لاحقة من البحث.

الفصل الثالث: التنشئة الإجتماعية والإنحراف

تمهيد

أولا: مفهوم التنشئة الاجتماعية

ثانيا: أهمية التنشئة الاجتماعية

ثالثا: مؤسسات التنشئة الاجتماعية

1-الأسرة

2-جماعة الرفاق

3-المدرسة

4-وسائل الإعلام

5-دور العبادة

رابعا: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إنحراف الأفراد

1-الأسرة وأثرها في انحراف الفرد

2-المدرسة وأثرها في انحراف الفرد

3-جماعة الرفاق وأثرها في انحراف الفرد

4-وسائل الإعلام ودورها في انحراف الفرد

خلاصة الفصل

تمهيـد:

إن عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات تأثيرا على الأبناء في مختلف مراحلهم العمرية بما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها. وتعد إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأبناء العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، وعملية التنشئة الاجتماعية تتم عبر وسائط متعددة تعد الأسرة من أهمها، فالأبناء يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية، كما أنها تعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخر. ويبرز دورها في توجيه وإرشاد الأبناء من خلال طرق تربوية معينة تنعكس على سلوك الأبناء إيجابا أو سلبا.

وإذا كانت الأسرة أهم حلقة في السلسلة الاجتماعية التي تعنى بتنشئة الأجيال فإن للمناخ الاجتماعي العام إسهاما في هذه العملية كالمدرسة وجماعة الرفاق، جماعة الحي، المسجد...إلخ، وتأثيره لا يقل أهمية عن دور الأسرة، كما أن وظيفة هذه المؤسسات هي إنتاج المواطن الصالح المتكيف مع المعايير الاجتماعية من أجل ضمان استمرار واستقرار النسق الاجتماعي العام، فإنه بإمكان هذه المؤسسات القيام بدور عكسي إذا ما وجد بها خللا وظيفيا معينا يؤثر سلبا على وظيفتها المنوطة بها، كالتفكك الأسري بالنسبة للأسرة واستخدام أساليب تربوية خاطئة أو التربية بالعنف وكوجود رفقة سيئة بالنسبة لجماعة الرفاق ،أو تعسف الإدارة المدرسية أو المعلمين بالنسبة للمدرسة ،أو نقل القيم الثقافية الذخيلة على الثقافة المحلية بالنسبة لوسائل الإعلام وغيرها، الأمر الذي قد يؤدي إلى إنشاء أفراد منحرفين وخارجين عن المعايير الاجتماعية بدل إنتاج أفراد متكيفين مع قيم ومعايير المجتمع، وهو الأمر الذي سنحاول توضيحه في هذا الفصل من الدراسة.

أولا: مفهوم التنشئة الاجتماعية

تكتسي عملية التنشئة الاجتماعية أهمية خاصة كونها العملية التي يكتسب من خلالها الفرد إنسانيته ويمتص مختلف جوانب ثقافة المجتمع من لغة ودين وعلم وأخلاق وأنماط السلوك المقبولة فيه، والتنشئة الاجتماعية ترجمة لمصطلح Socialisation في اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، كما أن المصطلح العربي يتضمن كلمة تنشئة التي تعني "أقام"، وهذا الإنشاء له صفة إجتماعية وأطلقت عليه تسميات مختلفة كالتعليم الاجتماعي، الإندماج الاجتماعي، التطبيع الاجتماعي.

وقد عرف جيمس دريفر (1964) التنشئة الاجتماعية بأنها "العملية التي يتكيف أو يتوافق الفرد من خلالها مع بيئته الاجتماعية ويصبح عضوا معترفا به ومتعاونا وكفئا ". [(1)]

وينظر "شافير" "Schaffer" لعملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها "إنتقال الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن إجتماعي ويتم هذا الإنتقال عن طريق التفاعل الاجتماعي مع الآخرين". [(2)]

ويرى Field أن التنشئة الاجتماعية بمثابة جهاز إستدخال لمعايير وقيم المجتمع والحضارة، بحيث تتحول هذه القيم والتقاليد والمعايير إلى جزء من البناء النفسي للفرد وهكذا يذوب الفرد في البناء الاجتماعي". [(3)]

ويرى تالكوت بارسونز: "بأن التنشئة الاجتماعية ليست سوى غرس البعد الثقافي والإجتماعي في بناء الشخصية الإنسانية، حيث تقوم الأسرة ومؤسسات المجتمع بتلقين الطفل قيم المجتمع وثقافته،

[(1)] عبد الرحمان العيسوي: التربية النفسية للطفل المراهق، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص 261.

[(2)] صالح محمد ع لي أبو جادو: سيكولوجية التنشئة الإجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998، ص 74.

[(3)] زكريا الشربيني، يسرية: تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، (د ط)، 1996، ص 28.

حيث يصبح لديه في النهاية مكونا ثقافيا وقيميا داخل بناء الشخصية يوجهه إلى طبيعة السلوكيات التي ينبغي إنجازها في السياق الاجتماعي". [1]

ويرى "بول سبنسر Paal Specer" أن التنشئة الاجتماعية لها مفهومان: أحدهما يتصل بعملية التعلم الاجتماعي للأطفال، حيث تقوم بغرس قيم ومعايير الجماعة لدى الناشئين لدرجة تمثلهم لها ومشاركتهم فيها، والثاني شامل يمتد من محيط الأطفال ومجالهم إلى محيط الراشدين، حيث يتم فيها غرس للقيم والمهارات والمعايير من ناحية، وربطهم بالجماعة الاجتماعية بالدرجة التي تمكنه من التوافق الاجتماعي من ناحية أخرى". [2]

ويعرفها محمد عاطف غيث بأنها: "العملية التي يتعلم عن طريقها الفرد كيف يتكيّف مع الجماعة عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي توافق عليه ،أو هي العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ومعرفة دوره فيها، وطبقا لهذا التعريف تكون التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة على مدى الحياة". [3]

ويعرفها حامد عبد السلام زهران بأنها: "عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد طفلا، فمراهقا، فراشدا، فشيخا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة مجتمعه والتوافق الاجتماعي معه، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية". [4]

تصب التعاريف السابقة كلها في خانة أن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تكيّف الفرد مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه بكل ما يحمله من قيم وأخلاق وسلوكات معينة، وأن أي خرق لهذه

---

(1) علي ليلة: الطفل والمجتمع: التنشئة الإجتماعية وأبعاد الإنتماء الإجتماعي، المكتبة المصرية، الإسكندرية، (د ط)، (د س ن)، ص 83.

(2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 151.

(3) محمد عاطف غيث: قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، قناة السويس، القاهرة، 2006، ص 414.

(4) شروخ صلاح الدين: علم الإجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 57.

السلوكيات هو شذوذ أو انحراف غير مقبول اجتماعيا. وهي عملية تستمر مدى حياة الإنسان وتتعدد المؤسسات الاجتماعية التي تشرف على إعداد الأفراد للحياة الاجتماعية تبعا لمراحل نموه. حيث تبدأ الأسرة بهذه العملية، ثم تتدخل جماعة الأتراب أو جماعة اللعب، ثم المدرسة، ثم دور العبادة ووسائل الإعلام...، وهكذا، وتبقى الأسرة أهم هذه المؤسسات كونها مؤسسة تستمر في عملية تنشئة الفرد مدى الحياة، حيث تؤثر الأسرة في حياة الطفل تأثيرا يبدأ بالعلاقة الوثقى التي تقوم بينه وبين أمه ثم يتطور هذا التأثير إلى علاقة أولية تربطه بأبيه وبأفراد الأسرة الآخرين، وتظل هذه العلاقات تهيمن على حياته هيمنة قوية طول طفولته ومراهقته ثم يتخفف منها نوعا ما في رشده واكتمال نضجه، لكنه رغم كل ذلك يظل يحيا باتجاهاته التي تكونت أول الأمر في الأسرة.

ثانيا: أهمية التنشئة الاجتماعية

يولد الطفل ورقة بيضاء والمجتمع يخط صفحاته بما يشاء، كما يجمع المختصون في علم النفس وعلم الاجتماع، وذلك عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية من خلال مؤسسات اجتماعية تعنى بتلقين القواعد والأخلاق الاجتماعية للأفراد كالأسرة والمدرسة والمسجد ودور الحضانة ووسائل الإعلام...إلخ، وبذلك فعملية التنشئة الاجتماعية ذات أهمية بالغة في حياة الفرد وفي حياة المجتمع ككل، وتكمن هذه الأهمية في:

- تسمح ببناء الإتجاهات السلوكية السليمة للأفراد، وتحقق النمو الشامل، وتكسب الخبرات والمهارات الاجتماعية واللغة التي هي أداة إتصال بين الأفراد. [1]

[1] مصباح عامر: مرجع سابق، ص 45.

- هي قاعدة أساسية للضبط الاجتماعي الذي يضم مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تدفع الفرد نحو التماثل المعياري، فهي لا تقوم فقط بربط الفرد بمجتمعه، بل تقوم أيضا بضبطه حسب ضوابط مجتمعه". [1]
- هي أداة تكون الشخصية الإنسانية وتكوين ذات الطفل، وذلك من خلال تحويله من كائن بيولوجي متمركز حول ذاته، ومعتمد على غيره في إشباع حاجاته الأولية إلى فرد ناضج يتحمل المسؤولية الاجتماعية ويدركها ويلتزم بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، فيضبط إنفعالاته ويتحكم في إشباع حاجاته وينشئ علاقات إجتماعية سليمة مع غيره".[2]
- هي وسيلة التغيّر الاجتماعي، فهو لا يتم إلا من خلال التنشئة الاجتماعية، إذ يبدأ بالتغيّر في المفاهيم والقيم والمعتقدات، ثم السلوك، وهي أمور لا تتم إلا من خلالها. [3]
- تحقيق التماسك الاجتماعي، فعندما يتشرب الفرد قواعد ومعايير وقيم مجتمعه بواسطة التنشئة الأسرية يندفع للإشتراك بقاسم مشترك مع أبناء مجتمعه المتشربين بدورهم بقواعد وقيم مجتمعه، عندها تتبلور مشاركة وجدانية تعاونية فيما بينهم وهنا يتحقق التماسك الاجتماعي.[4]

ثالثا: مؤسسات التنشئة الاجتماعية

تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية عدة هيئات ومؤسسات اجتماعية ذات نفوذ قوي، تشرف على النمو الاجتماعي للطفل وعلى تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، كون التنشئة الاجتماعية من العمليات الأساسية في حياة الإنسان، لأن مقومات شخصية الفرد تتبلور من خلالها فهي تقوم بتحويل الفرد من مخلوق ضعيف عاجز إلى شخصية مميّزة بإمكانها التفاعل مع المحيط الاجتماعي الذي نشأت فيه

---

[1] معن خليل العمر: الضبط الإجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 127.
[2] عمر أحمد الهمشري: التنشئة الإجتماعية للطفل، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003، ص 20.
[3] مراد زعيمي: التنشئة الإجتماعية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، سنة 2007م، ص 12.
[4] معن خليل عمر: مرجع سابق، ص 61.

وتقوم المؤسسات الاجتماعية المختلفة بأدوار متتابعة وعاملة في البيئة الاجتماعية تبعا للمرحلة العمرية التي يمر بها الفرد.

ولكل مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية أهميتها الخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية وتتعاون وتتساند كل المؤسسات الاجتماعية من أجل المحافظة على استقرار وأمن المجتمع من خلال إنتاج المواطن المتكيف مع المعايير والقيم الأخلاقية والإجتماعية التي تمجدها الجماعة الاجتماعية.

وتلعب الأسرة دورا بارزا في تنشئة الفرد وتشكيل سلوكه وقيه واهتماماته من خلال ما تزرعه في نفوس أبنائها من قيم وأنماط سلوكية، وتتابع بعدها المدرسة ما بدأت به الأسرة على اعتبار أن المدرسة مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع لتقوم بوظيفة تربوية تعليمية مقصودة ،وإلى جانب المدرسة هناك دور العبادة ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق... وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد ضمن قوالب سلوكية أو عادات إجتماعية أو قوانين أو معتقدات أو قيم اجتماعية تكون بمثابة الدرع الواقي من الإنحرافات الاجتماعية قصد تحقيق التناسق والتوافق الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، وسوف نتعرف على مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية في هذا الجزء من البحث كما يلي:

1-الأســـــرة:

تعتبر الأسرة أهم خلية اجتماعية تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، فهي المسؤولة عن تقرير النماذج السلوكية التي ينشأ عليها الطفل في الكبر، فشخصية الإنسان وفكرته عن العالم هي نتيجة ما يستدخله من معايير السلوك وما يتلقاه من أسرته منذ ولادته لتأهيله للخروج والانتقال إلى المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وتعمل الأسرة على إعداد أبنائها ليكونوا أفرادا متكيّفين مع المجتمع الذي ينتمون إليه عن طريق التربية الأسرية من خلال استخدام مجموعة من الطرق والأساليب في تربية أبنائهم وتعديل سلوكهم حتى يكون موافقا للنظام الاجتماعي.

1-1- التطور التاريخي للأسرة:

لم يبدأ التاريخ لتطور الأسرة وظهورها بالشكل والتنظيم المعروف حاليا إلا بعد ظهور الرسائل السماوية المقدسة، حيث يذهب تالكوت بارسونز T.Parsos إلى القول أن بداية تكوين الأسرة كنسق متوازن Balaneed System لها مدخلاتها ومخرجاتها ومردوداتها كانت مع انبثاق عصر الأديان السماوية لتنظيم واستقرار بل واستمرار الحياة الإنسانية. (1)

إلا أن هذا لا يعني عدم وجود بعض من أشكال الأسرة في فترات تاريخية سابقة، حيث يذهب بعض المؤرخون والأنثربولوجيين إلى أن الأسرة فيما قبل التاريخ كانت تتميّز بهامشية العلاقات بين الأفراد ،نظرا لضعف الانتماء الأسري وتحكم الغرائز الفطرية في العلاقات بدلا من الأحاسيس والمشاعر الإنسانية، وكانت تعتمد في معالجة بعض المشكلات الحياتية على الأساليب الميتافيزيقية والسحر والشعوذة. (2)

ومع تطور الحياة الاجتماعية وظهور الحضارات القديمة أتسمت الأسرة بنوع من التنظيم وتحديد للقوانين إلى جانب بداية ظهور بعض من أشكال الرعاية الاجتماعية والاقتصادية، ومنها خاصة إعطاء أهمية كبيرة للتنشئة الاجتماعية ورعاية الأسر الفقيرة، وأولت عناية كبيرة للمعاني العاطفية والأحاسيس الإنسانية بدلا من الغرائز الأولية، كما تميّزت هذه المرحلة بربط واجبات الأسرة بالجانب الديني والعقائدي. (3)

أما مرحلة الأديان السماوية فقد تميّزت بالنضج والتكامل في تقديرها للأسرة ومشكلاتها وأولت عناية فائقة بالأبناء وضرورة رعايتهم، حيث قامت بوضع وتحديد مراسيم مرحلية قبل إتمام الزواج، وهي بمثابة فترة الخطوبة في المجتمعات الحديثة وبداية تقنين جبري وقدسي للزواج لتحديد وتوزيع

---

(1) زراقة فيروز: مرجع سبق ذكره، ص 193.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) المرجع السابق، ص 193.

الحقوق والواجبات بين الزوجين ونظمت حقوق التوريث والطاعة والنفقة والوصاية وقدمت برامج هامة في الرعاية الإجتماعية والأسرية، أما الأسرة المعاصرة فإن من أهم خصائصها أنها تقوم على أساس العلاقات الدموية والقرابية التي تعد بمثابة نواة الحياة الأسرية، كما قامت بتحديد أساليب الزواج والطلاق والتوريث والملكية وتحديد حقوق وواجبات كل من الزوج والزوجة والأبناء والأقارب، وتوضيح المحارم تجنبا للفوضى في العلاقات الاجتماعية والأسرية خاصة منها إختلاط الأنساب بهدف الحفاظ على الأفراد وإنتماءاتهم الاجتماعية.[1]

1-2- وظائف الأسرة:

تلعب الأسرة كمؤسسة اجتماعية عددا من الأدوار الاجتماعية المتصلة وتختلف هذه الأدوار من مجتمع إلى آخر وحتى داخل المجتمع الواحد. وقد تطورت وظائف الأسرة عبر الزمن حيث كانت قديما تقوم بكل ما تقتضيه حاجاتها فتقوم بالإنتاج وتشرف على التوزيع والاستهلاك والتبادل، وكانت تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فتنتج ما تحتاج إليه ولا تستهلك إلا بقدر إنتاجها فكانت تمثل هيئة اقتصادية، كما كانت من جانب آخر هيئة تشريعية فهي التي تضع الشرائع وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات، وكانت هيئة سياسية تنفيذية وقضائية تفصل في المنازعات بين الأفراد وتعمل على رد الحقوق إلى أصحابها.

كما كانت بمثابة هيئة دينية وهيئة تربوية تصنع قواعد العقيدة وتفصل أحكامها وهي التي كانت تصنع النظم الخلقية وتميّز بين الخير والشر والفضيلة والرذيلة، والأسرة هي التي تقوم بتربية الأطفال وإعدادهم للحياة المستقبلية من الناحية الجسمية والعقلية والخلقية وتميّز بين الخير والشر والفضيلة والرذيلة.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 193-194.

ومع تعقّد الحياة الاجتماعية الجديدة وزيادة تقسيم العمل الاجتماعي ونمو التنظيمات الاجتماعية وإثبات قدرتها على إشباع وتحقيق الحاجات الاجتماعية والفردية انحسرت وظائف الأسرة وأخذت منها الواحدة تلو الأخرى من طرف هذه التنظيمات الاجتماعية، فأخذت منها الوظيفة التشريعية وأنشأ للإشراف عليها هيئات خاصة ممثلة في المجالس النيابية ،وعوضت الوظيفة التعليمية للأسرة بإنشاء مؤسسات خاصة لذلك كالمدرسة وغيرها والوظيفة الدينية أصبحت تشرف عليها مؤسسة المساجد والكنائس ورجال الدين، وحتى الوظيفة التربوية أصبحت تتشارك الأسرة فيها مع دور الحضانة ورياض الأطفال، ومع هذا يرى الدارسون والمختصون أن هناك وظائف لازالت حكرا على الأسرة تتمثل فيما يلي:

أ- **إشباعات الفرد:** فالأسرة بصفة خاصة تميل إلى التعبير عن نمط الإشباعات الحميمة والدائمة للعلاقات الشخصية المتبادلة التي تتميّز بالود والعمق والشمول في محيط الأسرة وفي محيط الإشباعات الجزئية التي تحققها العلاقات خارج الأسرة.

ب-**تحقيق إنجازات المجتمع:** فالأسرة تقوم بالمحافظة على أعضاء المجتمع وإعدادهم للعمل والتفاعل الاجتماعي وهي التي تحافظ على السكان بإنجاب الأطفال وتربيتهم وتوفير الضمان في حالات الشيخوخة، كما أن المجتمع يفوض الأسرة في تحمل الأطفال كما تعتبر من أدوات الضبط الاجتماعي.(1)

فالأسرة هي المحصن الأول والحاسم في الضبط الاجتماعي والإنضباط وهي التي تضع اللبنات الأولى لبناء شخصية الفرد من خلال أساليب مختلفة تتراوح بين التشجيع من جهة والضغط والإكراه من جهة أخرى. (2)

(1) حسن مصطفى عبد المعطي: الأسرة ومشكلات الأبناء، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2003، ص 20.
(2) نعيم أحمد سمير: علم الإجتماع القانوني، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 76.

ج- **الوظيفة الاقتصادية:** قضى الإنتاج الصناعي على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية وتحولت الأسرة فيها إلى وحدة استهلاكية بدرجة كبيرة، وذلك بعد أن هيأ المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل، وأضحى أفراد الأسرة يعملون كأفراد وليس كوحدة إنتاجية إضافة إلى خروج المرأة للعمل، وبالتالي لم يعد الرجال هم المصدر الوحيد لكسب الرزق داخل الأسرة، إلا أن الأسرة الريفية لا تزال تمارس كثيرا من جوانب الوظيفة الاقتصادية، حيث لا تزال العمليات الإنتاجية تتم في البيت وتقوم الأسرة بإنتاج عدد كبير من السلع، كما تشرف على توزيعها واستهلاكها. (1)

د- **الوظيفة المعرفية:** تعد الأسرة عقل الطفل منذ لحظة ولادته وخاصة في السنوات الخمسة الأولى، حيث تنفتح مدارك الطفل داخل الأسرة وتنمو من خلال ما تقدمه له هذه الأسرة وما تدربه عليه، وذلك لكي يستطيع الاحتكاك بالآخرين والاتصال بهم.

هـ- **وظيفة التنشئة الاجتماعية:** تتلقى الأسرة الطفل وهو أشبه ما يكون عجينة قابلة للتشكيل فتشكله الأسرة بما تريد من قيم ومبادئ ليتربى عليها، حيث يتعلم الطفل لغته وقواعد السلوك والمعاملات، فيعرف السلوك المقبول، الجيّد والرديء، ومن هنا ينشأ الطفل في جو مليء بهذه الأفكار والمعتقدات والقيم والأساليب ولا يستطيع التخلص منها لأنه لا يعرف سواها، ولأنه يكون قد شب عليها، وتكون هذه الأفكار قد تغلغلت في نفسه وأصبحت تكوّن طبيعته وشخصيته. (2)

تقوم الأسرة بالبناء المستمر للشخصية ذلك أنه داخل الإطار العائلي يتحدد نسق المواقف ويترسخ، والذي يتم من خلاله غربلة كل الخبرات الأخرى للحياة الاجتماعية، فالأسرة هي التي تقرر

---

(1) محمود حسني: الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت، (د س ن)، ص 13.

(2) معن خليل عمر: علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص 125.

الإطار الذي سيعيش فيه الطفل (السكن، المناخ الاجتماعي) وتقول برشيرون A.Percheron أن كل الأعمال السوسيولوجية تؤكد على أن الدور الأساسي للتنشئة الاجتماعية للطفل يعود للعائلة.[1]

توفر الأسرة لأبنائها المأكل والملبس والمأوى والتعليم وكل ما يحتاجون إليه من مستلزمات الحياة المادية والنفسية، فهي تؤثر في النمو النفسي للطفل كونها هي المحدد لنمو الطفل السليم وغير السليم، وهي المسؤولة على تشكيل سمات الشخصية لهذا الطفل كالعدوان والإنطواء... وغيرها من السلوك والسمات المكتسبة.

و- **الوظيفة التكاثرية أو البيولوجية:** وذلك تلبية للحاجة الفطرية التي أودعها الله عز وجل في الفرد، حيث أن الأسرة هي أصح نظام يتضمن السلوك الجنسي بطريقة مشروعة إجتماعيا ودينيا، إضافة إلى أنه يضمن نمو المجتمع واستمراره عن طريق الإنجاب وتربية الأبناء وإدماجهم في المجتمع.

1-3- الأسرة الجزائرية:

عرف المجتمع الجزائري خلال سيرورته التاريخية تحولات عديدة وتغيّرات مست جميع أنظمته بما فيها النظام الأسري الذي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، ذلك أن المجتمع ما هو في الحقيقة إلا مجموعة من الأسر مجتمعة ومن أبرز التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية والتي أثرت على بنيتها وشكلها إنتشار التصنيع وخروج المرأة للعمل وما تبعه من تغيرات والتنشئة الاجتماعية، ومن أهم هذه التغيرات نذكر:[2]

- **الهجرة إلى المدينة:**

فقد أصبحت المدينة تمثل قطبا صناعيا ومركزا للتقديم والتطور الاجتماعي والتكنولوجي، جعلت منها محل إنتقال ونزوح من طرف الكثيرين بحثا عن عمل ومستوى معيشي أرقى، حيث كان

---

[1] عبد العزيز خواجة: مبادئ في التنشئة الإجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2005م، ص 138.

[2] زراقة فيروز: مرجع سابق، ص ص 205-207.

للنزوح جذورا من قبل الاستقلال أي منذ عهد الاستعمار، حيث شغلت المساكن التي تركها الأوربيون، وكان هذا من بين العوامل في تقلص العائلة التقليدية الجزائرية بمعنى أن السكن الأوروبي فرض نوع من التشكيلة الأسرية، فانقسمت العائلة الكبيرة المهاجرة بحكم نوعية المسكن ذو المساحة الصغيرة والهندسة المعمارية الأوروبية، فأصبحت خاضعة لمتطلبات الحياة الجديدة والتزاماتها الكثيرة.

- **التطور الاقتصادي:**

يعتبر التصنيع عاملا في انقسام الأسر التقليدية إلى أسر نووية، حيث أدى إلى تغيير نظام العائلة المتسعة، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ بوتفنوشت: "لقد سمحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي أو المنزلي بالإسراع والتعجيل بعملية تطور المواقف والتصرفات داخل المجتمع، وكذلك داخل العائلة الجزائرية". (1)

لقد أحدث التصنيع تغيّرات جذرية على المجتمع الجزائري، حيث فتح الأبواب أمام اليد العاملة مما انعكس على مستوى تفكير الشباب ومواقفهم المختلفة، فكانت طريقة تفكيرهم وآرائهم تختلف عن طريقة أو تفكير آبائهم وأجدادهم، إذ أن الشاب الذي يستقل بعمله يحب أيضا أن يستقل بحياته، ومن هنا يطمح إلى تكوين أسرة زواجية مستقلة.

لقد كان للتطور الاقتصادي أثر واضح في تحول الأسرة من نمط الأسرة التقليدية إلى أسرة حديثة تتمتع بالإستقلالية المادية والإجتماعية، ومنه أيضا تقلصت شبكة العلاقات الاجتماعية، ولم يعد أقرب الناس يشاركون في تربية أحفادهم أو يشرفون عليهم ماديا، ومنه حدث نوعا من البعد الاجتماعي في الروابط الأسرية.

---

(1) عن زرارقة فيروز عن مصطفى بوتفنوشت من كتابه العائلة الجزائرية، ص 238.

- **خروج المرأة إلى مجال العمل:**

لقد كان دور المرأة في الأسرة التقليدية ينحصر في طاعة الرجل والعمل على إرضائه عن طريق الامتثال لجميع أوامره، سواء كان الأب أو الزوج، إضافة إلى القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم.

ومع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفه المجتمع الجزائري، أصبح للمرأة الحق في التعليم الذي مكنها من فرض وجودها كطرف فاعل ومنتج في المجتمع، الأمر الذي سمح لها بالدخول في مجال العمل الاقتصادي، غير أن هذا الحق قد سبب لها عدة متاعب من أهمها الإجهاد النفسي والعصبي، بسبب القيام بوظيفتين في نفس الوقت، نقص الرعاية الكافية بالأولاد، الشيء الذي أدى إلى ظهور مجموعة من المشاكل الاجتماعية على رأسها التفكك الأسري وكثرة حالات الطلاق بين العاملات، الرسوب المدرسي وانحراف الأبناء، ويمكن تقسيم الأسرة الجزائرية بعد التغيرات التي عرفتها إلى ثلاث أنواع:

- **الأسرة المحافظة:** وهي الأسرة التي توجد بأعداد كثيرة في المناطق الريفية وتقل في المدن والمناطق الحضرية، وتتميّز بتمسكها بالقيم والمحافظة على العادات والتقاليد والإلتزام بالعرف والقوانين الاجتماعية.
- **الأسرة الوسطية أو الانتقالية:** هي التي تجمع بين الأفكار المحافظة والعصرنة والحداثة وتوجد في المدن بكثرة وفي المناطق شبه الحضرية، ويمثل هذا النوع من الأسر الأسرة التي هاجرت من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وشبه الحضرية بحثا عن العمل.
- **الأسرة المتطورة:** وهذا النوع شبه منعدم في القرى والأرياف ويكاد ينعدم في المدن فهو بنسبة قليلة، حيث تتميّز الأسرة في هذا النوع بالتفتح على الثقافة الأوروبية الغربية والعالم الخارجي بصفة عامة مع عدم تماسكها بعادات وتقاليد المجتمع.

1-4- التغيّرات البنائية والوظيفية للأسرة الجزائرية:

تعتبر الدراسات الأكاديمية الخاصة بالأسرة الجزائرية محدودة ونادرة خاصة ما تعلق بالعلاقات الأسرة وبناء الأسرة وتغيّر وظائفها ومشكلاتها، وقد قسم مصطفى بوتفنوشت تطور الأسرة الجزائرية إلى مرحلة ما قبل الاستعمار، مرحلة الاستعمار، مرحلة ما بعد الاستعمار. حيث كانت الأسرة الجزائرية قبل الإستعمار أسرة ريفية يقوم أفرادها بالنشاط الزراعي جماعيا نظرا للعلاقات القرابية.

والتماسك الموجود في العائلة الواحدة والتي تعيش تحت سقفها عدة أسر، أي ما يعرف بالدار الكبيرة القائمة على السلطة الأبوية المطلقة بينما للمرأة سلطة أقل من سلطة الرجل إذ كان يتعلق دورها بالدرجة الأولى بالإنجاب ورعاية الأبناء وتدبير شؤون البيت.

أما بعد الاستعمار ونتيجة لسياسته الموجهة لتخريب بنية المجتمع حدثت في المجتمع تغيّرات مست تلك العلاقات القرابية القوية التي تربط أفرادها عن طريق فرض نظام الخماسة أي يصبح الفلاح الجزائري أجيرا عند المستعمر بعد الاستيلاء على أراضيه، هذا ما أدى إلى تفكك أعضاء الدار الكبيرة بسبب الهجرة إلى المناطق الأقل اضطهادا وعنفا، وبالتالي أصبح الفرد يقوم بالعمل المأجور الذي إنعكس بالضرورة على الأسرة من حيث البنية الوظيفية وبعد الاستقلال انطلقت عمليات البناء والتشييد فاتسعت العملية التنموية للبلاد خاصة في المدن من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية زادت من زحف اليد العاملة الريفية إلى المدن، وبالتالي إهمال الأراضي الزراعية ما أثر على الأسرة الجزائرية من حيث البناء والسلطة والزواج والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالضبط الاجتماعي، ففي المدينة يستخدم الفرد على أساس القدرة والكفاءة فقط دون الأخذ بعين الاعتبار صلة القرابة والجنس والسلالة، كما أن إقامة الفرد أصبح متعلقا بمكان فرص العمل عكس الريف أين ترتبط بقطعة الأرض وبمجاله الاجتماعي الخاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثم إلى تقلص

حجمها من كونها أسرة ممتدة إلى أسرة محدودة العدد غالبا ما تقوم على الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما. [1]

كما أدت التغيّرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع إلى حدوث تغيّرات في الاتجاهات والقيم الخاصة بالأدوار داخل الأسرة، وكذلك الإنجاب وتلك الخاصة بمكانة المرأة ودورها التقليدي كأم وربة منزل. [2]

لقد كانت المرأة في الريف تعمل في الزراعة أما في المدينة فقد أصبحت بفضل التقدم الحضاري تعمل من أجل الإسهام في الإنعاش الاقتصادي للأسرة، وبخروج المرأة إلى مجال العمل أصبحت تطرح أسئلة كثيرة على أثر عملها على دورها التربوي وعلى التماسك الأسري، وكيف تستطيع المرأة العاملة التوفيق بين عملها وواجباتها المنزلية والتربوية؟

وفي المجتمع الجزائري كان يقابل خروج المرأة للعمل بالاحتجاج والرفض وحتى القذف بالنسبة للعائلة التي تعمل فيها المرأة خارج أسوار البيت، أما في الوقت الحالي ومع زيادة تعليم المرأة أصبحت النساء تشجع بناتها على الالتحاق بالعمل.

2- جماعة الرفـــاق:

يعتبر المختصون في علم الاجتماع وعلم النفس جماعة الرفاق من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي قد يضاهي تأثيرها في بناء شخصية الفرد وتعديل سلوكه تأثير جماعة الأسرة، وتطلق عليها عدة مسميات مثل جماعة النظائر، جماعة الأقران، الأصدقاء، الزمرة، والنظير هو: المثل في كل شيء، أو الند، والنظائر جمع نظيرة وهي المثل والشبه في الأشكال، والأخلاق، والأفعال والأقوال. [3]

---

(1) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 90.

(2) محمد الجوهري، علياء شكري: علم الإجتماع العائلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ط1، ص 89.

(3) عبد الله زاهي الرشدان: التربية والتنشئة الإجتماعية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 317.

وتعبر جماعة الرفاق من الناحية الاصطلاحية على مجموعة من الأفراد المتقاربين في السن وفي الهواية وفي الرغبات والمصالح، وتعتبر من أدوات الضبط لما لها من تأثير على سلوك أفرادها، فالعضو فيها يخضع لمعايير الجماعة.

وتتوفر الشلة أو الجماعات الصغيرة على مجوعة علاقات اجتماعية وثيقة بين أعضائها وغالبا ما ينتمون إلى مراكز اجتماعية واحدة ويتفقون فيما بينهم على استبعاد الأفراد الآخرين من الجماعة واقتصارها عليهم فقط.

وتقوم جماعة الرفاق بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال ما يلي:

- المساعدة في النمو الجسمي والعقلي والاجتماعي عن طريق ممارسة الرياضة ومختلف الهوايات والأنشطة الاجتماعية.
- تكوين معايير اجتماعية وتنمية الحساسية والنقد نحو بعض المعايير الاجتماعية للسلوك.
- تشجيع القدرة على القيادة عن طريق القيام بأدوار اجتماعية معينة.
- ملء الفجوات والثغرات التي تتركها الأسرة والمدرسة في معلومات الطفل.
- العمل على تحقيق أهم مطالب النمو الاجتماعي وهو الاستقلالية والاعتماد على النفس.
- إتاحة الفرصة لأداء السلوك بعيدا عن رقابة الكبار.
- تعديل السلوك غير المقبول والمنحرف لدى أعشاء الجماعة.

وتأتي جماعة الرفاق أو الأتراب من الناحية العمرية وفي حياة الفرد الاجتماعية بعد الأسرة وغالبا ما تسمى بجماعة اللعب، حيث قبل دخول الطفل المدرسة تسمح له العائلة باللعب مع من هم في مثل سنه من أطفال العائلة أو الجيران داخل الحي، فتكون في بداية الأمر تحت رقابة الأسرة وشيئا فشيئا تترك العائلة مراقبة هذه الجماعة لتفسح مجالا أوسع من الحرية للطفل في ممارسة اللعب، كما أن الطفل هو الآخر خلال سن الرابعة والخامسة يحاول أن يحرر نفسه من الاعتماد الكامل على

أسرته ، وتتطور جماعة الرفاق حسب المراحل العمرية للطفل وتتنوع فنجد جماعة اللعب في العائلة، وفي الحي ثم جماعة الرفاق في المدرسة وبعدها زملاء العمل.

وغالبا ما توفر جماعة الأتراب أو الرفاق الإحتمالات البديلة والموجودة في الأسرة فتكافئ وتعاقب الطفل، وتشجع أنماط سلوكية معينة قد تتعارض مع تلك السائدة في مجال أسرهم، ومن الخصائص التي تتميز بها جماعة الرفاق نجد:

- تقارب الأدوار الاجتماعية.
- وضوح المعايير السلوكية.
- وجود اتجاهات مشتركة.
- وجود قيم عامة.

وتستخدم جماعة الرفاق أساليب أربعة في تحقيق وظيفتها في التنشئة الاجتماعية هي:[1]

أ- **الثواب الاجتماعي:** ويتجسد في القبول الاجتماعي لشخصية الفرد بإيجابياتها وسلبياتها، واحترام رأيه والإستماع إليه، وإعطاء الحرية والإستقلالية له في التعبير عن مكنوناته الداخلية ومن صور الثواب وضع فرد معين من الجماعة في منصب قائد أو مستشار.

ب-**العقاب الاجتماعي:** ويتمثل في الرفض والنبذ الاجتماعي، وعدم إعطاء أهمية وتقدير لهذا النوع من الأفراد، ويكون هذا الأسلوب قصد التأثير على السلوك الناشز عن الجماعة وتنظيمها، ومحاولة تعديله أو تغييره ومن صور العقاب مقاطعة أو استبعاد أحد أفراد الجماعة بسبب خرق لقوانينها ومعاييرها وعدم التفاعل معها.

ج-**أسلوب النمذجة:** أي تقديم نماذج سلوكية يحتذى بها ويتوحد معها أعضاء الجماعة.

---

[1] المرجع السابق، ص 318.

د- **المشاركة في اللعب:** أو في النشاطات المختلفة كالرحلات وغيرها، وعن طريق اللعب يتعرف الطفل إلى الحدود والقواعد والمعايير، ويتعلم الإنضباط والرفض، والقبول للقواعد عندئذ يتم قبولها بالموافقة المتبادلة المشتركة، حيث يدرك الجميع بأن هذه القواعد ضرورية لاستمرار اللعبة، كما هي ضرورية لاستمرار الجماعة، فيقبلونها، ويفرضونها على أنفسهم.

وبهذه الأساليب والآليات قد يكون تأثير جماعة الأقران على الفرد أكثر من تأثير الوالدين، فهو يساير معايير الجماعة أكثر من مسايرته لمعايير المدرسة أو الأسرة، لأنه يتفاعل مع أقرانه ويندمج معهم، ويعبر بكل حرية عن أفكاره وانفعالاته بينما في الأسرة أو المدرسة يكون غالبا متأثرا بالحصول على الرضا من قبل الوالدين أو المعلم.

كما تساهم هذه الجماعة في زيادة معلومات أفرادها وتطوير أفكارهم، وقد تصل حد المساهمة في تصحيح الإنحراف في السلوك.

3- المدرســـة:

عرف مينشين وشبيرو Minchin Shapiro (1983م) المدرسة بكونها "مؤسسة إجتماعية تعكس الثقافة التي هي جزء من المجتمع وتنقلها إلى الأطفال كالأخلاق، ورأي المجتمع ومهارات خاصة ومعارف، فهي نظام إجتماعي مصغر يتعلم فيه الأطفال القواعد الأخلاقية والعادات الاجتماعية والإتجاهات وطرق بناء العلاقات مع الآخرين.

وجاء تعريف لها على "أنها مؤسسة إجتماعية مكملة للأسرة تشرف على عملية التنشئة الاجتماعية، وتزود الطفل بالمهارات والخبرات الاجتماعية والعلمية والمهنية الجديدة إلى درجة التأهيل الاجتماعي المقبول".[1]

---

[1] معن خليل العمر: علم إجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص 174.

والمدرسة مؤسسة أنشأها المجتمع وعهد إليها بمسؤولية إعداد أفراده للحياة الاجتماعية، وبذلك فالمدرسة ذات أهداف محددة مشتقة من فلسفة المجتمع وثقافته وإمكانياته وخططه المستقبلية وطبيعة العصر وخصائص المتعلمين في المرحلة التعليمية المرتبطة بالمدرسة وفي قيام المدرسة بهذا الدور تعتمد على المتخصصين من المعلمين والإداريين.(1)

ويرى فرديناند بوسيون Ferdinad Buisson أنها مؤسسة إجتماعية هدفها ضمان عملية التواصل بين مؤسسة العائلة والدولة قصد إعداد الأجيال اللاحقة، وتأهيلها للإندماج في إطار الحياة الاجتماعية. (2)

وتتميّز المدرسة على إختلاف أنواعها ومستوياتها بمجموعة من الخصائص هي:

- أن لها أعضاء محدودون، أي أنها تمثل مجتمعا محددا من البشر.
- أن لها بنية أو تركيب إجتماعي واضح المعالم.
- أنها تمثل شبكة صغيرة محكمة من التفاعلات الاجتماعية.
- يسودها الإحساس والشعور الجمعي ..."نحن".
- لها قوانين وثقافة خاصة بها.

ولما كانت المدرسة مؤسسة مختصة أنشأتها المجتمع لتربية وتعليم صغاره فإن وظيفتها الأساسية تكمن في:

- تبسيط التراث الثقافي وخبرات الكبار وتقديها في نظام تدريجي يتفق مع قدرات الأفراد.

---

(1) سميرة أحمد السيد: علم إجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1993، ص 73.

(2) خواجة عبد العزيز: مبادئ في التنشئة الإجتماعية، مرجع سابق، ص 172.

- تنقية وتطهير التراث الثقافي مما يفسد نمو الطفل ويؤثر في تربيته تأثيرا سلبيا، حيث أن بيئة المدرسة تعمل على حذف كل ما هو غير ملائم من البيئة الخارجية كي لا يؤثر في عادات الطفل وإتجاهاته.
- توفير بيئة إجتماعية أكثر إتزانا من البيئة الخارجية مما يؤثر في تنشئة التلميذ وتكوين شخصيته تكوينا يمكنه من التفاعل والتكيف مع المجتمع والعمل على تطويره.
- تزويد الطفل بالمعلومات والمعارف والخبرات والمهارات اللازمة له، وكيفية توظيفها في الحياة العملية.
- إعداد الطفل للمستقبل من خلال تعريفه بالمتغيرات والمستجدات الاجتماعية والتكنولوجية والثقافية.
- إكساب الطفل المعايير والقيم الخلقية والدينية، إذ يكتسب من المدرسة المواظبة وحسن الإستماع إلى المدرس، النظام...

وللمدرسة آليات مختلفة تسعى إلى تحقيق وظيفتها في التنشئة الاجتماعية باستخدامها منها:[(1)]

- إستخدام طرق مباشرة ومقصودة لتدعيم القيم الاجتماعية المتفق عليها، بإدراجها في المقررات الدراسية، أو بطرق غير مباشرة بأن تتناول هذه القيم بشكل غير مباشر في القصص والنشاطات الترفيهية.
- إستخدام أسلوب الثواب والعقاب في تعليم التلاميذ بتشجيعهم بالمدح والجوائز والدرجات العالية، أو بالعقاب عن السلوك غير المرغوب فيه والدرجات السيئة وبالتوبيخ في الفصل، وهكذا تستعمل المدرسة آلية الثواب والعقاب في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل وتطبقها بصورة رسمية، وليست لقيمة ذاتية للتلميذ.

---

(1) عبد الله زاهي الرشدان: مرجع سبق ذكره، ص 315.

- تقديم نماذج سلوكية لأنماط السلوك المثالي والحسن بالحديث عنها وعن خصائصها ومميزاتها كالشخصيات التاريخية والدينية والوطنية.

4-وسائـل الإعلام:

يشير مصطلح الإعلام إلى المعرفة بالشيء والعلم به والإخبار بالمعلومة، ويقوم الإعلام على عملية الإتصال التي تعتبر عملية يتم من خلالها نقل الأفكار والمعلومات والمعتقدات والآراء، والمواقف والإتجاهات من وإلى الآخرين، ووسائل الإعلام ثلاثة أصناف هي: [1]

- وسائل سمعية تعتمد على السمع لتوصيل الرسالة مثل: المحاضرات، الندوات، الإذاعة...الخ.
- وسائل بصرية تعتمد على البصر مثل: الجرائد، الكتب، المجلات والصور...الخ.
- وسائل سمعية بصرية تعتمد على السمع والبصر معا وهي الأكثر تأثيرا كالتلفاز، السينما والمسرح...الخ.

وتبرز أهمية وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال إمتيازها ببعض الخصائص منها:

- أنها غير شخصية أي أنه ليس هناك تلاق بين أصحابها وبين الأفراد مثلما هو الحال في الأسرة والمدرسة.
- أنها تعكس الثقافة العامة للمجتمع.
- أنها جذابة، حيث تحتل جزءا مهما من وقت الناس واهتمامهم، وتعتمد على عدة وسائل في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل:

• التكرار حيث يعتمد موجهو هذه الوسائل إلى إحداث التأثير عن طريق تكرار أنواع معينة من العلاقات والشخصيات والأفكار والصور.

---

[1] عبد الله زاهي الرشدان: مرجع سابق، ص 331.

- الجاذبية وذلك مع تقدم التقنية الحديثة، وانتشار وسائل أجهزة الإعلام المتقدمة، حيث تنوعت الأساليب لجذب وشد انتباه الأطفال إلى وسائل الإعلام المختلفة.
- الدعوة إلى المشاركة، حيث تلجأ بعض وسائل الإعلام للطب من الأطفال المشاركة في برامجها عن طريق كتابتهم فيها والمشاركة بآرائهم، ويزداد تأثيرها فيهم بدعمها لهم بجوائز أو حتى بمجرد ذكر أسمائهم في هذه الوسيلة.
- عرض النماذج سواء كانت لشخصيات حية أو خرافية، آدمية أو حيوانية، المهم أن وسيلة الإعلام تحاول من خلال هذه النماذج غرس قيم معينة لتقليدها، أو نبذ قيم معينة بنقدها لعدم تقليدها.

5-دور العبادة:

يعتبر الدين مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ذات التأثير القوي في المجتمع فهو يضبط سلوك الأفراد والجماعات على سواء، وتساهم دور العبادة أو المؤسسة الدينية من خلال تعليمه التعاليم الدينية والمعايير السماوية، وتنمية الوعي الداخلي عند الفرد والجماعة بأساليب نفسية وإجتماعية متباينة من أجل وضع إطار سلوكه وفق المنظومة الدينية، والنمو الديني لدى الفرد يكون تدريجيا حسب مراحل عمره، فالطفل لا يفهم معنى المفاهيم الدينية لأن قدرته العقلية لا تقوى على إدراك المعنويات المجردة كالخير والشر والصلاح والتقوى، ولكنه يدرك فقط الأمور الملموسة التي يستطيع مشاهدتها، ثم بعدها في مرحلة المراهقة مثلا فإنه يلجأ إلى الدين لحل بعض مشكلاته ولكي يجد فيه السند والشعور بالأمن والطمأنينة.

وتتبع المؤسسة الدينية مجموعة من الأساليب النفسية والإجتماعية في غرس قيمها الدينية منها:[1]

- الترغيب والترهيب إلى السلوك السويّ طمعا في الثواب، والإبتعاد عن السلوك المنحرف تجنبا للعقاب.
- التكرار والإقناع والدعوة إلى المشاركة الجماعية، وممارسة الشعائر الدينية.
- عرض النماذج السلوكية المثالية.
- الإرشاد العلمي.

رابعا: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إنحراف الأفراد

تعنى مؤسسات التنشئة الاجتماعية على اختلافها ببناء شخصية الأفراد بما يتوافق مع الأخلاق والقيم والمعايير الاجتماعية، لكن قد يحدث وأن تعاني مؤسسات التنشئة الاجتماعية إحداها أو كلها خللا يحول دون تأديتها وظيفتها على أكل وجه قد ينتج عنه انحراف الأفراد عن المعايير والقيم الأخلاقية التي تمجدها الجماعة، وسنعمد في هذا الموقع من البحث إلى التعرض إلى بعض الأمور التي قد تؤدي بالشخص إلى الانحراف بإسهام من مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

1-الأسرة وأثرها في انحراف الفرد:

تعتبر الأسرة أهم مؤسسة مسؤولة عن بناء شخصية الطفل، وبالتالي عن نمط سلوكه وقيمه وغرس الصفات والأخلاق الحميدة فيه، وهناك عدة دراسات أسباب الانحراف وعلاقته بالأسرة، وكذلك دور الأسرة المفككة بالانحراف السلوكي، وبعض هذه الدراسات ترى أن الأسرة المفككة لها دور فعال في تكوين السلوك الانحرافي والإجرامي لدى الطفل وبعضها يرى خلاف ذلك.

---

[1] عبد الله زاهي الرشدان: مرجع سبق ذكره، ص 256.

وتعتبر الأسرة من الجماعات الأولية بالنسبة لتربية الطفل وتوجيهه والاهتمام به، لذا فتكوينه يتأثر بشكل كبير بالأسرة، وكذلك مستقبله فلا شك أن تفكك العائلة وانشغال الوالدين بالعمل قد يؤدي إلى تفكك في بنيان الأسرة بسبب انتشار الخلاف الذي يؤدي إلى الطلاق أحيانا بين الوالدين، أو عدم إشباع حاجات الأسرة المادية والمعنوية أو بيولوجية أو اجتماعية، مما يؤدي إلى اختلال توازن نسق الأسرة الذي قد ينتج عنه انحراف في وظيفتها وعلاقاتها خاصة وأن العلاقات الإنسانية السائدة داخل الأسرة في كل المجتمعات أساس استمرارها واستقرارها أو انهيارها وتفككها "فهي التي تحدد الأدوار والمهام التي يقوم بها كل عضو داخلها فكلما أنجزت الأدوار كلما ازدادت شبكة العلاقات قوة الشيء الذي يؤدي إلى تماسك الأسرة واستقرارها والعكس صحيح كلما كان التسيب والإهمال وعدم متابعة القيام بالأدوار كلما ضعفت العلاقات الأسرية، والنتيجة تفكك الأسرة وتصدعها وانحراف أبنائها".(1)

فالخلافات الزوجية والشجار الدائم بين الزوجين وخاصة الطلاق تؤدي إلى تنشئة الطفل تنشئة غير سوية ونمو نفسي غير سليم ينعكس على سلوكياته وشخصيته في مرحلة المراهقة، لذلك تعد الحالة الاجتماعية من أهم العوامل المساعدة على الاستقرار النفسي والاجتماعي للأبناء.

كما يحتاج الأبناء داخل الأسرة الإشباع العاطفي من خلال غمرهم بمشاعر الحب والعطف والحنان والتفهم والرعاية من قبل الوالدين، من أجل صحة نفسية جيّدة وإذا لم يتوفر هذا الإشباع بسبب وجود تفضيل للأبناء دون آخرين أو نتيجة فتور العلاقة بين الزوجين مما يؤدي إلى كثرة الخلافات بينهما، وما يخلفه كل هذا على نفسية الأبناء من إحباط واكتئاب وحزن ما يجعلهم عرضة للإنقياد وراء رفقاء السوء وممارسة أفعال غير مقبولة إجتماعيا كتعبير عن سخطه أو إنتقاما من أسرته.

وتعتبر علاقة الإبن بأمه وخاصة الإبن الأنثى من أهم وأخطر العلاقات ذلك أنها اللبنة الأولى في بناء شخصية الإبن كونها مصدر الرعاية الأولى ومنبع الحنان بالنسبة للأطفال والقائم الأول على

(1) زراقة فيروز: مرجع سبق ذكره، ص 212.

شؤونهم وأي اضطراب في العلاقة بين الأبناء وأمهم خاصة الفتيات من شأنه أن يؤثر سلبا على أقوالهم وأفعالهم.

مما لاشك فيه أن الوسط الأسري الذي يعيش فيه الطفل له أثر بالغ في تكون شخصيته وقيمه وأفكاره وسلوكه، فإذا كان هذا الوسط يسوده الاضطراب والارتباك نتيجة تفكك العلاقات الاجتماعية بين أفراده سواء المادية أو المعنوية فإن هذا سيحدث بدوره ارتباكا في شخصية الطفل ما قد يجعله يقوم بسلوكيات منافية للقيم والأعراف المجتمعية، وبعبارة أدق الوقوع فريسة للانحراف نتيجة تمزق حياته الداخلية لأن النزاعات الظاهرة بين الوالدين وحتى النزاعات الخافية تسبب للأطفال اضطرابا عنيفا.

إلى جانب هذا تولد الأسرة التي تتسم بالأخلاق المنحرفة وتسود بين أفرادها الرذيلة أفرادا منحرفين نتيجة تواجدهم في وسط يسوده الخلق الساقط وتنعدم فيه القيم الروحية والمثل العليا أين تصبح الجريمة وسوء الخلق أمرا عاديا، فإن أدرك الطفل أنّ أباه سارق أو قاتل أو تاجر مخدرات أو أن أمه مستهترة أو بائعة هوى فقد تتحطم فيه المقومات الأخلاقية والأساسية وتضعف فيه القوى الرادعة فيتجه بأفكاره نحو الرذيلة وعدم إحترام القانون ويعمد إلى محاكاة أفعالهما بصورة شعورية أو غير شعورية.

2-المدرسة وأثرها في انحراف الفرد:

أكد علماء الاجتماع وعلماء النفس المهتمين بالتربية في بحوثهم ودراساتهم أن للمدرسة دور بارز في عملية تكوين شخصية الأفراد وأن دورها مكمل لما قامت به الأسرة، حيث يقضي التلاميذ معظم وقتهم فيها من أجل تلقي المعرفة واكتساب التربية التي تساهم في تكوين شخصية التلميذ وتحدد اتجاهاته وعلاقاته في المجتمع مستقبلا على اعتبارها الحلقة الوسيطة بين مجتمع الأسرة الضيق ومجتمع الحياة الواسع.

ورغم كون المدرسة مؤسسة عامة تخضع لسياسات إدارية ومالية وتربوية وتعليمية معينة، وتعمل من خلال محددات جغرافية وسياسات ثقافية وتربوية وإقتصادية تتصل بطبيعة المجتمع الذي توجد فيه، فإن علاقة الطفل بمدرسته لا تتأثر بما يحمله هذا الطفل إلى مدرسته من مشكلات شخصية وأسرية ودور المدرسة لا يقتصر على تلقين العلوم النظرية المختلفة بل يتجاوزه إلى تلقين الطفل التلميذ المبادئ الأخلاقية والمثل العليا التي تدفعه إلى التمسك بروح الفضيلة والإندماج في المجتمع.

لكن قد تفشل المدرسة في تحقيق وظيفتها بسبب عوامل متعددة منها ما هو متعلق بشخص التلميذ ومنها ما يتعلق بزملائه أو معلمه أو المواد الدراسية وموضوعاتها، أو ما يتعلق بالنظام المدرسي، فالطفل يبدأ في المدرسة بتكوين علاقاته ويبدأ تفاعله خارج محيط الأسرة مع المجتمع الخارجي، وقد ينتج عن هذه العلاقات والتفاعلات أن ينخرط الطفل في جماعة من الرفاق والأصدقاء سلوكاتهم منحرفة، أو قد يتلقى التلميذ معاملة سيئة من القائمين على العملية التربوية كالمعلم أو المدير أو المساعدين التربويين ما ينفره من المدرسة فيهرب منها حتى يتجنب المعاملة السيئة، وعندما يهرب من المدرسة يتسكع في الشارع أين يلتقي بأصدقاء ورفقاء سوء يمهدون له سبل ووسائل الانحراف فيكتسب بعض العادات السيئة وينخرط في طريق المنحرفين.

كذلك يساهم الفشل الدراسي في هروب الأطفال من المدرسة خاصة إذا كان نظام المدرسة غير ملائم في تربية الأبناء وتهذيبهم الأمر الذي يجعلهم عرضة للتواجد في الشوارع ومن تم الانخراط في جماعات منحرفة.

كما قد يصاحب الطفل رفقة سيئة داخل البيئة المدرسية تجذبهم إلى طريق الانحراف والقيام بسلوكيات معارضة للقيم الاجتماعية.

وهناك حقيقة مهمة وهي أن "بوادر الانحراف تظهر لدى الأطفال والمراهقين في المدرسة وخاصة بالنسبة لمخالفة القوانين الداخلية والنظام، ومن المتوقع أن تقوم المدرسة ببعض المهام التي

هي من صميم الاختصاصات المطلقة للأسرة، وذلك لأن تصرفات التلميذ الخاطئة يمكن أن يلاحظها المعلم قبل أي شخص، فقد يرجع انتشار الجريمة إلى نقص الإمكانيات الموجودة في المدرسة والنقص في إعداد المعلم، ونقص في العناية الفردية بالطلاب والازدحام في المدارس". (1)

3-جماعة الرفاق وأثرها في إنحراف الفرد:

تعتبر جماعة الرفاق في المدرسة أو الحي أو الجيرة من المؤثرات الخارجية التي لها أهمية بالغة في عملية التنشئة الاجتماعية لما تمتاز به من قوة وتماسك وسلطة على أفرادها، وعندما ترتكب هذه الجماعة أول عمل يتنافى مع قيم المجتمع ومعاييره فإنها تفقد مقومات الضبط الذي كانت تشعر به في بداية تكوينها، ويبرز أثر هذه الجماعة في انحراف الفرد من خلال تهيئة الجو الملائم أين يشعر الفرد بالحرية والانطلاق خاصة إذا كان جو البيت والمدرسة مشحون بضغوط انفعالية تحرم هذا الفرد من التمتع بحرية التعبير عن رغباته بممارسة كل ما حرم منه ليشعر بمتعة بالغة بانضمامه لهذه الجماعة.

فالفرد خاصة في مرحلة الطفولة يكون بحاجة ماسة إلى اللعب وإقامة علاقات اجتماعية مع أقرانه لكي يمضي معهم أوقات فراغه خاصة إذا لم يجد في المنزل وسائل للعب والترفيه، وإذا لم يكن للأسرة علاقة باختيار أصدقائه فمن الحتمي أن يعمل من الشارع مسرحا لنشاطه التلقائي، والشارع كما يجمع الدارسون هو بؤرة الانحراف والجريمة.

كما قد تؤثر جماعة الرفاق على قيم الأطفال فيما يتعلق بالمقارنات التي قد يترتب عنها مشكلات وانحرافات سلوكية، مما قد يرفع من تقدير الطفل لذاته، أو يحقر من شأنه، ويميل الأطفال إلى تقليد ما يقوم به أقرانهم من سلوك ويؤكد عالم الاجتماع الأمريكي سدرلاند Satherland في نظريته المخالطة الفارقة على أن السلوك يكتسب بالتعلم الذي يتم عند مخالطة الآخرين والتفاعل معهم

(1) Sophia M.Robiso : juvenile delimquccy : It snature and control, New york, 1960, p 144.

في الجماعات المتميّزة بالقرب والألفة والتأثر بتوجيههم نحو تصرف معيّن في مواقف معينة فإذا كانت هذه الجماعة منحرفة تصبح عاملا مساعدا خلق السلوك المنحرف.

4-وسائل الإعلام ودورها في انحراف الفرد:

تساهم وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المقروءة أو المسموعة أو المرئية في عملية تربية الأجيال لما تحتوي عليها من مثيرات حسية وعقلية وانفعالية، غير أن انعدام الرقابة للكثير من وسائل الإعلام الثقافية أدى إلى ظهور مجموعة من المشاكل السلوكية لدى الأفراد، كذلك من الملاحظ أن معظم وسائل الإعلام السمعية والبصرية تولي اهتماما كبيرا ببرامج الكبار مهملة في ذلك نشاطات الصغار التربوية والعلمية والثقافية.

فما يبث من برامج خاصة في التلفزيون الذي يقضي الأطفال وقتا كبيرا في متابعته قد يوقعهم في الحيرة والخلط بين الوهم والحقيقة فيما يشاهده على الشاشة الصغيرة، وأنه قد يعرض الطفل للصدمة بما يعرضه من صور العنف والجريمة في صورة جذابة ...ومن المعلوم أن الأطفال يقلدون ما يشاهدونه ويتقمصون أدوار الأبطال والشخصيات كنماذج اجتماعية لهم.

ونجد الجرائم هي الأخرى كثيرا ما تنشر أحداثا مفصلة عن جرائم معينة دون توجيه أو وعي بخطر هذا الفعل على سلوك الأطفال، وهناك من الصحف من لا تتورع عن الكتابة عن الجنس والشذوذ الجنسي والجرائم الجنسية بلا وعي قصد جلب الزبائن وترويج مبيعاتها.

إن وسائل الإعلام لها تأثير على الانحراف وخاصة بالنسبة للأطفال والمراهقين فقد لاحظ دونالد تافت Dounald R.Taft أن التلفزيون وغيره من الوسائط يوجه إلى الجريمة بصفة غير مباشرة عن طريق القيم التي تورث الجريمة أو السلوك الاجتماعي الذي قد يوجد في الثقافة العامة والاتجاه نحو العنف أكثر مما يكون عن طريق التأثير المباشر لموضوعات الجريمة ذاتها، كما أشار وليام هيلي

William Heal أن بعض الأشخاص يميلون إلى العنف والعدوان، وأن عرض مشاهد الجريمة في التلفزيون من شأنه أن يحرك لديهم هذه الفطرة ويساعدها على الانطلاق.[1]

وفي السنوات الأخيرة أصبحت شبكة الانترنت Internet من أهم شبكات المعلومات والإعلام والاتصال وأكثرها استخداما من قبل الصغار والكبار وتعد خطيرة على صغار السن على اعتبار أنها واسعة وتحتوي على كل شيء الجيّد والقبيح مما يعرض الطفل لمعلومات وصور غير لائقة لا تتناسب مع عمره وعقله وما يترتب عليها من آثار سلبية نفسية واجتماعية وأخلاقية نتيجة ما قد يشاهده من عنف أو جريمة أو خلاعة.

إن أثر وسائل الإعلام على الانحراف قد يكون مباشرا عن طريق تقليد الأطفال لمشاهد العنف والجريمة والسلوكات الإنحرافية عند مشاهدتها في وسائل الإعلام أو قد يكون تأثيرا غير مباشرا من خلال تنمية الإستعداد الإجرامي والمغامرة بأفعال العنف والسرقة أو اللباس غير اللائق.

---

[1] منتصر سعيد حمودة، بلال أمين زين العابدين: إنحراف الأحداث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 188.

خلاصة الفصل:

إن تشكيل شخصية الفرد مهمة تقوم بها مؤسسات اجتماعية عدة تعتبر الأسرة أهمها وأكثرها تأثيرا تليها المدرسة وجماعة الرفاق إلى جانب مؤسسات أخرى أقرّ الدارسون بأهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية كوسائل الإعلام ودور العبادة ومكان العمل والحي،غير أن وجود خلل ضمن هذه المؤسسات من شأنه يجعل وظيفة التنشئة الاجتماعية تحيذ عن مسارها وتتجه في إتجاه معاكس وبدل أن تقدم للمجتمع أفرادا متكيّفين تتوافق سلوكياتهم مع البناء الثقافي للمجتمع تقدم له أفرادا منحرفين يهددون أمن المجتمع واستقراره ،فالجو المضطرب داخل الأسرة أو التفكك الأسري بشقيه المادي والمعنوي أو سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة أو تدني مستوى تعليم الأبوين أو انعدام التوافق الزواجي في أسرة الطفل من شأنه أن يجعل الأسرة تقصر في وظيفتها التربوية وتخرج للمجتمع شخصية هشة قد تقع فريسة للإنحراف والجريمة، وقد تخفق المدرسة وتفشل في تسهيل اندماج التلميذ في الوسط المدرسي أو قد يفشل المدرس في أداء واجبه نتيجة لنقص الإعداد التربوي والتعليمي الكافي للمعلم حتى يكون محيطا بجوانب النقص في شخصية التلميذ ومساعدا نفسيا له في تجاوز إحباطاته ومشاكله الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع التلميذ في كنف جماعة رفاق سيئة داخل المدرسة، كل هذه الأمور من شأنها أن تكون ظروفا مساعدة على انحراف الأفراد وتوجههم إلى طريق الإجرام.

كما قد تساهم وسائل الإعلام في خلق ظاهرة الانحراف والجريمة بما تقدمه من مادة للمشاهد عن ظاهرة الإجرام كتصويرها الشيّق لوقائع الجريمة أو عن طريق وصف الجريمة بأنها تجلب الربح الكثير لصاحبها في السرقات الكبيرة أو من خلال عرضها للصور الخادشة للحياء وتشجيعها البغاء والرذيلة، وقد تساهم الصحبة السيئة في الدفع بأفرادها إلى ممارسة أفعال منافية للعرف والمعايير المجتمعية، كما قد تؤدي دور العبادة والعادات والتقاليد من خلال التشديد على الفرد ووصمه بالخروج عن المسار الصحيح إلى انحرافه.

الفصل الرابع: إنحراف المرأة في المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا: أنواع الإنحراف

1-تصنيف روبرت لندر

2-التصنيف الوظيفي

ثانيا: أنماط الإنحرافات التي تمارسها المرأة

1-أنماط الجرائم العامة للمرأة

2-انحرافات خاصة بجنس المرأة

ثالثا: التغيرات الإجتماعية والمرأة الجزائرية

1-المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي

2-المرأة الجزائرية قبل الإستقلال

3-المرأة الجزائرية بعد الإستقلال

أ-المرأة والتعليم

ب-عمل المرأة

رابعا: التغير الإجتماع وظاهرة الإنحراف في المجتمع الجزائري

1-التغيرات السياسية في الجزائر وظاهرة الإنحراف

2-التغيرات الإقتصادية في الجزائر وظاهرة الإنحراف

3-التغيرات الإجتماعية في الجزائر وظاهرة الإنحراف

خامسا: عوامل إنحراف المرأة في المجتمع

1-العوامل الذاتية لإنحراف المرأة

2-العوامل الإجتماعية (المكتسبة) لإنحراف المرأة

سادسا: المقاربة النظرية لإنحراف المرأة

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر المرأة أهم ركيزة داخل مؤسسة الأسرة ذلك أنها العضو الأول الذي تسند له مهمة تنشئة الأفراد وفق المعايير والقيم المتفق عليها اجتماعيا، غير أن من بين الظواهر التي سجلت حضورا بارزا في السنوات الأخيرة هو زيادة انخراط العنصر النسوي في قضايا الجريمة والانحراف، والجزائر كغيرها من البلدان تشهد ارتفاع معدلات الجرائم بالنسبة للنساء حيث لا يكاد يمر واحد إلا واحد إلا وتكون المرأة من المتهمين والموقوفين ،وتجاوز إجرامها الدعارة والجنس كجرائم مرتبطة بطبيعتها إلى الإرهاب والجريمة المنظمة، وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى التغيرات الاجتماعية التي مست جنس المرأة في المجتمع الجزائري ومعالجة الظاهرة الإنحرافية عند المرأة والوقوف على أهم العوامل التي تدفع هذا المخلوق ذو الطبيعة الناعمة إلى ارتكاب الفعل الإنحرافي في المجتمع الجزائري، حيث عرف المجتمع الجزائري خلال فترات زمنية متتالية تغيرات بنائية أثرت على جنس المرأة ودورها التربوي، فاتسعت حرياتها وآفاقها بعد استقلال الجزائر وخرجت إلى العمل، وأصبحت تكمل تعليمها إلى الجامعة بعدما كانت في المجتمع التقليدي لا تكاد تغادر أسوار المنزل، وتقتصر وظيفتها على رعاية الأولاد ومزاولة الأشغال المنزلية فقط، وبالتالي أثر التغيّر الإجتماعي في الجزائر على دور المرأة الجزائرية، وساهم إلى حد ما في زيادة إنخراطها في مجالات واسعة من الحياة أو حتى مجال الإنحراف والجريمة، وهذا ما نسعى إلى تسليط الضوء عليه في هذا الفصل من الدراسة.

أولا: أنواع الإنحراف

وردت عدة تصنيفات للمنحرفين من قبل الباحثين والمختصين، حيث إتخذوا عدة معايير في تصنيفاتهم على اعتبار أن الانحراف يتنوع من حالة إلى أخرى على حساب الظروف القائمة، لكن بدايته تكون من الفرد كوحدة اجتماعية ثم تتدخل الظروف المحيطة، ولذلك فله عدة صور وسنورد عدة تصنيفات للإنحراف كما يلي:[1]

1- تصنيف روبرت لندر:

في عام 1948 قسم روبرت لندر الإنحراف إلى نوعين:

أ- **إنحراف الظروف أو الموقف:** ويقصد بها الانحرافات وليدة البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية الذي نشأ فيها الفرد والتي غالبا ما تكون محرضا على ارتكاب الجرائم.

ب-الانحراف العرضي: يمثل أكثر الأصناف الإنحرافية تعقيدا من حيث أن المنحرف العرضي لا يتميّز بأسلوب حياة إنحرافية ظاهرة فهو في الواقع لا ينتمي إلى تنظيمات إنحرافية أو عصابات منحرفة ولا يعاني ظروفا أسرية وتربوية، كما أنه لا يعاني من اضطرابات عقلية أو نفسية أو سيكوباتية مرضية، فالمنحرف العرضي لا يجد صعوبة في تحقيق التوافق المطلوب، إذ هو يلتزم بكل المعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة في مجتمعه، ورغم كل ذلك يحدث أن تضعف قدرة هذا الشخص السوي المتوافق إزاء بعض الضغوطات الشديدة الطارئة أحيانا، إذ يرتكب الفعل المنحرف تحت ظروف معينة تبرر له الاعتقاد بانعدام البديل المشروع للتصرف المناسب، فالمنحرف العرضي يدرك خطأ فعله ومشروعيته، وبذلك فالمنحرف على هذا الشكل

---

[1] نوار الطيب: ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر، أسسها وطرائق علاجها، رسالة لنيل درجة الماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر (1989/1990)، ص ص28-30.

لا يعاني من ظروف قاهرة تدفعه للانحراف، وإنما يكون اندفاعه للانحراف بسبب الخطأ أو الاستكشاف ولا توجد حينئذ صعوبة في التراجع والاعتراف بالخطأ أو الندم.

2 –هذا وقد قدم الدرومي عدنان في كتابه جناح الأحداث عام 1989 دراسة حصر فيها الانحراف في أربعة أنواع هي إلى جانب الانحراف العرضي وانحراف الموقف المذكورين سابقا.

ج–الانحراف المحترف: يلجأ الأفراد إلى احتراف الانحراف لتحقيق أهداف مادية أو حاجات نفسية دون الانفصال عن الأسرة، والرغبة هي الباعث الأساسي الذي يقف وراء الجانح المحترف، وقد يصبح السلوك الإنحرافي في الفرد عادة اجتماعية لصيقة به لا يستطيع تحقيق أغراضه إلا عن طريق الوسائل غير المشروعة كالسرقة وتعاطي المخدرات والممنوعات والزنا، والعنصر الفعال في احتراف الانحراف أنه الوسيلة السريعة للحصول على الرغبات المادية، والحاجات النفسية، بحيث أن هذه الرغبات لا تخضع لتقييد المجتمع وقيمه التي عليه الالتزام بها والصبر عليها، فهو غير معني بمراقبة المجتمع وقيمه وتقاليده.

د–الانحراف الجماعي:

يعبر هذا النوع من الانحراف عن انحراف جماعي لقطاع معين من المجتمع، بحيث يصبح السلوك الإنحرافي صفة مميزة لجماعة معينة، كما يعني به ذلك التجمع السري الذي يرتبط بتنظيم دائم ولا يتبلور حول أهداف معينة بل هو حصيلة عدوى نفسية تسري بين مجموعة من الأفراد فتحركهم في اتجاه واحد فهناك حشد من المجتمع ينزح إلى ممارسة انحراف معيّن كتعاطي المخدرات أو ارتكاب عدوان معين أو ممارسة الجنس اللاشرعي، وبذلك فالانحراف الجماعي ظاهرة نفسية تتضمن وحدة في المشاعر ووحدة في السلوك، ولعل هذا النوع من الانحراف أصبح أكثر حضورا في المجتمع اليوم، بحيث أصبحت الجريمة يمثلها قطاع كبير من الناس، كما أن هناك انحرافات انتشرت بحيث أصبحت تهدد كيان المجتمع في حد ذاته، وعادة ما يكثر هذا الانحراف في فترة الأزمات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، حيث يكثر الفقر والحرمان والمرض والجهل والجوع والمعاناة بشكل عام أو يكون بعد انتهاء فترة الحرب أين يكون المجتمع والدولة قد تعرضنا إلى تحطيم اقتصادي كبير وتدمير للبنية التحتية للمجتمع.[1]

2-التصنيف الوظيفي:

هناك من يصنف الانحراف من الناحية الوظيفية إلى:

أ- الانحراف الفردي:

هناك انحرافات فردية تظهر على شكل ظاهرة شخصية لأنها ترتبط عند حدوثها بالخصائص الفردية للشخص ذاته أي أن الانحراف في هذه الحالة ينبع من ذات الفرد، حيث يكون للعامل البيولوجي أو للعامل الوراثي الأولوية في تفسير هذا الانحراف، وإذا لم تظهر علاقة بين المتغيّرين فإن تفسير هذا الانحراف يرجع إلى المؤثرات الاجتماعية في تفاعلها مع الخصائص الوراثية للشخص بصورة تؤدي إلى الانحراف، وليس معنى هذا أن الانحراف الفردي مختلف بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن المواقف الاجتماعية.

ب-الانحراف بسبب الموقف:

ويقصد به الانحراف الذي يسببه المحيط الاجتماعي للفرد ونتيجة تفاعله مع هذا المحيط وتعلمه عن طريق الملاحظة لنماذج سلوكية منحرفة أو نتيجة تعرض الفرد لظروف معينة كانت أقوى منه ولم يجد مناصا منها إلا بالارتماء في أحضان الانحراف والإجرام ففي هذا النوع لا يلزم أن ننظر للفرد باعتباره عاملا تفاعليا في الصورة الكلية للانحراف وأن نفسر الانحراف باعتباره وظيفة لوطأة القوى

[1] الدرومي عدنان: جناح الأحداث، الجزء الأول، منشورات دال السلاسل، الكويت، 1989، ص ص 20، 21.

العاملة في الموقف الخارجي عن الفرد، أو الموقف الذي يكون فيه الفرد جزءا متكاملا، وبعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد إلى الاعتداء على القواعد الموضوعية للسلوك.[1]

ج- الانحراف المنظم:

والذي يكون على شكل نسق اجتماعي قائم يستند إلى ثقافة فرعية يؤدي إلى ظهور جماعات منظمة تمارس الانحراف، ويظهر الانحراف المنظم كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى، ويظهر التنظيم الاجتماعي الإنحرافي في بعض المجتمعات بصورة تلقائية مثل: العصابات أو مستعمرات العراء (قطاع الطرق)، وغيرها من الجماعات التي تعيش حياة إنحرافية تامة.

د- الانحراف السلبي:

هو الذي يقف فيه الشخص موقفا سلبيا مجردا من السلوك الاجتماعي السوي، كما أنه يمثل حالات يواجه فيها الفرد رغم إرادته موقفا سلبيا، فالطفل الذي ليس له عائل مؤتمن عليه هو معرض لمخالطة المدمنين أو يعيش في أسرة تمارس الدعارة فسيصبح بدوره يمارس الجنس اللاشرعي...الخ.

ثانيا: أنماط الانحرافات التي تمارسها المرأة

يتضمن السلوك المنحرف في محتواه سلوكا غير مقبول أو غير مرغوب به من قبل أغلب أفراد المجتمع أو أغلب فئاته مما يفيد بأنه سلوك ينطوي على تهديد مباشر أو غير مباشر لأخلاقيات المجتمع أو تقاليده وعاداته وقيمه الاجتماعية بوجه عام، ولكن القانون العقابي لا يتدخل لمنع كل سلوك اجتماعي لا يرغب فيه المجتمع، ما لم يشكل مثل هذا السلوك جريمة بنص محدد في القانون الجزائي الذي يحدد ماهية السلوك الإجرامي ويعيّن العقوبة المناسبة له.[2]

---

[1] مصباح عامر: التنشئة الأسرية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، دار الأمة، 2003، ط1، ص 251.

[2] نوار الطيب: مرجع سابق، ص 28.

وبهذا تكون كل جريمة انحراف لكن ليس بالضرورة أن كل انحراف جريمة، وفي هذا الجزء من البحث سنعمد إلى التفصيل في أنماط الإنحرافات التي ترتكبها المرأة تحت مسمى الجريمة أو الأفعال التي يعاقب عليها القانون، كون الأفعال التي تم رصدها في هده الدراسة تنضوي في مجتمعنا تحت مسمى الجريمة.

1- أنماط الجرائم العامة للمرأة:

وتشير إلى أنواع الجرائم التي ترتكبها المرأة والرجل على حد سواء كالقتل وجرائم الاعتداء على الأشخاص، وعلى الأموال، والهجرة غير الشرعية والجرائم الماسة بأمن الدولة، إلى غيرها من الجرائم التي سنعمد إلى ذكرها وتعريفها كما جاء في قانون العقوبات كما يلي:

أ- جريمة القتل:

ويقصد بها سلب الحق في الحياة وهي من أبشع الجرائم التي عرفتها وأولها، وترتكب المرأة القتل نتيجة لمجموعة من الدوافع النفسية أو الاجتماعية وهي قليلة بالنسبة للنساء ،لكن الفرق بين جريمة القتل عند الرجل عن المرأة هي أن المرأة عندما تقتل تقتل بأبشع الصور ويعتبر القتل باستخدام السم هو السلاح المفضل عند النساء خاصة في الجرائم العاطفية كالخيانة الزوجية، كما أن هناك من جرائم القتل ما يبقى مخفي ففي الماضي القريب كان عدد من الأطفال الصغار الذين يوضعون تحت رعاية النساء يقتلون نتيجة الإهمال أو التجويع دون أن يتم اكتشاف ذلك كما أن هناك أطفال ماتوا بطريقة غامضة وهم تحت رعاية المربيات أو النساء اللواتي أنجبن دون زوج.[1]

وتعرف الشريعة الإسلامية القتل بأنه "فعل من العباد تزول به الحياة".[2]

---

[1] سامية حسن الساعاتي: مرجع سبق ذكره، سنة 1986، ص 31.

[2] عزت حسنين: جرائم القتل بين الشريعة والقانون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص 46.

وقد رتب قانون العقوبات الجزائري جريمة القتل في المرتبة الثالثة بعد جريمتي الخيانة والمساس بأمن الدولة وتعتبر جناية وهي أعلى درجات الجرائم وحسب المواد 258-259-260 فان جريمة القتل تعني "إزهاق روح إنسان عمدا، ويدخل في هذا الإطار قتل الأصول، قتل الأم لوليدها، والتسميم".[1]

ب-جرائم الاعتداء على الأشخاص بالضرب والجرح:[2]

وهي التي تصيب إنسان في جسمه أو صحته وتطاله بأذى، وهي صورة من صور العدوان على الضحية، وقد نص قانون العقوبات على أن "كل من احدث جروحا للغير أو ضربة أو ارتكاب أي عمل من أعمال العنف يعاقب بعقاب الحبس".

ج-جرائم الاعتداء على الأموال:

هي من الجرائم الشائع ارتكابها أوساط النساء رغم أن معظم الحالات لا يطالها القانون كسرقة الخادمة للطعام والملبس من البيت الذي تخدمه ،أو السرقة من المحلات التجارية الكبرى والسرقة في المناسبات كالأعراس، إلا أنها جريمة خطيرة لما لها من آثار سلبية على اقتصاد الفرد والمجتمع، وتبقى كسبا غير مشروع وبغير وجه حق، ومن أنواعها السرقة، النصب والاحتيال، الاختلاس، إصدار شيك دون رصيد، السطو، انتحال صفة، وعموما نص القانون الجزائري على معاقبة من يرتكب جرائم الاعتداء على الأموال التي تعد السرقة أكثرها ممارسة وسنأتي إلى ذكر أهم جرائم الاعتداء على الأموال كالتالي:

---

[1] قانون العقوبات الجزائري: المواد 258، 259، 260، ص 72.

[2] قانون العقوبات الجزائري: المادة 264، ص 73.

د- جريمة السرقة:

يعرفها قانون العقوبات بأنها "قيام الشخص باختلاس شيء غير مملوك له، وتختلف عقوبة السرقة باختلاف ظروف ارتكابها، فان ارتكبت ليلا، وباستعمال العنف أو التهديد به، يعاقب مرتكبها بالسجن من 10 إلى 20 سنة.[1]

هـ- جريمة الاختلاس:

ترتكب هذه الجريمة عندما يتم وضع الثقة في شخص معين ويتم تسليمه النقود أو الملكية، فيقوم هذا الشخص بالاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية من أجل الاستخدام الشخصي.[2]

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها: "قيام الموظف العمومي بإتلاف أو إزالة بطريق الغش أو بنية الإضرار وثائق أو سندات أو أموالا منقولة سلمت إليه بسبب وظيفته.[3]

و-جريمة الرشوة:

يعرف قانون العقوبات الجزائري: "هي امتناع الموظف عن أداء عمل من أعمال وظيفته إلا بطلب عطية أو هدية أو منافع أخرى".[4]

ز- جريمة التزوير:

وهي التلاعب أو التزييف أو التقليد في أوراق نقدية أو سندات ذات أهمية بغرض إلحاق الخزينة العمومية أو الغير.[5]

وقد أصبحت المرأة بحكم مزاولتها للأعمال الإدارية والإقتصادية تساهم في مثل هذه الأنواع من التجاوزات والخروقات.

---

[1] قانون العقوبات الجزائري: المادة 350، ص 99.

[2] طلعت إبراهيم لطفي: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2008، ص 245.

[3] قانون العقوبات الجزائري: المادة 120، ص 42.

[4] قانون العقوبات الجزائري: المادة 127، ص 44.

[5] قانون العقوبات الجزائري: المادة 222، ص 66.

UNIVERSITE SETIF2

ح- جريمة النصب أو الاحتيال:

وهي استلام أموال أو سندات عن طريق الاحتيال لسلب ثروة الغير باستعمال أسماء أو صفات كاذبة أو سلطة خيالية أو أحداث أمل الفوز بأي شيء وهمي.[1]

وغالبا ما يدفع المرأة إلى الإقبال على هكذا سلوكات الحاجة المادية، كما ساهم في ضلوع المرأة في مثل هذه الإنتهاكات زيادة تعليم المرأة وخروجها للعمل.

ط- جريمة الاختطاف:

هي من الجرائم الخطيرة، ولها ضرر كبير على سلامة وامن المجتمع، وتشتمل على التخويف والسيطرة على حريات الآخرين بغرض الابتزاز المادي أو المساومة لأهل المختطف، وعرف حديثا الاختطاف بغرض القتل والمتاجرة بالأعضاء البشرية، وبالنسبة لقانون العقوبات الجزائري يمثل الاختطاف اعتداء على حرية الأشخاص بأبعادهم عمدا وحجزهم بدافع طلب فدية والحصول على المال من ذويهم.[2]

ي-جريمة الهجرة غير الشرعية:

زادت حدتها في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة. وأصبحت المرأة الجزائرية تقدم عليها، هذه الجريمة أعطى لها العقل الاجتماعي الشعبي وليس النخبوي مفهوما أصبح متداولا ومعتمدا من جهة الجميع وهو الحرقة. وحسب قانون العقوبات تعرف على أنها "مغادرة الإقليم الوطني عبر الحدود أو أي منافذ أخرى بصفة غير شرعية".[3]

---

[1] قانون العقوبات الجزائري: المادة 374، ص 105.

[2] قانون العقوبات الجزائري: المواد 293، 194، ص 79.

[3] قانون العقوبات الجزائري: المادة 175، ص 57.

ك- جريمة الإرهاب:

ظاهرة عالمية عانى منها المجتمع الجزائري والدولي، انخرط فيه العنصر النسوي بشكل موسع في السنوات الأخيرة سواء بحمل السلاح أو النكاح وغيرها ومشاركة النساء في الجماعات الإرهابية إما طوعا أو كرها بالنسبة للمختطفات ويشير الإرهاب إلى كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر.[1]

إلى جانب ممارسة الإرهاب يعتبر تمويل الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون وتعرف في قانون العقوبات بأنها "كل فعل غير مشروع يقوم به الشخص من خلال تقديم الأموال بهدف استخدامها لارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية"[2] ويدخل ضمن تمويل الإرهاب أيضا تزويد الجماعات الإرهابية بالأكل والمؤونة.

ل- جريمة زنا المحارم:

تعتبر جريمة الزنا بين المحارم من أبشع الجرائم التي يمكن أن تقدم عليها المرأة، وهي من الجرائم المخالفة للطبيعة والفطرة البشرية السليمة، ومع ذلك فهي من المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري المحافظ مما دفع بالقانون إلى إجراء تعديلات متنوعة على كثير من مواد قانون العقوبات، فلم تكن هذه الجريمة مذكورة قبل صدور الأمر رقم 75-47 ولقد ورد النص على جريمة الفاحشة بين المحارم في ست (06) فقرات تضمنتها المادة 337 مكرر قانون العقوبات حيث نصت

---

[1] محمد الأمين البشري: التحقيق في الجرائم المستحدثة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 142.

[2] قانون العقوبات الجزائري: المادة 03 من الأحكام العامة، ص 03.

على انه: "تعتبر من الفواحش العلاقات الجنسية التي تقع بين الأصول والفروع، وهي كل فعل جنسي طبيعي، تام يقع بين شخص أو أحد محارمه من أقاربه أو أصهاره بتراض منها صريح ومتبادل".[1]

م- جرائم المخدرات:

تعتبر المخدرات من بين الجرائم التي يمكن أن تقدم عليها المرأة كالتعاطي والاتجار بها والتي تجرها إلى اقتراف جرائم أخرى لإشباع حاجاتها من المخدرات كالسرقة والنصب وصولا للقتل، وفي الشرع تشير لمخدرات إلى كل ما يذهب العقل ويجعل الفرد خارج إرادته كإتيان المسكر ووفق قانون العقوبات فانه: "يعاقب بالحبس كل من قام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو حيازة أو عرض أو بيع... أو تخزين أو توزيع مواد المخدرات الو المؤثرات العقلية" كما جاء في المادة 12 تجريم تعاطي المخدرات: " يعاقب بالحبس كل شخص يستهلك أو يحوز من اجل الاستهلاك الشخصي مخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير شرعية".[2]

والعلة في تحريم المخدرات وتعاطيها أنها تحدث ضررا اجتماعيا واقتصاديا ليس فقط بمتعاطيها وإنما بأسرته ككل".[3]

والمخدرات هي العقاقير المستخلصة من النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها أو مركب من المركبات الكيميائية أو المشروبات الكحولية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على الكائن الحي، بإضافة إلى الأدوية الممنوعة أو أدوية العلاج المسموحة، وهذه العقاقير تغير حالة الإنسان المزاجية ويعتمد عليها الإنسان في حياته بسبب خاصيتها المخدرة.[4]

---

[1] قانون العقوبات الجزائري: ص 95.

[2] قانون العقوبات الجزائري: المادة 17، والمادة12.

[3] مصطفى سويف: المخدرات والمجتمع، عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص 19.

[4] فتحي دردار: الادمان، التدخين والخمر والمخدرات، مكتبة بغدادي، الكويت، 2001 م ، ص 41.

2- أنماط الجرائم الخاصة التي تمارسها المرأة:

في العصر الحديث، اكتسحت المرأة جميع الميادين تقريبا وأصبحت تنافس الرجل فيها، حتى ميدان الجريمة، فمعظم الجرائم لن تعد حكرا على الرجل بل أصبح للمرأة دور فيها مثلها مثل الرجل لكن بنسبة قليلة مقارنة بالرجل، وبالموازاة مع ذلك فإن هناك جرائم أخرى تختص بها المرأة باعتبار أن هذه الجريمة لا تقع إلا إذا وجدت المرأة كطرف فيها نظرا لطبيعتها اللصيقة بالمرأة منها جريمة قتل المواليد حديثي العهد بالولادة وجريمة الإجهاض، وكذا بعض الجرائم الأخلاقية كجريمة الزنا والدعارة، وهذه الجرائم تدخل ضمن ما اسماه "بولاك" في كتابه (إجرام المرأة 1961) بالإجرام الخفي أي الذي لا تطاله يد القانون لان المرأة ذو طبيعة مخادعة وحقودة، تعمل على استغلال الرجال مسلوبي العقول".[1]

ورغم نظرته الذكورية في تفسيره للجريمة عند المرأة، إلا أن المرأة يمكنها ارتكاب الجريمة دون أن تكتشف كالإجهاض، وقتل المواليد إهمالا والخيانة الزوجية، وممارسة الجنس خارج الإطار الشرعي، وهذه الجرائم هي التي سيتم التركيز عليها في الدراسة الحالية، وحسب بولاك: "يعتبر النساء أكثر إجراما من الرجال وأكثر ميلا إلى الرغبات الانتقامية، وبطريقة ما أكثر سترا مستشهدا في ذلك بعمليات الإجهاض غير الشرعية وسرقة بضائع المحلات وسرقة الخادمات مخدوميهم بصورة دائمة، وجرائم الدعارة"[2]

وسوف نتطرق بشيء من التفصيل إلى هذه الجرائم الخاصة كما اقرها قانون العقوبات الجزائري نظرا لكون المجال المدروس يقع ضمن المجتمع الجزائري:

---

[1] Jennifer campbell : op cit. p04.

[2] فرانسيس هيندسون: مرجع سابق، ص ص 115- 116.

أ-جريمة قتل المواليد حديثي العهد بالولادة:

إن قتل طفل حديث العهد بالولادة هو إحدى الجنايات التي تطورت في التقاليد، كما في النصوص القانونية، إذ كان يقتل الأطفال الرضع كما يقتل العجزة من اجل تخفيف عدد الأشخاص الذين يشكلون أعباء للعائلة، ويضحى بالفتيات لأنها أكثر من لصبية عبئا على العائلة، وكان يأخذ الجرم طابعا دينيا كما في قرطاجة، واجتماعيا كما في أثينا وروما وبعد تطورات كثيرة أصبح قتل الطفل الرضيع فعلا جنائيا واعتبر كجريمة قتل.[1]

وأعطت بعض التشريعات نفس حكم القتل العمد بالنسبة لجريمة قتل الرضع وبعض التشريعات أعطى هذه الجريمة طالعا خاصا كما ذهب إليه المشرع الجزائري الذي سار على نفس نهج المشرع الفرنسي وذلك بموجب المادة 259 من قانون العقوبات التي يقول نصها: " قتل الطفل هو إزهاق روح طفل حديث العهد بالولادة".[2]

ويحتوي الركن المادي لهذه الجناية على ثلاث عناصر هي:

1- السلوك الإجرامي: وهو النشاط الذي يقوم به الفاعل لتحقيق النتيجة المعاقب عليها وقد يكون هذا النشاط إيجابي أو سلبي تترتب عليه وفاة الطفل ويأخذ مظهرين:

أ- مظهر ايجابي: يتمثل في فعل مادي يؤدي إلى الوفاة كالخنق الإغراق او استعمال أداة حادة.

ب- مظهر سلبي: يتمثل في اتخاذ موقف سلبي تجاه المولود من شأنه أن يؤدي إلى وفاته كالامتناع عن إرضاعه أو عدم ربط الحبل السري أو تعريضه للبرد إلا أن قتل طفل حديث العهد بالولادة بالامتناع يبقى محل نظر في التشريع الجزائري الذي افرد تجريما خاصا لمثل هذه الأفعال بعنوان ترك

---

[1] رينيه غاور: موسوعة قانون العقوبات العام والخاص، ترجمة لين صالح مطر، منشورات الحلبي الحقوقية، المجلد 6 و7، ص 241.

[2] قانون العقوبات الجزائري: المادة 259، ص 72.

الأطفال والعاجزين المؤدي إلى الوفاة مع توفر نية إحداثها وهو الفعل المنصوص والمعاقب عليه بالمادة 318 من قانون العقوبات التي تنص على أنه:

"يعاقب الجاني بالعقوبات المنصوص عليها في المواد من 261 إلى 263 على حسب الأحوال إذا تسبب في الوفاة متوافر نية إحداثها.

2- أن يقع الفعل من الأم:

يستوجب القانون لقيام الجريمة توافر عنصر الأمومة إذ يجب أن يكون القتل وقع من الأم وهذا ما أقرته المادة 2/261 من قانون العقوبات والتي تنص على أنه:

".... تعاقب الأم سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابنها حديث الولادة بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة"

ولا يميز قانون العقوبات بين الولد الشرعي وغير الشرعي فالمرأة التي تقتل وليدها عن زواج شرعي تعاقب بنفس العقوبة التي تعاقب بها المرأة التي تتعمد قتل وليدها الناتج من زنا أو علاقة جنسية غير شرعية.[1]

3- أن يكون الطفل حديث العهد بالولادة:

لم يحدد القانون المقصود بالطفل حديث العهد بالولادة وبذلك يدور التساؤل حول تحديد النطاق الزمني، الذي يعتبر فيه الطفل حديث العهد بالولادة وتحديد اللحظة الزمنية التي ينتهي فيها وصف المولود بأنه طفل حديث العهد بالولادة، ويصبح الاعتداء عليه جريمة قتل، باعتبار أن ميلاد الطفل هو الخط الفاصل بين الجنين الذي يعتبر قتله إجهاضا والإنسان الذي يعتبر إعدامه قتلا.

---

[1] عبد العزيز سعد: الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1982، ص 92.

وترك تحديد لحظة انتهاء العهد بالولادة للقاضي، وتتحقق جناية قتل الطفل حديث العهد بالولادة من قبل أمه بتوافر العناصر التالية.

- أن يولد الطفل حيا.
- أن تقوم الجناية بفعل يؤدي حتما إلى وفاة المولود كعدم ربط حبه السري مثلا.
- أن تكون الجانية أم الطفل.
- القصد الجنائي: وهو نية الأم في إزهاق روح ابنها حديث العهد بالولادة.

ب-جريمة الإجهاض:

يعتبر الإجهاض من الجرائم الخاصة بالمرأة، ولغرض حماية الجنين وحقه في الحياة، وسع القانون في أركان جريمة الإجهاض وصولا لحد العقاب على الجريمة المستترة، بل سعى لتوفير هذه الحماية بمجرد تعرض الجنين لخطر ما دون انتظار وصول الأذى إليه، من ذلك محاولة الإجهاض.

لكن الرغبة في التخلص من الجنين قد تقع من الغير لان المبدأ عادة في الإجهاض سعي المرأة لإيجاد من يساعدها على ذلك، إذ لا تعمل على إجهاض نفسها بمفردها إلا نادرا، فالمشاركة في الإجهاض هي الصورة الأكثر تداولا، وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 3.4 من قانون العقوبات التي تنص على انه: "كل من أجهض امرأة حاملا أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أدوية أو استعمال طرق أو أعمال عنف أو بأية وسيلة أخرى سواء وافقت على ذلك أم لم توافق أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج، وإذا أفضى الإجهاض إلى الموت تكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة.

والإجهاض هو إخراج الجنين عمدا من الرحم قبل موعده الطبيعي أو قتله عمدا في الرحم أو هو إنهاء حالة الحمل قبل الأوان عمدا أو القضاء على الجنين داخل رحم المرأة وإسقاطه قبل الموعد المحدد للولادة. ويقع الإجهاض سواء من طرف المرأة الحامل نفسها وتعاقب حسب المادة 309 من قانون العقوبات الجزائري ب: "تعاقب بالحبس ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 20.000 إلى 100.00 دينار جزائري المرأة التي أجهضت نفسها عمدا أو حاولت ذلك أو وافقت على استعمال الطرق التي ارشد تاليها أو أعطيت لها لهذا الغرض".

كما قد تجهض المرأة من قبل الغير ويعاقب القانون الجزائري حتى على التحريض على الإجهاض وهذا ما تقره المادة 310 من قانون العقوبات: "يعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حرض على الإجهاض ولو لم يؤدي تحريضه إلى نتيجة".

ويعتبر الإجهاض أكثر الجرائم المرتكبة من طرف المرأة من حيث عدم الظهور في الإحصاءات ومن حيث الوقوع، فهو يعتبر من الجرائم المخفية التي لا تقع دائما تحت طائلة القانون وانتشار هذه الجريمة يرجع إلى تحرر المرأة النسبي الاقتصادي وخروجها من المنزل لوقت طويل بسبب الدراسة أو العمل. مما ساهم في ارتفاع نسبة الحمل غير المشروع، وبالتالي اللجوء إلى الإجهاض درءا للعار والتخلص من عبء المولود.

ج- الجرائم الجنسية (الزنا والدعارة والبغاء):

تعرف جريمة الزنا بأنها كل اتصال بين رجل وامرأة لم يسبقه زواج شرعي بينهما سواء كان كلاهما أو أحدهما متزوج من شخص ثالث أو غير متزوج. [1]

---

[1] سهير كامل أحمد: دراسات في سيكولوجية المرأة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ،/ 1998، ص12.

ويعتبر من أخطر الجرائم الاجتماعية لما يجره من تبعات سلبية على ممارسيه وأسرهم والمجتمع (الأمراض الخبيثة، أولاد غير شرعيين، يجلب العار، الابتزاز....) وحسب قانون العقوبات الجزائري هو "مواقعة امرأة عازبة لرجل برضاها دون أن تربط بينهما علاقة شرعية (زواج)." [1]

وإلى جانب الزنا يوجد نوع آخر مرتبط بنفس الفعل يعرف بالدعارة وجاء تعريفها بأنها: "حدوث عملية جنسية بين رجل وامرأة لتلبية حاجة الرجل الجنسية ولتلبية حاجة المرأة الاقتصادية" أي أن المرأة تتقاضى أجرا مقابل فعله.

ويعرفها فيولان فانيك Violaine Vanoyeke بأنها: "تقديم المرأة جسدها للملذات الجنسية مقابل المال وجعله تجارة".[2]

ومن أهم العوامل التي تساعد على إقبال المرأة على الدعارة نجد الفقر والتفكك الأسري وفقدان العذرية إلى جانب الأمومة غير الشرعية، وكذا الاغتصاب والاعتداء الجنسي وارتفاع الطلب على الدعارة، فبالنسبة لهذه الأخيرة نجد بعض الدول السياحية تعطي فرص عمل أفضل أجرا للنساء الذين يعملن في الدعارة خاصة غير المتعلمات، كما أن طغيان المادية في العصر الحديث على حساب القيم يعد سببا هاما في زيادة انتشار الدعارة فالعاهرات غالبا يرغبن في الحصول على الممتلكات والألبسة الفاخرة ووجود المال بحوزتهن دائما.

وممارسة الدعارة يجعلها عرضة للانخراط في الجرائم التي يرتكبها الرجال، ويقر علماء النفس أن الجرائم الجنسية غالبا ما ترتكب من قبل أشخاص يعانون من الصراع النفسي والأزمات الداخلية فيرتكبون هذا التنوع من الجرائم أو يرتكبونها نتيجة خبرات مضطربة عاشها الإنسان في طفولته أو كتعبير عن حاجات نفسية غير مشبعة وأما علماء الاجتماع فيرجعون ارتكاب المرأة للجرائم الجنسية

---

[1] قانون العقوبات الجزائري: المادة 339، ص25.

[2] شيهب عادل: الفقر والدعارة بالمدينة الجزائرية، إشراف بولفلفل إبراهيم، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2016/2015، ص33.

إلى مجموعة أوضاع تعيشها المرأة خلال نموها كتفكك الأسرة وضعف الرقابة على الصغار وسوء التنشئة الاجتماعية وفساد القيم والمعايير الأخلاقية إلى جانب فساد البيئة الاجتماعية المباشرة كالحي والجيران والأصدقاء.

د-جرائم العنف عند المرأة:

قد تمارس المرأة العنف بذاتها سواء كفعل ينجيها من القمع والاعتداء أو انتقاما أو دفاع عن النفس، وتلجا المرأة عادة إلى العنف بفعل الفقر أو تجارب مؤلمة، وأيضا لعدم قدرتها على تحمل الضغوطات ويرتبط العنف عند المرأة غالبا بالعلاقات الشخصية أو الإدمان أو كنتيجة انخراطها في مجموعة تمارس العنف ويتمظهر العنف الذي تمارسه المرأة في عدة جرائم، كقتل الزوج أو ضرب الزوجة زوجها أو تعنيف الأطفال أو تدمير ذاتها بالانتحار أو ممارسة الاعتداء والضرب والسب والشتم.

ثالثا: التغيرات الاجتماعية والمرأة الجزائرية

إن وضعية المرأة في الحاضر لا يمكن فهمها ولا توقعها في المستقبل دون استقراء الواقع الاجتماعي العام، ودون استكشاف بنية الأسرة، ذلك أن المرأة عنصر بنيوي ووظيفي في الأسرة وفي مؤسسات المجتمع، تحدد وضعيتها بمواقع أفراد البنية الآخرين، ومواقع هؤلاء جميعا نتيجة لعوامل مختلفة كانت في أساس التشكيلة الاجتماعية وحركيتها فحددت للفاعلين الاجتماعيين أدوارهم.

1-المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي:

يعتبر المجتمع الجزائري التقليدي مجتمع رجالي يسوده النظام الأبوي حيث يمثل الأب داخل العائلة السلطة المادية والروحية المطلقة، وينقل فيه الإرث والنسب في خط أبوي، وتعتبر العائلة منتوج

اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه فهي الوسيط الرئيسي بين الفرد ومجتمعه. إذ تتكون شخصية الفرد ضمن العائلة وقيم المجتمع ومعاييره من خلالها.[1]

وتحتل المرأة في الأسرة الأبوية التقليدية وضعية دونية حيث ينظر إليها على أنها العار الذي سيطارد الأهل مدى الحياة ويهدد شرف العائلة إذا ما وقعت الغفلة عنه، كما أنها استثمار خاسر تذهب فائدته للآخرين ولا يمكن الاعتماد عليها في الحفاظ على كيان العائلة وديمومتها.[2]

ولكي تظل المرأة محل احترام وتقدير من طرف الجميع يجب عليها أن تبقى حبيسة بين والديها أو زوجها ولا يحق لها المعارضة أو إبداء الرأي ،فدورها هامشي لسلطة الرجل "وبالتالي فإن وضعية المرأة كانت تتميز بموقف انعزالي بالنسبة للرجل ومن خلال وضعيتها النسوية المتميزة بالتحفظ اتجاه الرجل، أما من الناحية الاجتماعية فدورها الإنجاب وتربية البناء.[3]

والمكانة الرفيعة للمرأة في المجتمع التقليدي بين قريناتها تكون من نصيب التي تتمتع بالنسب الأصيل والدين والشرف وذات الكفاءة في الأعمال المنزلية.

وتحظى ولادة الذكر في المجتمع التقليدي الجزائري بمزيد من الحماس والفرح عن ما إذا كان المولود أنثى، وتقوم على شرف ولادة الذكر الاحتفالات والولائم وهنا يتحول جنس الأنثى إلى قهر في حد ذاته وتصبح بذلك المرأة مقهورة بجسدها، وهذا الاحتفاء بولادة الصبي يدفع المرأة، الأم إلى الاهتمام بمتطلبات الصبي وذلك على حساب أخواته البنات، وفي المجتمع التقليدي الجزائري تتحدد الهوية الاجتماعية للفرد من خلال هويته الجنسية ذكر أم أنثى التي تحدد له الوظائف والمراكز الاجتماعية.

---

[1] نورة قنيفة: المرأة والعنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 152.

[2] المرجع نفسه، ص 153.

[3] مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية، التطور والخصائص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 281.

أما عن علاقة الأب بالبنت خاصة عندما تكبر فتكون متحفظة، أن لم نقل سطحية، تتمثل في إبداء التحية وتقديم الطعام، أما بالنسبة لاتجاهات الآباء نحو الأبناء في العائلة فان التمييز في المعاملة هو الأساس، فالقسوة مع البنت أكثر من الابن، ولائحة الممنوعات بالنسبة للبنت اكبر وأطول من تلك المفروضة على الولد، فالبنت ممنوعة من أبراز أي مبادرة أو سلوك يكون خارج الإطار الاجتماعي الثقافي المقبول، ولأجل ذلك استوجب شدها بقوة داخل المنزل العائلي في ظل مراقبة اجتماعية شديدة، خاصة إذا لم يكن هناك مبرر للخروج.

2-المرأة الجزائرية قبل الاستقلال:

عاشت المرأة الجزائرية محاطة بقيم وضوابط اجتماعية تحاصرها بدل تحديد وتوجيه سلوكها في فضاء ذكوري أحادي الرؤية جمد حرية المرأة وحركيتها الاجتماعية في المجتمع التقليدي ،وبتعرض المجتمع الجزائري للاستعمار الفرنسي وجدت المرأة نفسها مجبرة على الخروج من فضاء الدار فهي إما مجاهدة أو قائمة على شؤون عائلتها أو قائمة على شؤون المجاهدين في صفوف جبهة التحرير الوطني ،من تمريض وإعداد للطعام وحتى المشاركة في العمليات ضد المستعمر الفرنسي "فحدث الثورة أظهر أن تبعية المرأة العمياء للرجل ليست حكما قطعيا بل باستطاعة المرأة تخطيه، ومما ساهم في بروز فكرة هذا التغيير هي انتشار مبادئ جمعية العلماء المسلمين من قبل اندلاع حرب التحرير حيث دعت إلى ضرورة تعليم المرأة وتحريرها من الخرافات والاعتقادات البالية.[1]

وقبل حرب التحرير عرف المجتمع الجزائري تغيرا في تشكيلته بفعل الاستعمار لمدة طويلة ذلك أن المستعمر لم يأت مجردا من لغته وثقافته وعاداته، لكنه أتى بهدف غرس ثقافته ومحو ثقافة المجتمع الجزائري وطمس هويته، هذا التغيير كان له الانعكاس على وضع المرأة ومكانتها الاجتماعية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، مع دخول الجمعيات والأحزاب معترك الحياة السياسية، والتي

[1] مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع، العوامل والآثار، مرجع سبق ذكره، ص 76.

طالبت بخروج المرأة إلى رحب الحياة الاجتماعية بدءا ب "الاتحاد الفرنسي المسلم لنساء الجزائر" والذي ظهر في أفريل 1937 إلى "إتحاد نساء الجزائر" الذي تأسس في 1945، وكان له نزعة شيوعية، وكذا "جمعية النساء المسلمات" التي تكونت في جويلية 1947 تحت إدارة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"، أما بالنسبة للأحزاب فكان فرحات عباس يطالب بحقوق المرأة وناقش موضوع الحجاب، غير أنه لم يدخل في تفاصيل المرأة ووضعيتها، ونفس الأمر بالنسبة لحزب "الشعب الجزائري"، و"الحزب الاشتراكي الجزائري"، الذي طالب بالمساواة والحقوق بين المرأة والرجل ومها حق العمل.[1]

وعن دور المرأة في تلك الفترة في الحياة الاجتماعية كانت غائبة عن ممارسة أي نشاط خارج المنزل حتى لا تصطدم مع المستعمر، وكان منع المرأة من الخروج بمثابة حماية كل المجتمع من الانحلال الخلقي، وبذلك لعبت المرأة في تلك الفترة دورا رئيسيا في المحافظة على الهوية الوطنية، لكن مكانتها تراجعت حيث أضحت تعيش في الجهل والعزلة من أجل الحفاظ على القيم المكونة للشخصية الجماعية، وجعلها بعيدا عن مواجهة المستعمر.

لكن باندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954 كان هناك تغيرا جذريا في مكانة المرأة الجزائرية أين أصبح لزاما عليها الخروج من بيتها لتلبية حاجات العائلة نظرا لغياب الزوج والابن عن المنزل أيضا ...وكانت المرأة في الثورة من خلال تحضير الطعام وخياطة الملابس وممارسة التمريض وحتى رفع السلاح، وبالتالي تحررت المرأة ولو نسبيا من مجموع التراكمات الثقافية التي قيدتها لمدة من الزمن. وبذلك كانت الثورة التحريرية نقطة تحول في وضع المرأة رغم أن المرأة الجزائرية آنذاك لم يكن هدفها التحرر من الهيمنة الذكورية بقدر ما كان التحرر من الاستعمار.

[1] نوال حمداش: الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه، دراسة ميدانية بالمستشفى الجامعي قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم نفس العمل، غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، 2002، ص 32.

أجبرت الثورة المرأة الجزائرية على تحمل مسؤوليات عديدة لم تعتد عليها، ولم تكن متوقعة مما جعلها تحتل مكانة متزايدة الأهمية في الحركة الثورية في تلك الفترة استطاعت أن تنمي شخصيتها،وتدخل ميدان المسؤولية ما نتج عنها ظهور أول منظمة نسائية تابعة لجبهة التحرير الوطني عرفت "بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" آنذاك كانت أفكارها مستقاة من المفاهيم العامة للعدالة والمساواة، ومفاهيم الجهاد ضد الظلم والتعسف.[1]

وبذلك يمكن لنا القول أن العمل الثوري يجعل المرأة تحتل مكانة مماثلة لمكانة الرجل أو على الأقل قريبة منها، وبذلك تغيرت وضعية المرأة الجزائرية ولو نسبيا ما جعلها تتخلص من القيود المفروضة عليها وتتعدى حدود دور الزوجة والأم والأنثى التي تأتي في منزلة أدنى من الرجل.

3- المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

كانت مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة محور تحول في وضعها الاجتماعي نظرا لتغير الأوضاع السياسية والبنيات الاجتماعية، كما برز دور جديد لها نتيجة التحاقها بسوق العمل فأصبحت مطالبة بتحمل مسؤوليات مهنية زيادة على مسؤولياتها الأسرية، وأضحى التعليم مظهرا من تمظهرات التغير في وضعية المرأة الجزائرية.

أ- المرأة والتعليم:

يعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت في تحرير المرأة من مختلف القيود الثقافية، إذ اكسبها طرق التفكير الموضوعية التي أدت إلى توسيع آفاق تفكيرها وكان عنصرا هاما وراء دخولها مجال العمل وتطوير مكانتها في المجتمع.

فبعد الاستقلال سنة 1962 عرفت الجزائر تدهورا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب تدمير وتخريب المستعمر للبنى والتركيبات القاعدية والنسبة الكبيرة للوفيات التي

[1] حفيظة شقير: المرأة ودورها في التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 193.

خلقت نقصا في اليد العاملة، ونسبة أمية عالية قدرت ب 92% بين النساء، كل هذه الظروف ترتب عنه إعادة تطوير الحاجات المجمعية واختيرت الاشتراكية كمنهج لتحقيق التنمية الوطنية، تبعها تبني مجموعة من البرامج الإنمائية التي أساسها خلق قاعدة مادية صلبة للاقتصاد الوطني بإعطاء الأولوية للصناعة، وتطلبت عملية التنمية تغيير أساسيا في البناء الاجتماعي العام وتعديلا في الأدوار والمراكز والموجهات الفكرية والقيمية والتي في مقدمتها تعليم المرأة وزيادة مشاركتها في الحياة الاجتماعية، وبذلك سمح تعليم و وصولها للمدرسة يتجاوز الحدود التي رسمتها التقاليد الثقافية وتغيير وضعيتها الاجتماعية.

بعد استرجاع السيادة والاستقلال أولت الجزائر أهمية بالغة لقطاع التعليم كونه أساس تقدم المجتمعات فأصدرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي تنص على إجبارية ومجانية التعليم، منها أمر سنة 1979. ورغم أن نسبة التمدرس كانت ضعيفة لاسيما وسط الفتيات في السنوات الأولى بعد الاستقلال إلا أنها بدأت ترتفع شيئا فشيئا، ولم يكن تعليم الفتاة مرفوضا في ذلك الوقت، لكن الذي كان مرفوضا هو ارتقائها في التعليم حيث تعمد الأسرة على إيقاف تعليم الفتاة في المرحلة الابتدائية نظرا لسيطرة بعض الأفكار التي تهدد البناء التقليدي بالنسبة للأسر خاصة فكرة الشرف.

وشهدت العقود الأخيرة ابتداء من سنة 2005 انتشار تعليم المرأة في الجزائر رغم أن تعليمها مقتصر على فروع نمطية خاصة بالإناث مما يعكس تحيزات ثقافية ضدها فيما يتعلق بدورها المتوقع. فتتخصص غالبية النساء في ميادين التدريس والفنون والعلوم الإنسانية والتمريض، وعلوم الاقتصاد، أما مادين العلوم الطبيعية والهندسة وعلوم الكمبيوتر والعلوم الطبية فقط ظل منخفضا وهذا راجع لتشجيعها لدخول الميدان التي يرى أنها من عناصر دورها (لقيم الثقافية السائدة تحبذ عمل المعلمة بالنسبة للمرأة أكثر من غيرها من المهن).

ويلاحظ في تعلم المرأة بالجزائر انخفاض نسب التعليم بالنسبة للفتيات في الأوساط الريفية مقارنة بالأوساط الحضرية، ومرجع ذلك إلى الثقافة السائدة في هذه المناطق بان مهمة المرأة تنحصر حدودها داخل محيط مسكنها، ورغم تعدد القوانين والمراسيم بتكافؤ الفرص في التعليم بين الجنسين إلا أن الفتاة في الريف لا زالت تحرم منه، إذ أن المجتمع الريفي يميز في التكفل الاجتماعي بين الذكور والإناث، كما أن التقاليد تفرض ضغوطات كبيرة على الإناث مقارنة بالذكور الذين يتمتعون بدعم مادي ومعنوي لمزاولة وإتمام دراستهم خاصة بعد المرحلة الابتدائية، أين يتم توقيفها نهائيا عن الدراسة.[1]

فالتنشئة الاجتماعية للفتاة تعد الفتاة لدورها المستقبلي كزوجة وأم، وهي في مرتبة اقل من الذكر، كما أن الأعراف السائدة لا ترى في التعليم سبيلا إلى صعودها الاجتماعي بقدر ما تعتبره وسيلة لزواجها، إن تعليم الإناث يخضع في كثير من الأحيان لاعتبارات اجتماعية تقليدية تجعل منه مجرد أمر شكلي لتلبية تطلعات الأسرة في الحصول على زوج مناسب.

ب–عمل المرأة:

بعد استقلال الجزائر وجدت المرأة الجزائرية نفسها تقتحم مجالات العمل نظرا لشغور مختلف الهيئات والمؤسسات والتنظيمات الوطنية مع رحيل الاستعمار، وبذلك كان عمل المرأة نتيجة تغيرات تاريخية بعد الاستقلال أملتها الحاجة والرغبة في المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني ،مما أدى إلى أحداث تغيرات جذرية في البنيات والتركيبات الاجتماعية التي أعادت تشكيل العلاقات الاجتماعية بما يتلاءم مع هذا المعطى الجديد ،فتطورت مكانة المرأة بدخولها إلى ميادين كانت في السابق حكرا على الرجال، ومع تطور الاقتصاد الوطني تزايد عدد المؤسسات والهياكل الإنتاجية والخدماتية ظهرت

---

[1] لعوبي يونس: البنت في الوسط الريفي ببلدية العنصر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004، ص ص16-17.

الحاجة إلى اليد العاملة النسوية، ليصبح عمل المرأة مؤشرا للتغيرات في البنى الاجتماعية التقليدية لاسيما القيمية والمعيارية ،وبذلك تحررت المرأة بحكم عملها من القيود والضغوطات الاجتماعية التي كانت تحكمها مما ساهم في تحسين وضع المرأة الجزائرية ومكانتها الاجتماعية.

وبالنسبة لعمل المرأة تشهد المناطق الحضرية ارتفاعا فيه مقابل المناطق الريفية باستثناء الفلاحة على أساس أن الريف من خصائصه الفلاحة، كما أن ممارسة المرأة للفلاحة يعتبر مكملا للعمل المنزلي ،ويسجل قطاع التعليم والتمريض إقبالا كبيرا من طرف الإناث مقارنة ببقية الوظائف إلى جانب الأعمال الإدارية فقد لوحظ في دراسة للباحث غراز الطاهر تمركز العاملات في النشاطات ذات الإنتاج غير المباشر كقطاع الخدمات الاجتماعية الذي ارتفع من 53.17% سنة 1977 إلى 64.70% سنة 1982، ثم إلى 70.40% سنة 1989، أما عام 1990 فقد انخفض انخفاضا ضعيفا إذ أصبحت نسبته 67.5% مقارنة مع نسبة 1989.[1]

تعرض المجتمع الجزائري ومازال إلى تغيرات كثيرة خاصة في الجانب الاقتصادي ساعدت في زيادة مشاركة المرأة في التعليم وفي سوق العمل ،وتتزامن مع هذه التغيرات انتقالات في محيط القيم داخل المجتمع مست المرأة بالدرجة الأولى في الأدوار المنسوبة إليها ،فأصبحت تعيش وضعية معقدة تتضارب فيها التوقعات والمطالب بين أدوارها التقليدية (امن زوجة) والحديثة (متعلمة، عاملة) ورغم ما حظيت به وضعية المرأة من تحرر من كثير من الضغوطات إلا أنها تتعرض للكثير من التمييز بحكم طبيعتها كأنثى.

[1] غراز الطاهر: خروج المرأة للعمل وتربية الأطفال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1994، ص 59.

رابعا: التغيّر الاجتماعي وظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري

يعتبر مصطلح التغيّر الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته ويعني اصطلاح change انتقال الشيء أو الظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة، ويقصد باصطلاح Social الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، أما مصطلح التغيّر الاجتماعي chagement social فيشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث إختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية.[1]

ويقصد بالتغيّر الاجتماعي التغيّر الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن، كما يعني التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون وتركيب الجماعات وأنظمتها السياسية والإقتصادية والثقافية، وكذا في العلاقات بين الأفراد والجماعات، وكذلك تلك التي تحدث في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية.

وقد توالت التغيّرات الاجتماعية والثقافية على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية ولعل من أبرز هذه التغيّرات ظهور ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية، حيث أحدثت تغيّرا في المواقف والإتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع[2]، حيث ساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة.

---

[1] محمد عمر الطنوبي: التغيّر الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاؤه، جامعة الإسكندرية، 1996، ص 52.

[2] ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغيّر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 53.

ويقرّ روبرت ميرتون Robert Merton أنه كلما حدثت تغيّرات هامة في البناء أو في الأهداف، يتعيّن علينا أن نتوقع تغيّرات مماثلة في قطاعات المجتمع التي تعرضت أكثر من غيرها لهذه الضغوط، ومفارقات في معدلات السلوك الإنحرافي القائمة.[1]

ويتفق الدارسون على أن التغيّرات التي تحدث في البنى الاجتماعية تنعكس على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات فتحدث تغيّرات إجتماعية هامة بالمجتمع قد تعمل على الهدم أو التشكيك في بعض القيم السائدة، كما تبرز قيما جديدة تتعارض مع القيم القديمة وعندما يفقد الضبط الاجتماعي قوته أو بعضا منها لإعادة التكيّف والتوازن في المجتمع من جديد، فغالبا ما يتعرض المجتمع وتنظيماته إلى نوع من التفكك والإنحلال.[2]

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عرف تغيّرا متسارعا في أبنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد فترة الاستعمار من أجل مسايرة الركب الحضاري هذه التغيّرات ركزت على الجوانب المادية دون أن تسايرها تطويرات وتغييرات في الجانب القيمي الأمر الذي خلف العديد من الظواهر السلبية كظاهرة الجريمة والانحراف، فقد خلق سعي الجزائر وغيرها من الدول النامية إلى التحضر صراع ثقافي وارتفاع في حركة السكان، وتقديس الماديات وروح الفردية وضعف الضبط الإجتماعي، وعرفت مجموعة من المشاكل كالفقر وتدهور الحياة العائلية وارتفاع الدعارة وجنوح الأحداث والجريمة ومشاكل التكيّف والاغتراب، ومن جملة التغيّرات التي كان لها أثر كبير على تغيّر بنية المجتمع الجزائري ولها إسهام في إنتاج الظاهرة الإجرامية والإنحرافية نذكر:

[1] سامية محمد جابر: الجريمة والقانون والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2001، ص 89.

[2] علي حسن الرفاعي: الهجرة وعلاقتها بالجريمة وانحراف الأحداث، المجلة العربية للعلوم الأمنية، السعودية، المجلد الأول، العدد الأول، 1984م، ص 20.

1-التغيرات السياسية في الجزائر وظاهرة الإنحراف:

تعرض المجتمع الجزائري في مطلع القرن التاسع عشر إلى الاستعمار من طرف فرنسا لمدة معتبرة دامت لأكثر من 132 سنة مما عرض البناء الاجتماعي للدولة الجزائرية لهزات عنيفة ومحاولات تفكيك من قبل المستعمر الفرنسي، الذي حاول طمس الهوية الوطنية بإتباع مجموعة من السياسات في إطار تحقيق هدف الجزائر فرنسية.

كما شهدت الجزائر بعد الاستقلال في سنوات الثمانينات أزمة سياسية نتج عنها إلغاء سياسة الحزب الواحد في 5 يونيو 1989 وإقرار التعددية الحزبية مما جعل الجزائر تعيش ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية متأزمة صعوبة مع حدة الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد مطلع التسعينات بعد وقف المسار الإنتخابي في الانتخابات التشريعية لعام 1992، وما نجم عنها من فوضى سياسية وأمنية دفعت السلطة إلى إعلان حالة الطوارئ والإحتكام للقانون العرفي، حيث عرفت البلاد أحداث عنف مختلفة، مظاهرات ومسيرات إحتجاجية، اعتصامات عمالية، حملة واسعة من الإعتقالات والإختطاف والإغتيال والتفجير، ولم تنته حالة العنف هذه إلا مع نهاية سنة 1999 مخلفة وراءها 200 ألف قتيل و47 ألف طفل يتيم وحوالي 3000 امرأة مغتصبة وما قيمته 20 مليار دولار خسائر مادية.[1]

وهذه الأزمة في الأصل هي أزمة ذات أبعاد إيديولوجية وفكرية وسياسية ولعل أبرز أسبابها هو إشكالية الهوية نظرا لإنقسام المجتمع الجزائري بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ أحدهم يتمسك بالإتجاه العروبي وآخر بالهوية الربرية، وذلك يرى في الإسلام بديلا ومحققا للتوازن المقصود في المجتمع الجزائري، فهي أزمة ثقافة بكل أبعادها ودليل ذلك قناعة كل السياسيين والكثير من العلماء أن المجتمع الجزائري يفتقد إلى مشروع مجتمع، وذلك تعبيرا على أن النزاع القائم هو نزاع بين العناصر الثقافية

---

[1] رحاب مختار: العوامل السوسيوتاريخية لظاهرة العنف لدى الشباب في المجتمع الجزائري، مداخلات الملتقى الوطني الثالث حول الشباب والعنف في المجتمع الجزائري يومي 02 و03 ماي 2012، جامعة جيجل، ص ص 126-127.

إنطلاقا من الفهم الذي يجب أن يعطى للإسلام، والمجال الذي يجب أن يحتله في المجتمع ودوره في النشاطات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية.[1]

وهذه الأزمة لم تنته إلى يومنا هذا فبين الحين والآخر نسمع بنشاطات مسلحة في مناطق مختلفة من الوطن أو إحباط الجيش لنشاطات معينة لهذه الجماعات، وقد تجلت نتائج هذه الأزمة على البنى المختلفة للمجتمع الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها النزوح الريفي إلى المدينة وما ينتجه من أحياء عشوائية للبيوت القصديرية التي تتميّز بالضيق وعدم الراحة إلى جانب الإختلاف الثقافي الذي قد يوقع في حروب عصابات ،إلى جانب ذلك عانت الجزائر بعد هذه الأزمة ارتفاع معدلات البطالة بسبب النزوح الريفي إلى المدينة وتدمير المنشآت، فحسب تقرير الأمم المتحدة فإن حولي مليون جزائري فقدوا مناصب عملهم منذ 1990-2005.[2]

ومزامنة مع هذه الأزمة وما سبقها ظهرت مفاهيم ومفردات تنبئ عن انهيار في المعايير والقيم التي تعزز اللحمة الاجتماعية، وتدعوا إلى التوافق والتوازن كمفاهيم الموت والجهاد على المستويين الفكري والفعلي وإلغاء الآخر وتصادم هوياتي عبر عنه الأستاذ علي سموك (أستاذ محاضر بجامعة عنابة) بقوله: "نتجت عن الصراع السياسي في الجزائر وجود أربعة ثقافات وهويات صريحة تقوم الأولى على المفهوم الإسلامي في الميدان الاجتماعي، والثانية ثقافية لائكية وافدة مع الفعل التحديثي، وثالثة قائمة على إشباع الضرورات الأولية للحياة من جانب الفقراء والترف الإستهلاكي من جانب الأغنياء وأجهزتهم الحاكمة، ورابعة مستترة كامنة في السلوك متوارثة في الضمير الجمعي

[1] مراد زعيمي: علم الاجتماع رؤية نقدية، مخبر علم اجتماع الإتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة 2004، ص 269.

[2] رحاب مختار: مرجع سبق ذكره، ص 132.

متمثلة في العصبية والانتماء وتجلياته التي لا تزال بادية في الأفعال الاجتماعية على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي.[1]

إن أزمة التسعينات في الجزائر خلفت دمار حوالي 8000 قرية ونزوح سكانها إلى جانب حملات نزوح من الريف نحو المدينة، مما أدى إلى تشكل الأحياء الهامشية أو الأحياء القصديرية بالمجتمع الجزائري، وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي إسماعيل قيرة وصفا دقيقا للجماعة الهامشية، حيث يقول: " ... وعلى أية حال تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا يمتد عبر الشرائح المختلفة المرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط من العناصر الرثة المعدمة كليا، والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل، المتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة، الأحداث المتشردين، وكل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القدرة.[2]

2-التغيّرات الاقتصادية في الجزائر وظاهرة الانحراف:

أثّر التغيّر الاجتماعي في الجزائر نتيجة تبني سياسة التصنيع بعد الاستعمار على النواحي المادية والعلمية والتكنولوجية "وتعرض الاقتصاد الجزائري على وجه التحديد لتغيّرات عديدة خلال مسيرته التنموية، منها ما كان إيجابيا ومنها ما كان قد عرضه لإختلالات بنيوية عند تقييم هذه العملية، ولقد ساهمت عناصر عديدة في إدخال المجتمع الجزائري ضمن دائرة التخلف كالتبعية والنمو

[1] علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري – من أجل مقاربة سوسيولوجية–، مختبر التربية، الإنحراف والجريمة بالمجتمع الجزائري، نجامعة باجي مختار بعنابة، سنة 2006، ص 115.

[2] إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (د س ن)، ص 79.

الديموغرافي المذهل والاعتماد على منتوج واحد مما ساهم في إضعاف الاقتصاد الجزائري، مما انعكس على المجتمع الجزائري بكل شرائحه الاجتماعية وخاصة ذات الدخل الضعيف".[1]

لقد حاولت الجزائر منذ أواخر الستينات إقامة صناعة ثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولإيجاد فرص عمل كافية لليد العاطلة بحيث أصبح الميدان الصناعي يحتل المرتبة الثانية من حيث استيعاب اليد العاملة (17.20% سنة 1977) بعد أن كانت لا تستوعب سوى (10% سنة 1966)، وقد ارتبطت عملية التصنيع التي شهدتها الجزائر بظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدن، حيث قدر حجم الهجرة الداخلية في الفترة 1973 إلى 1977 بـ 130.000 شخصا سنويا ويتركز النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية في الفئات الفقيرة التي تبحث عن عمل لا يتطلب مهارة، وتتخذ من الأحياء القصديرية بضواحي المدن لجأ لها، ومنها تبدأ حياتها وسط مجتمع تسوده تقاليد وعادات ريفية حضرية، مما ساعد على خلق نمط جديد من الحياة الثقافية بواسطة وسائل الاتصال الحديثة أدى إلى ظهور حاجات ثقافية جديدة[2] أيضا أدى الدخول في اقتصاد السوق وانسحاب الدولة عن الدور الذي كانت تؤديه للمواطن بدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع إلى اهتزاز في المستوى المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع وانتشار الفقر.

ويرى معظم الباحثين الجنائيين أن حالة الفقر والعوز تؤدي إلى انتشار الانحراف والإجرام من خلال الوضع النفساني الذي تولده لدى من يشكو الحرمان إذ قد يتجه إل الحصول على حاجته بطرق غير سليمة.

ومنذ عام 1986 ازداد الفشل الاقتصادي في الجزائر بصورة متسارعة وذلك لانهيار أسعار النفط في السوق الدولية بعد حرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال

---

[1] بلقاسم سلاطنية: العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 128.
[2] المرجع السابق، ص 129.

العالمي، وقد أدى ذلك إلى تقلص محسوس في الموارد المالية، مما دفع بالدولة إلى التخلي عن سياستها الاستهلاكية الذي كانت انعكاساتها مأساوية على المجتمع الجزائري تجلت في أزمة أو انتفاضة 5 أكتوبر 1988 التي خلقت شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري أنتج سنوات الإرهاب في الجزائر.[1]

حاولت الجزائر الخروج من الأزمة الأمنية والاحتقان السياسي الذي عايشته خلال سنوات التسعينات بكل الطرق والوسائل ما كلف ميزانية الدولة الكثير من شراء للأسلحة وخسارات التفجيرات الإرهابية للهياكل والأبنية، كما خلقت هذه الأزمة الأمنية أزمة اكتظاظ سكاني نتيجة عمليات النزوح الريفي نحو المدن، حيث تأثر الريف الجزائري والقرى والمداشر الموجودة في الجبال والتي كانت تعاني العزلة والتهميش بشكل مباشر بأعمال العنف المسلح.

عرف المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة إحدى أكبر موجات الهجرة نحو المدن، مما أدى إلى ظهور أحزمة سكنية على أطراف المدن تحولت فيما بعد إلى أحياء عشوائية كان من نتائجها ارتفاع نسبة البطالة والفقر، والتسرب المدرسي، وبروز العديد من الممارسات والسلوكيات غير المعهودة كالسرقات وارتفاع حجم الآفات الاجتماعية من إدمان على المخدرات، وتشرد وانتشار جنوح الأحداث والجريمة والمتاجرة بالمخدرات هذه الأفعال خلقتها الثقافة الجديدة لهذه الأحياء الفقيرة أو أحياء الصفيح على حد تعبير روبرت ميرتون، وكل هذه الظروف أدت إلى اختلالات داخل المجتمع الجزائري من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وبروز ثقافات فرعية خلقتها الأحياء القصديرية وقد أثبتت الدراسات أن هناك تلازم طردي بين الفقر والإنحراف، فكلما زاد الفقر زاد الإنحراف، فقد ورد في دراسة كوهن Kohun عام 1955 بأن شباب الطبقة الدنيا يواجهون فرصا كثيرة ليتحولوا إلى منحرفين.[2]

[1] المرجع نفسه، ص ص 133-137.

[2] معن خليل العمر: علم اجتماع الإنحراف، مرجع سابق، ص 142.

وبذلك يمكن القول أن التغيّرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري أثرت على البنية الاجتماعية له وأثرت في توجيه السلوك الفردي الاجتماعي، كما أدت إلى ظهور طبقة من الفقراء تدحرجت قيمهم الاجتماعية بفعل فقدان مناصب العمل والغلاء الفاحش وتخلي الدولة عن الدعم الاقتصادي والإستهلاكي، مما أدى إلى إنتاج آفاق إجتماعية كثيرة ومتنوعة كالسرقة والمخدرات والبغاء.

3-التغيرات الاجتماعية والثقافية في الجزائر وظاهرة الإنحراف:

يفرض النسق الاجتماعي نوعا من التميّز الخاص عن الأنساق الأخرى وفقا لطبيعة الأسرة المشكلة لها، وبالتالي فالبناء الاجتماعي المتمثل في أشكال الأسر يحدد دور الجماعة ثقافيا عرفيا حسب التقاليد والنظم المتبعة فيها.

ويسود في الجزائر النظام الأبوسي الذي يتجلى في خضوع الأنثى لسلطة الذكر داخل الأسرة الجزائرية الممتدة والتي تتشكل بدورها من عدة أسر أسرة الأب والأم أسر الأولاد الذكور غير أن التغيّرات التي عرفتها الجزائر نتيجة لعملية الهجرة التي عرفتها بفعل الأزمات السياسية والإقتصادية والأمنية، أثرت على شكل الأسرة فتحولت من الأسرة الممتدة إلى شكل الأسرة النووية.

ومن مظاهر التغيّر أيضا الذي مس الأسرة الجزائرية ضعف الروابط الأسرية والتواصل الأسري نتيجة تراجع سلطة الوالدين في السيطرة على ضبط سلوك الأبناء، فعلاقة الآباء بالأبناء وعلاقة الرجل بالمرأة كانت تحدد على أساس النظام الأبوي في الأسرة الممتدة، كما ذكرنا سابقا والذي يتمثل في هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن وتمثل قيم الشرق والإحتشام والجماعة والطاعة عناصر أساسية في هذا النظام، وتتصل قيمة الشرف بسلوك الفرد، ولكنها لا تقتصر عليه بل تمتد لتشمل العائلة كجماعة تتوحد فيها

المسؤولية وتتمثل فيها الذات مع الجماعة، وعلى وجه التحديد تربط هذه القيمة سلوك المرأة بشرف الرجل، لكن هذه القيم تلاشت وتغيّرت النظرة إلى المرأة.

ومع زيادة التوجه نحو التعليم تأخر سن الزواج عند الأبناء إلى حين إتمام الدراسة والحصول على وظيفة وتأمين البيت، وأصبحت القيمة الاجتماعية للشباب تقاس بما يحصله من علم وشهادات وما يملكه من رصيد بنكي وليس بالزراعة والمساحات الأرضية وعدد المواشي.

لقد تغيّرت القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري ليس على المستوى الفردي فقط، ولكن على المستوى الجماعي نتيجة لما عاشه المجتمع من أزمات سياسية واقتصادية إلى جانب بروز ظاهرة العولمة وما خلفته من تغيرات عالمية، حيث أسهم تطور العلوم وعلمنة الفكر في تنمية النظرة النقدية الإبتكارية في عالمنا الحديث، إذ أننا لم نعد نفترض أننا سنقبل بالعادات والتقاليد لمجرد أنها قد تجدرت أو نقلت إلينا عن طريق التقاليد المتوارثة عن سلطة ما، وعلى العكس من ذلك فإن أساليب حياتنا قد بدأت تتطلب بصورة متزايدة أسسا عقلانية.[1]

وبانتقال الأفراد من الريف إلى المدينة تغيّرت العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد، حيث الاتصالات بينهم قلت وضعف العلاقات الودية يؤدي إلى إضعاف الضبط الاجتماعي التقليدي في المنطقة الحضرية، وبالتالي تتغيّر القيم لدى الأفراد بمجرد إنتقالهم من الريف إلى المدينة حتى يتمكنوا من التكيّف مع الحياة الحضرية، كما تكثر الإنحرافات السلوكية والجريمة، والقطيعة مع التقاليد الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الثقافي والتعرض إلى المعايير الاجتماعية المتناقضة.

أيضا بعد الإستقلال اتجهت الجزائر إلى زيادة تعليم المرأة وإدخالها مجال العمل خارج البيت والمساواة بالرجل بعدما كانت المرأة التقليدية ماكثة بالبيت أو تعمل في الزراعة لتساعد زوجها أو تعمل عمل حرفي كالطرز والخياطة داخل البيت، وكانت القيم السائدة أن تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج

[1] أنتوني غدنز: علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 110.

والأولاد، وخروج المرأة كان له تبعاته على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية وعلى تربية الأبناء، فأصبحت النساء ترسل الأولاد إلى دور الحضانة التي أصبحت شريكا أساسيا في عملية تربية الأبناء الأمر الذي أثر على سلوكات الأبناء وجعلهم يفتقدون غالبا إلى الرعاية الوالدية اللازمة وأصبحوا يتلقون تنشئات من أشخاص متعددين الأم والمربيات.

أيضا أدى خروج المرأة للعمل إلى إضعاف الروابط الأسرية بشكل أو بآخر الى الإقلال من الزيارات العائلية واستقبال الضيوف من أهل الزوج والأقارب بسبب عدم تواجدها في البيت في أغلب الأوقات.

إن التغيّر الاجتماعي الذي عرفته الجزائر أدى إلى ظهور مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الغريبة عن المجتمع والأعراف الجزائرية وظهور هويات جماعية وفردية تعبّر عن الهشاشة والإنزلاق، وبالتالي إحداث تمزقات داخل النسق العام الذي أصبحنا نرى تمظهراته في كثرة الآفات الاجتماعية والإختلالات الاجتماعية وتفشي جرائم غير مسبوقة تتنافى والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري كجرائم إعتداء الفروع على الأصول، وزنا المحارم، وهتك العرض والخطف واستسهال القتل وتعاطي المخدرات و تفشي الدعارة...الخ.

خامسا: عوامل إنحراف المرأة

اجتهد الدارسون في تفسير الفعل الإنحرافي عند المرأة فاقروا بوجود مجموعة من العوامل تؤدي إلى إقدام المرأة على ارتكاب هذا الفعل ونقصد بالعوامل الدافعة بالمرأة إلى ممارسة الجريمة تلك الأسباب التي تقف وراء إرتكابها لهكذا أفعال تخالف المعايير الاجتماعية وحتى طبيعة المرأة نفسها.

وأقر الباحثون بأنه لا يمكن إرجاع انحراف المرأة إلى عامل معين، فتضافر مجموعة من العوامل ينتج فعل الإجرام ،وبين الجريمة والأخرى يطغى عامل على آخرين وقسم العلماء عوامل إنحراف وإجرام المرأة إلى عوامل فطرية (أولية) وعوامل اجتماعية (مكتسبة).

1-العوامل الفطرية الأولية:

هي عوامل كامنة في الفرد ويولد مزودا بها ولا يمكن الاستقلال عنها وقد ذهب العالم بيرت إلى أن الإجرام يحدث نتيجة طاقة غريزية زائدة ،وتعد الجرائم المختلفة كالسرقة، الاعتداء على الأشخاص والجرائم الأخلاقية تعبيرات عن دوافع فطرية معينة قوية في طاقتها شديدة فيما تحدثه من انفعالات إلى درجة زائدة عن المعتاد.[1]

2- العوامل الاجتماعية (المكتسبة):

وتأتي من خبرة الإنسان وتقدمه في الحياة، وتتأثر بالأنماط الثقافية السائدة ونمط التنشئة الاجتماعية التي تدرب عليها وسيتم التفصيل في هذين النوعين من العوامل في هذا الموقع من البحث كما يلي:

1- العوامل الذاتية لارتكاب المرأة الفعل الإنحرافي:

وهي العوامل المتعلقة بالمرأة المنحرفة ذاتها، ومن أهم هذه العوامل كما ورد في مختلف أدبيات الدراسة هناك:

أ- الوراثة:

ويقصد بها أن يرث الفرد مجموعة من الخصائص والصفات عن عائلته سواء كانت عضوية أو نفسية كالعاهات والأمراض العضوية ....الخ وتنتقل هذه الخصائص والصفات من الآباء إلى الأبناء وقد احتلت الوراثة المركز الأول في دراسة العوامل الشخصية التي تؤثر في تكوين الشخص، ومنها اثر الوراثة على الاستعداد الإجرامي للشخص، وتنقسم الوراثة إلى نوعين حقيقية وغير حقيقية.

---

[1] سرور بن محمد عبد الوهاب: الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص97.

- الوراثة الحقيقية:

هي التي تنتج من التقاء الخلايا الحياتية الصادرة عن الرجل والمرأة والمسؤولان عن الإنجاب، وتحمل في طياتها ميزاتهما اللذين صدراها لولديهما. وهذه الميزات أيضا هي ما يحمله كل منهما عن أصوله والتي تنتقل من الأجداد إلى الآباء إلى الأبناء.

- الوراثة غير الحقيقية:

وتنتج عن عوامل طارئة في الحمل فتؤثر على الجنين وتدمغه بطابع خاص. ويكون مصدر تلك العوامل الطارئة الوالدان، كان يتعرض احدهما لمرض طارئ أو حالة خاصة كتعاطي المخدرات أو الكحول بإسراف مما يؤثر في تكوين الخلايا الحياتية ويسبب فيها بعض التغيير والانحلال.

وتساهم الوراثة والإنحلالات المكتسبة في تحويل الإنسان إلى مجرم حيث يرث الفرد خصائص إجرامية معينة بدنية أو عقلية أو نفسية تقوده إلى ارتكاب الجريمة وهو التفسير الذي اقره العالم الإيطالي لومبروزو في تصنيفه للمجرم بالميلاد الذي يولد حاملا لخصائص تجعله حتما مجرما.[1]

وقد تأكدت هذه النظرة نتيجة لمجموعة من الدراسات الإحصائية لبعض العائلات أو دراسة شجرة العائلة وأيضا من خلال دراسته التوائم.

- الدراسة الإحصائية لبعض العائلات:

تقوم هذه الدراسات على فرض أساسي هو أن توارث الاستعدادات الإجرامية يجري بكيفية تشبه عملية توارث الاستعدادات الجسمية وانتقال الصفات البنائية كطول القامة، ولن الشعر والعين، والخصائص العقلية ومن أشهر الدراسات التي أجريت لعائلات المجرمين دراسة العالم الألماني Stumple الذي أجرى دراسته على عدد من المجرمين العائدين وعدد من الأفراد الذين ارتكبوا الجريمة لأول مرة، كما شملت الدراسة حوالي 20 ألف شخص من ذويهم وأقربائهم، وتوصل إلى أن نسبة

[1] محمود نجيب حسني: دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 21.

الإجرام أعلى في عائلات المجرمين مقارنة بعائلات غير المجرمين كما أن الجرائم الخطيرة يكثر ارتكابها في العائلات الإجرامية الخطيرة.[1]

- دراسة التوائم:

مثل هذه الدراسات تقوم على مقارنة توأمين متطابقين وتوأمين غير حقيقيين حيث أن التوأمين الحقيقيين يكونان في نفس الغشاء داخل رحم الأم ويتشابهان جسميا في كل شيء حيث يصعب التفريق بينهما من شدة التشابه في الملامح كما أنهما يكونان من نفس الجنس، في حين التوائم غير الحقيقية يكونان في غشائيين منفصلين في رحم الأم ويمكن أن يختلف الجنس بينهما كما انه يمكن التمييز بينهما بسبب الجنس أو الشبه القليل بينهما، ويفترض في الوراثة أن يتوافق التوأمان الحقيقيان في الإجرام بدرجة اكبر من توافق التوأمين غير الحقيقيين، ومن أشهر الدراسات التي تناولت التوائم دراسة الباحث الألماني (Lange)، وكان طبيبا للأمراض العقلية أجرى دراسته على عدد من التوائم المتماثلة، وكان الهدف من هذه الدراسة وغيرها في هذا المجال هو إظهار مدى التشابه أو الاختلاف بين التوائم في السلوك الإجرامي، وخلص إلى أن التشابه في السلوك الإجرامي بين التوائم المتماثلة بلغ نسبة مرتفعة في حين كانت النسبة منخفضة فيما يخص التوائم غير المتماثلة، وهي دراسة أخرى أجراها دي كريستيانس وصل إلى أن السلوك الإجرامي قد ظهر في 66.7% بالنسبة للتوائم من نفس الجنس مقابل 30.4% من التوائم من جنسين مختلفين واقر أن الوراثة ليست السبب الرئيسي بل أيضا للعيش في ظروف بيئية واحدة اثر في تشابه السلوك.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص 23.

[2] محمد الأمين البشري: مرجع سبق ذكره، ص 36.

- عامل النوع (العامل البيولوجي أو التكويني):

لقد عني العلماء منذ القديم بدراسة المرأة جسمانيا والمقارنة بينهما وبين الرجل، فعملوا على دراسة هيكل جسدها ودماغها وملامح وجهها ودمها وإفرازها وقوتها وأمراضها وشيخوختها وكذلك أطرفها.

ولم يكن الرجال قديما يسلمون بان المرأة من جنس البشر، واقر العلماء والبحاثة بأن المرأة تتعرض بحكم تكوينها البيولوجي إلى تغيرات فسيولوجية تؤدي إلى اضطرابات تؤثر على حالتها النفسية والعصبية من ذلك حالة الحيض وسن اليأس، وحالة الحمل والولادة والرضاعة، ففي هذه الأحوال تكون المرأة أكثر انفعالية ومزاجية مما يجعلها أكثر قابلية للإثارة وسهلة الاستجابة للمؤثرات الخارجية وبالتالي قد تندفع في ظروف معينة إلى ارتكاب الجرائم، وهذا ما أكدته دراسة رباب عنتر السيد، حيث توصلت إلى أن الفترة التي تسبق نزول دم الحيض تقترن بتغيرات هرمونية عديدة ثبت طبيا أنها تؤدي إلى أعراض نفسية وعصبية متعددة منها الاكتئاب الذي يؤدي بها إلى الانتحار، أو في حالات يمكن أو تؤدي الأم وليدها وتصل حتى إلى حد القتل والميل للحدة والعنف الذي يؤدي بها إلى فقدان السيطرة والاعتداء على الآخرين، أو ربما تدفعها هذه التغيرات إلى الخمول مما يؤدي بها إلى إهمال الأطفال ويعرف هذا المرض طبيا باكتئاب ما بعد الولادة.[1]

- عامل السن:

ويقصد به المراحل العمرية التي تمر بها المرأة من طفولة مراهقة، شباب، كهولة وشيخوخة، ذلك انه تختلف خصائص المرأة من حيث التكوين البدني والنفسي في كل مرحلة من هذه المراحل العمرية والمرأة معرضة في كل مرحلة من مراحل حياتها لخطر الانحراف وحسب ما توصلت إليه بعض الإحصاءات في بعض البلدان فان ذروة الإجرام عند المرأة تكون بين سن الخامسة والعشرون والثلاثون

[1] رباب عنتر السيد: الظروف الفسيولوجية الخاصة بالمرأة وأثرها على الجريمة والعقاب، القاهرة، 2005.

من عمرها (25-30سنة). بينما بينت بعض الإحصاءات الألمانية أن المرأة تصل إلى قمة إجرامها في الثلاثين من عمرها ثم تعود إلى المستوى الطبيعي كما قد تبلغ قمة الإجرام في سن الأربعين أو الخامسة والأربعين، وذلك بتأثير فسيولوجي عائد إلى تكوينها الجسماني ودخولها سن اليأس.[1]

وتشير معظم الدراسات إلى أن اغلب الجرائم المرتكبة من قبل المرأة خاصة الجرائم الأخلاقية، السرقة ترتكب في مرحلة المراهقة وسن الشباب، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به المرأة في هذه المرحلة العمرية من بروز علامات الأنوثة لديها وزيادة غريزتها الجنسية، وبروز مفاتنها مما قد يوقعها في جرائم الزنا والدعارة في ظل عدم اكتمال نضجها النفسي والانفعالي، واندفاعها الزائد.

1- العوامل النفسية لارتكاب المرأة الفعل الإنحرافي والإجرامي:

هناك مجموعة عوامل نفسية أوردها المختصين في علم النفس من شان توفرها أن يحفز الفرد على ارتكاب الجريمة ومخالفة القانون مثل: الشعور بالحرمان، الإحباط، الكبت، الإحساس بقلة الاهتمام وعدم التقبل من الآخرين، الشعور بالذنب، العقد ...، ومن شان هذه العوامل النفسية أن تخلق عند المرأة التي تعانيها أحوالا داخلية كالغيرة، الكراهية، حي الانتقام، الحسد هذه الأحوال قد تساهم في تغذية ارتكاب المرأة للجريمة والانحراف.

وبذلك تكون العوامل النفسية ذات تأثير على ممارسة المرأة للجريمة والانحراف بفعل تغلب بعض الدوافع النفسية، حيث أثبتت الدراسات أن هناك جرائم خاصة بالمرأة ترتكبها غالبا بدافع الحب أو الخوف أو الكره، فنجد المرأة تلجا إلى قتل زوجها بدافع الغيرة ويكون تخيل الخيانة هو المحرك الأساسي لذلك الشعور فتقتله حتى لا تأخذه امرأة أخرى[2]، وكما ورد في أخبار الصحف والجرائد فان

[1] مصطفى العوجي: دروس في العمل الجنائي، الجريمة والمجرم، 1980، ص 482، ج1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1987، ص482.

[2]http://www.lebmoon.comجرائم النساء

جرائم القتل عند النساء ترتبط بعدة عوامل نفسية في مقدمتها الانتقام، النزاع العائلي، دفع العار، الغيرة.[1]

ويعتبر المرض النفسي خلل يصيب الجانب النفسي من الإنسان يؤدي إلى اضطراب الغرائز والعواطف من الوظيفة الرقابية للضمير فيفقد الفرد قدرته على التكيف مع المجتمع والقيم السائدة.[2]

ويعتبر علماء النفس إقدام المرأة على الجريمة هي استجابة لسوء معاش داخلي لها ،فقد دلت الإحصاءات انه كثيرا ما تنخرط النساء في عصابات نتيجة سوء المعاملة وفي ظروف معينة قد تجبر على ممارسة البغاء وقد يغرر بها من قبل الرجال فتساعد على جلب المخدرات أو جلب الزبائن للقمار....الخ وأكثر النساء اللاتي يقبض عليهن ويحاكمن أو يودعن مراكز إعادة التربية هن من الطبقة الفقيرة ومن خصائصهن كثرة التمارض والإسراف في التعلق بالناس وتتأثر بسرعة وتميل إلى الانطواء والانعزال، وغالبا ما يكون انحراف المرأة أو إجرامها ناتجا عن استغلال عائلتها لها أو حرمانها من عاطفة الأم أو الأب أو إساءة الأب أو الأم إليها أو هروبها من البيت من اجل البحث عن الحب المفقود فيخالطها الرجال ويكون سقوطها في الانحراف أو الإجرام سهلا.[3]

ومن أهم الظروف النفسية التي تؤدي إلى ارتكاب المرأة للفعل الإجرامي نجد:

- **الإحباط:** حيث تبحث المرأة عن متنفس لها للتقليل من هذا الشعور مما يؤدي بها إلى ارتكاب جرائم أخطرها جرائم القتل.

- **الكبت الناتج عن الصراعات الطفولية:** يرجع هذا الكبت إلى السنين الأولى لحياة المرأة الذي قد يكون نتيجة خلل في التنشئة الاجتماعية للمرأة أو حرمان عاطفي أو غيرها من الصدمات التي قد

[1] إسماعيل قيرة: "الفساد الاجتماعي: دراسة في جغرافية ومناخات الفعل الإجرامي النسائي": مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 15.

[2] عمر السعيد رمضان: دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص53.

[3] مزوز بركو: إجرام المرأة في المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ص 157- 158.

تكبت لثناء حياة الطفولة مما يؤدي إلى حدوث صراعات لا شعورية تبحث عن مخرج لها تؤدي إلى ارتكاب الجريمة

- **الإحساس بالظلم:** قد تشعر المرأة بان حقوقها مهضومة وبأنه لابد أن تحصل عليها تامة مقابل ما تقوم به من أعمال.

- **الشعور بالذنب:** يرى فروي دان الفرد الشاعر بالذنب يبحث عن العقاب عن طريق الإجرام ويمسى بالعقاب الذاتي.

- **الحرمان:** فالشعور بالإهمال والحرمان يؤدي بالمرأة إلى البحث عن التعويض مما يجعلها تقدم على أفضع الجرائم.

- **كثرة الضغوط النفسية:** قد تكون هذه الضغوط ناتجة عن أزمات نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد تكون مجتمعة، مما يجعل المرأة تبحث عن مخرج من هذه الضغوط، ما قد يدفعها إلى الجريمة.[1]

وقد شرح Loudet المرض النفسي في علاقته بالجريمة والإنحراف من خلال قوله: "أنه يشكل حالة خطرة كامنة عند المجرم وعلينا أن نفهم ونحصر طبيعتها، وعليه فالسلوك الإجرامي هو انتقال أو عبور إلى الخارج، أو الانتقال إلى الفعل لحالة خطرة أو لشخصية جرمية" [2]

وتتعرض المرأة في سياق تفاعلها الاجتماعي منذ الطفولة إلى سوء المعاملة وتعنف حتى وهي في سن رشدها من قبل العديد من الأشخاص الذين ينتمون لعائلتها أو محيطها الاجتماعي الواسع، فيمكن أن ينتج عن هذا الاعتداء المتكرر تجاه المرأة ردود أفعال تكون بمثابة استجابات لما تعرضت له من إهابة وتعنيف تصل إلى حد الجريمة والانحراف.

---

[1] المرجع السابق، ص 158.

[2] عباس محمود مكي: دينامية الأسرة في عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ط1، ص 116.

ورغم أهمية العوامل النفسية في الدفع بالمرأة إلى ممارسة الانحراف فهناك عوامل أخرى تتداخل مع العوامل النفسية والعوامل البيولوجية تساهم في الدفع بالمرأة لارتكاب الفعل الإنحرافي، أطلق عليها المختصين والدارسين اسم العوامل الموضوعية أو الخارجية.

2- العوامل الموضوعية (الخارجية) لارتكاب المرأة للفعل الإنحرافي:

يقصد بالعوامل الموضوعية مجموعة الظروف التي لا تتعلق بالمنحرف ذاته ولكن متعلقة بالوسط الخارجي الذي يعيش فيه والتي يمكن أن تكون لها دور في إقدامه على ارتكاب الجريمة، وفي هذا الموقع من البحث سوف نتعرض لمجموعة العوامل الخارجية التالية:

العوامل الاجتماعية: وتأتي في مقدمتها البيئة الأسرية وبيئة الأصدقاء...الخ.

العوامل الاقتصادية: وأهمها الفقر والبطالة.

العوامل الثقافية: كمستوى التعليم (الأمية)، الوازع الديني، وسائل الإعلام، العادات والتقاليد.

3- العوامل الاجتماعية: ويقصد بها مجموع العلاقات والروابط والصلات التي تنشا لدى المرأة بفعل تفاعلها مع البيئة التي تعيش فيها، حيث وخلال سيرها في الحياة تختلط المرأة بمجتمعات صغيرة في نطاق المجتمع الكبير بدءا بجماعة الأسرة، وجماعة الأتراب مرورا بجماعة الزمالة وجماعة الصديقات، وعبر تفاعل المرأة مع مختلف هذه الجماعات تكتسب منهم أشياء قد تكون ايجابية تدعم سلوكها وقد تكون لتفاعلاتها معهم خبرات سلبية تؤثر سلبا على سلوكها.

أ- بيئة الأسرة:

تعتبر الأسرة المحيط الأول الذي يحتضن الطفل منذ ولادته وتعد أهم حلقة في السلسلة الاجتماعية ذلك أنها أول المؤسسات التي تعنى بعملية التنشئة الاجتماعية للأفراد ومصير أفرادها مرهون بنوع التربية التي تقدمها، ذلك أن المبادئ الأساسية للسلوك الاجتماعي يتعلمها الفرد في إطار الأسرة، فهي من ترشده إلى السلوك المقبول اجتماعيا وكذا السلوك المرفوض، ولذلك يفترض أن يتوفر

في هذه الأسرة مجموعة من المقومات التي بغيابها يتدهور الدور المنوط بها كالتماسك الأسري والتفاهم بين الزوجين، والتوافق ذلك أن توفر بعض الظروف المرضية داخل الأسرة تؤدي إلى خلل وظيفي فيها والتي من بينها تفككها بعدم وجود الأبوين في نطاق الأسرة إما بغيابهما معا أو بغياب احدهما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة أو أي ظرف آخر وهو ما يعرف بالتصدع المادي للأسرة. كما أن هناك نوع آخر من التصدع يعرف بالتصدع المعنوي الذي يشير إلى تواجد الوالدين معا ماديا لكنهما منفصلان معنويا كان لا يكلما بعضهما أو يتخذ احدهما عشيقا يلهيه عن الآخر وغيرها ،أو طغيان علاقات سيئة داخل الأسرة كالشجار الدائم والإهانات والسب والشتم المتبادل ،كل هذه الأمور من شانها أن تؤثر على تربية البنت داخل الأسرة فتمر بطفولة مضطربة تكون لها انعكاساتها السلبية في حياتها اللاحقة كالسير في طريق الجريمة "وقد بينت دراسة أجريت في اليمن أن 39% من آباء وأمهات السجينات المبحوثات لا يشغلون مسكن واحد، وذلك بسبب وفاة احدهما أو كلاهما أو طلاقهما...[1]

وقد كشفت بعض الدراسات أن المنحرفين ينحدرون في الغالب من اسر مفككة يغيب عنها احد الوالدين سواء للوفاة أو الطلاق أو الهجرة، وان هذه الأسر غالبا ما يشاع بداخلها انحراف من نوع ما، كان يكون الأب سكير أو مدمنا على المخدرات، هذا فضلا عن عجز الأسر الممتدة عادة عن تعليم أبنائها والسهر على تنشئتهم الاجتماعية، فهذه العوامل كثيرا ما تكون سببا للهروب من الوسط العائلي سعيا وراء البحث عن العطف والرعاية خارجها أو التسول أو السرقة أو أعمال العنف، واهم دور

[1] وادي عماد الدين: السلوك الإجرامي عند المرأة، رسالة ماجستير–أشراف زرارة صالحي الواسعة، تخصص علم الإجرام وعلم العقاب، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2011/2010، ص 35.

للأسرة في تنشئة الفرد إنما تلعبه المرأة إذ يتوقف على سلوكها كزوجة وأم فما بالك إذا كانت هذه المرأة ضحية الأسرة.[1]

بالقدر الذي تتخلى فيه الأسرة عن دورها ووظيفتها في بناء الفرد، يبرز على السطح الجانب السلبي للفرد، وربما كانت المرأة أكثر تأثرا بأسرتها نظرا لموقعها في الأسرة وارتباطها بها، وعليه فبالإضافة إلى شيوع التوتر والصراع والتفكك بين أفراد الأسرة تكون المرأة مهمشة وتعامل معاملة سيئة من طرف شخص أو عدة أشخاص في العائلة، فقد يكون الزوج أو الأب أو أهل الزوج وغيرهم من الذين يسرفون في الطغيان والقسوة والعدوانية[2] وهذه الظروف تعتبر مساعدة على اتجاه المرأة نحو الجريمة.

إلى جانب هذه الأمور من بين العوامل الأسرية ذات العلاقة بإجرام المرأة انعدام القدوة داخل الأسرة كإجرام الوالدين أو فساد أخلاقهما وخاصة الأم فإذا كان الأب عديم الأخلاق والقيم وذو سلوك إجرامي أو إذا كانت الأم ذات سلوكيات سيئة منحطة الأخلاق والقيم أو تمارس الجريمة فان ذلك له اثر على المرأة، كما أن المرأة في طفولتها أو في مرحلة المراهقة غالبا ما تتأثر بسلوكيات إخوتها الأكبر سنا فإذا كانت مجردة من معاني الشرف والفضيلة ومنحرفة، فإنها أيضا قد تتجه إلى سلك هذا السلوك في الحياة "وفي دراسة وجد أن شيوع الجريمة والرذيلة في اسر الجانحين خمسة أمثال ما هو عليه من اسر غير الجانحين".[3]

كما أن معاملة البنت معاملة سيئة داخل الأسرة وتمييزها في المعاملة بالسوء يعتبر من الدوافع نحو إقبالها على الانحراف والجريمة.

---

[1] مصطفى العوجي: مرجع سبق ذكره، ص 366.

[2] مزوز بركو: مرجع سبق ذكره، ص 152.

[3] رمضان السيد: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1990، ص 89.

ب- بيئة المدرسة:

تلعب المدرسة دورا لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه في تربية وتكوين شخصية المرأة، فإذا فشلت المدرسة في أداء دورها فانه قد يؤثر سلبا في تكوين شخصية المرأة وعلى سلوكها في المستقبل، حيث أن هناك بعض الأمور المدرسية التي تؤثر على بعض الفتيات بحيث تجعلهن يبتعدن عن الدراسة ويتغيبن عن المدرسة، مما يؤدي إلى تسكعهن في الشوارع واختلاطهن بمن هم اكبر منهن سنا من البنات أو الأولاد السيئين الذين قد يعلمونهن ارتكاب الجرائم كالسرقة والتسول والأفعال المخلة بالآداب كالزنا. كما أن هذه الأمور قد تحدث داخل المدرسة، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحرش الأساتذة بالتلميذات، واغتصابهن حتى في المرحلة الابتدائية وهو ما ينبئ بانهيار القيم داخل مؤسسة المدرسة ومن جملة الظروف المدروسة التي تهيئ لانحراف الفتيات ضعف المعلم أو المعلمة في الجانب التعليمي أو التهذيبي.

المعاملة السيئة للتلميذات من قبل الإدارة والأساتذة، تهاون الإدارة في إبلاغ أسر التلميذات عند ملاحظة انحراف سلوكهن وكثرة غيابهن، انحراف الطقم التربوي بالمدرسة.

ج- جماعة الرفاق أو الصديقات:

في أول تعاملات الطفل مع العالم الخارجي يكون علاقات صداقة مع أقرانه وزملائه في المدرسة ويؤكد المختصين أن جماعة الأتراب والأصدقاء لها من التأثير على سلوك الطفل ما يعادل تأثير الأسرة، وبذلك تساهم جماعة الأقران والأصدقاء إذا كانت منحرفة وطائشة في جذب الفرد إلى طريقهم.

ومما لا شك فيه أن المرأة تختلط في مختلف المراحل العمرية لها بأشخاص عديدين تكون علاقات مودة وصداقات مع بعض منهم سواء في المدرسة أو المعهد أو الجامعة التي تدرس فيها أو في مكان العمل، فالفرد دائما بحاجة إلى من يرافقه ويصحبه وتتميز جماعة الأصدقاء عموما بالتوافق

في السن والرأي والقيم والاتجاهات والمعارف والرغبات والخبرات، فكل فرد يرتاح لقرينه ويشعر بالألفة لعشرته، وبالتوافق والانسجام عند التعامل معه.[1]

وإذا حدث وكانت جماعة الأصدقاء التي تنتمي إليها المرأة منحرفة وخارجة عن القانون ولا تحترم القيم والمبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع فانه يمكن أن تدفع بهده المرأة إلى سلك مثل هذا الطريق حتى تضمن استمرار تواجدها في المجموعة ،فان لم تسايرهم في أفعالهم ستبقى منعزلة وخارجة عن المجموعة، كما أن انحراف الصديقات يحرك المكامن الإنحرافية للمرأة إذا كانت موجودة لديها، إن إحدى الجرائم الخاصة بالمرأة المتمثلة في الدعارة لا تمارسها المرأة لوحدها وإنما تكون في الغالب من خلال انتمائها لمجموعة تعمل ضمنها، وأكدت معظم الدراسات السابقة المدرجة ضمن الدراسة الحالية أن المرأة لا تجرم لوحدها وإنما غالبا ما تؤثر جماعة الصديقات على اتجاه هذه الأخيرة نحو انحراف أنماط إجرامية كالسرقة والجرائم الأخلاقية.

4- العوامل الاقتصادية:

تشكل العوامل الاقتصادية احد الدوافع البارزة والعوز أو الهدف زيادة الرفاهية ومتع الحياة، وفي هذه الدراسة سيتم استعراض عاملين أساسين في تحريك المرأة نحو الجريمة والانحراف هما: الفقر والبطالة.

4-1- الفقر:

تتعدد تعاريف الفقر وفقا لوجهات النظر نحو هذه الظاهرة، فالفقر يقع في مجتمع ما إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني ،ويعرف أيضا بأنه حالة من

---

[1] عدنان الدوري: مرجع سبق ذكره، ص305.

الحرمان المادي تنعكس سماته بانخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية وتدني المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم"[1]

ويعتبر الفرد الفقير بأنه الذي يعجز عن إشباع احتياجاته الضرورية من الغذاء أو الكساء.[2]

ويعتبر الكثير من البحاثة أن الفقر من بين الأسباب التي تدفع إلى ارتكاب الجرائم ضد المجتمع فكثيرا ما يلجا الفقراء إلى السرقة أو القتل أو التزوير أو النصب أو الاحتيال ليسدوا حاجاتهم.

وتلجا المرأة إلى بعض الأعمال التي تصب في خانة الانحراف والجريمة كالدعارة مثلا كوسيلة للعيش وتغطية حاجاتها المادية.

وقد يكون الفقر عاملا مباشرا في الدفع بالفرد إلى الانحراف والجريمة حيث تقدم الأسر ذات الأحوال المتردية اقتصاديا أفراد منحرفين في بعض الأحيان، إلا أن هذا التقدير نسبي. حيث أن سوء الأحوال هذه تدفع بالقائم على الأسرة إلى الخروج إلى العمل والتغيب لفترات معتبرة عن البيت مما يؤثر على دوره التربوي والتوجيهي فيوقع ضعف الرقابة الأبوية الأولاد في طريق الانحراف، أيضا الفقر يصاحبه المسكن غير اللائق أو عدم امتلاك مسكن وهو ما يؤثر على استقرار الفرد وتوازنه ومنها تقيده بمعايير المجتمع فكما يوضح ريشمان Richman" أن حالة الفرد العقلية ترتبط إلى حد كبير بنمط المنزل الذي يقيم فيه من حيث موقعه وعدد حجراته، وكذلك أثاثه، وأن ذلك ينعكس على العلاقات الزوجية والعلاقات بين أفراد الأسرة، وان الانهيار العصبي للأفراد والاكتئاب يكون نتيجة لبعض الظروف البيئية والاقتصادية.[3]

إن غياب التكفل بالفرد يؤدي إلى الشعور بالحرمان المادي، وهنا يجب أن نؤكد على أن المسالة لا تتعلق بمهنة الوالدين، وإنما بمدى تقديم هؤلاء الدعم المادي الكافي لأبنائهم خاصة مع طغيان

---

[1] بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي: العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 75.

[2] المرجع نفسه: ص 74.

[3] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: المرجع السابق، ص148.

الاستهلاك كقيمة جديدة، ورغبة الأجيال في مسايرة الأوضاع المادية الاستهلاكية في المجتمع من ألبسة وامتلاك أجهزة الكترونية متطورة...الخ.

4-2- البطالة:

يعتبر العمل المصدر الذي يضمن به الفرد وسائل عيشه. غير أن عدم الحصول على عمل والدخول في متاهة البطالة جعل البطالين يعيشون على هامش الرفاهية ويفتقدون الوظيفة التي تضمن عيشهم الكريم، الأمر الذي يجعلهم يحسون بغياب العدالة الاجتماعية في تقسيم العمل ويرفضون الانصياع للقواعد والقيم والمعايير الاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه، ما يمكن أن يدفع بهم إلى ممارسة أشكال عديدة من السلوك المنحرف والإجرامي الذي تختلف حدته من شخص إلى آخر من تعاطي المخدرات، ممارسة الدعارة عند الفتيات، الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، السرقة، التزوير،...

وبالنسبة للمرأة يؤدي عدم مزاولتها لمهنة معينة إلى طول وقت الفراغ لديها فتهرع إلى تضييعه في مشاهدة التلفاز أو وراء شبكات الانترنت أو التسكع خارج البيت وغيرها من الأمور التي تعتبر في حد ذاتها محيلة على الانحراف .

إن الفقر بيئة خصبة للانحراف والإجرام،و هذا لا يعني أن كل الفقراء مجرمون والأغنياء مستقيمون، وإذا كان الغني يمنع الأشخاص الميسورين من ارتكاب جرائم الاعتداء على المال إلا أن حياة الترف تفتح أبوابا أخرى للجريمة كتعاطي المخدرات والشرب والسهرات الليلية الماجنة وحتى التزوير والاحتيال والرشوة.

5- العوامل الثقافية:

تشير العوامل الثقافية إلى البناء القيمي والمعياري للمجتمع، وما يقره من أخلاق وعادات وتقاليد وقوانين، والتي يحث جميع الأفراد على الالتزام بها وعدم الخروج عنها،فتذهب الغرائز وتوجه الانفعالات الفردية بما تقتضيه الجماعة الاجتماعية وترتضيه، غير أن هذا البناء المعياري قد لا يكون قويا فتميل وظيفته وتهتز وتصبح عكسية عاجزة على الملائمة بين الفرد وذاته وبين الفرد ومجتمعه ومن بين العوامل الثقافية التي يمكن أن يكون لها دور في إنحراف المرأة ما يلي:

5-1- وسائل الإعلام:

تحتل وسائل الإعلام مرتبة هامة في المجتمع وتخترق جميع مجالات الحياة اليومية بمختلف أنواعها تقريبا، وتستحوذ على جزء كبير من أوقات فراغ الناس حيث يقضي الناس عددا معتبرا من الساعات في مشاهدة التلفاز، ومنهم من يجد الوقت لاستعمال وسائل إعلامية أخرى مثل الإذاعة والسينما والمسرح والانترنت.

وبالرغم من الاعتقاد السائد في قوة وسائل الإعلام وفعاليتها إلا أن الجدل قائما على طبيعة هذا التأثير خاصة على فئة الشباب والمراهقين ،إذ انه وبالإضافة إلى الترفيه يتعلم الشباب من وسائل الإعلام معلومات حول الحياة الاجتماعية ومظاهر معيشية أخرى ربما تكون سلبية تبرر لها السيناريوهات، حيث وفرت الأفلام والمسلسلات لاسيما الدرامية (التركية المذبلجة باللهجة السورية، الكورية، المكسيكية) مواد كانت تستعمل من اجل الهروب من الواقع والإثارة العاطفية التي أدت بشكل أو بآخر إلى كثرة العلاقات بين الجنسين خارج الإطار الرسمي، فأصبح الناس يحاولون العيش الحياة التي يرونها في التلفاز "وفق نظرية التثقيف أو التأثيرات التثقيفية أي الاهتمام بدور التلفزيون في تشكيل معتقدات الناس من منظور ما يسمى ب "بناء الواقع الاجتماعي""، والذي يشرح Gerbner صاحب النظرية مدلوله كما يلي:

"إن البيئة التي تعزز المظاهر الأكثر تميزا من الوجود الإنساني هي بيئة الرموز، أننا نتعلم، ونتقاسم ونعمل وفق معاني تنحدر من تلك البيئة.[1]

ولبحث هذه العلاقات قام بدراسة دور التلفزيون في التأثير على معتقدات الناس وخاصة معتقداتهم حول العنف، إذ يقول Gerbner: "إن التلفزيون من المحتمل أن يبقى لمدة طويلة المصدر الرئيسي لانساق الرموز المتكررة والطقوساوية صاقلا الوعي الجماعي لجماهير تعتبر الأكثر اتساعا وتغيرا في الخواص على مر التاريخ".

ومع حلول التسعينات من القرن الماضي بدأت تنتشر الانترنت في المجتمعات الغربية ووصل انتشارها إلى البلدان العربية في سنوات مع مطلع الألفية الجديدة ،وأصبحت تنافس التلفزيون في الاستئثار باهتمام الجمهور، ومن بين التأثيرات التي أحدثتها الانترنت أنها أعادت تشكيل العلاقة التي تربط بين عدة جهات كالمنزل والمدرسة والتعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي والأولياء والمعلمين ،ومن المشاكل التي طرحها استعمال الانترنت قله خبرة الأسر في مراقبة كيفية استعمال الأبناء لهذه الوسيلة، من ناحية أخرى أصبح المنزل مكانا لإنتاج المحتوى، ولكن أي نوع من المحتويات؟ أيضا أصبح المنزل مكانا لتلقي التعليم ولكن ما اثر هذا التعليم على التعليم التقليدي؟ والتعليم أصبح متعة ومزحا ولعبا، واللعب يمكن أن يتوفر على قيمة تعليمية وقد لا يتوفر على ذلك، والدردشة على الخط يمكن أن تؤخذ على أنها مشاركة مدنية، كما يمكن أن تكون انسحابا من المجتمع المحلي".[2]

إن استعمال وسائل الإعلام والتعرض لمحتواها يمكن أن يجعل المرأة فريسة للانحراف والجريمة خاصة في ظل ما انجر عنها من تدفق للرسائل المتنوعة عبر مختلف وسائل الإعلام خاصة التلفاز

---

[1] George Gerbner and larry Gross (1979) : « Living with television : the violence profileé, journal of communication, 26 spring, pp173, 199.

[2] George Gerbner (1980) : « the mainstream of america : violence profile no.11 » journal of commonication, 30 summer, pp10-29.

والانترنت الوافدة من بلدان أجنبية وعربية، والتي قد تكون ناقلة لقيم ونماذج سلوكية تتنافى والسياق الحضاري، الثقافي الجزائري، حيث يؤدي ما يلاحظه الفرد الجزائري على شاشة التلفزيون وما يراه في مواقع التواصل الاجتماعي إلى تمزقات وإحباطات نفسية في ظل الظروف التي تعيشها البلاد من كثرة البطالة ونقص فرص العمل وإغراق السوق بالمواد الاستهلاكية الغالية، فتؤثر في مواقفهم سلبا وهذا ما يدل عليه تقليد الأفراد الجزائريين خاصة الإناث لكل ما هو غربي أساسا من ملابس ومأكولات وذوق وطريقة العيش.

وعليه يمكن لوسائل الإعلام أن تساهم في زيادة إقبال الأفراد ومن بينهم المرأة على الجريمة إذا اتسمت بطروحات وأفكار ومشاهد فجة ودنيئة، سيما ما تعلق منها بالجنس والعنف والجشع والكسب غير المشروع.[1]

إن تأثير وسائل الإعلام على زيادة إقبال المرأة على ممارسة الجريمة والانحراف إنما يساهم فيه طبيعة البرامج التي تبث عبر مختلف القنوات كالبرامج التي تبرز الخيانة الزوجية، وزنا المحارم والكسب غير المشروع عن طريق السرقة، الاختلاس، النصب والاحتيال، والترويج للعلاقات الغير الشرعية بين الجنسين وتمجيدها وهي البرامج التي يمكن أن تجد لها صدى عند النساء الذين يعانون من الحرمان العاطفي أو المشاكل الأسرية ويرى Gerbaner إن العنف الذي يقدم في التلفزيون يؤثر في ارتفاع معدلات الجريمة كنتيجة لما يعرف بتراكم الصورة الذهنية لدى المشاهدين.[2]

أما "بيير بورديو" فيرى أن "الفكرة التي يقوم على أساسها الاختيار هي البحث عما هو مثير، عن ذلك الذي يجدب ويدفع المشاهدة، يسعى التلفزيون إلى دفع الأمور نحو إضفاء طابع الدراما" وذلك بمعنى مزدوج: انه يضع في الصورة واقعا وأحداثا ثم يقوم بالمبالغة في أهميتها وفي صفاتها

---

[1] صالح السعد: المخدرات والمجتمع، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص 127.

[2] مجدي عزيز إبراهيم: موسوعة المعارف التربوية، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2007، ص2281.

الدرامية وهنا وجه التناقض، فان عالم الصور تهيمن عليه الكلمات، الصورة لا تعني شيئا دون التفسير الذي يقول: ذلك الذي يجب قراءته"[1]

إن برامج المرأة الشاسعة اليوم في المسلسلات المذبلجة تعالج موضوع المرأة الأجنبية وتقدمها بصورة مختلفة عن عاداتنا وتقاليدنا الدينية والاجتماعية والثقافية وهذا قد أدى إلى تغيير أنماط السلوك والقيم لدى المرأة الجزائرية ولعل طريقة اللباس التي أصبحت شائعة وكثرة الثنائيات الجنسية وكثرة الأولاد مجهولي النسب وزيادة نسبة الدعارة... كلها أمور تدل على ما أحدثته أطباق الاستقبال الهوائية من سقوط القيم وتبدلها حيث أصبحت المرأة سلعة، موضوعا في مجتمع الاستهلاك يقدم عبر وسائل الإعلام من خلال الإعلانات وصور المجلات والبرامج التلفزيونية وأفلام السينما.[2]

5-2- الوازع الديني: يعتبر الدين إحدى النظم ذات العلاقة الوطيدة بالهوية الثقافية التي يشترك فيها جميع المنتسبين لهذه الثقافة ويخضعون ويلتزمون بها إلى جانب اللغة والانتماء.[3]

وكما يغذي جسم الإنسان بمختلف الغذاء للحفاظ على صحته تتغذى روحه بمختلف القيم السمحة والإيمان بالله، لكل مجتمع عقيدته كما يمكن أن تتعدد العقائد داخل المجتمع الواحد، والمجتمع الجزائري دينه الإسلام الذي يعني تسليم الإنسان أمره لله تعالى، والرضا بالقضاء والقدر خيره وشره والتسليم بان محمد هو رسول الله الذي انزل عليه كتاب الله القرآن الذي يعتبر شرع الله في الأرض ،حيث فيه الكثير من الأحكام التي تنظم حياة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والنفسية والسياسية ويتضمن مجموعة من الأوامر والنواهي والتي تقيم الحياة الاجتماعية للأفراد.

---

[1] بيير بورديو: التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول الترجمة درويش الحلوجي، دار كنعان للدراسات والنشر (دمشق) ط1، 2004، ص50.

[2] شاكر عبد الحميد: عصر الصورة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 311، الكويت، 2005، ص135-136.

[3] احمد بن نعمان: الهوية الوطنية بين الحقائق والمغلطات، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والترجمة، برج الكيفان، الجزائر، (د س ن) ص 23.

ويعتبر الدين هو الأخر من العوامل التي لها اثر في أفعال الأفراد فإذا كان تدينه قويا كان ميالا إلى الخير وتجنب الضرر بالآخرين وبنفسه وبالمجتمع وإذا كان تدينه ضعيفا كان منحرفا ومجرما.

إن الدين من النظم الاجتماعية المهمة لأنه يقوم بوظائف في حياة الناس تعزز الاستقرار والنظام، لأنه عقيدة أساسية بما يحمله من معان أخلاقية، والدين الإسلامي أسمى الأديان وخاتمها يحوي الكثير من التعاليم الدينية التي تحث على الابتعاد عن الاعتداء والسرقة أو قتل النفس، والابتعاد عن الفواحش والمحرمات. والفتنة والغش..... وهذه كلها لها آثارها التربوية فهي ضوابط اجتماعية وقائية ضد الجريمة والانحراف والمخالفة.[1]

وقد أدرك ابن خلدون الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي لكونه يمارس نوعا من الرقابة على السلوك، وتمتد هذه الرقابة في السر والعلن، وهذا ما يميز الدين عن القانون، فالفرد يتمثل للمعايير التي يفرضها الدين والتي تحدد الثواب والعقاب لجميع الأفعال والتصرفات التي يؤديها أو يمتنع عنها.[2]

ولقد خير الإنسان منذ الخليقة بين طريقين طريق الخير أم طريق الشر، ومن ذلك تبدأ رحلة المعاناة التي يعيشها لإنسان بين نوازع الخير والشر في نفسه، ولابد له أن يستعين عليها بما وهبه الله من نعم حتى يختار طريق الهداية قال تعالى: "الم يجعل له عينين (8) ولسانا وشفتين (9) وهديناه النجدين (10)"[3] فإذا تحققت تعاليم الشريعة من نفس الفرد كانت بمثابة ضابطا خلقيا يحاكم الإنسان نفسه بنفسه وإذا ضعفت سار في طريق الرذيلة والجريمة سواء كان رجلا أو امرأة.

---

[1] خالد فرج الجابري: دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، بحث في الندوة الفكرية، بيت الحكمة، 1997، ص82.

[2] خالد عبد الرحمان السالم: الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري ط1، 200، ص 82.

[3] القرآن الكريم، سورة البلد: الآية 8-10.

5-3- العادات والتقاليد:

للعادات والتقاليد دور في الحماية من الوقوع في الجريمة والانحراف من خلال نبذ مجموعة من السلوكيات وتمجيد بعض السلوكيات الفاضلة كالحياء عند المرأة والصدق والكسب الحلال وغيرها، كما أن العادات والتقاليد يمكن أن تؤدي بطريقة ما إلى بعض الجرائم كجرائم الإجهاض وقتل المولود الناتج عن علاقة غير شرعية في المجتمعات العربية خوفا من العار، وحفاظا على سمعة الأسرة والعشيرة وبالنسبة للمجتمع الجزائري انتشرت في الآونة الأخيرة جرائم غير مسبوقة تتنافى والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري والتي غالبا ما تكون المرأة عضوا فيها كزنا المحارم، وهتك العرض والخطف واستسهال القتل وضرب الأصول ...الخ.

إن جرائم كهذه لدليل قاطع على أن المنظومة القيمية في الجزائر وصلت إلى حالة من الضعف والانهيار والترهل، أي أننا نعيش حالة من الفوضى واللامعيارية التي تحدث عنها "إميل دوركايم" أين تنعدم القواعد المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد وتنظيم نشاطهم وتهذيب غرائزهم ورغباتهم في إطار النظام الاجتماعي القائم التي من بينها العادات والتقاليد، وهي تعبير صارخ عن وجود خلل وظيفي داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعتبر السبيل الوحيد تقريبا الذي يمكن الفرد من إستدماج قيم وعادات وتقاليد مجتمعهم ويمتثل لها كلها أو جزء منها بالتقليد والحفظ والمحاكاة لتصبح بعد ذلك جزءا من أفكاره وقناعاته ومعتقداته ومعارفه وسلوكاته التي يعمل على نقلها لاحقا للجيل القادم.[1]

كما تمارس العادات والتقاليد في المجتمع الجزائري باعتباره مجتمع ذكوري ضغطا على المرأة من خلال اعتبارها شيئا خاصا، والخوف عليها من العار الذي كثيرا ما يؤدي إلى الإفراط في مراقبتها والحد من حريتها "واعتبارها دائما اقل منزلة من الرجل ما يشعرها بعدم أهميتها وبالتالي اللجوء إلى

[1] مراد زعيمي: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة عنابة، الجزائر، 2002، ص16.

طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها ارتكاب الجريمة"[1] وبذلك تكون العادات والتقاليد في بعض الأحيان عاملا مؤديا إلى الفعل المضاد للمجتمع بدل فرض الانصياع والطاعة، ومثال ذلك الأعراف والقيم التقليدية والدنيوية المتمسكة بالقواعد الأخلاقية كتلك المتشددة في مسائلة العلاقات العاطفية خارج المشروع التي يمكن أن تمارس دورا عكسيا وتجعل الفتاة تقدم عليها في السر خاصة أن العلاقات الجنسية في مجتمعنا مرهونة بالضغوطات والقوانين والتشريعات الاجتماعية، وإذا حدث ومورست هذه العلاقة في مجتمعنا فان المرأة الخارجة عن العرف تفرض عليها أقصى وابلغ العقوبات.

وهذا التشديد على المرأة قد يوقعها في دائرة الاستلاب الجنسي الذي تتقوقع فيه المرأة وكأنها مجرد جسد دون مشاعر، تفرض عليه العديد من القوانين.

والجسد الأنثوي هو جسد له حرمته ومكانته وقدسيته وأي اختراق لهذا الفضاء يعد تدنيسا وانتهاكا لحرمة المجموعة العرفية باعتبار أن شرف الأنثى متعلق بالصفاء والطهارة والعفة، وبهذا يعتبر ممارسة المرأة لبعض الجرائم كالزنا والدعارة خرق لهذه التقاليد والأعراف "وأضحت الجزائر في الآونة الأخيرة مستنقعا للدعارة وتجارة الجنس فحسب مصادر مطلعة يوجد ما يزيد عن 800 بيت دعارة غير شرعية والعديد من البيوت المرخصة وحوالي 13 ألف شبكة دعارة ترتبط بحيازة وتسويق المشروبات الكحولية والمخدرات بالإضافة إلى استغلال فتيات لا يتعدى سنهن 18 سنة.[2]

إن انتشار هذه الجريمة في مجتمعنا يعتبر انفلاتا قيميا نسقيا استجاب للنزعة المادية التي اكتسحت العالم وفرضت نفسها على الجميع بفعل التغير الحضاري، فأصبحت الموجه للسلوك القيمي العام في المجتمع نحو ما هو مادي وغير خاضع للقوانين العرفية والتقليدية، التي انسلخت هي الأخرى ضمن ما يعرف بالتحول الاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا الشأن يقول ميرتون "أن اضطراب المعايير

---

[1] سامية محمد جابر: الانحرافات الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص339.

[2] د.شيهب عادل: الفقر والدعارة بالمدينة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الاجتماعية، ينجم عن كسر أو تهشم اتساق البناء الاجتماعي ومفاصلة الرابطة بينهما، وهذا غالبا يقع عندما يحصل هناك انفصال حاد بين المعايير الثقافية وبين طاقة البناء الاجتماعي، وأفراد المجتمع بالتصرف حسب المعايير البنائية"[1]

وكما اقر دور كايم فانه وبفعل التغيير المتسارع لم تعد للمعايير التقليدية سلطتها التي كانت، ذلك أنها لم تعد تساير الجديد الذي أتت به التكنولوجيا ولم تستطع خلق قيم ومعايير تحل محلها.[2]

سادسا: المقاربة النظرية لإنحراف المرأة

سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى النظريات التي خصت بالتحليل الانحراف والجريمة عند المرأة بعدما تعرضنا في الفصل الثاني إلى النظريات التي فسرت الانحراف دون تخصيص الانحراف النسوي بل هناك نظريات تتجاهل تماما المرأة وأخرى ركزت اهتمامها على تفسير لماذا المرأة أقل إجراما وانحرافا من الرجال.

1- النظريات الكلاسيكية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم لومبروزو وفريرو، أن المرأة مختلفة عن الرجل بيولوجيا ونفسيا وهو ما يفسر انخفاض تمثيلها في مجتمع الإجرام، ويعتقد لومبروزو أن المرأة أقل تطورا مقارنة بالرجل، وأقرب في سلوكها للأطفال وأقل حساسية وذكاء، أما المرأة المجرمة فرأى أنه يمكن تمييزها عن المرأة الطبيعية من خلال بعض الصفات الجسدية وهي: أنها كثيفة الشعر، مع وجود التجاعيد واعوجاج القدمين والجمجمة غير الطبيعية، وباختصار يرى لومبوزو أن المرأة المجرمة اقرب إلى الرجل منها إلى المرأة .

[1] معن خليل العمر: علم اجتماع الانحراف، درا الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص161.

[2] إسماعيل قيرة: الفساد الاجتماعي: تاملات في تضاريس الواقع الاجتماعي/ مقال منشور عبر الانترنت، ص14.

واعتمد لمبروزو في تفسير الجريمة على فكرة الارتداد أو النكسة الوراثية عند كلا الجنسين لكنه فسر تباين معدلات الجريمة عند المرأة والرجل من خلال القول أم معظم النساء لا يرتكبن الجريمة بسبب وجود بعض الصفات لديهن، تلك الصفات مهمة في عملية التوازن بين الهو والأنا الأعلى، ومن تلك الصفات الطاعة، والولاء والأمومة، الحاجة إلى العطف والبرود الجنسي والضعف والذكاء غير المتطور، وبالتالي فإن المرأة تشبه الطفل في سلوكياتها، وجرائمها سرية اعتقد لومبروزو أن السبب المباشر للفعل الجنائي هو ما أسماه الاندفاع الخلقي المتأصل في تكوين الأشخاص المجرمين، ومقابل الجناح عند الرجل نجد البغي عند النساء، حيث أن الناحية النفسية للإناث تعتمد على تكوينهم البيولوجي بدرجة أكبر مما لدى الذكور، ولذلك ينخفض معدل إجرامهن، وحسب سامية حسن الساعاتي يفسر لومبروزو انخفاض إجرام الإناث عن الذكور بالعوامل التالية:

- التكوين البيولوجي للأنثى يجعلها هدفا للذكر، لذا فهي تتخذ موقف الترقب والانتظار بعكس الذكر الذي يتخذ موقف السعي والتحرك نحوها.

- الدور الجالس لأنثى: وهو يرتبط بتكوينها البيولوجي الذي يفرض عليها كثرة الجلوس وملازمة البيت وتوجيه اهتمامها لأولادها.

- عامل الاختيار أو الانتقاء: حيث يبحث الذكر عن المرأة الجميلة السليمة للزواج بها.

كذلك لاحظ لومبروزو أن التكوين الفسيولوجي للمرأة (أي تطور وظائف أعضائها) يؤثر بلا شك في جرائمها، فالبلوغ والطمث والحيض وانقطاع الطمث في سن اليأس تؤثر في إجرامها.

وألقي الضوء على حقيقة أن إجرام الإناث يبلغ أقصى ارتفاع في السن المتقدمة، وفي مرحلة الطفولة، وهي المرحلة التي لا تكون الخصائص الجنسية قد نمت تماما، في حين المرحلة الأخرى تكون هذه الخصائص على وشك الذبول.[1]

وقد أجرى دراسة على 26 جمجمة و 5 هياكل عظمية لبغايا ومجرمات، واستعان بصورهن الفوتوغرافية ومهنتهن استنادا إلى البيانات الإكلينيكية وإحصاءات الطب الشرعي وتوصل إلى النتائج التالية:

- لاحظ أن البغايا لديهن عدد كبير من التشوهات أكثر مما لدى المجرمات العاديات.
- التشوهات التشريحية والبيولوجية للمرأة والبغي تبدو تقريبا طبيعية بمقارنتها بالتشوهات لدى الرجال المجرمين التي تبدو غير سوية.[2]

وأشار لومبروزو إلى قلة نشاط قشرة دماغ المرأة مقارنة بنشاط قشرة الرجل مع ما هو معروف من أن إصابة هذه القشرة بتلف يؤدي إلى التهابها الذي يترتب عليه ظهور أعراض واضطرابات وهستيريا كما يؤدي إلى مشاكل جنسية وارتكاب الجرائم.[3]

كما نجد أن بولاك Pollak يرى الجريمة النسوية لا تعكس الإحصاءات الرسمية حجمها الحقيقي حيث أن النساء أكثر إجراما مما هو مجدول بحكم أن المرأة لها من القدرة والبراعة ما يجعلها تخفي جرائمها أو تتملص منها بطريقة أو بأخرى لان الأدوار التي تقوم بها النساء تسمح لهن بأن يرتكبن الجرائم وان يخفينها عن السلطات العامة: كالتسميم البطيء للزوج والمعاملة السيئة للطفل، قتل المولود، السرقة من المحلات العامة، أو من المنازل، إخفاء المسروق، الجرائم الجنسية.[4]

---

[1] سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص 44.

[2] Maire, Adrée : La femme et le crime, ed, de l'aurore, montréal, 1979, p33.

[3] مجد الهاشمي: موسوعة جرائم النساء، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص 53- 54.

[4] سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص 15.

على كل حال يعتبر لومبروزو المرأة رغم أنها ليست مجرمة بدرجة كبيرة إلا أن نوازعها الشريرة أكبر بكثير وأكثر تنوعا من تلك الخاصة بالرجال.[1]

وعبر (W.I.Thomas 1923) في دراسته عن الفتاة غير المتكيفة وإجرام المرأة عن نفس اتجاه لومبروزو حيث اعقد أن المرأة معروفة بأدوارها العائلية والجنسية التي تؤهلها بأن تكون أم، وذلك أن المرأة عاطفية وغير عقلانية، وتسيطر عليها الضرورات البيولوجية ويعتقد أن المرأة من جنس أدنى من الرجل، وربط جنوح المرأة بشكل كبير بالجنوح الجنسي.[2]

ويرى توماس: أن التجربة المفضلة للانحراف النسوي ليست فقط الجريمة البسيطة، ولكن الدعارة أيضا من التجارب المفضلة لديهن إذ تعتبر الدعارة وسيلة تعبر بها المرأة عن حبها للغير والحاجة لاستكشاف المجتمع،اد تفضل المرأة البغاء ومخالفة المعايير الجنسية ويؤكد أن تداول معايير الوظيفة الجنسية تختلف بين الأفراد، فالبغاء يحسب على المرأة في حين لا يحسب على الرجل المستهلك.[3]

مآخذ على النظرية البيولوجية:

على الرغم من أن دراسات لومبروزو فتحت المجال لدراسة النحرافات والجريمة النسوية إلا أنها اتسمت بالخيال في معظم الأحيان وليس العلمية ذلك أنها دراسات لم تخضع للبحث العلمي المنظم وقام بالإعلان عن تفسيره بالارتكاز على عينة مصغرة. إلى جانب إهمال النظرية البيولوجية الجانب النفسي للمرأة وكذا الاجتماعي وأقرت بعامل التكوين البيولوجي فقط وهو جانب قاصر.

---

[1] فرانسيس هيندسون، ترجمة ريهام حسين ابراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] H.Gertie pretories : opcit, p14.

[3] Xavier Malisoux : La Violence en jeux de fille, service Etudes du secretariat national des FPS, ed, Dominique plasman, Bruxelles, 2009, p05.

2-النظرية النفسية:

ترى هذه النظرية أن المرأة كائن عاطفي بطبيعته ولهذا فان ارتكاب المرأة للفعل الإجرامي والإنحرافي تؤدي إليه عوامل نفسية وتتحكم فيه الغرائز والانفعالات، حيث أن المرأة المنحرفة تتعرض لظروف خاصة تؤثر على نفسيتها، وتدفعها إلى ارتكاب بعض الأفعال الخارجة عن القانون، وتؤكد الإحصاءات على أن المرأة لا تميل إلى الجرائم التي تحتاج إلى قوة، كما أن عدد كبير من جرائمها ترتكبه في فترة الحيض وفي فترة الحمل، وتحد عاطفة الأمومة من إجرام المرأة لما توفره من حالات نفسية كالحنان الزائد والإيثار والتضحية، ومع ذلك لا تخلوا المرأة من نوازع نفسية قد تهيأ لارتكاب الجريمة و الافعال المنحرفة مثل الغرور والشغف والميل إلى الكذب والغيرة ...

وأشار فرويد إلى مفهوم أساسي في تفسيره للفعل الانحرافي والإجرامي عند المرأة هو انعدام التكامل، حيث يرى أن عدم تكيف المرأة مع أدوارها المتوقعة اجتماعيا كأم كزوجة، يؤدي إلى عدم استقرارها وانحرافها الذي من مظاهره الرغبة في مزاولة نشاط مهني خارج المنزل أو فتور في الرغبة في الزواج وارتكاب أفعال إجرامية.[1]

ويشير فرويد إلى أن المرأة غير المتكيفة تعاني من عقدة الذكورة التي تتجلى في محاولتها تحقيق ما يتطلع إليه الرجال كالنجاح في المحيط المهني والقوة والمال، وتعاني مثل هؤلاء النساء من حالة "حسد القضيب" حيث يرون أن عدم وجود العضو الذكري لديهن هو بمثابة عقوبة ويتمنين أن يصبحن ذكورا، هذه الحالة تولد عقدة نقص بالنسبة لهم.[2]

وحسب فرويد إن لم تتغلب الأنثى على هذه العقدة فإنها تمر بنوبات عصابية ويمكن أن تصبح شاذة جنسيا أو قد تصبح ذات شخصية رجولية، فتختار مثلا مهن تختص بالرجال أو تتشبه بهم في المظهر والمعاملة.

غير أن هناك من لم يوافق فرويد في تفسيره للجسد القضيبي خاصة ما أقرته كارين هورني في أن رغبة الأنثى في أن تصبح ذكرا ليس لأنها تنشد العضو الذكري في حد ذاته وإنما يرجع إلى تطلعها للحصول على الامتيازات الاجتماعية التي يتمتع بها الذكر.[3]

---

[1] سامية مصطفى الخشاب: المرأة والجريمة -دراسة اجتماعية ميدانية-، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984، ص 12.

[2] E.leonard Xomen : Crine and society, ny, longman, 1982, p02.

[3] Carol smart : op cit, p33.

يرى أصحاب النظرية النفسية أن انحراف وإجرام المرأة يمكن تفسيره بإرجاعه إلى معاناة المرأة من عدم التكيف أو الشعور بالوحدة أو كونه شكل من أشكال الاحتجاج ضد الدور النسائي الطبيعي، كما يعتقد الباحثين النفسيين بوجود ارتباط بين الجرائم الأنثوية والجنس وحسب دراسة أجراها شلدن جلوك وزوجته الينور على 500 من نزيلات الإصلاحات في ماسا شوستس بالو.م.أ أن نسبة كبيرة من المنحرفات تعانين إما من ضعف في الذكاء أو شخصياتهم ذات طابع سيكوباتي أو يعانين من انعدام الاستقرار الانفعالي.

مآخذ على النظرية النفسية:

إن أهم نقد وجه للنظرية النفسية هو تقليلها لأهمية البيئة الاجتماعية في تشكيل الفعل الانحرافي والاجرامي عند المرأة حيث أنها تفسره بالتكوين النفسي للمرأة دون تكوينها الاجتماعي مع إشارة بسيطة إلى النمو النفسي في مرحلة الطفولة داخل مؤسسة الأسرة وهذا غير كاف لأن الإنسان لا ينمو في وسط فارغ وإنما يتدخل التكوين الاجتماعي في نمو الشخصية الإنسانية.

3- النظرية الاجتماعية:

تركز هذه النظرية على أهمية البيئة الاجتماعية للمرأة في ممارساتها سواء السوية أو غير السوية، ومن العلماء الذين أكدوا هذه النظرية نجد سذرلاند الذي يقر بأن الفعل الانحرافي والإجرامي هو متعلم يتعلمه الفرد سواء رجلا أو امرأة من المحيط الاجتماعي بحسب درجة التقارب بين الفرد ومحيط المخالطة الطبيعية فنتيجة هذه المخالطة يحصل التدريب والتعلم فالاختلاط بالمجرمين و المنحرفين يساعد على تعلم الأنماط الإنحرافية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة وحميمة، فتفاعل المرأة مع وسط منحرف في وقت مبكر سيزيد فرص أن تصبح من الجانحين ، ونظرا لتغير وضع المرأة أين أصبحت اقل مكوثا داخل المنزل وأصبحت تزاول مهن وتدرس وتقضي معظم الوقت خارج البيت فهذا الأمر يجعلها أكثر عرضة إلى دوائر جنائية وأشخاص عنيفين.

وتشرح نظرية الضغوط لميرتون وأوهلين أن انحراف النساء يكون نتيجة حالة الأنومي Anomie أو الاغتراب الاجتماعي في المجتمع وما تولده من ضغوط على الأفراد، نظرا لفشل المجتمع في تقديم الفرص للأفراد لتحقيق أهدافهم مما يؤدي إلى الإحباط الذي قد يؤدي إلى الانحراف والخروج من المعايير الاجتماعية بالنسبة للذين لم تكن الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف متاحة أمامهم ،وطبق

كوهين هذه النظرة على المرأة (1955) حيث أكد أن أهداف المرأة في الزواج وإنجاب الأطفال هي الأسهل للتحقق وتستخدم النساء الجريمة والانحراف عندما يكن مضغوطات بتأثير العلاقات الاجتماعية فيرتكبن الجرائم ضد الأشخاص، وتعتبر نظرية الضغوط من أحسن النظريات في تفسير عنف المرأة، ففي دراسة أجراها قرايفرز (2007) Gravers استخلص أن تاريخ الإساءة يعتبر أفضل عامل للتنبؤ بانحراف النساء، وان المرأة العنيفة اكتسبت عنفها نتيجة لتراكمات خلفها الإيذاء النفسي والاعتداء الجسدي والجنسي الذي عاشته ،ومعاناة الضغوط نتيجة عدم قدرتها على العيش الطبيعي ضمن علاقات صحية ولذلك تلجا للعنف. ووفقا لدالي (1994) هناك أربع مسارات رئيسية تقود المرأة لارتكاب الجريمة:

المسار الأول: الإصابات المؤذية:

ويشمل النساء اللواتي تعرضن للإيذاء في فترة الطفولة سواء العنف الجسدي أو اللفظي أو الجنسي، واللواتي لديهن مشاكل نفسية، عاطفية واضطرابات السلوك.

المسار الثاني: الارتباط بالمخدرات:

ويشمل النساء الذين وقعن في شرك الإدمان على المخدرات أو المتاجرة بها، حيث أن الجرائم الأخرى سواء العنف أو السرقة أو الجرائم الأخرى تكون ذات صلة وارتباط باستهلاك المخدرات.

المسار الثالث: مسار النساء المعنفات أو ضحايا العنف المنزلي:

حيث أن جرائمهم من النوع العنيف (غالبا قتل).

المسار الرابع: جرائم الحاجة المادية:

وترتكب للحصول على مستوى معيشي أكثر راحة وتشمل هذه الفئة أكثر أنواع الجرائم عند النساء كالدعارة والجنس والسرقة والسطو، ويرى أنصار الاتجاه النسوي الليبيرالي، أن احد أساليب التحيز النوعي ضد المرأة هو التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النوع، فالإناث حتى في

المجتمعات العربية المتقدمة صناعيا تفرض عليهن رقابة حازمة أكثر من الذكور، الأمر الذي يتيح مزيد من الجريمة للذكور، فضلا عن تلقينهم التشجيع على الطموح والنضال خارج المنزل. إلا أن الإناث يتعلمن السلبية والحياة المنزلية العائلية، ومن هنا فان المرأة غالبا ما تكون غير فعالة للعنف لعدم اكتسابها الاستعداد والخبرة، وان كانت تتعلم مهارات الدفاع عن النفس، ويرجع انخفاض معدلات جرائم النساء من وجهة نظرهم إلى أن نمط ومعدل الجرائم التي يرتكبها كل جنس تعبر عن نمط شخصيته، والدور الاجتماعي الذي يقوم به، حيث يدعم هذا الاتجاه انخفاض معدلات جرائم العنف عند الإناث، وان غالبية الجرائم التي تعتقل فيها الإناث ذات طبيعة نسوية كالدعارة والنشل، وهذه مرتبطة بالتوقعات الاجتماعية المختلفة المرتبطة بادوار الإناث فالنشل مرتبط بدور المرأة كمزود للعائلة.

وترى فريدا أدلر (1975) في كتابها "أخوات في الجريمة" أن حركة تحرير المرأة أدت إلى زيادة معدلات الجرائم التي ترتكبها المرأة، كما أدت إلى ميل المرأة إلى تناول المخدرات، والخمور، وتدخين السجائر، بل والشجار، والانضمام إلى عصابات إجرامية، وان مثل هذه السلوكيات تساير طبيعة الأدوار الذكورية.[1]

[1] زرارقة فضيلة: مرجع سابق، ص ص 138- 148.

خلاصة الفصل:

يتأثر انحراف المرأة بالتغير الاجتماعي الذي يعرفه المجتمع والذي يمس دورها كعضو اجتماعي والمجتمع الجزائري عرف خلال سيرورته التاريخية مجموعة تغيرات مست دور المرأة ومكانتها وساهمت بشكل أو بآخر في زيادة انخراطها في الجريمة والانحراف مثل اتساع حرية تنقل المرأة في المجال الجغرافي، زيادة تعليم المرأة، خروج المرأة للعمل إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى المتعلقة بهذا الكائن البشري ذو الطبيعة الناعمة ،حيث اتفقت مختلف الأطر النظرية على أن المرأة كفرد اجتماعي لها علاقة بكل الأبعاد الاجتماعية التي يتكون منها النسق الاجتماعي وممارستها لفعل الانحراف والجريمة يعتبر خللا وظيفيا تؤدي إليه مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى التاريخية والسياسية.

الفصل الخامس: التجسدات الامبريقية للعوامل النفسية والاجتماعية لانحراف المرأة في المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا: الدراسات الغربية

1-دراسة بيكر هوارد "الغرباء أو الخارجون"

2-دراسة كارول سمارت "المرأة المجرمة حقيقة أم خرافة"

3-دراسة سسيسيليا شابرت "الجريمة النسوية والفقر"

4-دراسة جيرتي بريتوريوز "موجة العنف وسوء العاملة للنساء قاتلات أزواجهن"

ثانيا: الدراسات العربية

1-دراسة محمد إبراهيم الربدي "العوامل الإجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي"

2-دراسة رباب عنتر السيد "الظروف الفيسيولوجية الخاصة بالمرأة من الناحية الطبية وتأثيرها على سيكولوجية المرأة المجرمة"

3-دراسة هادية العود البهلول "الإنحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية"

ثالثا: الدراسات الجزائرية

1-دراسة شيهب عادل "الفقر والدعارة في المدينة الجزائرية"

2-دراسة زرارقة فيروز "الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق"

3-دراسة مزوز بركو "اجرام المرأة في المجتمع العوامل والآثار"

4-زرارقة زرارقة فضيلة "عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها"

5-دراسة نجيب برلماين حول الجريمة والمسألة السوسيولوجية"

6-دراسة بلمقدم يحيى "تحرر المرأة الجزائرية-الطالبة الجامعية نموذجا-"

رابعا: التعقيب على الدراسات

خلاصة الفصل

تمهيد:

تحمل المعرفة العلمية خاصية التراكمية فما يبدأ به الباحث العلمي مبني على نتائج من سبقوه من البحاثة، وما يصل إليه يكون سندا وقاعدة لمن يليه، ولهذا تعتبر الدراسات السابقة مرجعية نظرية يرتكز عليها الباحث في رسم حدود دراسته، حيث توضح له الرؤية المنهجية التي تمكنه من الوصول إلى أهدافه من دراسة هذا الموضوع أو ذاك، فهي تساعده في تدقيق مشكلته بالنظر إلى التأملات والأفكار المستمدة من الافتراضات المجردة والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

والدراسة الحالية كغيرها من الدراسات السابقة اعتمدت على مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الانحراف في المجتمعات الغربية والعربية على السواء، وقد استخدمنا في الغالب دراسات ركزت على الجرائم التي ترتكبها المرأة على اعتبار أن الإجرام هو أعلى درجات الانحراف لنبين وجود الظاهرة وخطورتها بالنسبة للمجتمعات، أين أضحت المرأة الكائن ذو الطبيعة الناعمة ومصدر العطف والحنان والرقة يمارس مختلف الانتهاكات القيمية التي كانت في وقت من الزمن حكرا على جنس الرجال، وحتى إن كانت توجد حالات فإنها نادرا ما ترقى إلى ممارسات كالقتل والضرب بالسلاح الأبيض وغيرها، مما وقفت عليه بعض الدراسات التي استخدمناها في بناء الموضوع ورسم حدوده.

وكان الهدف من عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع بحثنا التعمق في فهم المشكلة البحثية الخاصة بنا والإحاطة بكل جوانب الموضوع نظرا لتشعبه من جهة وكونه من الظواهر الطابو في مجتمعنا الجزائري من جهة أخرى.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات ارتأينا أنها تخدم موضوعنا وتتشابه معه في نقاط متعددة رغم اختلاف الزمان والمكان ومجتمع البحث، حاولنا توظيفها في ضبط حدود بحثنا بما يتماشى مع خصوصية الظاهرة ومجتمع البحث خاصة وأن جزء كبير من هذه الدراسات يدرس

نفس مؤشرات المجال المدروس حاليا ويبحث في نفس الأبعاد التي أثارتها الدراسة الحالية، وقد جاء تقسيمنا لهذه الدراسات إلى دراسات أجنبية وعربية وجزائرية، بدلا من تقسيمها اعتمادا على الفرضيات الجزئية نظرا لأن معظم الدراسات التي التقينا بها أهملت البعد النفسي في دراسة ظاهرة انحراف المرأة، وبالتالي ما يمكن أن يحدثه هذا الأمر من تأثير على تقسيم هذا الجزء من الدراسة.

أولا: الدراسات الغربية

1-دراسة بيكرهوارد Becker Haourd "الغرباء" أو "الخارجون":

من خلال هذا البحث تطرق "هوارد بيكر" إلى موضوع "الانحراف" باعتباره اختراق للمعايير والقيم المسلم موضوع "الانحراف" باعتباره اختراق للمعايير والقيم المسلم بصحتها من قبل الجماعات، إنطلق بيكر من السؤال التالي: كيف توصلت المجموعات الاجتماعية أو المجتمع في خلق الانحراف؟ حيث ركزت الدراسة حول الانحراف حتى بداية الستينات بشكل خاص على الوسط الاجتماعي للمنحرف وشخصيته.[1]

مراحل البحث عند "بيكر" حول الانحراف مميزة تتمثل في:

أنه يحدد منذ الصفحات الأولى المعنى أو المعنى المزدوج لمصطلح "الغرباء" " outsiders" فهذا المصطلح يحدد للمؤلف الأوضاع التي يخترق فيها المعيار والتي يتم تطابقه فيها.

النموذج الذي استعمله "بيكر" في التحليل قد سمح له بتحديد المراحل المختلفة لمهنة "المنحرف"، ومن هنا تحديد المسار الذي يتحول فيه الفرد إلى "منحرف"، ويتمثل هذا المسار فيما يلي:

- تتشكل المرحلة الأولى لمهنة المنحرفة في أغلب الأحيان من خلال ارتكاب خرق ما، حيث يكون هذا الخرق موضوع وسم "نعت" من قبل الأقارب أولا، ثم من قبل هيئات الرقابة الاجتماعية.
- يمنح هذا النعت الذي أخترق المعيار من مواصلة التفاعل ضمن الإطار الشرعي، ويعيقه شيئا فشيئا عن تقدير حاله كمنحرف عن طريق تبيان صورته من قبل المجتمع.

---

[1] معطى سولاف: "الإنحراف الإجتماعي" أسباب الإنحراف لدى الطلبة الجامعيين الداخليين، إقامة 19 ماي 1956، مدينة وهران، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، تحت إشراف الأستاذ الدكتور يزلي بن عمر، تخصص علم إجتماع الهوية والتحول الإجتماعي، جامعة وهران، سنة 2012-2013، ص ص 22-24.

- يدفع هذا النعت الفاضح الفرد إلى إرتكاب المزيد من الإختراقات والتجاوزات الجديدة، والتعرف عل متجاوزين ومخترقين آخرين مدعومين بشكل أكبر حتى يتمكن من الإلمام بوضعه الجديد.
- من أجل إنجاز هذه الدراسة إعتمد بيكر على 50 مقابلة مع منحرفين كما عمد "هوارد بيكر" طيلة بحثه للتأكيد على أن الإنحراف هو نتيجة لردود أفعال وسلوكات الغير وباختصار فإن المجتمع يخلق "الإنحراف" من خلال رد فعله تجاه الخروقات والمخلفات، ومن خلال إنشاء معايير والتي يؤدي عدم إحترامها إلى الإنحراف، كما أنه ومنذ صدور "outsicders" استمر في التأكيد على أن فهم ظاهرة الإنحراف يفرض الدراسة الدقيقة للمتهمين Accusés والمتهمين "Accusateurs" على حد السواء.

2- دراسة كارول سمارت (1979) "المرأة المجرمة حقيقة أم خرافة":[1]

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "**المرأة المجرمة حقيقة أم خرافة؟**" استخدمت فيها الباحثة الإحصاءات الجنائية الموجودة في السجلات الرسمية للسنوات (1935-1945) و(1955-1965) و(1965-1975) في الولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلقت الباحثة من تساؤل مفاده: هل توجد علاقة بين تحرر المرأة وارتكابها للجريمة؟

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

-التغير في موقع ومكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى عدم وجود تباين في تقسيم العمل بين الجنسين تحرر المرأة عامل من عوامل زيادة الجريمة.

-الجريمة النسوية تتجه إلى الجريمة الذكورية كالسرقة، السطو، والجريمة المنظمة.

[1] carol smart (1979) : "the new female criminal :reality or myth ? "british journal of criminology ,vol 19. n10.

-نظرة المجتمع آنذاك أن النساء أصبحن يتجهن للإجرام بصورة أعلى بسبب احتكاكهم بالجنس الأخر خارج البيت، يعني أن أي تغير اجتماعي واقتصادي يمس المرأة ينظر إليه بتخوف كبير، بينما أي تعزيز لقيمة ودور المرأة التقليدي هو بمثابة مضاد حيوي للجنوح والفوضى الاجتماعية.

-تحرر المرأة في المجتمع الأمريكي أدى إلى عدم وجود فروق جوهرية في الجريمة بينها وبين الرجل، وذلك لضيق الاختلافات الثقافية أي أن المرأة أصبحت مساوية للرجل حتى في الجريمة.

-توصلت الباحثة من خلال مقارنتها الجريمة المرأة في الإحصائيات الجنائية أنه يوجد نوع من التظليل في الإحصائيات الرسمية للجريمة.

-حركة التحرر لن تؤثر على النساء وفقط بل ستؤثر على الوعي وتصورات الشرطة والقضاة وموظفي الخدمات الاجتماعية الذين سيفسرون سلوك المرأة: على ضوء اعتقادهم وتصورهم لمفهوم التحرر.

-وجود متغيرات اجتماعية غير التحرر أكثر ارتباطا بممارسة المرأة للسلوك الإجرامي.

تقييم الدراسة:

تنطوي الدراسة على أهمية كبيرة خاصة لكونها من الدراسات الأولى التي فتحت المجال أمام البحث في الجرائم الخاصة بالمرأة والبحث عن مسبباتها وربطها بمتغير التحرر الذي افرزه التغير الاجتماعي كمطلب رئيسي للحركات النسائية التحررية، غير أنها ورغم النتائج الجيدة التي توصلت إليها دراسة وثائقية لم تلامس واقع النساء المجرمات ولم تحتك بهم مباشرة لتقف على الأسباب الحقيقة التي دفعت بهم لارتكاب الجريمة.

محل الإفادة:

استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في بناء الجانب النظري والانطلاق من النتائج التي توصلت إليها الباحثة "كارول سمارث" في بلورة مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات خاصة الفرض المتعلق بدوره الفضاء الجامعي الذي يوفر درجة كبيرة من التحرر بالنسبة للمرأة وممارستها للجريمة.

3- دراسة سيسيليا شابرت (2003) سيسيليا شابرت "الجريمة النسوية والفقر"[1]:

كان عنوان الدراسة "الجريمة النسوية والفقر" وانطلقت الباحثة من مشكلة دراسة تبحث في العلاقة بين الفقر وممارسة المرأة الريفية للجريمة، واستخدمت الباحثة تقنية المقابلة لجمع البيانات.

الهدف من الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

-معرفة أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء المهمشات اقتصاديا.

-الوقوف على الدوافع وراء ارتكاب المرأة للجريمة.

-الكشف عن علاقة الفقر بإجرام المرأة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

-أغلب أفراد العينة مطلقات ولديهن أطفال (طفل إلى 4اطفال) وأغلبهن عاطلات عن العمل.

-أهم الجرائم التي ترتكبها المرأة هي: الإدمان على الكحول والمخدرات، التجارة بالمخدرات، الانحراف الجنسي (الدعارة) السرقة، جرائم النصب والاحتلال والتزوير.

أهم العوامل التي دفعتهن لارتكاب والتزوير:

-البحث عن وسيلة لإنهاء الفقر والحاجة و توفير المال.

-التعليم المتدني والعمل بأجور زهيدة.

-الفرص غير المتساوية والتهميش من المجتمع.

-أثر البرامج التليفزيونية التي تروج بصورة غير واقعية وسلبية وغير قابلة للتحقيق حق النساء في النجاح والتحرر وبالتالي غالبا ما تلجا النساء الفقيرات إلى ارتكاب الجريمة لتحقيق النجاح التي تروج له البرامج التلفزيونية.

---

[1] cecilia shubert (2003) :female crime and poverty :stolen apportunities ,university of athabasca ,2003.

-وتوصلت الباحثة إلى أن طبيعة العلاقة القائمة بين إجرام المرأة والفقر هي علاقة معقدة ويمكن تفسيرها بأنها علاقة منفعة أو اعتماد متبادل قريب إلى علاقة سبب أنماط تأثير حيث اعتبرت الباحثة هاتين القوتين (الجريمة والفقر) أحدهما وقود للأخر.

-وجود عوامل أخرى غير الفقر لها دور في إجرام المرأة.

تقييم الدراسة:

هي دراسة ذات أهمية كبيرة كشفت عن الأنماط الإجرامية السائدة عند جنس الأنثى وفسرت علاقتها بالفقر بشكل دقيق وغير سلبي واعتبرته من العوامل الأساسية الذي يدفع المرأة إلى الجريمة والانحراف إلى جانب عوامل أخرى.

محل الإفادة:

استفادت الدراسة الحالية من دراسة سيسيليا شابرت في بناء الجانب المنهجي للدراسة والاطلاع أكثر على النظريات المفسرة لجريمة المرأة وتلتقي الدراستين في أنهما ركزا على نفس مظاهر الفعل الإجرامي عند المرأة من شرب الخمر، وتناول المخدرات والإدمان والعلاقات الجنسية إلا أنهما يختلفان في العوامل المفسرة لجريمة المرأة حيث الدراسة الحالية تركز على عامل الأسرة وعامل الرفقة السيئة، وبدرجة اقل عامل الحاجة المادية التي اعتبرته "سيسيليا شابرت" العامل الأساسي.

4-دراسة جيرتي بريتوريز (2006) "موجة العنف وسوء المعاملة للنساء"[1]:

قامت هذه الدراسة تحت عنوان: موجة العنف وسوء المعاملة للنساء قاتلات أزواجهن، وانطلقت من إشكال يدور حول علاقة العنف والمعاملة السيئة في جريمة قتل النساء لأزواجهن وهدفت الدراسة إلى:

[1] h.gertie Pretorius (2006) :the cycle of violence a buse in women wha kill an intimate male partner ,doctoral thesis ,university of Johannes burg ,south Africa.

–معرفة خصائص السجينات الاجتماعية، والتعرف على العلاقات الاجتماعية للسجينة مع أسرتها، وأسلوب المعاملة، ووسيلة القتل.

–المقارنة بين النساء اللواتي استعن بطرف أخر لارتكاب الجريمة والنساء اللواتي لم يشاركن أي شخص في القتل.

– استخدمت الدراسة الاستمارة لجمع البيانات وبلغت عينة الدراسة 60 سجينة من 5 سجون في كافة أنحاء جنوب إفريقيا، وكل أفراد العينة محكوم عليهم بالسجن في تهمة قتل الزوج.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

–من حيث العرق واللغة: كانت السجينات من أصول ولغات مختلفة فحسب التوزيع العرقي.

– بلغت نسبة السجينات كما يلي: علاقتهن جيدة، من الزنوج، 10 آسياويات، 1.7 هنود،1 آخرون.

– وحسب اللغات السائدة كانت كما يلي: 35 افريقية، الزولوبنشة 11.7، الانجليزية 8.3، شواني 8.3، سوشي 3.3 وأخرى بنسبة 33.3.

– أغلب السجينات لديهن مستوى تعليم الثانوي بنسبة 43.33 تليها نسبة الابتدائي ب21.66 وحاملي الشهادات الجامعية بنسبة 6.66، مؤهلات ما بعد الدراسة بنسبة 3.33.

– علاقة السجينات مع أسرهن أثناء طفولتهن 53.33 علاقتهن جيدة، 30 من هن تعرضن لسوء المعاملة من الوالدين أو أحدهما في حين تعرض 16.66 من العينة للعنف الأسري.

– أكثر أنواع سوء المعاملة الأسرية هي: استغلال اقتصادي، عنف جسدي، عنف جنسي، عنف لفظي، حرمان عاطفي.

– أغلبية مفردات العينة صرخن أنهن طلبن المساعدة من أفراد العائلة أو الشرطة أو الأصدقاء ولكن مأمن مجيب فاضطررن للقتل دفاعا عن النفس.

تؤكد النتائج بأن النساء المجرمات في اغلب الأحيان واجهن مشاكل صحية ونفسية مثل الكآبة ومحاولات الانتحار وأمراض عضوية.

من العوامل التي دفعت بمفردات العينة إلى قتل أزواجهن: سوء المعاملة، الغيرة، الانتقام، النزاعات، تهديد الزوج المستمر.

تقييم الدراسة:

كشفت هذه الدراسة إن العنف الممارس ضد المرأة يمكن أن يولد عنفا اشد كالقتل وبالتالي أعطت فهما وتفسيرا للجريمة التي ترتكبها المرأة بأنها قد تكون ردة فعل على تعرضها للعنف وسوء المعاملة، وهي دراسة هامة كشفت عن الطريقة التي تستعملها المرأة في القتل والتي غالبا هي الطرق التقليدية كاستخدام السكين، السم، الخنق أو الحرق.

وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لنفس المؤشر بالنسبة للعوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب المرأة للفعل الإجرامي والمتمثل في سوء المعاملة الأسرية والتي أثبتتها دراسة جيرتي وتبحث فيها الدراسة الحالية وتلتقى الدراستان أيضا في النتيجة التي توصلت إليها دراسة جيرتي بأن النساء المجرمات في أغلب الأحيان واجهن مشاكل نفسية مثل الكآبة، محاولة الانتحار، وأمراض عضوية ... وهذا الأمر تبحث فيه الدراسة الحالية.

محل الإفادة:

استفادت الدراسة الحالية من دراسة جيرتي بريتوريوز في تعميق الفهم حول جريمة المرأة واختيار مؤشرات الدراسة وأيضا في بناء أسئلة الاستمارة والمقابلة.

ثانيا: الدراسات العربية

1-دراسة محمد إبراهيم البردي 2003 "العوامل الإجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي"[1]:

بعنوان: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي.

من أهداف الدراسة التعريف على السمات والخصائص الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة، ومدى تأثير تلك السمات في ميلهن للانحراف وارتكاب الجريمة، كما حاول التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بميل النساء السعوديات لارتكاب الجريمة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي باعتماده على أسلوب المسح الاجتماعي واستخدام الاستبيان لجمع البيانات وقد قدرت عينة الدراسة ب 228 امرأة موقوفة في سجون النساء.

من أهم النتائج التي توصل إليها:

-غالبية السجينات ارتكبن جرائم أخلاقية ومعظمهن من فئة الشباب وتنتشر في أوساطهم الأمية وتدني المستوى التعليمي.

-غالبية السجينات متزوجات أو سبق لهن الزواج ومعظمهن يعشن في أسر متصدعة ماديا أو عاطفيا أو أخلاقيا وأنهن يتلقين معاملة أسرية سيئة.

-هناك ضعف في الحالة الاقتصادية لدى العينة كتدني دخل أسرهن أو السكن في أماكن ضيقة أو الأحياء الشعبية.

[1] محمد إبراهيم الربدي: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير، 2003 منشور على الانترنت.

-كثيرا من أفراد العينة كنى يرافقن صديقات السوء من المرتكبات للجرائم واللواتي دخلن أكثر من مرة إلى السجون مما أثر في انحرافهن وأن مستوى تدينهن ضعيف كما تبين أن وقت الفراغ لديهن طويل ولا يستفدن منه.

-تبين أن معظم النساء السعوديات المتزوجات من أفراد العينة يشعرن بعدم توافق زواجي مع أزواجهن بشكل عام.

تقييم الدراسة:

حاولت هذه الدراسة الإلمام بجميع العوامل الاجتماعية التي تجعل المرأة تنحرف وتمارس الجريمة دون التطرق إلى العوامل النفسية المصاحبة لارتكاب المرأة للفعل المجرم، وهي دراسة مهمة لكنها لا تلتقي كثيرا مع الدراسة الحالية كونها تنطلق من مجتمع مغلق كالمجتمع السعودي الذي يختلف كثيرا في خصوصياته الثقافية والمعيارية مع مجتمعنا الجزائري لاسيما اتجاه جنس المرأة العادية أو المجرمة.

محل الإفادة:

كانت الاستفادة من هذه الدراسة في الجانب الأدبي للدراسة خاصة بلورة الإطار النظري وتناول النظريات المفسرة للجريمة عند المرأة.

2-دراسة رباب عنتر السيد "الظروف الفيسيولوجية الخاصة بالمرأة من الناحية الطبية وتأثيرها على سيكولوجية المرأة المجرمة":[1]

بعنوان "الظروف الفيسيولوجية الخاصة بالمرأة من الناحية الطبية، وكيف يكون لها تأثير على سيكولوجية المرأة حتى تكون سببا في إتيان الجريمة أو الوقوع تحت طائلة القانون".

[1] رباب عنتر السيد: الظروف الفسيولوجية الخاصة بالمرأة وأثرها على الجريمة والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2005.

- التعرف إذا كانت الظروف من الأسباب المخففة العقوبة على المرأة أو لتطبيق بعض التدابير العلاجية اتجاهها.

وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- تمر المرأة في أطوار حياتها بظروف شتى منها دور المراهقة وما يصحبها من الطمث ثم الحمل والولادة، وأخيرا اضطرابات سن اليأس واقتصرت الدراسة على حالة الطمث والولادة لكونهما الظرفين اللذين صاحبا بعض صور الإجرام.
- تبين أن هناك فرقا بين فترة الطمت ذاتها بعد نزول الحيض وفترة ما قبل الطمث، حيث الأخيرة من أكثر الفترات التي تقترن بتغيرات هرمونية عديدة، ثبت طبيا أنها تؤدي إلى أعراض نفسية وعصبية متعددة منها الاكتئاب والميل للحدة والانفعال.
- أكدت الدراسات الإحصائية أن النسبة العظمى من السجينات أو مرتكبات السلوك الإجرامي كن يجتزن فترة الطمث وان الأثر السيئ للطمث كان أكثر عند من تعاني من التوتر السابق على الطمث، وقد تكون هذه العوامل في ذاتها مسؤولة عن بعض الجرائم فمثلا قد يؤدي التهيج وفقدان السيطرة على الأعصاب إلى العنف والاعتداء، وقد يؤدي الخمول إلى إهمال الأطفال والاكتئاب ومحاولة الانتحار.
- قد تكون الولادة حدثا فيزيولوجيا طبيعيا يمر بسلام، وقد يكون في بعض الحالات أزمة حقيقية، حيث في فترة النفاس تحدث تغيرات هرمونية تصحبها بعض الأعراض المرضية لدى بعض النساء، منها ما يسمى بذهان ما بعد الولادة الذي يرتبط بالسلوك الإجرامي الذي يتخذ إحدى الصورتين الانتحار أو إيذاء الجنين ومن هنا تبين الدراسة العلاقة بين حدث الولادة كحدث فيزيولوجي وبين جريمة قتل الطفل حديث العهد بالولادة التي ترتكبها الأم النهائية.

- وجود تباين في المعاملة الجنائية لجريمة قتل الأطفال حديثي العهد بالولادة، فتنجد بعض الأحيان المحكمة تستجيب للدفاع المسمى اكتئاب ما بعد الولادة، وفي أحيانا أخرى يكون الموقف متشدد للمحلفين تجاه مثل هذه الدوافع مقرين أنه لا عذر للأمهات في قتل أطفالهن.

تقييم الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية بالغة نظرا لأهمية الموضوع المتناول حيث ساهمت في التعرف على متغير الطمث وعلاقته بارتكاب المرأة للفعل لإجرامي عند المرأة وبالتالي تعتبر داعما للنظرية البيولوجية التي تقر بان التكوين البيولوجي للمرأة يساهم في ارتكابها للجريمة حيث قدمت الدراسة إحصاءات هامة تدل على فترة الطمث وعلاقتها بإجرام المرأة.

محل الإفادة:

استفادت الدراسة الحالية من دراسة رباب عنتر السيد خاصة في بناء الجانب النظري وبالأخص الجزء المتعلق بعوامل إجرام المرأة.

3- دراسة هادية العود البهلول "الإنحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية":[1]

بعنوان الانحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية، حيث قامت الباحثة بدراسة الانحراف النسوي لاسيما الانحراف الإجرامي لدى المرأة محاولة الكشف عن العوامل المؤدية لهذه الظاهرة والوقوف على تطورها الكيفي.

---

[1] دراسة هادية العود البهلول: **الانحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية**، دار محمد علي للنشر، تونس، ط1. 2010م.

انطلقت الباحثة من مجموعة فرضيات رئيسة تتمثل **الفرضية الأولى:** في أن تفشي ظاهرة البطالة والفقر نتيجة قلة موارد الرزق خاصة في المناطق المحرومة التي لم تشملها برامج التنمية زاد من هجرة الإناث نحو المدن الكبرى مما جعل هذه المدن مسارح للانحراف والجريمة بالنسبة للمرأة.

الفرضية الثانية: ضعف الدخل زاد من انحراف المرأة.

الفرضية الثالثة: تدني المنظومة القيمية في تونس زاد من سقوط الفرد في دوامة الضياع والفراغ واليأس والبؤس والجريمة.

الفرضية الرابعة: فعالية الغزو الثقافي والفكري التي تخلق حاجات زائفة مما يولد خلفية سلوك الانحراف لدى المرأة والرجل على حد سواء.

استخدمت الباحثة الإحصاءات الرسمية حول إجرام الفتيات بين سن 13 و18 سنة في تونس في المدة الفاصلة بين 1993-2003 وبيانات ميدانية لأراء بعض رجال القانون، كما اعتمدت على بيانات ميدانية لعينة من خريجات سجن صفاقس خلال 2004-2005.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تبين أن نوع الجرائم التي ترتكبها المرأة في المجتمع التونسي هي جرائم خاصة بالأخلاق، الجرائم الجنسية بنسبة تفوق 37 % التي غالبا ما تكون مرفوقة بجريمة سكر أو عنف. كذلك جرائم السرقة التي تقع بدافع الحاجة أو الفقر أو بدافع المحاكاة والإغراء، وكذلك تورط المرأة في جرائم القتل لأسباب سوسيو اقتصادية كالوعد بالزواج مقابل استغلال اقتصادي ثم غدر أو خصومات زوجية بسبب الضيق المالي، أو لأسباب أخلاقية، خيانة زوجية، مجون وسكر بين الجانيات والضحايا.

انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات لدى فئة الإناث:

بينت الدراسة أن أكثر من ثلثي الجرائم ترتكب في المدن الكبرى المعروفة بأنها أقطاب جذب سكاني فهي مراكز اقتصادية مهمة تكثر فيها فرص الجريمة وأن هذه الجرائم غالبا ما تقوم بها إناث

جئن من مناطق ريفية للإقامة بهذه المدن بغرض العمل لكن سرعان ما يتجهن إلى كسب المال من الدعارة ومن السرقة وذلك لقلة فرص العمل، أو لضعف مردوده أمام ارتفاع تكاليف المعيشة.

ارتكاب 70% من النساء محل العينة يرتكبن جرائمهن ضمن مجموعات من الجنسيين.

تبين أن الجرائم الجنسية خاصة الدعارة أصبحت بالنسبة لبعض النساء (أغلبهن في العقد الرابع أو الخامس من العمر) مجالا للاستثمار، وذلك بتنظيم أجواء سكنية ملائمة في أماكن سكنية راقية للتوسط في الدعارة بين بائعات الهوى وزبائنهن.

أغلب المجرمات يشتكين من خلل قيمي وأخلاقي وغياب الوازع الباطني (دعارة، خيانة، قتل، مخدرات...)

تقييم الدراسة:

تعتبر دراسة هادية العود البهلول من أهم الدراسات العربية التي تناولت الجريمة عند المرأة واعتبرتها تحول وتغير في وضع المرأة واتجاهاتها وأفعالها وعلى أنها فاعلة ومتفاعلة في المجتمع سلبا وإيجابا ،وهذه الدراسة أثارت فرضيات جديدة في تناول هذا الموضوع خاصة فيما تعلق بتدني المنظومة القيمية في تونس وعلاقتها بإجرام المرأة ،أو تلك المتعلقة بالغزو الثقافي أو الفكري وما يخلقه من حاجات زائفة وبعيدة عن الواقع تولد أرضية للسلوك الإنحرافي والإجرامي خاصة وأن تونس بلد سياحي وكثيرا ما تترافق الخدمات السياحية ببعض الانحرافات كالدعارة.

محل الإفادة:

استفادت الدراسة الحالية من دراسة هادية العود البهلول في بناء الرؤية البحثية الخاصة بمعالجة هذه الظاهرة فكلتا الدراستين تعتبر ظاهرة إجرام المرأة وتطورها من مظاهر التغير الاجتماعي التي عرفته البلدان العربية خاصة، ونقول خاصة لأن التغير حصل في العالم أجمع لكن تداعياته كانت أكثر وضوحا على البلدان العربية التي شهدت انفتاحا قيميا كبيرا حتى لا نقول سقوط أبنيتها القيمية

مما كان له انعكاس على الحياة المجتمعية كاملة في هذه المجتمعات وانتشار ظواهر سلبية كثيرة اتسعت مساحتها بشكل ملفت للنظر كظاهرة إجرام المرأة بعدما كانت المرأة كيان متحكم فيه مخزون داخل أسوار البيوت.

ثالثا: الدراسات الجزائرية

1-دراسة شهيب عادل:"الفقر والدعارة في المدينة الجزائرية دراسة ميدانية لبعض مدن الشرق الجزائري".[1]

انطلق الباحث في دراسته من تساؤلين رئيسيين ها:

1- هل يساهم الموقع السوسيوإقتصادي المنخفض لفئة النساء الفقيرات بشكل كبير في إنتشار الدعارة بالمدينة الجزائرية؟

2- ما الإتجاه العام للمجتمع والفرد الجزائري نحو المرأة الفقيرة التي تمارس الدعارة؟

واستعان الباحث من أجل الإجابة على هاذين التساؤلين بالمنهج الوصفي في أسلوبي العلائقي (الإرتباطي) من أجل تفسير واقع إنتشار ظاهرة الدعارة بالمدينة الجزائرية والبحث في أسبابها.

وشملت الدراسة عدة مدن من الشرق الجزائري هي مدينة سطيف، جيجل، قسنطينة، سكيكدة وعنابة، حيث إختار الباحث عينة قصدية قدرت بـ 178 مفردة بحث من النساء اللاتي يمارسن الدعارة إلى جانب عينة عشوائية مقدرة بـ 1083 مفردة بحث موزعة بين الذكورة والإناث من مختلف الفئات العمرية لاختيار الفرضية الثانية.

واستخدم الباحث أدوات الملاحظة المخبرون وأداة الإستمارة كأداة أساسية في البحث، حيث إستخدم استمارتين كانت الأولى موجهة إلى النساء اللاتي يمارسن الدعارة بغرض جمع المعلومات

---

[1] عادل شيهب: الفقر والدعارة بالمدينة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علم إجتماع الحضري، تحت إشراف الأستاذ الدكتور بولفلفل إبراهيم، جامعة قسنطينة2، السنة الجامعية 2015-2016.

المتعلقة بالفرضية الأولى حول علاقة الموقع السوسيوإقتصادي المنخفض للمرأة بممارستها فعل الدعارة.

والإستمارة الثانية صممت من أجل إختيار الفرضية الثانية المتعلقة بالإتجاه العام للمجتمع الجزائري والفرد الجزائري نحو المرأة الفقيرة التي تمارس الدعارة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج كان أهمها:

- أغلب مفردات الدراسة تتكون أسرهن من 5 إلى 6 أفراد.
- أغلبية أفراد العينة مازلن يعملن بما نسبته 62.21% وعملهن ما بين دائم ومؤقت أو بصيغ العمل التي أوجدتها الحكومة الجزائرية لمساعدة بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة وللحد من البطالة مثل صيغة الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل.
- أغلبية مفردات العينة لا يعانين من مرض وذلك بنسبة 94.94 % أما النسبة المتبقية المتمثلة في 5.05% يعانين المرض 3.37% منهن.
- يعانين مرض مزمن ونسبة 1.12% مصابات بمرض جنسي.
- أغلبية مفردات العينة بنسبة 54.59 % يؤكدن بأن أفراد الحي والأقارب يعلمون بطبيعة عملهن وجاءت ردة أفعالهم متضاربة بين اللامبالاة والمعارضة أو الموافقة أما 24.17% من مجموع أفراد العينة يقرون بعدم علم أفراد الحي والأقارب بطبيعة عملهن.
- أغلبية مفردات العينة بما نسبته 91.37% أكدن وجود إنحرافات اجتماعية مختلفة بالمنطقة السكنية التي يقطنون بها أكثرها إنتشارا هي المخدرات والدعارة.
- أكدت أغلبية مفردات العينة بما نسبته 69.57% على وجود عدة أطراف تمارس الدعارة على رأسها صديقات مفردات العينة بنسبة 32.20% تلتها فئة الجيران بنسبة 27.52% إلى جانب الأهل والأقارب بنسبة 9.55%.

- أغلبية أفراد العينة لم يدخلن عالم الدعارة لوحدهن بنسبة 81.46%، بل هناك أطراف ساعدتهن على ذلك من بينهن الأهل، الجيران، الصديقة، الصاحب...الخ.

- **تقييم الدراسة:**

عالجت دراسة الفقر والدعارة في المدينة الجزائرية إحدى الظواهر الطابو والمسكوت عنها في الجزائر، وهو ما يزيد من قيمة الدراسة في حد ذاتها ومن الناحية العملية جاءت الدراسة دسمة من حيث الأفكار المطروحة ومن حيث المراجع المستخدمة في الإطار المفاهيمي أو النظري، كما أن البيانات المحصل عليها من الميدان تعتبر أرضية مهمة للمختصين في مثل هكذا مواضيع.

- **محل الإفادة:**

إستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة خاصة في تحديد مفهوم الدعارة كإحدى المؤشرات البارزة في المجال المدروس، كما ساهمت في توضيح الرؤية المنهجية لمعالجة الموضوع المطروح للدراسة والموسوم بالعوامل النفسية والإجتماعية لإنحراف المرأة بالمجتمع الجزائري.

2- دراسة زراقة فيروز "الأسرة وعلاقتها بانحراف للحدث المراهق":[1]

إنطلقت الباحثة من تساؤل رئيسي فحواه: هل توجد علاقة بين الأسرة والسلوك الإنحرافي للحدث المراهق؟ واندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- هل للعلاقات الأسرية تأثير على إنحراف الحدث المراهق؟
- هل لمرحلة المراهقة وتغيراتها النفسية والفيزيولوجية تأثير على سلوك الحدث داخل الأسرة وخارجها؟
- هل هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة والسلوك الإنحرافي للحدث المراهق؟

---

[1] زراقة فيروز: الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ ميلود سفاري، تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة 2004-2005.

- هل لمرحلة المراهقة وتغيراتها النفسية والفيزيولوجية تأثير على سلوك الحدث داخل الأسرة وخارجها؟
- هل هناك علاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة والسلوك الإنحرافي للحدث المراهق؟
- هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي للوالدين والسلوك الإنحرافي للحدث؟

واستخدمت الباحثة عينة مكونة من 64 حدث متواجدون في مركز إعادة التربية لولاية سطيف إلى جانب عينة عشوائية منتظمة من ثانويتي عمر حرايق وسط مدينة سطيف وثانوية عمار خلوفي بدائرة بوقاعة بلغ عددهم 110 تلميذ وكل العينة من جنس الذكور علما أن عينة الأحداث كانت المجموعة التجريبية وعينة التلاميذ مجموعة ضابطة إستخدمت الباحثة في دراستها منهج متعدد الجوانب ممثلا في المنهج الوصفي والتجريبي والطريقة المقارنة إلى جانب الطريقة الإحصائية، وتم الإعتماد على الأدوات البحثية الأساسية من ملاحظة بسيطة ومقابلة، والوثائق والسجلات إلى جانب الإستمارة التي كانت الأداة الرئيسية في جمع البيانات الميدانية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

- توجد علاقة طردية بين طبيعة العلاقات الأسرية والإنحراف.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التجريبية، والمجموعة الضابطة فيما يخص كثرة الشجار بين الوالدين والإخوة وعدم تلبية حاجات الحدث، ورفض الأعمال التي يحبها، والشعور بعدم الرغبة والتقبل من طرف الأهل.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين فيما يخص تعاطي المسكرات، حيث تنتشر أكثر لدى آباء الأحداث.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين فيما يخص أسباب الطلاق ومن وحدات الدراسة.

UNIVERSITE SETIF2

- معظم الأحداث يعانون من المعاملة السيئة من طرف زوجة الأب، مقابل 00% من المجموعة الضابطة التي لم نسجل فيها أية حالة تعاني من المعاملة السيئة من جانب زوجة الأب، وفيما يخص معاملة زوج الأم فقد سجلت الدراسة نسبة 75% من الأحداث يعانون من المعاملة السيئة.
- يتمتع الأحداث بحرية أكثر مقارنة مع التلاميذ.
- أغلب وحدات المجموعة التجريبية يعانون من الوحدة ويفضلون التحدث مع الأصدقاء عن مشاكلهم وإنشغالاتهم، على التكلم مع الأهل والأقارب على عكس المجموعة الضابطة الذين يفضلون التحدث مع الوالدين.

- **تقييم الدراسة:**

تعتبر دراسة زراقة فيروز دراسة ثرية من ناحية المعلومات النظرية وكذا البيانات الميدانية، حيث تطرقت في الجانب النظري إلى مختلف إتجاهات التنظير حول ظاهرة الإنحراف من الإتجاه السوسيولوجي والسيكولوجي إلى الإتجاه البيولوجي والإقتصادي والإسلامي، ومن الناحية الميدانية إستخدمت المنهج التجريبي للحصول على بيانات دقيقة توضح العلاقة الطردية بين العلاقات الأسرية وإنحراف الحدث المراهق.

- **محل الإفادة:**

تطرقت الباحثة إلى عدة نقاط من خلال بحثها كأنماط الإنحراف الشائعة وسط الأحداث وهي نقطة مهمة ساهمت في تحديد مؤشرات الدراسة الحالية، كما إستفدنا من الناحية النظرية في بناء النموذج النظري الخاص بالدراسة لاسيما متغيّر الأسرة في علاقته بالإنحراف.

3- دراسة مزوز بركو "إجرام المرأة في المجتمع، العوامل والآثار":[1]

وهي دراسة قامت بها الباحثة بهدف الكشف عن العوامل التي صاحبت ارتكاب المرأة للفعل الإجرامي وانعكاسات هذا الفعل عليها وعلى محيطها الاجتماعي والأسري بالانطلاق من مجموعة من الأسئلة هي:

- ما هي أنواع الجرائم التي تقدم المرأة على ارتكابها؟
- ما هي العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي؟
- هل لبعض العوامل النفسية كالغيرة أو حب الانتقام أو سوء المعاملة دور في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة؟
- هل لبعض العوامل الاجتماعية كالمستوى الاقتصادي، الحالة المادية للوالدين، السوابق الإجرامية لأسرة المجرمة، الحصول على المال أو تسلط وأنانية الزوج، دور في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة؟
- ما هي الآثار التي يخلفها ارتكاب المرأة للجريمة؟ وهل هناك فروق بين هذه الآثار وأشكال الجرائم المرتكبة من قبل المرأة؟

استخدمت الباحثة في دراسة موضوعها المنهج الوصفي التحليلي وتم الاستعانة بالسجلات القضائية والمقابلة نصف الموجهة للسجينات كأدوات للدراسة. وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

- أكثر الجرائم المرتكبة من قبل المرأة في هذه الدراسة هما جريمتي الدعارة والقتل تلتها جريمة السرقة فالأعمال الإرهابية، فالتشرد فالزنا وفي الأخير الإدمان.
- بالنسبة لعمر النساء المرتكبات للجريمة سجلت أعلى نسبة بنساء في العقد الثالث (في الثلاثين) تلتها العقد الثاني (في العشرين)، وتقل نسبة النساء واللواتي يصل عمرهن ما بعد الخمسين.

---

[1] مزوز بركو: **إجرام المرأة في المجتمع العوامل والآثار**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر سنة 2010.

– ينتشر الإجرام عند المرأة العازبة مقارنة بالمتزوجة فحسب دراسة مزوز بركوا سجلت أعلى نسبة حسب الحالة المدنية للنساء محل العينة بالنسبة للعازبات تلتها المرأة المطلقة فالمتزوجة، أما الأرملة فلم تسجل ولا حالة.

– تنتمي المرأة المجرمة في هذه الدراسة إلى أنواع مختلفة من الأسر، حيث يشجع الطلاق بين الأولياء، والترمل، أو الزواج الثاني لأحد الوالدين بما نسبته 67.68% مقابل نسبة 33.22% بالنسبة للآباء المتزوجين على الانحراف والجريمة، وبذلك وصلت الباحثة إلى أن المجرمات يعشن في ظل محيط وجداني اجتماعي ثقافي مضطرب ومن دلائل هذا الاضطراب التفكك العائلي وسوء المعاملة والقسوة والإهمال العاطفي والمادي.

– إن التعرض للصدمات النفسية (محاولات الاغتصاب) والأزمات الاجتماعية (التصدع العائلي) يجعل المرأة المجرمة تعاني انفعالات شديدة يكون السبيل إلى الخروج منها ارتكابها للجريمة.

– هناك بواعث نفسية تقف وراء ارتكاب المرأة المجرمة للجريمة كالانتقام والغيرة والشعور بالدونية وانخفاض تقدير الذات وهناك بواعث اجتماعية لارتكاب المرأة للجريمة كدفع العار، الحصول على المال والنزاع العائلي.

– سوء المعاملة الأسرية كقسوة الوالدين على المرأة وعدم تلبية رغباتها وتعرض المرأة للعنف والعقاب بشتى أنواعه من أهم العوامل التي تؤدي إلى ممارسة الجريمة.

تقييم الدراسة:

درست مزوز بركو ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري من خلال فرضيات أساسية خاصة بالفعل المرتكب من قبل المرأة المجرمة وانعكاسه عليها لاحقا وهي دراسة قيمة لكنها درست العوامل الاجتماعية التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة من خلال الأثر الذي تحدثه هذه العوامل على نفسية

المرأة، وبالتالي جاء تحليها خالصا للحقل النفس اجتماعي ولم يولي اهتماما للتحليل السوسيولوجي الذي يرى في الفعل الإجرامي فعلا اجتماعيا أنتجته البيئة الاجتماعية والنظام الاجتماعي القائم.

محل الإفادة:

استفادت الدراسة الحالية من دراسة مزوز بركوا في بناء الجانب النظري والأخذ ببعض النتائج التي توصلت إليها الباحثة والانطلاق منها في دراسة الموضوع الحالي؛ خاصة أن كلتا الدراستين تنطلقان من مجتمع واحد له نفس الخصوصية الثقافية والفلسفة التربوية وهو المجتمع الجزائري، كما استفادت الباحثة من أسئلة المقابلة الخاصة بهذه الدراسة في بناء بعض جوانب الاستمارة التي تقوم عليها الدراسة الحالية.

4- دراسة زرارقة فضيلة "عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها": [1]

هي دراسة من أجل نيل شهادة الدكتوراه تحت إشراف الأستاذ الدكتور نصر الدين جابر من جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر عن قسم العلوم الاجتماعية للسنة الجامعية 2015-2016.

انطلقت الباحثة في بحثها من إشكالية مفادها: ما هي العوامل الاجتماعية التي دفعت المرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة؟ وما هي أهم النتائج المترتبة على ذلك؟ وإلى أي مدى تساهم برامج المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها؟

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في تناول موضوعها، وطبقت الدراسة على 65 امرأة موقوفة بكل من سجن سطيف، باتنة وبجاية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة زرارقة فضيلة ما يلي:

---

[1] زراقة فضيلة: **عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علم النفس، جامعة محمد خيضر - بسكرة لسنة2015 -2016 م

– تمارس المرأة المجرمة الجرائم الجنسية في المرتبة الأولى بنسبة 40% من مجموع الجرائم وأنها تلجأ لهذا النوع من أجل إشباع غرائزها إلى جانب جرائم أخرى ترتكبها المرأة كالسرقة والمتاجرة بالمخدرات وتعاطيها، والتزوير ووصلت حد القتل.

– تمارس المرأة الجريمة في سن الشباب وهذا ما أكدته الدراسة بما نسبته 63% من المبحوثات كانوا دون سن 30 سنة و 21.5% من مجموع أفراد العينة تراوحت أعمارهم بين 30 و39 سنة، ويشير ذلك حسب الباحثة إلى أن عمر النساء المرتكبات للجريمة يتمركز في سن الشباب وسن النضج بما نسبته 84% مجموع عينة الدراسة أعمارهم بين 19 و39 سنة،

– وسجلت الدراسة ما نسبته 4.60% من مجموع أفراد العينة أعمارهن فوق الخمسين وهو مؤشر على قلة نسبة جرائم النساء المسنات بالفئات العمرية الأخرى.

– هناك أثر واضح لماضي الفتاة خاصة في العلاقة بالوالدين على الإجرام، حيث أن سوء المعاملة من طرف الوالدين كعدم العدل في المعاملة بين الإخوة وعدم المساواة بين الأبناء في الرعاية والعناية لها دور في دفع المرأة لارتكاب الجريمة. إذ حسب الدراسة الحالية تعاني 78% من المبحوثات اللواتي ارتكبن جرائم أخلاقية يعانين من حرمان عاطفي مقابل 22% فقط من مجموع المبحوثات المرتكبات للجرائم الأخلاقية.

– تلعب الظروف الاقتصادية دورا مهما في ارتكاب المرأة للجريمة حيث بينت الدراسة أن 60% من مجموع أفراد العينة كن يسكن في الأحياء الشعبية وأنهن أكثر ميلا إلى جرائم السرقة والمخدرات، والجرائم الأخلاقيّة، كما أن أغلب النساء عينة الدراسة كان الأب أو الزوج هو المعيل الوحيد للأسرة وعدم كفايته أو إهماله يدفع بالأبناء إلى البحث عن ملجأ آخر لتأمين احتياجاتهم المادية. فقد يلجأن إلى السرقة أو للانحرافات الأخلاقية التي تدر عليهم بالمال كالعمل في الملاهي أو بيوت الدعارة أو الاتجار بالمخدرات والمهلوسات للكسب السريع.

- دلت الدراسة الميدانية أن أغلب المبحوثات يعشن في أسر مستوى الضبط لديها متدني حيث نجد الأب غائب حتى في غير أوقات العمل بما نسبته 54%، وأن الفتاة المبحوثة تدخل وتخرج من البيت كما يحلو لها بنسبة 62% وأن كل فرد من الأسرة منشغل بأموره الخاصة بعيدا عن الأمور العائلية بنسبة 60%.

- إجرام المرأة يتأثر بشكل كبير بأصدقائها (ذكور وإناث)

حيث نجد أن المرأة مرتكبة الجرائم الأخلاقية 80% من أصدقائهن كانوا يقومون بانحرافات تمس الأخلاق كالمعاكسات والتحرش، والمرأة التي اتهمت في قضية مخدرات 46% من أصدقائها من متعاطي المخدرات أو المتاجرين فيها.

تقييم الدراسة:

ألمت الباحثة بجوانب الدراسة وقدمت تحليلا متكاملا لنتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري الذي انطلقت منه؛ وحاولت إبراز أهم العوامل النفسية والاجتماعية التي تجعل المرأة الجزائرية تقدم على ارتكاب الجريمة في قالب سوسيولوجي تحليلي مميزو ملم بحدود النظرية السوسيولوجية والواقع الاجتماعي الجزائري.

محل الإفادة:

والتقت الدراسة الحالية مع دراسة الدكتورة زرارقة فضيلة في نقاط عدة من مؤشرات الفعل الإجرامي وبعض العوامل الاجتماعية التي لها دور في ممارسة الجريمة، وقد كانت دراسة زرارقة فضيلة بنتائجها الميدانية الإطار الذي رسم الخطوط المنهجية لدراسة الموضوع الحالي.

5- دراسة نجيب بولماين "الجريمة والمسألة السوسيولوجية":[1]

هي أطروحة من أجل نيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، انطلق الباحث من تساؤل رئيسي فحواه: إلى مدى ترتبط الجريمة بالأوضاع والظروف المعيشية للمجتمع؟

واستخدم منهج تحليل المضمون في دراسته لهذا الموضوع من خلال تحليل وثائق المنحرفين التي تصدرها محاكم قسنطينة وعنابة وسطيف.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

– تنتشر الجرائم في المجتمع الجزائري في المدينة على حساب الريف ويعود السبب إلى أدوات الضبط الاجتماعي باعتبارها معايير سائدة في الريف وإلى حد ما في المناطق شبه الحضرية، وذلك بعكس ما هو سائد في المناطق الحضرية، ومن ثم لا تتساوى المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية في تهيئة الفرص للسلوك الإجرامي.

– التغيرات السريعة في المجتمع الجزائري خاصة في الجوانب المادية التي مست كل حياة المجتمع لم تعطي فرصة للعناصر الثقافية لتوائم تلك المتغيرات مما أوجد هوة بين الجانب المادي والجانب الثقافي أثناء عملية التنمية، الأمر الذي أدى إلى انهيار القيم والمعايير الاجتماعية والتفكك الاجتماعي وانتشار الجريمة والانحراف.

– تنتشر الأمية بدرجة ملحوظة بين المجرمين إلى جانب تفكك العلاقات الأسرية واضطراب هذه العلاقات مستمر كما تتسم أسرهم بارتفاع نسبة الجريمة بين أعضائها ووجود سوابق إجرامية بين أبنائها وانتشار البطالة بين أفرادها.

---

[1] نجيب بولماين: **الجريمة والمسألة السوسيولوجية، دراسة بأبعادها السوسيوثقافية**، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري 2007/2008.

– يقيم المجرم في أحياء سكنية تتسم بانتشار الجريمة فيها، إذ يسكنها كثير من المجرمين والهاربين وذوي السوابق الإجرامية.

– تبين الدراسة قوة تأثير الأصدقاء من المجرمين على المجرم وخضوعه لتأثيرهم وبذلك هناك علاقة بين ارتكاب الجريمة وطبيعة الجماعة التي ينتمي لها الفرد.

– الصراع الثقافي أو ما يعرف بالثقافة الفرعية من عوامل ارتكاب الجريمة، حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل تختلف طريقة عيشهم عن طريقة العيش في المناطق الحضرية مما يؤدي بهم إلى سوء التكيف مع حياة المدينة ومن ثم إلى الانحراف والجريمة.

تقييم الدراسة:

قام الباحث نجيب بولماين بدراسة ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري في كليتها وفي علاقتها بالبناء الاجتماعي العام، وحاول تبيان كيف أن عملية التغيير التي مست المجتمع الجزائري منذ الاستقلال كان لها نتائجها على ظاهرة الجريمة؛ بل وساعدها على النمو من خلال خلق متغيرات جديدة اعتبرت أرض خصبة لزيادة الجريمة؛ كالهجرة من الريف إلى المدينة والتغير المادي الذي لم يصحبه تغيير ثقافي معياري؛ وما خلقه من تناقضات فتحت مجال الجريمة واسعا، وهي دراسة لها من الأهمية بما كان، غير أن شساعة الدراسة جعلت التحكم في الدراسة العلمية لها أمرا صعبا وهو أمر يلاحظه المتصفح لهذه الرسالة.

محل الإفادة:

استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة خاصة في بناء الجانب النظري للدراسة كالمفاهيم والأطر النظرية التي تناولت ظاهرة الجريمة والانحراف بالدراسة والبحث.

6- دراسة بلمقدم يحيى"تحرر المرأة الجزائرية- الطالبة الجامعية نموذجا- جامعة تلمسان نموذجا (Pdf.

هي دراسة في تخصص علم اجتماع السياسي والديني تحت إشراف مزوار بلخضر للسنة الجامعية 2014-2015.

انطلق الباحث في دراسته لهذا الموضوع من مشكلة جوهرية تدور حول تمثلات الطالبة الجامعية لمفهوم التحرر وممارستها له بالحرم الجامع. وهل تتحول الطالبة في طريقة لباسها وسلوكاتها وأخلاقها بعد دخولها الجامعة ولماذا؟

كما حاول الباحث معرفة مدى توافق أو تناقض قيم "التحرر" مع القيم السوسيو ثقافية على مستوى الممارسات. وهل تحرر الطالبة تضبطه العائلة أم المجتمع أم الدين الإسلامي. كل هذا كان بالانطلاق من تساؤل رئيسي فحواه: ما هي مظاهر تحرر الطالبة الجامعية من العوائق السوسيوثقافية؟ وما هي الإستراتيجيات المتبناة في ذلك؟

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج المقارن حاول فيه المقارنة بين أشكال التحرر عند نماذج مختلفة من الطالبات (متحجبات، غير متحجبات، ريفيات، مدنيات... مقيمات، غير مقيمات....) واستخدم لأجل جمع المعلومات كل من الملاحظة والمقابلة والاستبيان.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- أصبحت الطالبة الجامعية متحررة من القيود الخارجية أثناء تواجدها بالجامعة. هذه القيود التي قد تمنعها من الفعل والتفكير.

- تحرر الطالبة مرتبط بعامل المكان والزمان من القيود والعوائق السوسيوثقافية التي نشأت وتربت عليها مع العائلة.

– من الناحية السياسية لا توجد عوائق بقدر العوائق السوسيوثقافية التي تميز المجتمع الجزائري اتجاه المرأة بشكل عام.

– المقيمات أكثر تحررا من غير المقيمات، فكلما كانت الطالبة بعيدة عن الفضاء أو العقل العائلي يكبر هامش الحرية لديها ويتسع.

– هناك نوع من التحرر الافتراضي أو الخفي تمارسه الطالبة الجامعية من خلال الهاتف النقال والانترنت.

تقييم الدراسة:

هي دراسة تحتوي على كم هائل من المعلومات الميدانية حول موضوع تحرر الطالبة الجامعية وتجاوزها للقيم السوسيوثقافية بالمجتمع الجزائري، غير أنني لا أتوافق مع الباحث بلمقدم في المفهوم الذي استخدمه في طرح المشكلة البحثية "العوائق السوسيوثقافية" فهي ليست عوائق وإنما قيم ومعايير تعبر عن الخصوصية الثقافية والاجتماعية ورغم ذلك تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التحليلية الهامة في الحقل الاجتماعي التي تعبر عن التغيير القيمي والثقافي الذي شهده المجتمع الجزائري بعد الاستقلال من خلال نموذج الطالبة الجامعية. حيث أن الفضاء الجامعي من أكثر الفضاءات التي تبرز التغييرات الاجتماعية التي يشهدها مجتمع أو آخر.

محل الإفادة:

قام الباحث بدراسة مظاهر التحرر عند الطالبة الجامعية وهو نفس ميدان الدراسة الحالية، كما أن بعض مظاهر التحرر التي رصدتها الدراسة السابقة تتقاطع مع بعض المظاهر السلوكية التي تبحث فيها الدراسة الحالية، وبذلك ساعدتنا هذه الدراسة على بلورة بعض أسئلة الدراسة كما كان لهذه الدراسة إسهام في البناء النظري من مفاهيم ورؤى تحليلية لعملية التغيير الاجتماعي في الجزائر منذ الاستقلال.

رابعا: التعليق على الدراسات السابقة

أدرجت ضمن الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث موضوع انحراف المرأة وإقدامها على ارتكاب أفعال يجرمها القانون والعرف الاجتماعي كمظهر من مظاهر الإنزلاقات القيمية التي تصاحب التغيّرات التي تمس المجتمعات، وقد ركزت معظم الدراسات التي تم رصدها على عامل الأسرة والمعاملة السيئة للمرأة في إقدامها على ارتكاب الفعل المنحرف والإجرامي، وكذلك عامل الرفقة السيئة والظروف الاقتصادية السيئة وما تخلقه من ارتباكات نفسية عند المرأة تجعلها ضعيفة وتقودها إلى طريق الإنحراف وممارسة أفعال يرفضها القانون والعرف الاجتماعي كإدمان المخدرات والسرقة والقتل وممارسة الدعارة وغيرها من الأفعال غير السوية.

وبالنظر إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي تم استعراضها يمكن لنا استخلاص بعض الأفكار والقضايا المهمة في تشخيص ظاهرة الإنحراف بصفة عامة وانحراف المرأة وممارستها الجريمة بشكل خاص.

- اتفقت أغلب الدراسات على أن تعرض المرأة للمعاملة السيئة داخل الأسرة سواء من طرف الوالدين أو من طرف الزوج في حال المرأة المتزوجة من العوامل التي تدفع المرأة إلى كسر القواعد الأخلاقية والمعايير الاجتماعية، وممارسة الجريمة.
- تتفق معظم الدراسات السابقة على أن العوز والفقر من الظروف التي تدفع المرأة إلى ممارسة بعض الأفعال المجرمة كالسرقة والدعارة.
- تعتبر الجرائم الأخلاقية أكبر الجرائم الممارسة من طرف المرأة.

- أجمعت عدد من الدراسات على أن للرفقة السيئة مساهمة في ولوج المرأة عالم الجريمة والإنحراف وأن انحرافها يزيد في سن الشباب في الفئة العمرية من 20 إلى 25 سنة.
- تخلق الظروف الاجتماعية من معاملة سيئة للمرأة والفقر والحاجة ومخالطة رفقاء السوء أحوالا نفسية مضطربة ومرضية تساهم في زيادة انخراط المرأة في عالم الإنحراف.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة حول موضوع انحراف وإجرام المرأة من أجل الإطلاع على أهم النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة هذا الموضوع والتعرف على المنهج الملائم لهكذا دراسات، وكذا طبيعة الطروحات التي يثيرها موضوع الانحراف والجريمة في الوسط النسوي، وقد تنوعت الدراسات المشار إليها في هذا الفصل من أجنبية وعربية وجزائرية، وكانت الإفادة منها كبيرة خاصة فيما تعلق ببناء الجانب النظري للدراسة واختيار المنهج المناسب، وكذا بناء أداة الدراسة الأساسية، فمعظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي كمنهج رئيسي إلى جانب وجود دراسات تبنت المنهج التجريبي في تقصي هذا النوع من المواضيع، كما وجنا أن غالبية هذه الدراسات إعتمدت على تقنيتي الإستمارة والمقابلة في جمع المعلومات، إلى جانب وجود دراسات تبنت البحث الوثائقي كدراسة هادية العود البهلول، ودراسة كارول سمارت ودراسة نجيب بوكماين، وتقاطعت معظم الدراسات التي تم الإستعانة بها في بعض مؤشرات الدراسة خاصة الدعارة وتعاطي المخدرات، كما تقاطعت هذه الدراسات في الفروض التي إنطلقوا منها لدراسة هذا الموضوع، وإلتقوا في النتائج المتوصل إليها من أن ممارسة المرأة للجريمة والإنحراف يكون أكثر في سن الشباب وأن للأسرة دور بارز في انحراف المرأة إلى جانب التأثير الكبير للرفقة السيئة في دفع المرأة إلى طريق الإنحراف والدعارة.

الجانب التطبيقي

الفصل السادس: الاجراءات المتهجية للدراسة

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

1-المجال الزمني

2-المجال البشري

3-المجال المكاني

ثانيا: نوع الدراسة ومنهجها

ثالثا: ادوات جمع البيانات

1-الملاحظة

2-المقابلة

3-الاستمارة

رابعا: مجتمع البحث و العينة

1-مجتمع البحث والعينة

2- طريقة اختيار العينة

3-الخصائص السوسيولوجية لعينة الدراسة

خامسا: أساليب التحليل

1-الأسلوب الكمي

2-الأسلوب الكيفي

خلاصة الفصل

تمهيد:

إنّ تحديد الإجراءات المنهجية المتبعة في دراسة المواضيع دراسة علمية من خطوات المنهج العلمي، وهي خطوة ضرورية تسمح للباحث إسقاط مقاربته النظرية على الواقع المدروس، وتمثلت الإجراءات المنهجية التي انطوت عليها الدراسة الحالية ،والموسومة بالعوامل النفسية والاجتماعية لانحراف المرأة بالمجتمع الجزائري على تحديد مجالات الدراسة الثلاث الزمنية و البشرية والمكانية،ثم تحديد نوع الدراسة ومنهجها ،وأيضا تحديد أدوات جمع البيانات حيث تم استخدام أداتي الاستمارة والمقابلة كأدوات رئيسية في البحث إضافة إلى استخدام أداة الملاحظة و تقنية تحليل المحتوى ،وفي طي هدا الفصل تم التعريف بعينة الدراسة وتوضيح طريقة اختيارها، وتبيان الخصائص السوسيو لوجية المتعلقة بها وأخيرا تم استعراض أساليب التحليل التي وظفت في تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

أولا: مجالات الدراسة

تعتبر الدراسة الحالية دراسة نفس اجتماعية وتجسدت هذه الدراسة من خلال ثلاث حدود زمنية ومكانية وبشرية سنأتي إلى ذكرها فيما يلي:

1-المجال الزمني:

استغرقت هذه الدراسة منا ست سنوات من سنة 2014 إلى غاية 2020 وتمت حسب المراحل الزمنية التالية:

المرحلة الأولى: تجلت في القراءات المتعلقة حول الموضوع، وجمع المراجع من مختلف المصادر.

المرحلة الثانية: قامت الباحثة في هذه المرحلة بإجراء دراسة استطلاعية باستخدام تقنية المقابلة المفتوحة مع ثلاث طالبات من جامعة جيجل تأكد قيامهن بأفعال خارجة عن العرف العام للمجتمع

الجزائري كان أكثرها تناول الحبوب المهلوسة وتعاطي المخدرات وممارسة الدعارة وقد كان من نتائج الدراسة الاستطلاعية:

- وجود فئة معتبرة من الطالبات يمارسن أفعالا خارجة عن القانون خاصة الدعارة وتعاطي المخدرات وتناول الحبوب المهلوسة وممارسة الإجهاض والولادة خارج الإطار الشرعي.
- إنحراف المرأة تساهم فيه التربية الأسرية الخاطئة والتفكك الأسري.
- ملاحظة حساسية مفرطة عند المبحوثات محل الدراسة الاستطلاعية.
- ملاحظة هشاشة في شخصية المبحوثات تعود تبعاتها إلى مرحلة الطفولة لديهن.

المرحلة الثالثة: تم خلالها بناء محاور المقابلة وبناء الاستمارة وتطبيقها في الميدان ثم تليها عملية تفريغ البيانات وجدولتها فتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائي وعرضه على المشرف لإبداء رؤيته وتوظيف خبرته المنهجية والعلمية، من أفريل 2017 إلى غاية ديسمبر 2020.

2-المجال البشري:

اشتمل المجال البشري للدراسة على مجموعة من النساء اللاتي يمارسن مجموعة من الأفعال الانحرافية أكثرها الدعارة وتناول الحبوب المهلوسة وإدمان المخدرات والإجهاض...، بلغ عددهن 50 امرأة لهن صفة طالبات في الجامعة، وقمنا بملء الاستمارة وإجراء المقابلات معهن بطريقة مباشرة، حيث تم توزيع 50 استمارة وإجراء 10 مقابلات عن طريق عينة كرة الثلج التي تقوم على اختيار فرد معين أو المخبر المفضل الذي قادنا إلى بقية المفردات.

3-المجال المكاني:

تم إجراء الدراسة الحالية بجامعة محمد الصديق بن يحي وسيتم التعريف بها كما يلي:

نبذة تاريخية عن جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل:

بدأ التعليم العالي في ولاية جيجل سنة 1986 ضمن ملحقة لجامعة قسنطينة بناءا على القرار رقم 72 المؤرخ في 21 مارس 1986 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وخلال الموسم الجامعي 1989/1988 تم إنشاء المدرسة العليا للعلوم الأساسية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 62/88 المؤرخ في 22 مارس 1988، وتزامن ذلك مع تسخير مركز التكوين الإداري بجيجل لصالح المدرسة العليا للأساتذة، حيث تم فتح فروع الليسانس في الفيزياء، الكيمياء والرياضيات، وأمام العدد المتزايد من الطلبة المتوافدين على المدرسة العليا تم ضم معهد التقنيين السامين في الأشغال العمومية إلى المدرسة العليا وكان ذلك في سنة 1993.

وعلى إثر فتح شعب وفروع جديدة، بالإضافة إلى توسع الدوائر البيداغوجية واستلام مرافق جديدة وكذلك اقتناء تجهيزات علمية، تمت ترقية المدرسة العليا للأساتذة إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 221/98 المؤرخ في 27 جويلية 1998 مكون من أربعة معاهد:

- ✓ معهد العلوم الدقيقة.
- ✓ معهد التكنولوجيا.
- ✓ معهد علوم الطبيعة.
- ✓ معهد الإعلام الآلي.

UNIVERSITE SETIF2

وعليه فإن النشاط البيداغوجي لم يقتصر على التكوين في مرحلة التدرج بل تعدى ذلك وأصبح يشمل مرحلة ما بعد التدرج، إضافة إلى نشاطات عديدة في مختلف مجالات البحث العلمي، حيث [1]

أصبح هذا الجانب من أكبر اهتمامات المركز الجامعي بجيجل، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 258/03 المؤرخ في 22 جويلية 2003، تم ترقية المركز إلى جامعة مكونة من أربعة كليات:

- ✓ كلية العلوم.
- ✓ كلية الهندسة.
- ✓ كلية الحقوق.
- ✓ كلية علوم التسيير.

ونظرا للتزايد المستمر في عدد الطلبة المسجلين خاصة بكلية الحقوق وبالأخص في قسمي اللغة والأدب العربي والعلوم القانونية والإدارية، والعراقيل التي واجهت عمل الهيئات البيداغوجية والعلمية في تسيير هذه الكلية فقد تقرر إنشاء كليتين جديدتين، وذلك بفصل شعب الحقوق والعلوم السياسية عن شعب اللغات والعلوم الاجتماعية.

فطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 92/09 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المعدل والمتمم للمرسوم السالف الذكر والمتضمن إنشاء جامعة جيجل، تم تغيير عدد الكليات التي تتكون منها جامعة جيجل واختصاصها كما يلي:

- ✓ كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة.
- ✓ كلية العلوم والتكنولوجيا.
- ✓ كلية الحقوق والعلوم السياسية.

---

(1) www.univ-jijel.dz

- ✓ كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
- ✓ كلية الآداب واللغات العلوم الاجتماعية.

ومع توسيع دائرة ميادين التكوين والتخصصات التي تفرضها الإصلاحات البيداغوجية الجديدة والخاصة بالنظام ل.م.د الذي تم تطبيقه في الدخول الجامعي 2006/2005 وتعميمه في 2011/2010، حيث يدعو هذا الأخير للتفكير بصفة معمقة في رهانات التكوين في الميادين العلمية التي تتطلب إتباع أساليب احترافية من شأنها أن تنعكس إيجابا على التكوين البيداغوجي والبحث.

إن هذا التوسع يعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق التوافق والانسجام بين ميادين التكوين، وذلك من أجل وضع مسار تكويني هادف وفعال للطلبة من جهة وتسهيل عمل الهيئات البيداغوجية والإدارية بالجامعة لتوحيد النظرة الاستشرافية لإيجاد الحلول المناسبة والضرورية فيما يتعلق بتنمية الجامعة.

وبالفعل استفادت جامعة محمد الصديق بن يحيى من تنفيذ مشروع إعادة تنظيم الكليات وذلك بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 12-362 المؤرخ في 08 أكتوبر 2012، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03-258 المؤرخ في 22 يوليو 2003 والمتضمن إنشاء جامعة محمد الصديق بن يحي، إذ تم تغيير عدد الكليات المكونة لها واختصاصها كما يلي:

- ✓ كلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي.
- ✓ كلية علوم الطبيعة والحياة.
- ✓ كلية العلوم والتكنولوجيا.
- ✓ كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- ✓ كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

- ✓ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الأقسام المكونة لجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل:

- ➢ **كلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي**

القرار رقم 213 المؤرخ في 24 مارس 2013.

- ✓ قسم التعليم الأساسي للرياضيات والإعلام الآلي.
- ✓ قسم الرياضيات.
- ✓ قسم الإعلام الآلي.
- ✓ قسم التعليم الأساسي لعلوم المادة.
- ✓ قسم الفيزياء.
- ✓ قسم الكيمياء.

- ➢ **كلية علوم الطبيعة والحياة:**

القرار رقم 214 المؤرخ في 24 مارس 2013.

- ✓ قسم التعليم الأساسي لعلوم الطبيعة والحياة.
- ✓ قسم الميكرو بيولوجيا التطبيقية وعلوم التغذية.
- ✓ قسم علوم المحيط والعلوم الفلاحية.
- ✓ قسم البيولوجيا الجزئية والخلوية.
- ✓ قسم علوم الأرض والكون.

- ➢ **كلية العلوم والتكنولوجيا:**

القرار رقم 217 مؤرخ في 24 مارس 2013 يعدل ويتمم القرار 345 المؤرخ في 21 ديسمبر 2009.

- ✓ قسم التعليم الأساسي للعلوم والتكنولوجيا.

- ✓ قسم الإلكترونيك.
- ✓ قسم الهندسة المدنية والري.
- ✓ قسم هندسة الطرائق.
- ✓ قسم الهندسة الميكانيكية.
- ✓ قسم الآليات.
- ✓ قسم الهندسة المعمارية.
- ✓ قسم الإلكتروتقني.

- **كلية الحقوق والعلوم السياسية:**

القرار رقم 256 المؤرخ في 05 أكتوبر 2009.

- ✓ قسم الحقوق.
- ✓ قسم العلوم السياسية.

- **كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير:**

القرار رقم 206 مؤرخ في 05 أفريل 2016 يتمم القرار 346 المؤرخ في 21 ديسمبر 2009.

- ✓ قسم التعليم الأساسي للعلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
- ✓ قسم العلوم الاقتصادية.
- ✓ قسم العلوم التجارية.
- ✓ قسم علوم التسيير.
- ✓ قسم العلوم المالية والمحاسبة.

- **كلية الآداب واللغات:**

القرار رقم 2016 المؤرخ في 24 مارس 2013.

- قسم اللغة والأدب العربي.
- قسم الآداب واللغة الفرنسية.
- قسم الآداب والغة الإنجليزية.

- **كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية:**

القرار رقم 919 مؤرخ في 26 نوفمبر 2013 يتمم القرار المؤرخ في 24 مارس 2013.

- قسم التعليم الأساسي للعلوم الاجتماعية.
- قسم التعليم الأساسي للعلوم الإنسانية.
- قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا.
- قسم الإعلام والاتصال.
- قسم علم الاجتماع.
- قسم علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

ثانيا: نوع الدراسة ومنهجها

تنتمي الدراسة الحالية الموسومة العوامل النفسية والاجتماعية لإنحراف المرأة بالمجتمع الجزائري؛ إضافة إلى الدراسات الوصفية التي: «تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة، ودراسة الظروف المحيطة بها، أي كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة ما مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفاتها، وكشف ارتباطاتها بمتغيرات أخرى بهدف وصف هذه الظاهرة وصفا دقيقا شاملا من كافة جوانبها، ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة، وهي لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق، بل تتجه

إلى تصنيفها وتحليليها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، وتحديدها بالصورة التي هي عليها كميا وكيفيا، بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها»[1]، حيث جاءت الدراسة الحالية من أجل تشخيص واقع الإنحراف النسوي في المجتمع الجزائري وكيف أن هذا الإنحراف موجود حتى داخل المؤسسات الحكومية محاولين معرفة العوامل الكامنة وراء إنتاج مثل هكذا ظواهر في مجتمعنا، ومعرفة الارتباط بين العوامل النفسية وإقدام المرأة الجزائرية على ممارسة الدعارة وتناول الحبوب المهلوسة وتعاطي المخدرات، والحمل خارج الإطار الشرعي ثم الإجهاض، وأيضا ارتباط هذه الأفعال التي أقل ما توصف به في مجتمعنا أنها أفعال إجرامية وخارقة للبناء القيمي والمعياري ببعض العوامل الاجتماعية كالأسرة والرفقة السيئة.

ولما كان اختيار منهج الدراسة يجب أن يبنى على مجموعة من المتغيرات التي ترتبط أساسا بطبيعة الموضوع الذي نريد دراسته من جهة والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من جهة أخرى، وعملا بفكرة أنه «مهما يكن موضوع البحث فإن قيمة نتائجه تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة»[2]، فإنه تم الاعتماد في الدراسة الحالية على **المنهج الوصفي** لأنه الأنسب لدراسة الظواهر النفس اجتماعية، ولا يقتضي المنهج الوصفي على **وصف** الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها، بل لا بد من **تصنيف** هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كميا وكيفيا، بحيث ذلك يؤدي إلى فهم علاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر والأسلوب الوصفي لا يهدف إلى وصف الواقع كما هو بل الهدف من استخدامه الوصول إلى **استنتاجات** تسهم في **فهم الواقع وتطويره**[3]، حيث قمنا ببناء مشكلة الدراسة

---

[1] محمد شفيق: البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص108.

[2] موريس أنجرس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، ترجمة بوزيد صحراوي ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، سنة 2006، (دط)، ص97.

[3] دوقان عبيدات وآخرون: البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر ناشرون وموزعون، سنة 2012، (دط)، ص 181-182.

UNIVERSITE SETIF2

ووضعناها بما يوحي وجود علاقة بين العوامل النفسية والاجتماعية وإنحراف المرأة بالمجتمع الجزائري واستخدامنا أدوات المنهج الوصفي وهي المقابلة، الاستمارة، والملاحظة، كما استخدمنا منهج دراسة وهو الحالة من خلال تقنية المقابلة، واستخدمنا التحليل الكمي والكيفي في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

ثالثا: أدوات جمع البيانات

بفضل تراكم المعرفة قدم لنا العلم مجموعة أدوات متنوعة يمكن للباحث بواسطتها الحصول على المعرفة، كل حسب تخصصه وكل موضوع ومنهجه أو مناهجه، ولكل منهج أدواته، وموضوعنا الحالي الموسوم بالعوامل النفسية والاجتماعية لإنحراف المرأة في المجتمع الجزائري تطلب منا توظيف مجموعة من الأدوات البحثية منها ما استخدم كأداة أساسية في البحث كالاستمارة والمقابلة ومنه ما وظف كأداة مساعدة مثل شبكة الملاحظة، وسنعتمد في هذا الموقع من البحث إلى تبيان استخدامات كل أداة على حدا.

1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من التقنيات الكيفية للبحث الاجتماعي تهدف إلى استكشاف موضوع الدراسة والسلوكات والتقاط التغيرات والمستجدات بما يكفي من الدقة والتفصيل .[1]

وترتبط الملاحظة في معناها العام بالمقابلة، أي أن استعمال المقابلة كأداة لجمع البيانات يسمح للباحث بالاستفادة مما يلاحظ أثناء محادثته للمبحوث، وأن يتعرف على دلالات ومعاني الإشارات والحركات التي يستعملها المبحوث أثناء إجاباته، وتعتبر الملاحظة إحدى تقنيات البحث في العلوم الاجتماعية الهامة، واستخدمنا تقنية الملاحظة في هذا البحث بغرض جمع معلومات حول الموضوع

[1] عماد حمداش: تقنيات البحث السوسيولوجي، سلسلة دفاتر طالب علم الاجتماع، ط1، المغرب، سنة 2006، ص 25.

في عموميته كطريقة اللباس، وقصة الشعر، طريقة الكلام، طريقة الجلوس، وأيضا من أجل ملاحظة ردود الأفعال حول الأسئلة المطروحة من أجل تحري الصدق من الكذب من خلال احمرار الوجه، الغضب، الامتناع عن الإجابة...أخرى تذكر.

وأيضا قمنا بتسجيل بعض الملاحظات الهامة والتي لها اتصال مباشر بالبحث من خلال كل الخرجات الميدانية إلى المجال المدروس حيث وأثناء إجرائنا لبعض المقابلات اكتشفنا تناول عدة مبحوثات للمخدرات من خلال عدم قدرتهن على تركيز الخطى والتمايل عند الالتقاء بهن من أجل إجراء الدراسة الميدانية، وكذلك ضحكهن المتواصل أثناء المقابلة بسبب وبدون سبب.

2- المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات وآراء ومعتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين.[1]

وتستخدم المقابلة بالأساس من أجل التعرف على التمثلات والآراء والتصورات، وكل ما له علاقة بوجدان أو عقل المبحوث، مما لا يمكن رصده مباشرة بوسائل تقنية أخرى.[2]

وقد تم الاستعانة في هذا البحث بالمقابلة الحرة أو غير الموجهة وذلك من خلال إعداد محاور المقابلة دون وضع لائحة مسبقة بالأسئلة المفترض طرحها ولا حصر عددها وترتيبها حيث تركنا توجيه المقابلة حسب ظروف إجرائها، وبحسب وضعية المبحوث، وتم استخدام المقابلة في المرحلة الاستطلاعية بغية التعرف على مجال الدراسة ،وأيضا من أجل أخذ صورة عن الطريقة الأنسب للتعامل مع هذا الموضوع الحساس حيث التقينا بثلاث طالبات (03) تأكد لنا قيامهن بمجموعة من الأفعال التي تعتبر إنحرافا في المجتمع الجزائري هي الدعارة والمخدرات وتناول الحبوب المهلوسة،

---

[1] السيد أحمد محمد غريب: علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص42.

[2] عمار حمداش: مرجع سابق، ص36.

وأجرينا معهم أحاديث بغرض الحصول على معلومات عن الظاهرة وأخذ نظرة عن مجتمع البحث وإمكانية إجراء البحث معهم ،ما أمكننا من تحديد الأفعال الإنحرافية داخل المجال المدروس ،وتم السؤال عن واقع هذه الظاهرة ومدى انتشارها بين الطالبات ليأتي الدور فيما بعد لإجراء مقابلة مع 10 مبحوثات تمت بشق الأنفس ،نظرا لتحرج الطالبات لجهلهن شخص الباحث وخوفهن من الكشف حيث تم كسب ثقتهن من خلال التأكيد على سرية المعلومات وعدم استخدامها خارج إطار البحث، وكذا اقتراح الباحثة مساعدتهن إذا ما احتجن إلى ذلك واسترسال الباحثة الحديث معهن في مختلف المواضيع، وقد اعتمدنا في إجراء المقابلة على أسلوب الدفع من أجل إثراء النقاش، وتراوح زمن المقابلات من ساعتين إلى أربع ساعات أحيانا حسب شخصية كل مبحوثة وتجاوبها مع البحث، وأهم محاور المقابلة التي تم التطرق إليها هي:

المحور الأول: حول المعاش النفسي للمبحوثات والظروف النفسية التي جعلتهن يمارسن هكذا أفعال.

المحور الثاني: حول البيئة الأسرية للمبحوثات وأسلوب التربية المتبع معهن، طبيعة العلاقات داخل الأسرة والرقابة الأسرية.

المحور الثالث: بيئة الرفيقات والخليلات، هل هن منحرفات؟ من نفس التخصص أم رفيقات المبيت.

3- الاستمارة:

من أجل الإجابة عن الأسئلة التي أثارتها مشكلة البحث لدينا اعتمدنا تقنية الاستمارة من أجل الحصول على المعلومات والبيانات المرتبطة بواقع ممارسة المرأة الجزائرية مجسدة لبعض الأفعال الإجرامية، وقد اعتمدنا على تقنية الاستمارة كأداة رئيسية في البحث كونها تضمن تغطية موسعة لموضوع البحث مع مراعاة شروط بنائها التي اهمها:

- ملاءمة أسئلتها مع إدراك ولغة المبحوثات.

– احترام ترتيبها وعددها من أجل ضمان تقديم معطيات قابلة للتصنيف والتبويب.

– وتشتمل الاستمارة على مجموعة من الأسئلة التابعة لمؤشرات الدراسة الخاصة بمتغير الدراسة والعوامل الاجتماعية والنفسية، والمتغير التابع إنحراف المرأة في المجتمع الجزائري.

أ- بناء الاستمارة: لقد قمنا بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والجزائرية، وحاولنا الاستفادة من نتائجها في بناء موضوع الدراسة والأدوات المستخدمة فيها إلى جانب إجراء دراسة استطلاعية مع عدد من النساء اللواتي ينتمين إلى المجال المدروس عن طريق المقابلة أين تم طرح السؤال التالي عليهن: لماذا تمارسن هذه الأفعال؟ وكيف وصل الحال بك إلى هذا؟ فكانت معظم إجابتهن تدور حول العوامل الأسرية، الرفقة السيئة، والتواجد بعيدا عن الرقابة العائلية، وبالاعتماد على هذه المعلومات الأولية تم رسم خطوط الدراسة الحالية وبناء محاور الاستمارة النهائية المكونة من 4 محاور وهي:

المحور الأول: وضم البيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثات من السؤال 01 إلى السؤال 6.

المحور الثاني: وضم بيانات متعلقة بمؤشرات الفعل الانحرافي في المجال المدروس من السؤال7الى السؤال16

المحور الثالث:حول العوامل النفسية وممارسة المرأة للفعل الإنحرافي من السؤال 17 إلى السؤال 20، وفي هذا المحور استخدمنا السؤال المركز في الجدول للدلالة على الحالة النفسية للمبحوثة والذي تتراوح إجابته بنعم أو لا في السؤال 19 وضم 9 عبارات.

المحور الرابع: يدور حول سوء المعاملة الأسرية للمرأة وعلاقتها بممارسة المرأة للفعل الإنحرافي من السؤال 21 إلى غاية السؤال 28، وضم أيضا سؤال مركز مكون من 8 عبارات توحي بالإجابة نعم أو لا ممثلا في السؤال رقم 22.

المحور الخامس: يدور حول الرفقة السيئة وممارسة المرأة للفعل الإنحرافي من السؤال 29 إلى السؤال 35.

ب- صدق الأداة:

1- الصدق التحكيمي: عرضت أداة الدراسة في صورتها الأولية على عدد منن المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع بلغ عددهم 05 من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع في جامعة جيجل للتأكد من صدقها التحكيمي وقد تم تعديل ما يلي:

السؤال11: ما هي مصادر حصولك على المخدرات، الخمر، الحبوب المهلوسة:

عن طريق الشراء ☐ عن طريق الأصدقاء ☐

في مقابل تقديم خدمة معينة ☐ أخرى تذكر..................

تم اقتراح وضع سؤال تكميلي كما يلي:

- إذا كانت مقابل تقديم خدمة معينة أذكر هذه الخدمة؟

السؤال12: مع من تمارسين العلاقات الجنسية

طلبة من الجامعة ☐ أساتذة من الجامعة ☐

رجال من خارج الجامعة ☐ آخرين، أذكريهم................

- تم اقتراح اختبار آخر هو مع الإناث ☐

تم تصحيح الجزء التكميلي الثاني للسؤال 18 حيث كان:

- عندما أمارس أفعالا محرمة أكره نفسي: نعم ☐ لا ☐

وأصبح بعد التعديل: عندما أمارس هذه الأفعال أكره نفسي: نعم ☐ لا ☐

تم تعديل السؤال24: حيث كان على الشكل التالي:

هل كانت تحدث خلافات بينك وبين أفراد أسرتك؟ نعم ☐ لا ☐

وبعد التعديل أصبح اختيار الإجابة لهذا السؤال

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐ أبدا ☐

تم اقتراح تعديل السؤال 27 حيث كان: هل تفكرين بالزواج وإقامة أسرة؟ وأصبح هل تفكرين بالزواج وتكوين أسرة؟

2- الصدق البنائي: قمنا بتطبيق الأداة بعد التأكد من صدقها التحكيمي على عينة عشوائية قدرت بـ8 طالبات، وذلك لتحديد مدى التجانس الداخلي لفقرات أداة الدراسة ومدى فهم العينة لمحتوى الأسئلة ومدى التجاوب مع الأسئلة حيث احتوت الاستمارة على 16 سؤال لجمع المعلومات عن بعض الخصائص الشخصية للطالبات محل البحث، وكذا تبيان انتمائهن إلى المجال المدروس من خلال طرح بعض الأسئلة عن المستوى الدراسي، الأصل الجغرافي، مكان الإقامة الحالي، نوع الأفعال الممارسة من قبلهن ومكان ممارستها.

إلى جانب هذا تنوعت أسئلة الاستمارة بين:

- أسئلة مفتوحة التي تسمح للمبحوثات الإجابة دون قيد أو شروط على شاكلة كيف ذلك؟...لماذا؟...اشرح ذلك...

- الأسئلة المتعددة الخيارات.

- والأسئلة المغلقة التي تستوجب الإجابة بنعم أو لا.

- الأسئلة المغلقة المفتوحة.

هذا وقد اشتملت الاستمارة على 35سؤال منها سؤالين مدمجين في عدة عبارات توحي الإجابة بنعم أو لا وهما السؤال19 والسؤال 22.

4- تقنية تحليل المحتوى:

تم استخدام تقنية تحليل المحتوى في تحليل المقابلات، ويهدف تحليل المحتوى إلى تصنيف المعلومات المحصل عليها في ضوء نظام للفئات صمم ،ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون ويعرفه"بيرلسون" "Berelson" بأنه: أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهري من مواد الاتصال[1]، وقد استخدمنا تحليل المحتوى كأداة لتحليل المقابلات مع المبحوثات حيث حاولنا تصنيف الموضوع من خلال فئات تعبر عن محاور المقابلة التي تختبر محتوى الفرضيات الأساسية في البحث.

رابعا: مجتمع البحث والعينة

1-مجتمع البحث والعينة:

يعرف مجتمع البحث بأنه: "مجموع كل الحالات التي تتطابق في مجموعة من المحددات".[2]

ويعرفه "موريس أنجرس" بأنه: "مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا، والتي ترتكز عليها الملاحظات".[3]

وبذلك فمجتمع البحث مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميّزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث والتقصي،ومجتمع البحث في الدراسة الحالية هي جميع النساء اللائي يمارسن أفعالا انحرافية وخارجة عن المعايير الاجتماعية بالمجتمع الجزائري، غير أنه في بعض الأحيان تكون الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة بخصوص مشكلة البحث أو

---

[1] محمد بن عمر المدخلي: منهج تحليل المحتوى، كلية المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، (دون سنة)، ص04.

[2]- شاقا فرانكفورت، ناشيماز، دافيد ناشيماز: طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: ليلى الطويل، بتر للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2004، ص 186.

[3]- موريس أنجرس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 298.

الظاهرة، أو وجود ظروف خارجة عن نطاق الباحث تجعل من الصعب دراسة جميع عناصر المجتمع ما يدفع الباحث إلى إستخدام أسلوب العينة بدلا من أسلوب المسح الشامل "وتدل العينة على طريقة جمع البيانات والمعلومات من وعن عناصر يتم إختيارها بأسلوب معين من جميع عناصر مفردات ومجتمع الدراسة بما يخدم ويتناسب ويعمل على تحقيق هدف الدراسة".[1]

وعينة الدراسة الحالية هي مجموعة من النساء لهن صفة الطالبة الجامعية يمارسن أفعالا انحرافية كشرب الخمر، وتعاطي المخدرات ،وتناول الحبوب المهلوسة ،و ممارسة الدعارة والاجهاص ،و فعل السرقة..و المقدر عددهم ب50 طالبة ،وقد تم اختيار هده العينة عن طريق القصد أو ما يطلق عليه في منهجية البحث العلمي بالعينة القصدية، والتي تعرف على أنها: "عينات يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم".[2]

2-طريقة إختيار العينة:

تم إختيار عينة هذه الدراسة عن طريق القصد متمثلة في مجموعة من النساء اللاتي يمارسن مجموعة من الأفعال الإنحرافية ،والمقدر عددهم بـ 50 امرأة ،تم الوصول إليهن عن طريق عينة كرة الثلج التي تقوم على إختيار فرد معيّن أو ما يسمى بالمخبر المفضل الذي قادنا إلى بقية المفردات، وجاء إستخدامنا لعينة كرة الثلج كون الموضوع الحالي من الطابوهات والقضايا المسكوت عنها، لأنه يدرس أشياء ممنوعة ومخالفة للعرف والتقاليد العامة، وبالتالي الأفراد الذين يمارسون هذه الأفعال يتعارفون فيما بينهم، لكنهم غير معروفين لجميع الجمهور، وحتى إن كانوا معروفين فإن قبولهم إجراء البحث يعد صعوبة في حد ذاتها.

---

[1]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، سنة 2000م، ص 138.

[2]- خالد حامد: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص 130.

3-الخصائص السوسيولوجية لعينة الدراسة:

إشتملت الدراسة المعنونة بالعوامل النفسية والعوامل الاجتماعية لإنحراف المرأة بالمجتمع الجزائري على 50 امرأة مارست ولا تزال تمارس حتى زمن إجراء هذه الدراسة مجموعة من الأفعال الإنحرافية كشرب الخمر، تناول الحبوب المهلوسة، ممارسة الدعارة، التدخين، تعاطي المخدرات، السرقة....

وعليه فإن مجتمع البحث لدينا يتميّز بمجموعة من الخصائص الشخصية والإجتماعية تم تحديدها في المحور الأول من إستمارة البحث والمعنون بالبيانات الشخصية سيتم الإستفادة منها في تحديد الموضوع من خلال تحديد المجال البشري المستهدف بالدراسة، مما يسمح بفهم الموضوع ورسم أبعاده أكثر، وكذا الإستعانة به في تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المحصل عليها من الميدان، وسيتم في هذا الجزء من البحث إستعراض خصائص العينة المدروسة كما يلي:

- ✓ **البيانات الشخصية**

الجدول رقم 01: المتعلق بسن المبحوثات

الفئات	التكرارات	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 20 سنة	5	10,0	23,25	2,65
من 20 إلى 25 سنة	29	58,0		
أكبر من 25 سنة	13	26,0		
قيمة مفقودة	3	6,0		
المجموع	50	100,0		

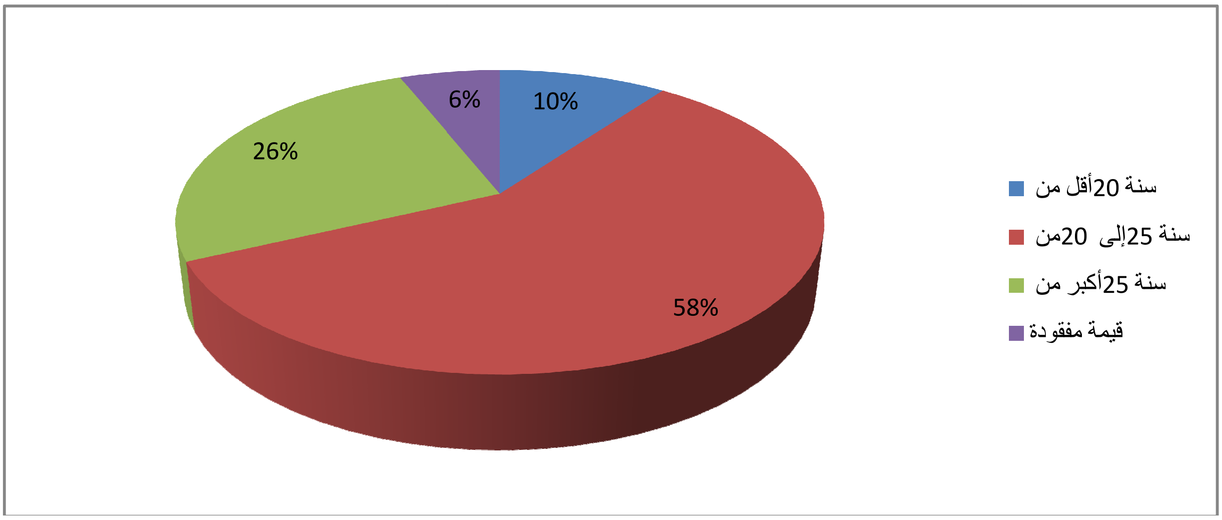

الشكل رقم 01: المتعلق بسن المبحوثات

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن عمر المبحوثات في سن 19 سنة سجل ما نسبته 10% من مجموع المبحوثات ذلك أنه حسب التدرج السلمي للتعليم في الجزائر يتم الحصول على البكالوريا في سن 18 سنة فما فوق ويتم الالتحاق بالجامعة في سن 19 سنة ووجود مبحوثات في نطاق الظاهرة المدروسة في هذا السن له دلالات متعددة وهو أن وجود الظاهرة يمكن أن تكون ذات ارتباط بمراحل دراسية سابقة على المرحلة الجامعية كالمرحلة الثانوية وهو الأمر الذي سنوضحه في مرحلة لاحقة، وسجل الجدول أعلاه نسبة في الفئة العمرية ما بين 20 إلى 25 سنة فما فوق بما نسبته 26% وأغلبهم في سن 26 و27 سنة ويدرسون في مستوى الماستر وسجل الجدول نسبة 6% بدون إجابة ربما تحفظا وعموما تعتبر المبحوثات محل الدراسة في سن الشباب وهو سن يتميز بالقوة والاندفاع والرفض لما هو قديم ورجعي بما يوحي بالتمرد ومحاولة التحرر من القيود التي يرونها في العادات والتقاليد والضوابط التي يفرضها النظام الاجتماعي وهذا لما نلمسه في تغير طريقة الكلام وأسلوب اللباس ورفض التوجيهات والنصائح من الكبار، إن الكلام وأسلوب اللباس ورفض التوجيهات والنصائح من الكبار، إن مرحلة التمرد هذه خلقت نوع من الوعي الجماعي لمجموعة من الشابات

ممثلا في مجموعة البحث الحالي توحدت علاقاتهم وشكلوا مجتمعا خالصا له عاداته وتقاليده وضوابطه داخل المجتمع الكبير الذي يستهجن أفعالهم ويبوبها داخل خانة الإنحراف والخروج عن القانون وأشارت معظم الدراسات حول إجرام المرأة كدراسة محمد إبراهيم الربدي (2003)، دراسة هادية العودة النهلول (2005)، دراسة مزوز بركو (2008) أن أغلب الجرائم المرتكبة من قبل المرأة خاصة الجرائم الأخلاقية والسرقة ترتكب في مرحلة المراهقة وسن الشباب نظرا لما تتميز به المرأة في هذه المرحلة من صفات نفسية وبدنية معينة من حيث ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها، وزيادة غريزتها الجنسية مما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، كما تتميز المرأة في سن الشباب بعدم نضوجها النفسي والعقلي والاجتماعي، فهي قليلة الخبرة بالحياة مما يجعلها عرضة لارتكاب الجرائم والاستغلال من طرف المجرمين المحترفين خاصة شبكات الدعارة والمخدرات.

الجدول رقم 02: يبين المستوى الدراسي للعينة المدروسة

الفئات	التكرارات	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سنة أولى	5	10,0	2,92	1,26
سنة ثانية	16	32,0		
سنة ثالثة	17	34,0		
ماستر1	2	4,0		
ماستر2	10	20,0		
المجموع	**50**	**100,0**		

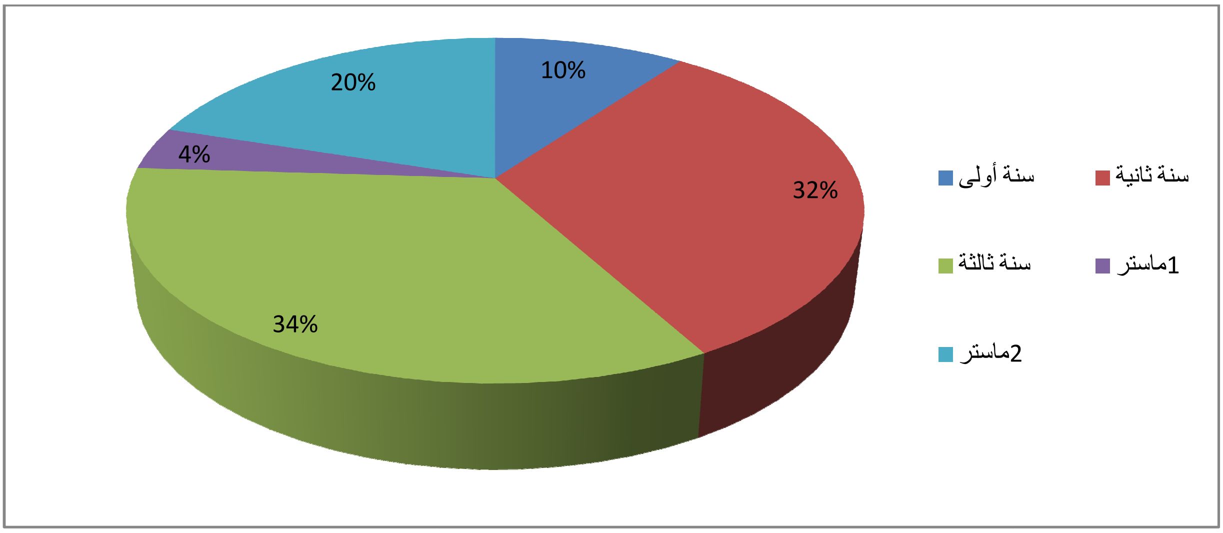

الشكل رقم 02: يبين المستوى الدراسي للعينة المدروسة

تنتهج الجزائر منذ سنة (2004) نظاما تعليميا يعرف بنظام ل. م .د الذي يشتمل على ثلاث أطوار أساسية هي الليسانس والماستر والدكتوراه ويتكون الطور الأول من 6 سداسيات موزعة على 3 سنوات والطور الثاني من 4 سداسيات موزعة على سنتين ماستر 1 وماستر 2 والطور الثالث طور الدكتوراه يشمل ست سداسيات يتم تحصيلها في ثلاث سنوات في الجدول المبين أعلاه سجلت أعلى نسبة للمبحوثات ممن يزاولن دراستهن في السنة ثالثة ليسانس بما نسبته 34% تلتها ما نسبته 32% من المبحوثات يزاولن دراستهن في السنة ثانية ليسانس، تلتها ما نسبته 20% من المبحوثات يدرسن في السنة ثانية ماستر و10% منهن التحقن بالجامعة حديثا ويدرسن في السنة أولى ليسانس وآخر نسبة سجلت في السنة أولى ماستر بما نسبته 4%.

ومن القراءة الأولية للاستمارات الموزعة وجدنا أن من يدرسن في السنة الثالثة ليسانس أغلبهن في سن 25 سنة فما فوق بينما يشير إلى معاناتهن الفشل الدراسي في حياتهن سواء قبل أو بعد الدخول إلى الجامعة كما أن الرسوب له دلالاته في مثل هذه الظاهرة بسبب الغياب المتكرر نتيجة السهرات الليلية التي يقضينها وتناولهن المخدرات بشكل يومي الأمر الذي يجعلهن ينمن نهارا ولا

يزاولن دراستهن، وهناك أيضا فئة معتبرة منهن بما نسبته 20% يدرسن في السنة ثانية ماستر وهو الأمر الذي يطرح تساؤلا في حد ذاته كيف لمن يعيش حياة الملاهي والإدمان أن يستطعن التوفيق بين الدراسة وهكذا حياة؟، واتساع رقعة ظاهرة الممارسات الخارجة عن القانون في المستويات المتقدمة كالماستر والسنة ثالثة ليسانس بما نسبته 58% من المبحوثات يعد طبيعيا بحيث طالبات السنة الأولى يكن لم يتخلصن بعد من رواسب الثقافة المتداولة بالثانوية التي تعتبر خاضعة للرقابة الأسرية والقيود السوسيوثقافية أكثر من الفضاء الجامعي، حيث تحمل الطالبة الجامعية أفكار وسلوكات اكتسبتها عن طريق مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدءا بالعائلة ثم المدرسة، المتوسطة والثانوية، إضافة إلى الشارع والمحيط الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة فتدخل إلى الجامعة بهذه الأفكار القابلة للتحول والتغير حسب المحيط والظروف التي تتواجد فيها والمبحوثات محل الظاهرة استدخلن أفكارا جديدة منذ دخولهن الجامعة وأحدثن قطيعة مع مختلف القيود السيوسيوثقافية المحيطة.

الجدول رقم 03: يمثل تخصصات العينة المدروسة:

الفئات	التكرارات	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أدبــي	36	72,0	1,20	0,61
علمي	0	0,0		
تقنــي	4	8,0		
قيمة مفقودة	10	20,0		
المجموع	**50**	**100,0**		

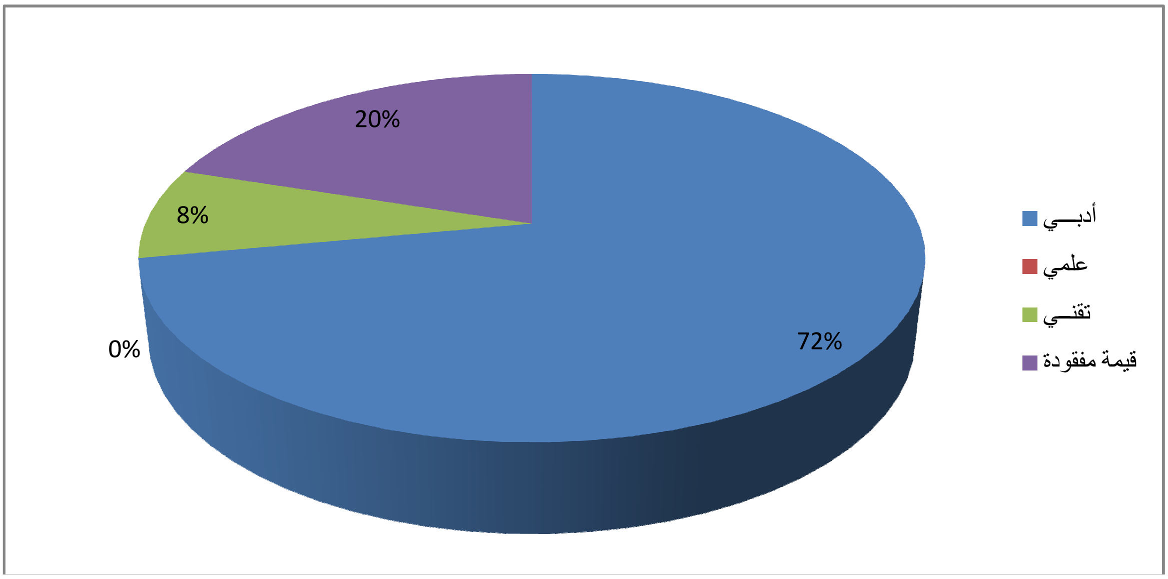

الشكل رقم 03: يمثل تخصصات العينة المدروسة

من خلال معطيات الدراسة تبين لنا أن للتخصصات دور كبير في توجيه السلوك الخارج عن القانون حيث تدرس معظم المبحوثات في التخصصات الأدبية بنسبة 72% مقابل 8% في التخصصات التقنية مع تسجيل ما قيمته 20% بدون إجابة وغياب التخصصات العلمية راجع إلى كون الدراسة أجريت في فرع جامعي خاص بالتخصصات التالية حقوق وعلوم سياسية –آداب ولغات أجنبية– كلية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وكلية علوم التسيير والاقتصاد، إن النتائج المسجلة في الجدول رقم (03) توحي أن ممارسة المرأة للأفعال الإنحرافية مرتبط بطبيعة التخصص ويمكن تفسير ذلك بكون التخصصات الأدبية لا تفرض نوعا من الالتزام المكثف في البرامج ما يوفر وقتا من الفراغ قد يجعل الطالبة تحت تأثير زمرة من الطالبات المنحرفات، إلى جانب هذا تعطي التخصصات الأدبية طابعا نوعا ما شاعريا وعاطفيا، في مرحلة حساسة من العمر كسن المراهقة المتأخرة أو سن الشباب اليافع الذي تتفجر فيه الطاقات المكبوتة ما يجعل من الطالبة فريسة سهلة أمام أهوائها ونزواتها كالتمادي في العلاقات العاطفية أو تجربة أشياء جديدة كالمخدرات نتيجة الانفعالات النفسية المختلفة

من حزن واكتئاب، أيضا قد تقع الطالبة فريسة للتقليد وحب اكتشاف الممنوعات في ظل غياب الرقابة العائلية ونتيجة لوقت الفراغ الكبير الذي تعيشه الطالبة، أيضا قد يؤدي قلة الالتزام خارج حجرات الدراسة إلى مصاحبة الطالبة الجامعية لطالبات منحرفات يدرسن في نفس التخصص ويجذبونها إلى حياتهن الخارجة عن المعايير والقيم الاجتماعية.

الجدول رقم 04: يبين الأصل الجغرافي لعينة الدراسة:

الفئات	التكرارات	%
حضري	18	36,0
شبه حضري	18	36,0
ريف	12	24,0
قرية	1	2,0
قيمة مفقودة	1	2,0
المجموع	**50**	**100,0**

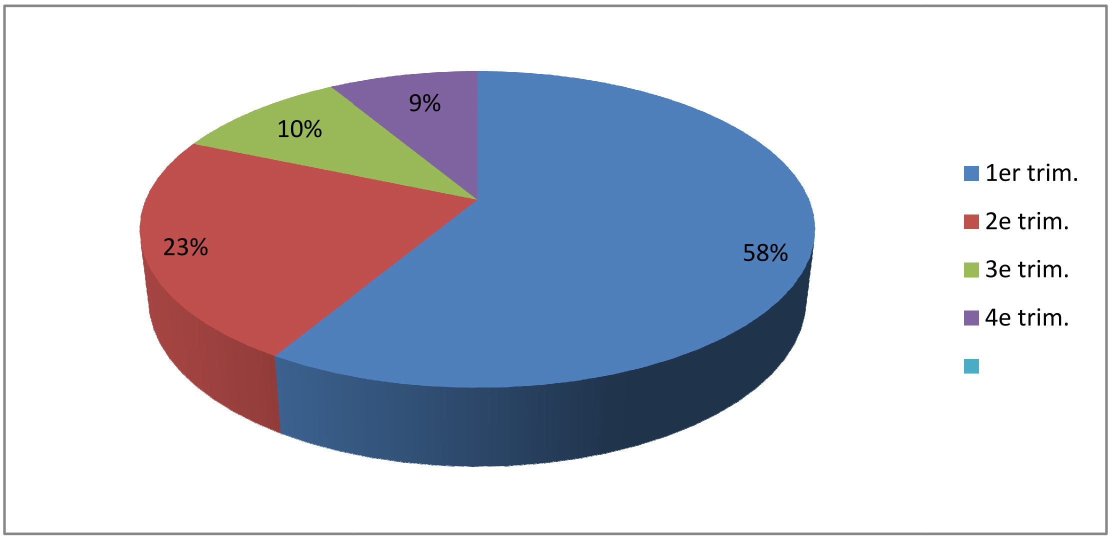

الشكل رقم 04: يبين الأصل الجغرافي لعينة الدراسة

من خلال الجدول المبين أعلاه سجلنا ما نسبته 36% من المبحوثات تنحدرن من أصول جغرافية حضرية، ونفس النسبة سجلتها المبحوثات من أصول شبه حضرية، أما الطالبات اللواتي ينحدرن من الريف فقد قدرت نسبتهن بـ24% وسجلنا حالة واحدة تعيش في القرية بما نسبته 2% وسجل الجدول قيمة مفقودة مقدرة أيضا بـ2%.

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن الطالبات اللواتي ينتمين إلى المناطق الجغرافية الحضرية وشبه الحضرية هن الأكثر ممارسة للأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية ويمكن إرجاع هذا إلى تأثرهم بالمظهر الحضري للمدينة، والتي تنتشر فيها مختلف الظواهر الدخيلة والآفات الاجتماعية بسبب ارتفاع الكثافة السكانية وتباين الأفراد واختلاف الثقافات والمعتقدات وضعف الضبط الاجتماعي، والمحافظة على القيم والعادات والتقاليد وتعتبر تربية الفتاة داخل الريف في الوطن العربي والجزائر ذات طابع خاص حيث منذ نعومة أظافرها تغرس فيها أسرتها قيم الحياء والخضوع للجماعة وتحذيرها من الخروج عن المعايير لما قد يلحقها وعائلتها من عار واستهجان من طرف الجماعة لأن الجماعة هي التي تحكم سلوك الفرد في تلك المناطق، كما يمكن لنا القول أن معظم الطالبات ذات الأصول الريفية لا يتعاطين المخدرات وشرب الخمر وإنما اقتصرت ممارستهن على الدعارة والتدخين.

الجدول رقم 05: يبين مكان الإقامة الحالي بالنسبة لعينة الدراسة:

الفئات	التكرارات	%
المسكن العائلي	6	12,0
الحي الجامعي	39	78,0
أخرى	5	10,0
المجموع	**50**	**100,0**

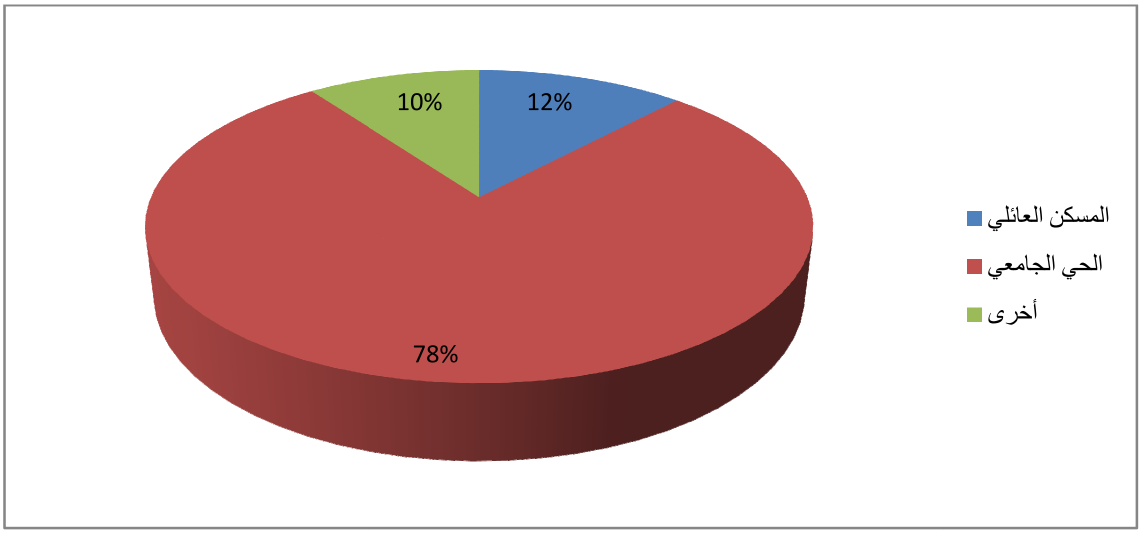

الشكل رقم 05: يبين مكان الإقامة الحالي بالنسبة لعينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (05): أن أغلب الطالبات محل الدراسة يقمن في الحي الجامعي بما نسبته 78% مقابل ما نسبته 12% من المبحوثات يقمن بالمسكن العائلي وما نسبته 10% منهن يقمن في أماكن أخرى كالبيوت المستأجرة.

وهذا الأمر يوحي بوجود ارتباط بين ممارسة المرأة مجسدة في الطالبة الجامعية للأفعال المنحرفة في القانون بالمجتمع الجزائري وتواجدها بالحي، فالحي الجامعي هو فضاء محدد المكان، تلتقي فيه معتقدات وتصورات وممارسات اجتماعية لمناطق مختلفة تعبر عن أشكال قيم وعادات مترسخة لدى الفرد منذ الصغر يحملونها معهم إلى هذا الفضاء الجديد المسمى بالحي الجامعي فيحاولون تكييفها وأقلمتها مع الظروف الاجتماعية الجديدة المملوءة بالاختلافات عند دخولهم في علاقات اتصالية مع أفراد جدد من مناطق أخرى، هذا الأمر قد يعزز قيما جديدة تكون معبرة عن هذه الازدواجية وأحيانا أخرى تعبر عن الانسلاخ التام ويظهر هذا في طريقة الكلام، اللباس، التفكير، وحتى المعتقدات وهذا ما حدث مع بعض المبحوثات اللواتي ينحدرن من مناطق ريفية محافظة على القيم الدينية حيث عند حضورهن إلى الحي الجامعي يقمن بالتبرج ونزع الحجاب ويخرجن للسهر ليلا

بعدما كن محافظات وهذا من أجل مسايرة بعض الطالبات اللواتي كن ينتقدن طريقة لباسهن وتفكيرهن حتى أنهن وصفن بالمتخلفات فانتقال المراة من كنف الأسرة التي توفر الحماية والرقابة والوصاية والمسؤولية والرقابة إلى فضاء جديد مجاله الداخلي واسع قد يؤدي بها إلى الخروج عن المعايير والقيم والقوانين الاجتماعية حتى تجد لنفسها مكانا في هذا الفضاء المفتوح.

الجدول رقم 06: يبين الولايات التي تنحدر منها المبحوثات عينة الدراسة:

الفئات	التكرارات	النسب المئوية (%)
جيجل	18	36,0
سكيكدة	12	24,0
بجاية	7	14,0
ميلة	4	8,0
قسنطينة	4	8,0
عنابة	1	2,0
سطيف	1	2,0
بسكرة	1	2,0
قيمة مفقودة	2	4,0
المجموع	**50**	**100,0**

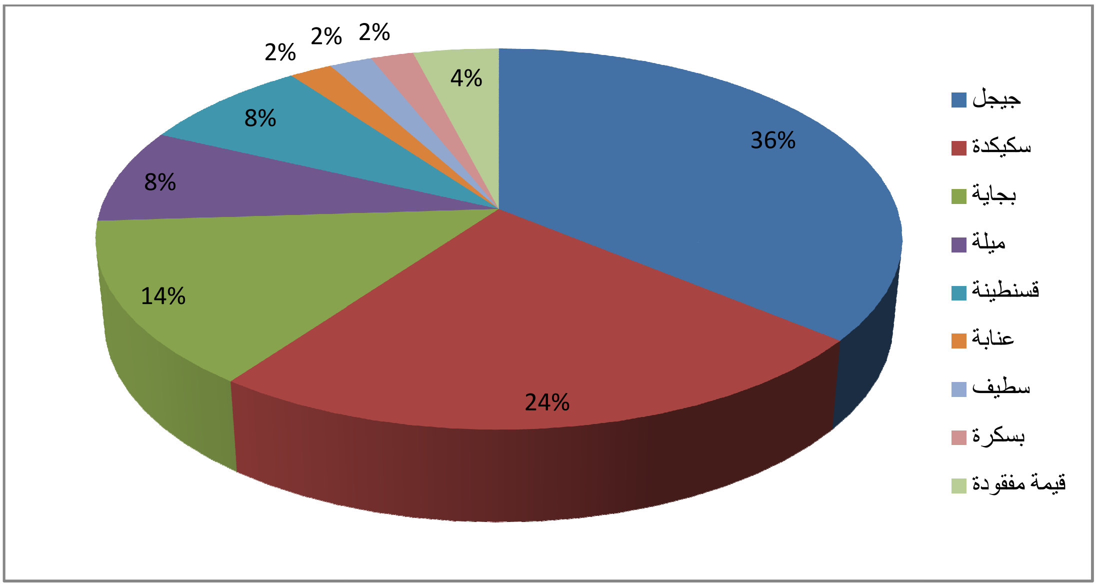

الشكل رقم 06: يبين الولايات التي تنحدر منها المبحوثات عينة الدراسة

سجل الجدول المبين أعلاه تواجد الطالبات من مختلف الولايات كانت أعلى نسبة فيها من ولاية جيجل بما قيمته 36% وهذا أمر طبيعي لأن الجامعة ميدان الدراسة هي جامعة جيجل تلتها نسبة 24% من الطالبات محل البحث ينحدرون من ولاية سكيكدة، وسجلت ولاية بجاية حضورها بـ14% تلتها نسبة 8% لطالبات ينحدرن من ولاية ميلة وهي نفس النسبة التي سجلتها الطالبات اللواتي ينحدرن من ولاية قسنطينة، وهذا أمر عادي فأرضية التسجيل في الجامعات أصبحت توجه الطلبة حسب رغباتهم وحسب معدلاتهم إلى الجامعات القريبة من ولاياتهم غالبا، كما سجل الجدول وجود طالبات من عنابة، سطيف، بسكرة، بنفس النسبة وهي 2%وسجل الجدول قيمة مفقودة قدرت بـ4% إلى النسب المسجلة في هذا الجدول توافق النسب للجدول السابق بالنسبة للإقامة في الحي من عدمه حيث أن تنقل المرأة من ولاية إلى ولاية أخرى يفرض عليها البقاء بالحي نظرا لعدم قدرتها على الرجوع إلى البيت بشكل يومي كما يبين هذا الجدول التغير الاجتماعي الذي مس بنية المجتمع الجزائري والذي بعدما كانت المرأة فيه لا تغادر بيت والديها إلا إلى بيت زوجها، أصبحت تتحرك في الفضاء الجغرافي المفتوح بكل حرية وتتنقل من ولاية إلى أخرى من أجل التعليم أو العمل، وهذا الانتقال

الجغرافي لمسافات بعيدة يجعل هذه المرأة بعيدة عن رقابة أهلها وأقربائها مما قد يشعرها بمساحة أكبر للحرية، الأمر الذي يجعلها تقبل على ممارسة سلوكات منافية للعرف والقانون كما أن بعد المرأة عن أهلها قد يشعرها بالوحدة والغربة عن المجتمع الجديد الذي أتت إليه فتحاول الذوبان في مجموعة اجتماعية من أجل تفادي الوحدة والشعور بالغربة وقد تكون هذه الجماعة خارجة عن المعايير والقيم الاجتماعية وهو الأمر الذي حصل لمعظم الطالبات محل العينة.

خامسا: أساليب التحليل

إعتمدت الدراسة الحالية بعد جمع البيانات عن طريق تقنية الإستمارة والمقابلة على أسلوبين للتحليل وهما التحليل الكمي والتحليل الكيفي:

1-الأسلوب الكمي:

قمنا فيه بتحويل البيانات والمعلومات المحصل عليها من الميدان إلى أرقام عددية من خلال حساب تكرار الإجابة وإلى نسب مئوية تم ترتيبها في جداول حسب محاور البحث، وذلك بالإعتماد على أدوات المعالجة الإحصائية منها:

* **أدوات الإحصاء الوصفي:** وفيه يتم إستخدام النسب المئوية لتمثيل أفراد مجتمع البحث وخصائصها والتعبير عن البيانات المحصل عليها ميدانيا بلغة كمية في جداول وتحويلها إلى أرقام وتكرارات ونسب مئوية، لتسهيل عملية تحليل المتغيّرات وتفسيرها ويهتم الإحصاء الوصفي عموما بـ:

- جمع البيانات.
- تنظيم البيانات وتوصيفها وتبويبها.
- عرض البيانات في جداول ورسومات توضيحية.

- حساب بعض المؤشرات الإحصائية كمقاييس النزعة المركزية والتشتت، وغيرها من المقاييس الأخرى.

وفي الدراسة الحالية تم إستخدام الحزمة الإحصائية للبرامج الإحصائية (SPSS)، وذلك باستعمال الأساليب الإحصائية التالية:

1-التكرارات والنسب المئوية: وهذا بغرض وصف خصائص مجتمع البحث، وتقدير إستجابات المبحوثين على الأسئلة الواردة في الإستمارة.

2-معامل الاقتران: لمعرفة درجة الارتباط الموجود بين متغيرات الدراسة.

2-الأسلوب الكيفي:

ويتم فيه تحليل المعطيات المحصل عليها من الواقع على أساس حركة الفكر التي تفحص كل ظاهرة أو كل ملاحظة بهدف إستخراج النتائج الدالة بالنسبة إلى مشكلة البحث، حيث يتم تحليل المعطيات بهدف بلوغ أكبر قدر من المعاني على أساس ما كنا نبحث عنه من البداية، وقراءتها بالإنطلاق من الواقع المجتمعي،وبالإنطلاق من الإطار النظري الذي تم تبنيه بالإعتماد على عبارات وكلمات أو مفاهيم ذات دلالة من أجل إحاطة أحسن بالظاهرة وفهم أعمق لها، وسمي بالأسلوب الكيفي لأنه لا يقرأ الأرقام وإنما يتفحص ما وراء الأرقام بأسلوب تعبيري يبين فهما وتفسيرا للمعطيات الرقمية.

خلاصة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل عرض مجالات الدراسة الثلاث (المجال المكاني، البشري والزمني)، والمنهج المستخدم في الدراسة، حيث ونظرا لطبيعة الموضوع الحساس تم إستخدام المنهج الوصفي كونه الأنسب لدراسة الظواهر النفس إجتماعية، حيث يقوم على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها وتصنيفها وتنظيمها، والتعبير عنها كميا، وكيفيا من أجل فهم علاقاتها مع غيرها من الظواهر والوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم واقع الظاهرة، وقد تنوعت أدوات الدراسة في هذا البحث الموسوم بالعوامل النفسية والإجتماعية لإنحراف المرأة بالمجتمع الجزائري، نظرا لخصوصيته الشديدة فهو من الطابوهات، وقد تمت الدراسة مع عينة من النساء اللائي مارسن أفعالا تعتبر أفعالا منحرفة في مجتمعنا الجزائري، ويجرم غالبيتها القانون الجزائري، ولما كان فضاء المرأة فضاءا واسعا ومتعدد المجالات من امرأة عاملة أو ماكثة بالبيت إلى المرأة الريفية أو الحضرية إلى المرأة المتزوجة أو العازبة إلى المرأة المتعلمة أو غير المتعلمة، فقد وقع إختيارنا عمدا على المرأة المتعلمة المجسدة في الطالبة الجامعية لأنه المجال الذي إستطعنا من خلاله الوصول إلى العينة المطلوبة حتى ولو كان بشق الأنفس.

وقد تم جمع المعطيات باستخدام تقنيتي الإستمارة والمقابلة كأداتين رئيسيتين في البحث إلى جانب تقنية الملاحظة وتحليل المحتوى.

الفصل السابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

تمهيد

أولا: عرض وتحليل نتائج الاستمارة

1-مؤشرات الفعل الإنحرافي في المجال المدروس

2- بعض العوامل النفسية وميل المرأة إلى ممارسة سلوكات مرفوضة اجتماعيا

3- سوء المعاملة الأسرية للمرأة وإقبالها على ممارسة سلوكات مخالفة للمعايير

4-الرفقة السيئة وممارسة المرأة لسلوكات يستهجنها المجتمع

ثانيا: عرض وتحليل نتائج المقابلة

تمهيد:

بعد قيامنا بجمع المعلومات اللازمة من المبحوثات باستخدام الاستمارة وتقنية المقابلة، سنقوم في هذا الموضع من البحث بتحليل البيانات المحصل عليها من أجل الوقوف على واقع الظاهرة المدروسة ومعرفة ما إذا كانت العوامل التي افترضناها لها دور في إنتاج الظاهرة محل البحث، حيث بداية سيتم عرض وتحليل بيانات متعلقة بمؤشرات الفعل الانحرافي في المجال المدروس من أجل التأكيد على أن الدراسة الميدانية جسدت على نساء مارسن الفعل الإنحرافي كالتدخين وتعاطي المخدرات والدعارة، وبعد ذلك سيتم عرض بيانات متعلقة بالظروف النفسية للمبحوثات في مراحل الطفولة الأولى وفي الوقت الحالي، كما سيتم عرض بيانات متعلقة بالمعاش الأسري للمبحوثات وكذا بيانات تصف طبيعة جماعة الرفاق التي تنتمي إليها المبحوثات.

أولا: عرض وتحليل نتائج الإستمارة

1-مؤشرات الفعل الانحرافي في المجال المدروس:

الجدول رقم07: يبين ممارسة المبحوثات لفعل التدخين

ممارسة التدخين	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	47	%94
لا	3	%6
المجموع	50	%100

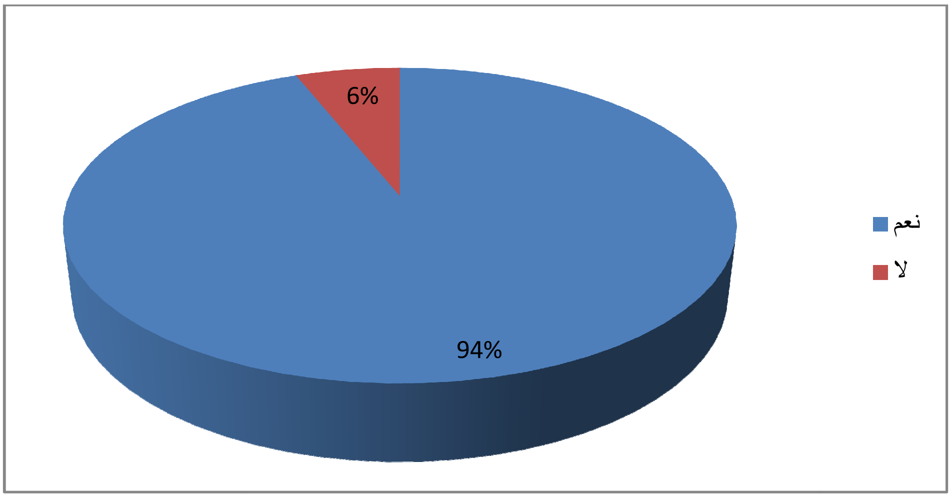

الشكل رقم 07: يبين ممارسة المبحوثات لفعل التدخين

يبين الجدول رقم (7)ممارسة المبحوثات محل البحث فعل التدخين حيث سجل الجدول نسبة كبيرة منهن تقدر ب94%تمارسن التدخين مقابل نسبة6% غير مدخنات، ويوحي ممارسة المرأة الجامعية لمثل هذه الأفعال بانزلاق قيمي خطير أصاب البناء الاجتماعي الجزائري خاصة بالنسبة لجنس المرأة في هذا المجتمع الذكوري، حيث تبين نتائج الجدول وجود ظاهرة التدخين عند جنس المرأة

وانتشارها بين الطالبات، بعدما كانت ظاهرة التدخين عند الإناث تتم في سرية وتحفظ، وممارسة فعل التدخين في المجتمع الجزائري من طرف المرأة هو اختراق صارخ للحدود العرفية للنسق الاجتماعي، فالطبيعة الدينية للمجتمع الجزائري معروفة بالتوجه نحو المذهب المالكي الذي يحرم التدخين على المرأة.

وصرحت معظم المبحوثات اللواتي التقيناهن أن التدخين كان الخطوة الأولى نحو دخولهن عالم الرذيلة والمخدرات وشرب الخمر الممنوع في المجتمع الجزائري شرعا حسب قانون الإسلام،وهده النسب المسجلة في الجدول تشير إلى التحول الكبير في حياة هؤلاء الطالبات وتذبذب الموروث الثقافي عندهم مما يوحي بوجود ضعف في التماسك الاجتماعي بين المبحوثات وأسرهن، وكذا ضعف الروابط الاجتماعية التي تربطهم بأعضاء المجتمع.

الجدول رقم08: يبين إذا كانت المبحوثات يتناولن الخمور، وإن كن يتناولنها دون انقطاع

الإحتمالات		التكرار	النسبة المئوية%
نعم	دون انقطاع	25	%62.5
	أحيانا	12	%30
	لا	03	%7.5
	المجموع	40	%80
لا		10	%20
المجموع		50	%100

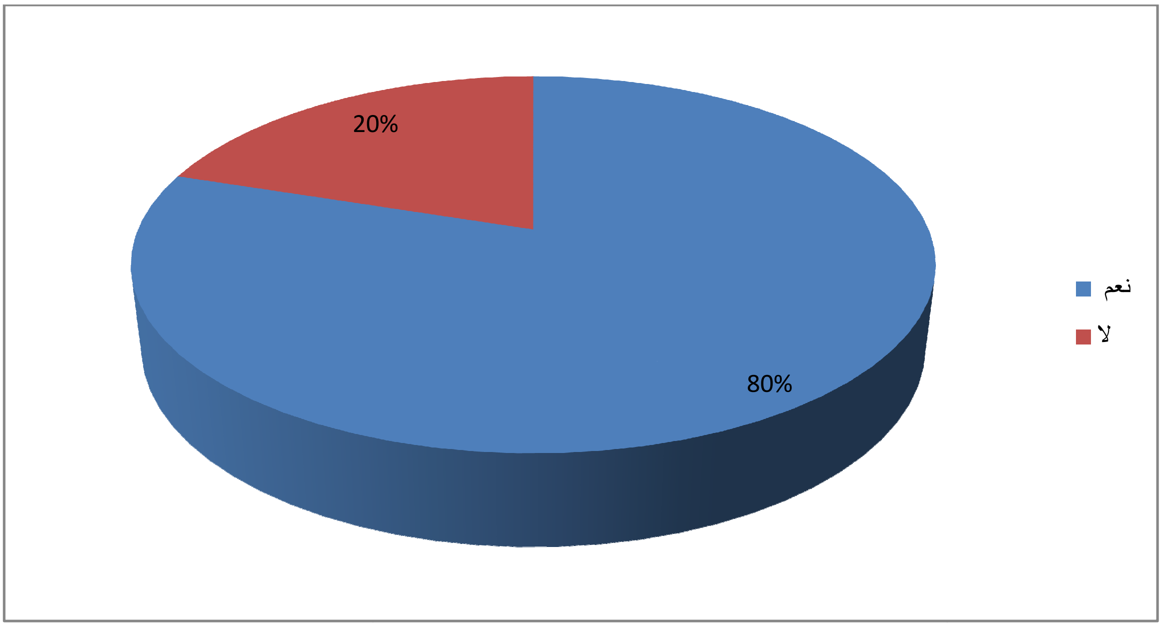

الشكل رقم 08: يبين إذا كانت المبحوثات يتناولن الخمور، وإن كن يتناولنها دون انقطاع

من خلال الجدول يتضح لنا أن 62.5% من المبحوثات يتناولن الخمور دون انقطاع أي أنهن مدمنات عليها ولا يستطعن قضاء يوم واحد دون تناولها، وعبرت ما نسبته 30% من المبحوثات أنهن يتناولن الخمر بدون انقطاع في فترات معينة كالخيبات العاطفية والرسوب وأيام المشاكل في البيت على حد تعبيرهن، في حين لا يدمن 7.5% من المبحوثات على شرب الخمر وإنما يتناولنها بين الفينة والأخرى في السهرات الليلية وعند وجود ظرف يستدعي تناولها ،وسجل الجدول قيمة مقدرة بـ20% من المبحوثات لا تشرب الخمر.

من خلال الجدول نلاحظ أن تواجد الكحول في المجتمع لا يمكن إنكاره وأن انتشار الإدمان عليه يدل على انتشار هذه المادة وتوفرها في المجتمع الجزائري بل الأكثر من ذلك القدرة على اقتنائها بشكل يومي من طرف مدمنيها ، وهو ما يوحي بفشل بعض مؤسسات الضبط الاجتماعي كمؤسسة الأمن عن السيطرة على هذه الظاهرة وتقييد حدودها، وأيضا يوحي انتشار تناول هده المادة وسط الطالبات على انفلات قيمي خطير جعل المرأة الجزائرية لا تولي اهتماما للأعراف الاجتماعية وتقدم

على ممارسة أفعال مستهجنة ينبذ المجتمع ممارستها وهو رجل فما بالك بالمرأة ،وبالتالي فتزايد اتساع دائرة إدمان المرأة على المسكرات يعبر عن طمس الثقافة الجماعية المستمدة من الشريعة الإسلامية التي تحرم الخمر والمخدرات، وتراجع الهيمنة الذكورية داخل المجتمع الجزائري، وتزايد حدود الحرية الفردية بالنسبة للمرأة والتي تتمظهر في زيادة إباحة المحظور من تعري وعلاقات بين الجنسين خارج مؤسسة الزواج وإدمان المخدرات و تناول الكحول والسهرات الماجنة وغيرها.

الجدول رقم 09: يبين نوع المخدرات التي تتعاطاها المبحوثات

نوع المخدرات	التكرار	النسبة المئوية%
حشيش	30	%63.83
كوكايين	12	%25.53
هروين	05	%10.64
المجموع	47	%100

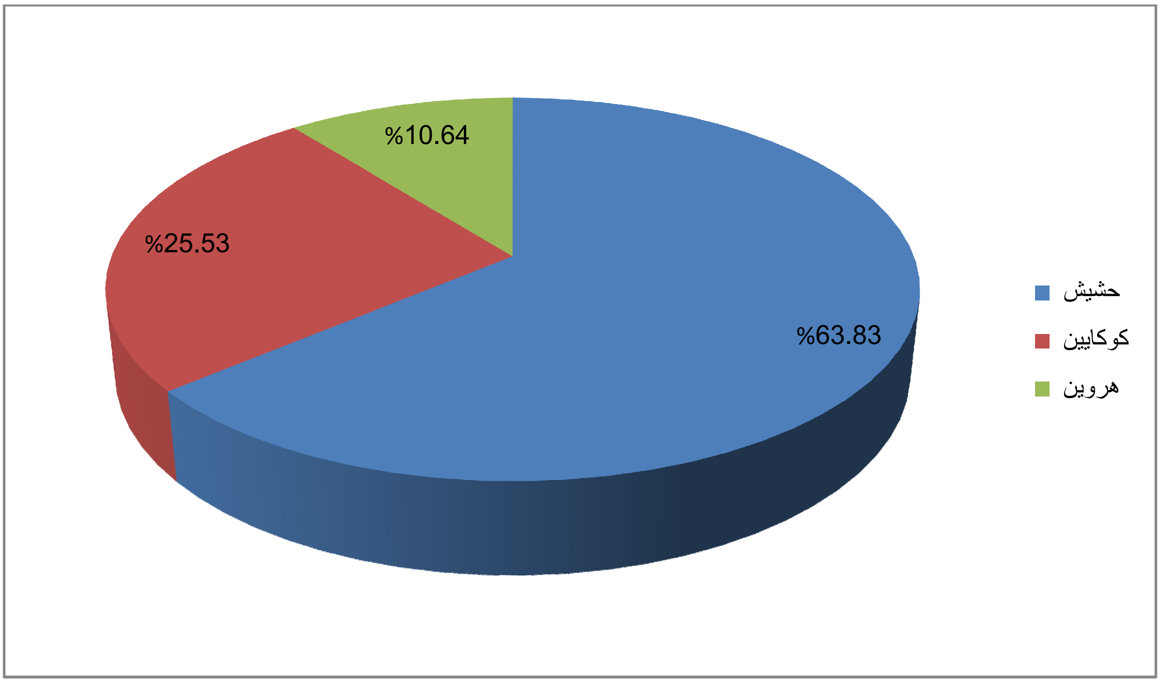

الشكل رقم 09: يبين نوع المخدرات التي تتعاطاها المبحوثات

يبين الجدول رقم (9): نوع المخدرات التي تتناولها المبحوثات حيث سجلت أكبر نسبة وسط المبحوثات اللواتي يتناولن الحشيش بما نسبته 63،83% ويصطلح عليه في أوساطهم بالكيف ، كما تتعاطى ما نسبته 25.53% من المبحوثات الكوكايين وأقل نسبة كانت لمخدر الهروين بنسبة 10.64%.

ومن الجدول نلاحظ أن المخدرات بأنواعها المختلفة سجلت حضورها لدى مجتمع البحث،وأغلب المبحوثات اللاتي يتناولن المخدرات أقررن أنهن يتناولنها حتى يستطعن بداية اليوم ومواجهة الناس، وأيضا يتناولنها أيام تقديم البحوث في الحصص التطبيقية حتى لا يكترثون لتوبيخات الأساتذة وانتقاداتهم وفي الامتحانات ،و يعتبر الحشيش من أكثر الأنواع استهلاكا وسط المبحوثات وذلك لسهولة تعاطيه وسهولة الحصول عليه، كما أنه لا يستهلك نقودا كثيرة حسب المبحوثات، أما المواد الأخرى كالكوكايين والهروين فهي مواد نادرة وسرية كونها خطيرة وأيضا غالية الثمن لهذا فهي قليلة الاستهلاك.

الجدول رقم10: مصادر حصول المبحوثات المتعاطيات على المخدرات

مصدر الحصول على المخدرات	التكرار	النسبة المئوية%
عن طريق الشراء	14	%29.79
عن طريق الأصدقاء	14	%29.79
مقابل تقديم خدمة جنسية	16	%34.04
أخرى	03	%6.38
المجموع	47	%100

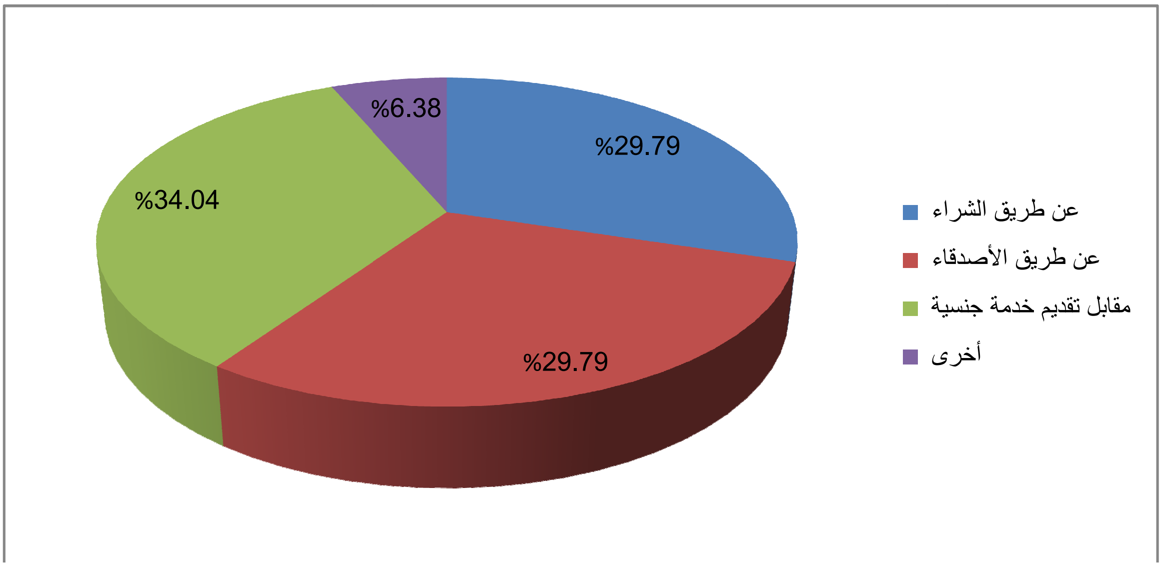

الشكل رقم 10: مصادر حصول المبحوثات المتعاطيات على المخدرات

من خلال الجدول رقم (10): يتبين أن ما نسبته 29.79% من المبحوثات يتحصلن على المخدرات عن طريق الشراء وهو امر يوحي بانتشار عصابات المخدرات وسهولة العثور على هذه المادة رغم تجريم المتاجرة فيها أو تعاطيها.

كما سجل الجدول نفس النسبة من المبحوثات تحصل على المخدرات عن طريق الأصدقاء وهو ما يشير إلى تأثير الرفقة السيئة على انتشار هذه الظاهرة، وكذلك يتحصل ما نسبته 34.04% من المبحوثات على المخدرات مقابل تقديم خدمات جنسية وهي اكبر نسبة مسجلة في الجدول ،و هدا الأمر يعبر عن بروز شكل جديد للدعارة يكون مقابل الجنس فيها ليس المال وإنما الحصول على المخدرات، أي استمتاع الرجل بالجنس مع المرأة مقابل تحقيق لذة المرأة في تناول المخدرات.

وسجل الجدول خانة أخرى تذكر بما نسبته 6.38% كإشارة إلى الملاهي حيث توفرها الملاهي الليلية لروادها، وتحصل المرأة عليها أيضا من طرف حبيبها على حد تعبير إحدى المبحوثات.

الجدول رقم11: يبين ممارسة المبحوثات للعلاقات الجنسية المحرمة (الدعارة، وطبيعة الأفراد الذين تمارسن معهم الفعل

الإحتمال		التكرار	النسبة المئوية%	
نعم	رجال من الجامعة	9	%19.56	%92
	رجال من خارج الجامعة	32	%69.56	
	الإناث	5	%10.87	
	المجموع	46	%100	
لا		4	%8	
المجموع		50	%100	

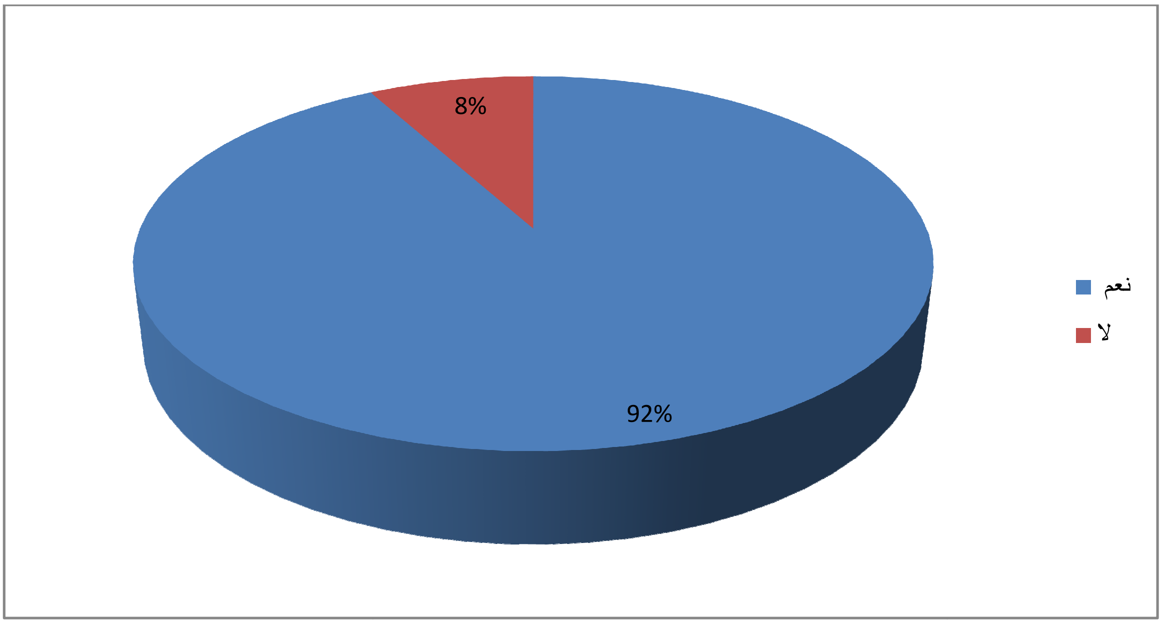

الشكل رقم 11: يبين ممارسة المبحوثات للعلاقات الجنسية المحرمة (الدعارة، وطبيعة الأفراد الذين تمارسن معهم الفعل

سجل الجدول رقم (11) نسبة92%من المبحوثات يمارسن العلاقات الجنسية المحرمة من هده النسبة توجد 19.56% تمارسن الجنس مع رجال من الجامعة ونسبة 69.56%منهن تمارس هده العلاقات مع رجال من خارج الجامعة كما سجلت ظاهرة السحاق حضورها هنا حيث تمارس ما نسبته 10.87 %من المبحوثات الجنس المثلي ،و لا تمارس8 %من المبحوثات العلاقات الجنسية المحرمة، ان وجود مثل هده الممارسات بين المبحوثات يشير إلى تراجع القيم في المجتمع الجزائري التي كانت تحكم سلوك المرأة و توجهه حسب المعايير المعمول بها اجتماعيا، كما يعبر هدا الأمر على انفلات صارخ في القيم بالنسبة للمرأة محل البحث و تراجع دور مؤسسات الضبط في أداء مهامها المنوطة بها في إنتاج المواطن الصالح خاصة مؤسسة الأسرة ، كما يمكن أن نرجع ارتفاع نسبة الطالبات اللواتي يمارسن الجرائم الأخلاقية إلى سن الشباب حيث نجد أن المرأة في سن معينة (سن الزواج) تكون بحاجة لإشباع الغريزة الجنسية لديها، وأيضا عن طريق تشجيع جماعة الرفاق أو الإعلام إضافة إلى دور التربية في الصغر خاصة بغياب الوازع الديني أو قد يكون الدافع الأكبر هو الحصول على حياة مترفة فتكون الدعارة هي الطريق إلى ذلك، خاصة في ظل غياب الرقابة الوالدية في هذا الفضاء المفتوح (الجامعة).

الجدول رقم 12: يبين حمل المبحوثات نتيجة العلاقات الجنسية المحرمة ومصير الجنين في حالة الحمل

الاحتمال		التكرار	النسبة المئوية%	
نعم	الإجهاض	6	%75	%16
	الولادة	2	%25	
	المجموع	8	%100	
لا		42	%84	
المجموع		50	%100	

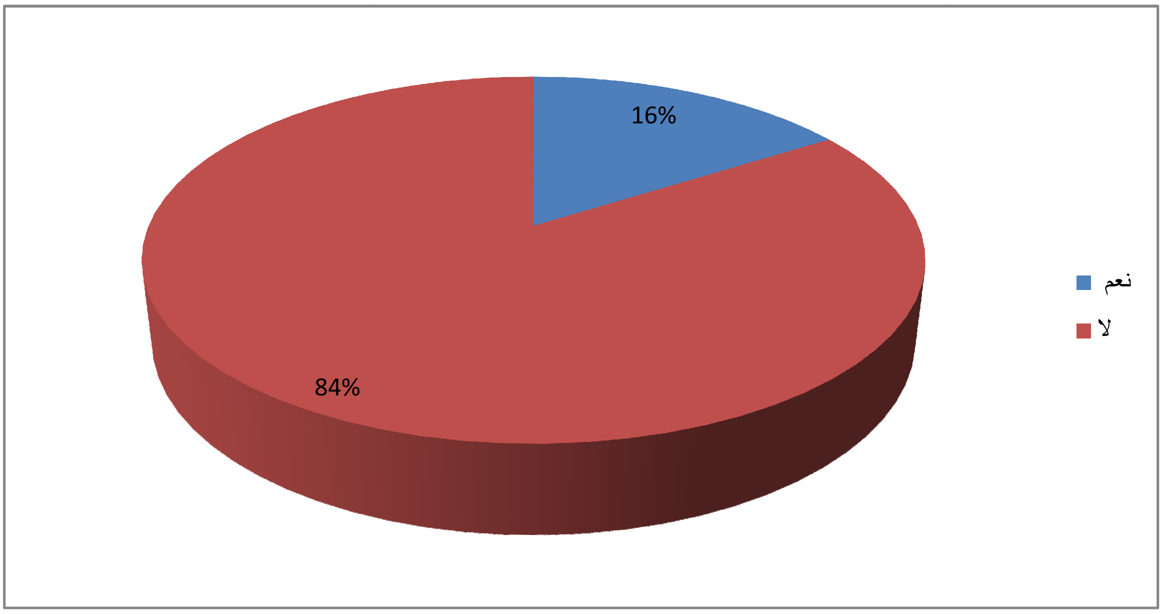

الشكل رقم 12: يبين حمل المبحوثات نتيجة العلاقات الجنسية المحرمة ومصير الجنين في حالة الحمل

يبين الجدول رقم(12)حمل المبحوثات نتيجة ممارستهن العلاقات الجنسية المحرمة من عدمه حيث صرحت ما نسبته 16%منهن أنهن حملن مقابل84% منهن اجبن بلا على هدا السؤال،وعن مصير الحمل أقرت 25 %من المبحوثات اللواتي اعترفن بحملهن أنهن أنجبن وأتممن الحمل مقابل 75%من المبحوثات اللواتي اعترفن بحملهن كان مصير الجنين عندهن الإجهاض ،إن هدا الأمر يوحي بحدة الانزلاق القيمي عند المبحوثات ،وعن كيفية الإجهاض أقرت المبحوثات اللواتي مارسنه أن الأمر لم يتم في المشفى وإنما من طرف صديقة لهن اعتادت ممارسته مقابل المال باستخدام أدوات طبية تملكها مخصصة لهدا الفعل، و هو الأمر الذي يطرح السؤال عن الطريقة التي حصلت بها هده الصديقة على هده الأدوات الطبية المتخصصة ،وأيضا عملية الإجهاض ترافقها أدوية خاصة أقرت المبحوثات أنهن يحصلن عليها مقابل مبالغ مالية تفوق سعرها الحقيقي بكثير، يوفرها لهن غالبا أب الجنين بطريقة غير شرعية في غياب الوصفة الطبية، وهو ما يجعلنا نعترف بان انحراف المرأة في المجتمع الجزائري تساهم فيه أطراف متعددة وفضاءات مختلفة مما يوحي بتشعب الظاهرة و خطورتها

UNIVERSITE SETIF2

الجدول رقم13: يبين تناول المبحوثات للحبوب المهلوسة ومصدر الحصول عليها

الإحتمال		التكرار	النسبة المئوية%	
نعم	عن طريق الشراء	18	%47.37	%76
	عن طريق الاصدقاء	12	%31.58	
	مقابل تقديم خدمات جنسية	8	%21.05	
	المجموع	38	%100	
لا		12	%24	
المجموع		50	%100	

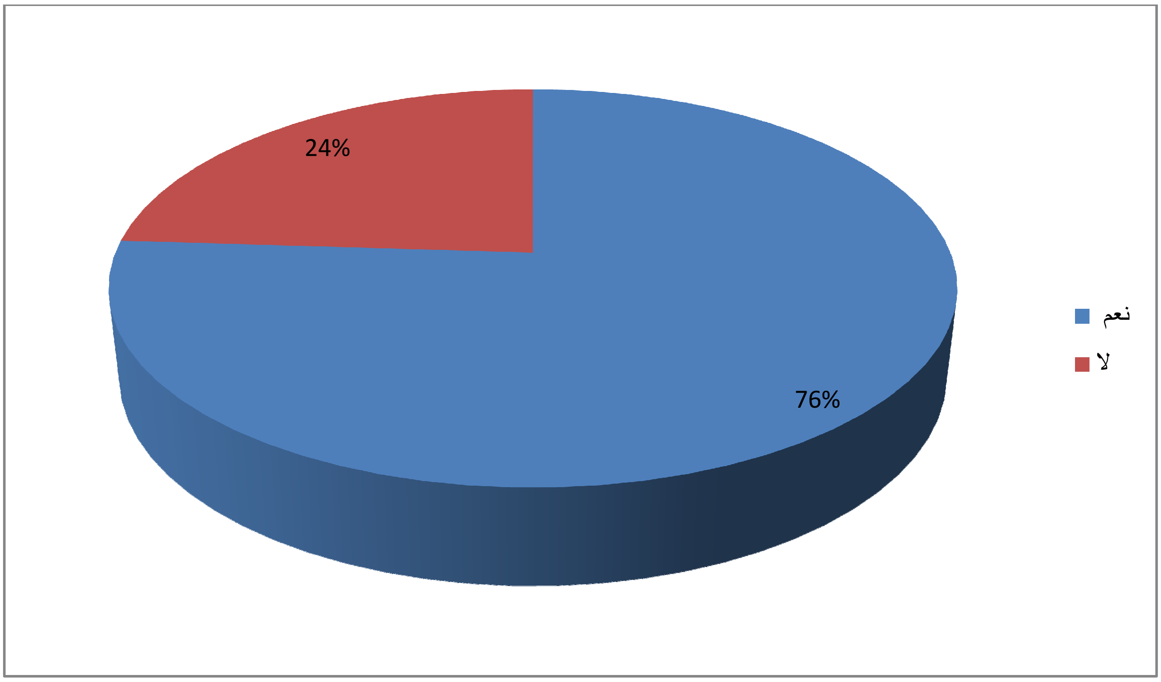

الشكل رقم 13: يبين تناول المبحوثات للحبوب المهلوسة ومصدر الحصول عليها

يبين الجدول رقم (13) تناول المبحوثات محل البحث للحبوب المهلوسة من عدمه حيث تتناول ما نسبته 76% من المبحوثات الحبوب المهلوسة وأشهرها بينهم ليريكا وثرامادول إلى جانب نوع أخر يسمى بـextazsie على حد تعبيرهن، وتحصل47.37 %ممن يتناولنها عليها عن طريق الشراء مقابل 31.58% تحصلن عليها عن طريق الاصدقاء الى جانب وجود نسبة21.05 %منهن تحصل عليها مقابل تقديم خدمات جنسية، و أقرت 24 %منهن بعدم تناولهن للحبوب المهلوسة،ووجود هده النسبة الكبيرة ممن يتعاطون الحبوب المهلوسة إنما يصور سهولة الحصول عليها ،خاصة الحبوب المهلوسة التي تصنف ضمن الأدوية النفسية ومن اعتاد عليها لا يستطيع تركها،مما يطرح السؤال عن تواجدها خارج الصيدليات بكثرة وعن دور مؤسسات الضبط الرسمية في حماية هدا النوع من الأدوية من التسرب خارج حدود استخدامه المعلومة، وعن سبب تناولها من طرف المبحوثات اعترفن أن تناولها من اجل نسيان المشاكل الخاصة وحتى ينسين الواقع المر الذي تورطن به، وهناك من أقررن أن إدمانهن الحبوب المهلوسة جاء نتيجة السهرات الماجنة والمخالطة السيئة وانهن وجدن انفسهن مدمنات عليها دون إرادة.

الجدول رقم 14: يبين المرحلة التي مورس فيها أول مرة الفعل الإنحرافي من قبل المبحوثات

الفئات	الابتدائية		المتوسطة		الثانوية		الجامعية		قيمة مفقودة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
التدخين	1	2,0	19	38,0	14	28,0	14	28,0	2	4,0	50	100,0
تناول الخمور والمسكرات	0	0,0	2	4,0	5	10,0	33	66,0	10	20,0	50	100,0
تعاطي المخدرات	0	0,0	3	6,0	7	14,0	36	72,0	4	8,0	50	100,0
إقامة العلاقات الجنسية	0	0,0	2	4,0	20	40,0	22	44,0	6	12,0	50	100,0

يبين الجدول أن معظم المبحوثات بدأن بممارسة التدخين في سن مبكرة بما نسبته 38%من المبحوثات كانت أول مرة يدخن فيها بالمرحلة المتوسطة تلتها 28% من المبحوثات بدأن التدخين بالمرحلة الثانوية ونفس النسبة كانت للمبحوثات اللواتي كانت أول تجربة لهن مع التدخين في المرحلة الجامعية ووجدنا مبحوثة واحدة بدأت التدخين في المرحلة الابتدائية بنسبة 2% وسجل الجدول إجابة مفقودة قدرها 4% وهذا يوحي بخطورة انتشار هذه الظاهرة في المراحل العمرية الصغيرة والذي يعكس حالة من انعدام الرقابة لدى الأسرة بسبب المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها معظم الأسر الجزائرية من الجري وراء لقمة العيش طول النهار، وتراجع الروابط الاجتماعية حيث بانتقال الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية أصبحت الرقابة فعل يمارسه الوالدين دون غيرهما وبسبب كثرة الضغوط قد لا يوفق الوالدين في ممارسة الرقابة بشكل مستمر، وتقر أغلب المبحوثات أن ممارستهن التدخين كان من باب التقليد حيث كن يلتقطن السجائر التي يتركها الأب أو أحد الأقارب مشتعلة ويدخن من باب التمثل «sauto– identifier» ليصبحن فيما بعد مدمنات.

وسجل الجدول بالنسبة لتناول الخمور والمسكرات أن معظم المبحوثات أدمن الخمر في الجامعة بما نسبته 66% و10% منهن بدأن تناول المسكرات في المرحلة الثانوية في حين سجلت المرحلة المتوسطة أدنى نسبة بـ4% ،ولم تسجل ولا حالة كانت تناول الخمور في المرحلة الابتدائية، وهو الأمر نفسه الذي سجل في الجدول بالنسبة لتعاطي المخدرات حيث انعدمت في المرحلة الابتدائية وسجلت المرحلة المتوسطة أدنى نسبة بـ6% تلتها المرحلة الثانوية بـ14% وسجلت المرحلة الجامعية أعلى نسبة بـ72%.

وبالنسبة إلى إقامة العلاقات الجنسية نلاحظ وجود نسبة متقاربة بين من كانت أول تجربة لهن في المرحلة الثانوية ومن كانت تجربتهن الأولى في المرحلة الجامعية بما نسبته 40% و44% على

التوالي وانعدمت في المرحلة الابتدائية مع تسجيل 4% من المبحوثات كانت أول تجربة لهن في المرحلة المتوسطة إحداهن تعرضت للاغتصاب والثانية تعيش مع أم مطلقة وعاهرة تمارس هذه الأفعال في بيتها، مع تسجيل 6% من المبحوثات لم يجبن على هذا السؤال.

وتوضح النتائج المسجلة في هذا الجدول أن جزء كبير من المبحوثات يمارسن الإنحراف المحترف، ولا يمارسن هذه الأفعال بصفة عرضية خاصة وأنهن بدأن هذه الأفعال قبل المرحلة الجامعية، غالبا في المرحة الثانوية مع وجود أكبر نسبة من المبحوثات بدأت ممارستهن لهذه الأفعال التي تعتبر مجرمة قانونا ومستهجنة عرفا في المرحلة الجامعية، مما يوحي بأن التواجد في فضاء مفتوح كالجامعة يعتبر من العوامل المساعدة على الانحراف والجريمة كالبعد عن الرقابة الأسرية والتعرف على ثقافات جديدة قد تؤدي إلى إحداث شرخ ثقافي مدمر لاستمرارية الجماعة العرفية ،وهذا ما عبرت عنه الطالبات القادمات من مناطق ريفية حيث وصفن بالمتخلفات ولاقين السخرية من طرف الطالبات اللاتي أصولهن الجغرافية حضرية فسقطن من باب مواكبة العصر والتحضر في فخ الانحراف ،ويمكن أيضا تفسير استهلاك الفتيات للمخدرات في انتشار مافيا المخدرات في الأوساط الشبانية،وأيضا يمكن أن تكون نتيجة الرفقة السيئة من الجنسين ذكورا وإناثا وهذا ما عبرت عنه معظم المبحوثات، فهناك من كان وراء إدمانها صديقها المقرب أو صديقاتها المقربات،و كثيرا ما ارتبط ممارسة الفتاة للعلاقات الجنسية خارج الإطار المشروع بشرب الخمر وتعاطي المخدرات مع وجود خيبات وخداع في العلاقات العاطفية أدت ببعض الطالبات إلى فقدانهن للعذرية فأصبح طريقهن الدعارة.

الجدول رقم 15: يبين الأماكن التي يمارس فيها الفعل الانحرافي من قبل المبحوثات

الفئات	التكرار		النسب المئوية		المجموع	
	نعم	لا	نعم	لا	التكرار	النسبة المئوية%
البيت	3	47	6,0	94,0	**50**	**100,0**
الجامعة	36	14	72,0	28,0	**50**	**100,0**
الملاهي الليلية	29	21	58,0	42,0	**50**	**100,0**
الفنادق	30	20	60,0	40,0	**50**	**100,0**
أخرى(البيوت المستأجرة، السيارات، البحر)	20	30	40,0	60,0	**50**	**100,0**

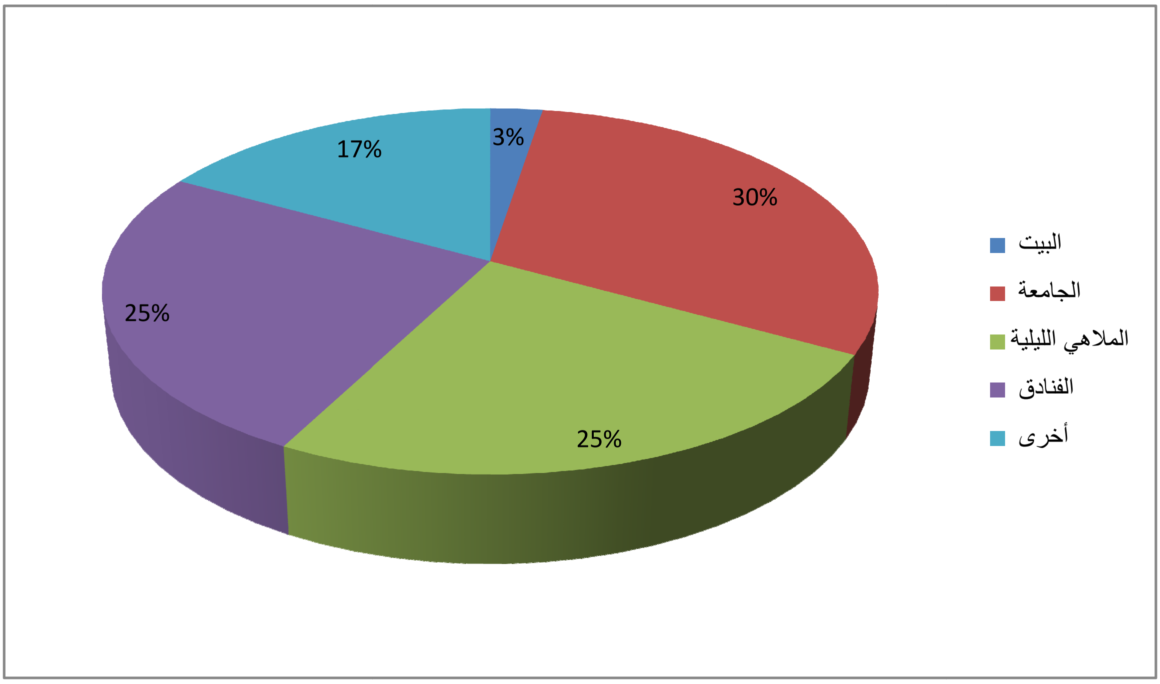

الشكل رقم 14: يبين الأماكن التي يمارس فيها الفعل الانحرافي من قبل المبحوثات

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم المبحوثات يمارسن الأفعال الإنحرافية في الجامعة خاصة تعاطي المخدرات وشرب الخمر بما نسبته 72% من المبحوثات، إلى جانب تسجيل ما نسبته 58% من المبحوثات تمارس هذه الأفعال بالملاهي الليلية، وصرحت 60% من المبحوثات أنها تمارس هذه الأفعال بالفنادق، وتوجد أماكن أخرى تمارس فيها الطالبات أفعالهن هذه كالسيارات، البحر، وخاصة البيوت المستأجرة وممارسة المرأة لهذه الأفعال في هذه الأماكن يطرح العديد من الأسئلة التي توحي بوجود فوضى اجتماعية، فمعظم المبحوثات مقيمات بالحي الجامعي وتواجدهن بالملاهي الليلية أو الفنادق يطرح سؤال عن الرقابة داخل مؤسسة الجامعة وبالضبط الرقابة داخل الإقامة، وبالنسبة للفنادق عبرت المبحوثات أنه هناك فنادق تسمح بدخولهن حاملين لبطاقة الطالب وليس بطاقة التعريف الوطني وبالتالي يمكن اعتبار هذين الطرفين من العوامل المساعدة على انتشار هكذا ظواهر وهو ما يوحي بوجود خلل وظيفي داخل المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع الجزائري الذي من شأنه أن يساعد في انتشار هكذا ظواهر، أيضا عبرت أغلب المبحوثات أنهن يقمن داخل الجامعة سهرات خمر ومخدرات ورقص فيما بينهن وهو أمر يطرح تساؤل حول الرقابة داخل الإقامات الجامعية.

2- بعض العوامل النفسية وميل المرأة إلى ممارسة سلوكات مرفوضة اجتماعيا:

جدول رقم 16: يبين معاناة المبحوثات من مرض معين مع تأثيره أم لا على نفسية المبحوثات

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="4">الاحتمالات</th><th>التكرار</th><th>النسبة المئوية%</th></tr>
<tr><td rowspan="4">نعم</td><td>الاحتمالات</td><td>التكرار</td><td>النسبة%</td><td rowspan="4">14</td><td rowspan="4">%28,0</td></tr>
<tr><td>نعم</td><td>6</td><td>12,0</td></tr>
<tr><td>لا</td><td>3</td><td>6,0</td></tr>
<tr><td>قيمة مفقودة</td><td>5</td><td>10,0</td></tr>
</table>

لا	/	35	%70,0
قيمة مفقودة	/	1	%2,0
المجموع	/	50	%100,0

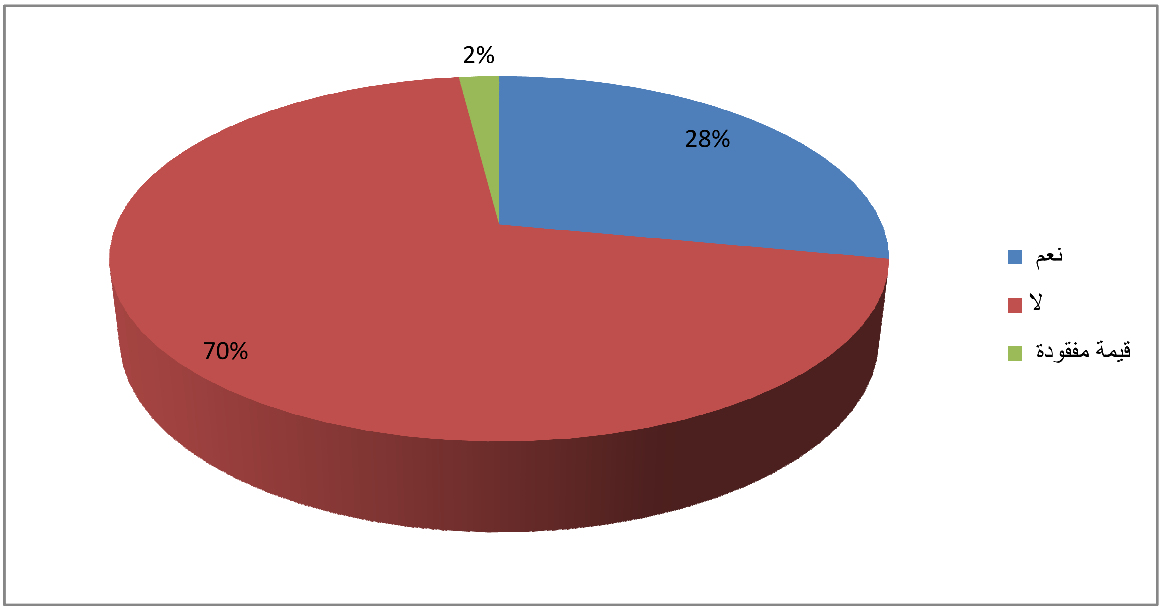

الشكل رقم 15: يبين معاناة المبحوثات من مرض معين مع تأثيره أم لا على نفسية المبحوثات

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن نسبة 70% من المبحوثات لا يعانين من أي مرض معين مقابل ما نسبته 28% من المبحوثات يعانين أمراض كان أكثرها حضورا أمراض السكري تلاه مرض الربو مع تسجيل حالة واحدة مريضة بالأعصاب وأخرى مريضة بالصرع، وعن تأثير المرض على نفسية المبحوثات صرحت 6 منهن بما نسبته 12% من 28% أن مرضهن يؤثر عليهن حيث يشعرن أنهن لسن كالأخريات ومحل معاناة دائمة مما ينعكس سلبا على نفسيتهن فيصبن بالحزن والاكتئاب إلى جانب شعورهن بالعجز والإحباط وهي من العوامل التي تساعد على الانحراف والإجرام وكما هو معروف علميا فإن الحالة النفسية المتدهورة تؤدي إلى اضطرابات هرمونية تؤدي بدورها إلى اضطراب ضغط الدورة الدموية مما قد يزيد في حالة المرض وشدته، وصرحت 3 مبحوثات من 28%

من عينة الدراسة أن مرضهن لا يشكل فارقا بالنسبة لهن ولا سؤثر حسبهن على نفسيتهن في حين امتنعت 5 مبحوثات عن الإجابة عن تأثير مرضهن من عدمه على نفسيتهن.

وما يمكن قراءته من الجدول هو أن المرض يمكن أن يكون عاملا مساعدا على الإنحراف نظرا لما يخلقه المرض من عجز فيزيولوجي تكون له تبعاته على الناحية النفسية للفرد، وهذا ما عبرت عنه إحدى المبحوثات المريضات بقولها: «أشعر أني لست كالأخريات» بمعنى معاناتها من عقدة نقص وحسب "أدلر" فإن عقدة النقص تؤدي بالفرد إلى ارتكاب الجريمة لأن هذا الفعل هو أحسن الوسائل لجلب الانتباه ولتغطية النقص الموجود عند الفرد كما أن المرض قد يولد عند صاحبه هشاشة نفسية تؤدي إلى هشاشة في التعامل وربط العلاقات وحتى التصرف الصحيح لأن العجز بالمرض إذا لم يرافقه رضاء بالقضاء والقدر سيرافقه سخط واكتئاب وعدم الثقة في النفس وحتى عدم الرغبة في الحياة وكلها أمور تزعزع المعاش النفسي للفرد المريض وتجعله يعاني من اضطراب في الاستجابات مما قد يوقعه في شرك الجريمة والانحراف.

جدول رقم 17: يبين توزيع المبحوثات حسب كل عبارة توضح معاشهم النفسي:

العبارات	نعم		لا		قيمة مفقودة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أشعر أن لا أحد يفهمني	45	90,0	5	10,0	0	0,0	50	100,0
أشعر أني عديمة الأهمية	26	52,0	24	48,0	0	0,0	50	100,0
أفزع بسهولة حتى دون سبب	29	58,0	20	40,0	1	2,0	50	100,0
أشعر أني أقل أهمية من الآخرين	21	42,0	29	58,0	0	0,0	50	100,0

أخاف عند وجودي لوحدي في مكان مغلق	27	54,0	23	46,0	0	0,0	50	100,0
أشعر بأنني غريبة عن الناس والأشياء من حولي	38	76,0	12	24,0	0	0,0	50	100,0
تأتيني نوبات من الضحك والبكاء دون سبب	42	84,0	8	16,0	0	0,0	50	100,0
أشعر أنني محرومة من عطف وحنان الأم	31	62,0	19	38,0	0	0,0	50	100,0
يميز والدي أو أحدهما بيني وبين إخوتي في المعاملة	32	64,0	18	36,0	0	0,0	50	100,0

من خلال الجدول رقم (17): استخدمت الباحثة مجموعة من العبارات من أجل استكشاف الواقع النفسي للمبحوثات محل البحث حيث أجابت 90% منهن على أنهن يشعرن بأن لا أحد يفهمهن مما يكشف حالة العزلة النفسية التي تعانيها المبحوثات مقابل 10% من المبحوثات كانت إجابتهن بلا على هذه العبارة.

وأجابت 52% من المبحوثات بنعم على عبارة أشعر أني عديمة الأهمية وهي إجابة توحي باحتقار هذه النسبة من المبحوثات لدواتهن وقد يكون هذا الاحتقار نتيجة اختياراتهن الخاطئة التي قادتهن إلى هذا الطريق خاصة إذا كن فاقدات للعذرية في مجتمع يرفض هذا الخطأ ويختصر المرأة في عذريتها فالمجتمع الجزائري مجتمع ينظر للمرأة التي فقدت عذريتها نظرة دونية بل وفي بعض المناطق تقتل المرأة من طرف أهلها إن حدث واكتشفوا فقدانها لشرفها، فشرف المرأة يساوي عذريتها في هذا المجتمع الذكوري، الأمر الذي قد يدفع هؤلاء المبحوثات (الطالبات) إلى طريق الدعارة لتجاوز هذه الحالة من احتقار الذات أو إلى طريق المخدرات، كما نجد في المقابل ما نسبته 48% من المبحوثات أجبن بلا عن هذه العبارة حيث يعشن حياتهن بصورة عادية.

بالنسبة لعبارة «أفزع بسهولة حتى دون سبب» أجابت 26 مبحوثة بما نسبته 58% من العينة محل الدراسة بنعم مما يعكس عيش هاته الفتيات في حالة من الخوف الذي يعتبر حالة نفسية غير

عادية ويعبر عن انفعالات غير سوية قد تؤدي إلى اضطراب في التكيف الاجتماعي للمرأة وحالة الفزع هذه قد تكون تعبير عن خوف دفين زرع فيهن منذ الطفولة إما بسبب الأساليب التنشيئية العنيفة داخل أسرهن أو كنتيجة لتعرضهن لموقف مخيف أثناء طفولتهن مما شكل لهن صدمة نفسية بقيت تبعاتها حتى هذا السن، كما يمكن أن يكون تعبير عن خوف من اكتشاف حياتهن الحالية خاصة وأن معظم أفراد العينة تمارس هذه الأفعال عند مجيئها إلى الجامعة وأهلهن لا يعلمون انحرافهن هذا.

وبالنسبة لعبارة أشعر أنني أقل أهمية من الأخريات أجابت ما نسبته 42% من المبحوثات بنعم مقابل 58% من المبحوثات كانت إجابتهن لا مما يوحي بتقبل نسبة كبيرة لطبيعة الحياة التي يحيونها والتي قد تعبر عن حب التحرر من طرفهن أو صراع الأجيال الذي يعبر فيه الأفراد التمسك بالعادات والتقاليد الرجعية والتخلف مقابل اعتبار التحرر من الأعراف والتقاليد عصرنة وحداثة.

وبالرجوع إلى نسبة 42% اللاتي أجبن بأنهن يشعرن أنهن قليلات الأهمية من الأخريات اللاتي يعشن حياة طبيعية فإنما هي إجابة برفض للواقع المعاش من طرفهن يوحي أنهن سقطن في هذا المنحى عن طريق الخطأ، هذا الأمر جعلهن يشعرن بنقص الأهمية والقيمة خاصة وأن المجتمع الجزائري ينظر إلى المرأة التي تمارس هذه الأفعال نظرة احتقارية ودونية.

احتوى الجدول على عبارة أخاف عند وجودي لوحدي في مكان مغلق حيث أجابت ما نسبته 54% من المبحوثات بنعم عن هذه العبارة مقابل 46% منهن أجبن بلا وهو أيضا ما يعبر عن معاناة المبحوثات من الناحية النفسية من عدة أمور التي من بينها الخوف الذي تتولد عنه اضطرابات في التصرف وهن في الغالب شخصيات انسحابية منطوية غير واثقة من نفسها، توجه عدوانها نحو ذاتها، كما يكن عرضة لعدد من الأمراض النفسية كالقلق، الهيستيريا وغالبا ما يرتبط الشعور بالخوف بالحرمان من الحب أو التعرض لموقف مخيف يخلق الصدمة كالتعنيف والاغتصاب وكل هذه المشاعر يمكن أن تخلق لدى الطالبة فكرة الانتقام مما يدفعها إلى ارتكاب الجرائم والانحرافات

للتعريض والتنفيس أو لإشباع غريزة الحب والجنس عندها. وإما الانسحاب والهرب من هذا النوع بتعاطي المخدرات.

وبالنسبة لعبارة «أشعر أنني غريبة عن الناس والأشياء من حولي» أجابت ما نسبته 76% من المبحوثات بنعم مقابل 24% منهن أجبن بلا وهي توحي بنوع من الانسحاب من المجتمع أو العكس تنكر المجتمع لهذه المرأة التي تمارس هذا النوع من الأفعال المستنكرة عرفا والمجرمة قانونا، فنجد المجتمع يقدم وصما بفساد الأخلاق للمرأة التي تمارس الدعارة وتتعاطى المخدرات وتدخن وتشرب الخمر فهذه الأفعال هي خروقات اجتماعية يرفضها المجتمع ولذلك ترى الأفراد يتحاشون التعامل مع الأشخاص الذين يفعلون مثل هكذا أمور، هذا الأمر قد ينعكس على نفسية ممارسي هذه الأفعال الإجرامية خاصة وإن كانت امرأة، مما سيولد صعوبة تعايش هذه المرأة داخل هذا النسق الاجتماعي ويجعلها تحس بالغربة عن الناس والأشياء لأن كل ما هو محيط بها سيرفضها ويستهجنها.

واستخدمت أيضا في الجدول عبارة «تأتيني نوبات من الضحك والبكاء دون سبب» أجابت عنها نسبة 84% من المبحوثات بنعم مقابل 16% منهن أجبن بل، وهذه الحالة توحي باضطراب نفسي مرتفع نتيجة الاضطراب العاطفي الذي قد تغطي عليه المرأة بارتكاب الأفعال والممارسات الإنحرافية كنوع من الإيذاء الموجه نحو الذات، فتدمن المخدرات أو تدخل في علاقات دعارة أو تلجأ إلى الخمر، إن الضحك بدون سبب أو البكاء بدون سبب إنما يوحي بكبت هؤلاء الطالبات لأمور آلمتهن وتركت أثرا بالغا على نفسيتهن ترجمنه في سلوكيات أقل ما يقال عنها أنها انحراف صارخ ومعاناة هؤلاء الطالبات من هذه الحالة النفسية المضطربة يوحي بوجود هشاشة نفسية واجتماعية لديهن قد تفرز لديهن صعوبات في التكيف وأيضا نقص الثقة في النفس، كما يمكن لهذه الحالة أن تكون نتيجة لتعاطي المخدرات على اعتبار أن المخدرات قد تجعل متناولها يضحك بدون سبب أو يبكي من دون سبب.

في الجدول أيضا عبارة أشعر أنني محرومة من عطف وحنان الأم أجابت ما نسبته 62% من الطالبات عليها بنعم مقابل 38% منهن أجبن بلا وهي نسبة تعبر عن الحرمان العاطفي التي تعانيه معظم المبحوثات والذي قد يجرهن غالبا مع اتخاذ عوامل أخرى إلى الانحراف والجريمة، فضعف العلاقة العاطفية بين الفتاة وأمها من شأنه أن يخلق خللا نفسيا في شخصية الفتاة تسعى إلى تعويضه من خلال تقمص دور الأم والذي يبرر غالبا في إقامة علاقات مع رجال أجانب أو الانتقام من خلال هذا الفعل من صورة الأنثى لدى المبحوثة التي تسببت في هذا النقص والحرمان.

إن الشعور بنقص الحنان من الأم التي توصف بكونها منبع الحنان يجعل المرأة تعاني من عدم الاستقرار وانعدام الأمان النفسي، يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى توجه الفتاة نحو المخدرات حتى تتسى هذه المعاناة العاطفية أو شرب الخمر وغيرها من الأمور التي تعتقد أنها ستخفف من هذا الشعور بالحرمان وانعدام الأمان.

آخر عبارة مسجلة في الجدول كانت «يميز والدي أو أحدهما بيني وبين أخوتي في المعاملة» وقد كانت إجابة المبحوثات كما يلي:

64% منهن أجبن بنعم و36% منهن أجبن بلا وتعتبر نسبة من يشعرن بالتمييز في المعاملة من طرف الوالدين كبيرة وهذا له انعكاس سلبي على نفسيتهن وكثيرا ما يولد الحقد والكراهية تجاه الوالدين محل التمييز واتجاه الإخوة، كما يولد الشعور بالغيرة من الإخوة وهذا الأمر موجود داخل الأسرة الجزائرية خاصة التمييز بين الأولاد على أساس الجنس حيث تميل الأمهات إلى تدليل الأولاد الذكور ومحاباتهم على حساب البنات، إن تنامي هذه المشاعر خاصة لدى جنس الأنثى يجعلها تشعر بالنقص والحرمان وكذا الإحباط ونقص تقدير الذات مما يدفعها إلى تعويض هذا النقص بالبحث عن مكان لها بين رفقة قد تكون سيئة ،كما حدث مع عينة البحث أو تبحث عن التقدير من خلال العلاقات الجنسية أو تلجأ إلى المخدرات لتناسي هذه المعاناة وقد صرحت إحدى المبحوثات أن تمييز

أمها بينها وبين أختها الأصغر سنا وإعطاء الحق لها دائما، أو الخروج معها فقط إلى المناسبات كان له وقع كبير على نفسيتها ويعتبر من العوامل التي قادتها إلى تعاطي المخدرات وإدمانها وما تبعها من دعارة وغيرها.

الجدول رقم 18: توزيع المبحوثات حسب إجاباتهم عن شعورهن تجاه الأفعال التي يمارسنها

العبارات	نعم		لا		قيمة مفقودة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تسيطر علي الوساوس حتى أقوم بالفعل الإنحرافي (شرب الخمر – تعاطي المخدرات – ممارسة الجنس)	30	60,0	20	40,0	0	0,0	50	100,0
ألجأ إلى الكذب لتحقيق أغراضي الشخصية	38	76,0	12	24,0	0	0,0	50	100,0
عندما أمارس هذه الأفعال أكره نفسي	36	72,0	14	28,0	0	0,0	50	100,0
لست راضية عما أقوم به	36	72,0	14	28,0	0	0,0	50	100,0
لا أستطيع البقاء لوحدي دون علاقة عاطفية	37	74,0	8	16,0	5	10,0	50	100,0

يبين الجدول رقم (18): بعض المشاعر التي تعتري المبحوثات اتجاه الأفعال التي يمارسنها حيث أجابت 60% من المبحوثات بنعم على عبارة «تسيطر علي الوساوس حتى أقوم بالفعل الإنحرافي» مقابل 40% من المبحوثات أجبن بلا وهذه النسبة من الإجابة (60%) توحي باضطراب نفسي وعدم قناعة داخلية بممارسة هذه الأفعال المجرمة من طرف القانون والمستهجنة من قبل المعايير الثقافية والاجتماعية، وهي حالة تعبر عن اضطراب داخلي تعانيه المبحوثات وأكدت عليه عبارة «عندما أمارس هذه الأفعال أكره نفسي» التي أجابت ما نسبته 72% من المبحوثات عليها بنعم مقابل 28%

من المبحوثات أجبن بلا، وأيضا تؤكده الإجابة على العبارة «لست راضية عما أقوم به» حيث أجابت أيضا ما نسبته 72% من المبحوثات بنعم على هذه العبارة مقابل 28% أجبن بلا وممارسة الفعل رغم رفضه هو معاناة في حد ذاته وينبئ عن اضطراب نفسي واضح تعاني منه المبحوثات كنقص الثقة في النفس والمعاناة من الحرمان والإحباط الذي دفعهن إلى ممارسة هذه الأفعال رغم تعارضها ربما مع قيمهن التي نشأن عليها، وفي الجدول عبارة «ألجأ إلى الكذب لتحقيق أغراضي الشخصية» التي أجابت بنعم عليها ما نسبته 76% من المبحوثات مقابل 24% من المبحوثات أجبن بلا واللجوء إلى الكذب يعكس بأن هؤلاء المبحوثات غير سويات ووصلن إلى درجة فعل أي شيء من أجل تحقيق أهدافهن مما يدل على أنهن تخلين عن القيم والأخلاق وأن انحرافهن ليس انحرافا عرضيا بل هو انحراف متأصل فيهن ومحترف.

الجدول رقم 19: يوضح إذا كان ممارسة التدخين له علاقة بالشعور بالدونية

ممارسة التدخين / الشعور بالدونية	تدخن		لا تدخن		المجموع	
	ت	النسبة %	ت	النسبة%	ت	النسبة %
أشعر أني عديمة الأهمية	24	%48	3	%6	27	%54
لا اشعر أني عديمة الأهمية	23	%46	0	%00	23	%46
المجموع	47	%94	3	%6	50	%100

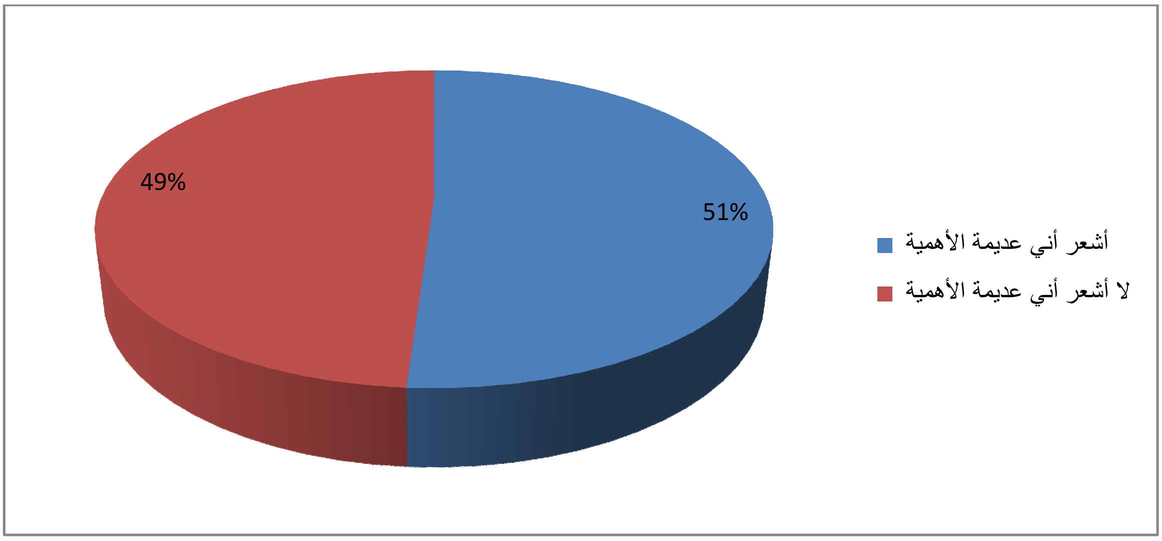

الشكل رقم 16: يوضح إذا كان ممارسة التدخين له علاقة بالشعور بالدونية

يشير الجدول من خلال القراءة الإحصائية له، أن إتجاهه العام يتجه حو فئة المبحوثات اللواتي يمارسن التدخين بنسبة 94%، مقابل 6% من المبحوثات غير مدخنات، وعند إدخال المتغيّر المستقل المتمثل في الشعور بالدونية من عدمه لمعرفة مدى تأثيره على إتجاه المبحوثات نحو التدخين، أي مدى ارتباط التدخين بالحالة النفسية للمبحوثات وشعورهن بالدونية، وجدت الدراسة الحالية أن فئة المبحوثات اللواتي يدخنّ ويشعرن بالدونية، سجلت نسبة 48%، وهي أعلى من نسبة المبحوثات اللواتي يدخنّ ولا يشعرن بالدونية التي قدرت نسبتهم بـ 46%، أما المبحوثات اللواتي لا يدخنّ ويشعرن بالدونية فقدرت نسبتهم بـ 6% مقابل 0% بالنسبة للمبحوثات اللواتي لا تدخنّ ولا تشعرن أنهنّ عديمات الأهمية.

ويتضح من خلال النسب المئوية المسجلة في الجدول أن التدخين لا يرتبط كثيرا بالشعور بالدونية، حيث أن نسبة 46% من المبحوثات يدخنّ ولا يشعرن بالدونية، وعند حساب معامل الإقتران لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرين وجدت الدراسة أنه يساوي (−1)، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية كاملة.

الجدول رقم 20: يوضح العلاقة بين إحتقار الذات وإقبال المرأة تناول الكحول دون انقطاع

تناول الكحول دون انقطاع / احتقار الذات	تناول الكحول		لا أتناول الكحول		المجموع	
	ت	النسبة%	ت	النسبة %	ت	النسبة%
أشعر أني أقل أهمية من الآخرين	12	%24	9	%18	21	%42
لا اشعر أني أقل أهمية من الآخرين	13	%26	16	%32	29	%58
المجموع	25	%50	25	%50	50	%100

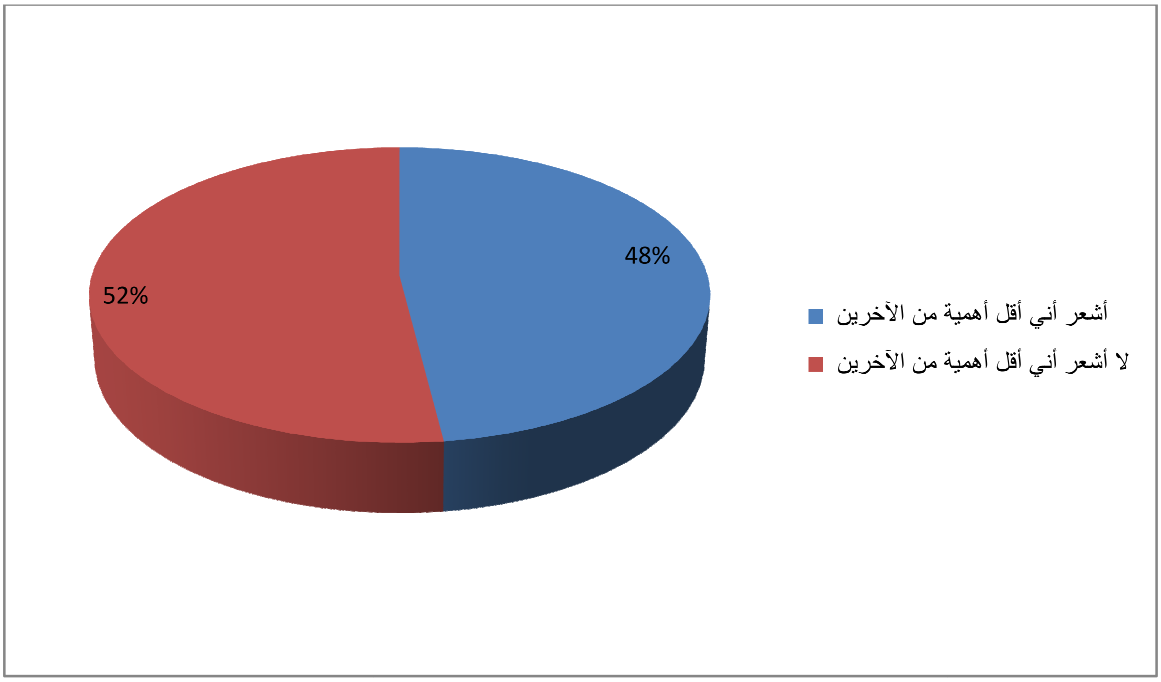

الشكل رقم17: يوضح العلاقة بين إحتقار الذات وإقبال المرأة تناول الكحول دون انقطاع

يشير الجدول من خلال القراءة الإحصائية له أن اتجاهه العام يتجه نحو فئة المبحوثات اللواتي يدمنّ شرب الكحول بتناولها بشكل دائم بنسبة 50% مقابل نفس النسبة من المبحوثات لا يتناولن الكحول بشكل دائم، وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الشعور باحتقار الذات من خلال الإجابة على السؤال "أشعر أني أقل أهمية من الآخرين بنعم أو لا" لمعرفة مدى تأثيره على النفسية العامة للمبحوثات واتجاههن نحو إدمان الكحول، وجدت الدراسة الحالية أن فئة المبحوثات اللواتي يتناولن الكحول بشكل دائم ويشعرن بقلة الأهمية مقارنة بالآخرين سجلت نسبة 24%، مقابل نسبة 26% للمبحوثات اللواتي يتناولن الكحول بشكل دائم ولا ينتابهن الشعور بأنهن أقل أهمية من الآخرين.

ويتضح من خلال النسب المئوية المسجلة في الجدول أن إدمان الكحول من خلال تناولها دون إنقطاع لا يرتبط بالشعور باحتقار الذات، حيث سجل الجدول أعلى نسبة للمبحوثات اللواتي لا يتناولن الكحول بشكل دائم، ولا يشعرن باحتقار الذات بنسبة قدرها 32%، وعند حساب معامل الإقتران لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرين وجدت الدراسة أنه يساوي 0.1، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الجدول رقم 21: يبين العلاقة بين شعور المرأة بالحرمان العاطفي وممارسة فعل الدعارة

ممارسة الدعارة / الشعور بالحرمان	تمارس		لا تمارس		المجموع	
	ت	النسبة%	ت	النسبة %	ت	النسبة %
أشعر أني عديمة الأهمية	29	%58	2	%4	31	%62
لا اشعر أني عديمة الأهمية	17	%34	2	%4	19	%38
المجموع	46	%92	4	%8	50	%100

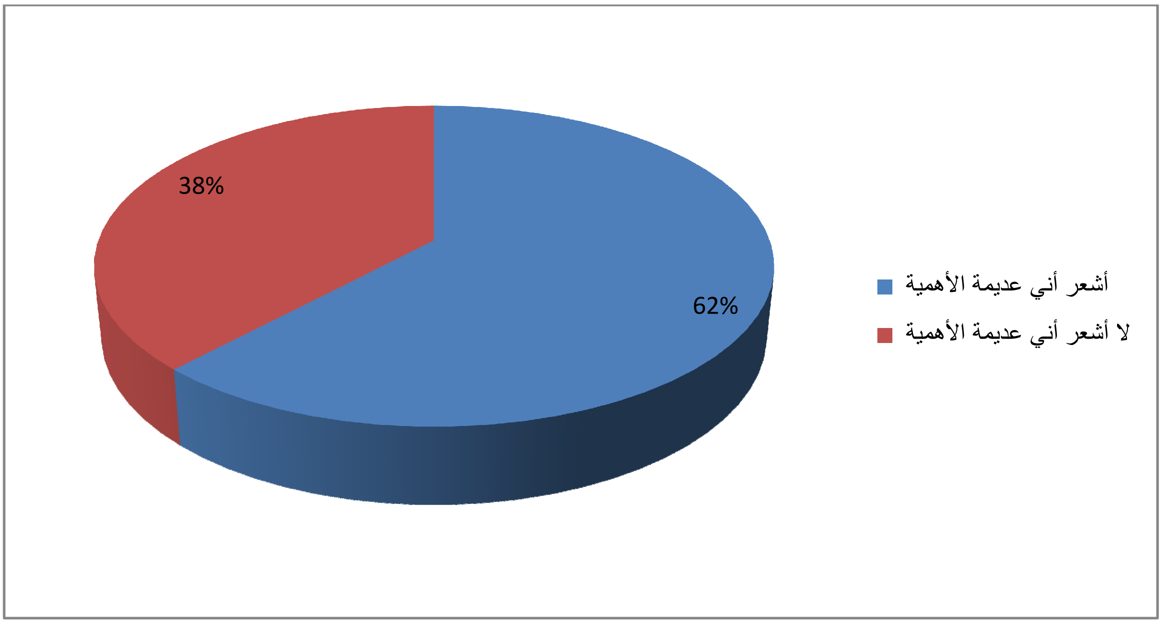

الشكل رقم 18: يبين العلاقة بين شعور المرأة بالحرمان العاطفي وممارسة فعل الدعارة

يشير الجدول من خلال النسب الإحصائية المسجلة فيه إلى أن اتجاهه العام يتجه نحو فئة المبحوثات اللواتي يمارسن فعل الدعارة بما نسبته 92% مقابل 8% لا يمارسن فعل الدعارة، وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الشعور بالحرمان العاطفي لمعرفة مدى تأثيره على ممارسة المبحوثات لفعل الدعارة، أي مدى ارتباط ممارسة الدعارة بشعور المبحوثات بالحرمان العاطفي، وجدت الدراسة الحالية أن فئة المبحوثات اللواتي تشعرن بالحرمان العاطفي وتمارس فعل الدعارة سجلت نسبة 58% مقابل 4% من المبحوثات لا تمارسن الدعارة، وتشعر بالحرمان العاطفي، أما نسبة المبحوثات اللواتي يمارسن فعل الدعارة ولا يشعرن بالحرمان العاطفي فقدرت بـ 34% مقابل 4% منهن لا يشعرن بالحرمان العاطفي ولا يمارسن فعل الدعارة.

ويتضح من خلال النسب المئوية المسجلة في الجدول أن شعور المرأة بالحرمان العاطفي لا يرتبط كثيرا بممارستها لفعل الدعارة، حيث عند حساب معامل الإقتران لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرين وجدت الدراسة أنه يساوي 0.29، أي العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية ضعيفة.

3-سوء المعاملة الأسرية للمرأة وإقبالها على ممارسة سلوكات مخالفة للمعايير:

جدول رقم 22: يوضح الوضعية الاجتماعية للوالدين

الاحتمال	ت	%	زواج ثاني للأب		زواج ثاني للأم		زواج ثاني لكليهما		المجموع	
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
متزوجين	27	54,0	/	/	/	/	/	/	/	/
مطلقين	9	18,0	4	8,0	2	4,0	1	2,0	7	14,0
منفصلين دون طلاق	3	6,0								
أحدهما متوفى	10	20,0								
كلاهما متوفيان	0	0,0	/	/	/	/	/	/	/	/
قيمة مفقودة	1	2,0	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	50	100,0	/	/	/	/	/	/	/	/

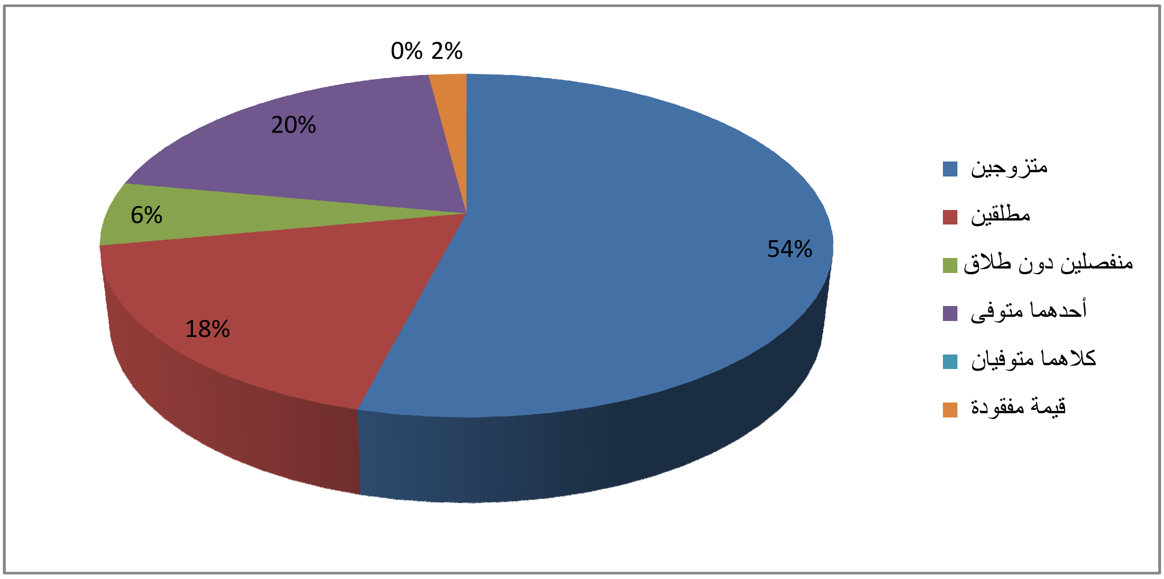

الشكل رقم 19: يوضح الوضعية الاجتماعية للوالدين

من خلال الجدول رقم (22): نلاحظ أن ما نسبته 54% من المبحوثات ينتمون إلى أسر عادية غير مفككة مقابل 64% منهن ينتمون إلى أسر متصدعة حيث سجل الجدول 18% من المبحوثات ولديهم مطلقين إلى جانب تسجيل 20% من المبحوثات أحد والديهم متوفي وتسجيل 6% من المبحوثات والديهم منفصلين دون طلاق مع تسجيل 2% قيمة مفقودة.

والجميع يعلم أهمية الوالدين ودورهما في حياة الأبناء سواء من ناحية العناية أو الضبط ودورهما في تحقيق الإشباع العاطفي من الحب والحنان وكذلك تأمين المعيشة والتربية والتوجيه وغيرها من الوظائف التي لا يستطيع أحد القيام بها كالوالدين خاصة جانب الأم التي هي مهمة بالنسبة للأنثى أكثر من الذكر، والنسبة الأكبر من الفتيات محل الدراسة التي تعاني أسرهن الطلاق المادي بين الوالدين كن يعشن مع الأب وزوجته أو مع الجدين أي ليس الانفصال عن أحد الوالدين وفقط إنما العيش مع أشخاص آخرين غير الأب والأم وإن كانوا من المقربين فإن صدمة الطلاق أو الوفاة مع صدمة العيش مع أطراف أخرى من شأنها إحداث شرخ نفسي كبير واضطراب في التنشئة الاجتماعية كالإهمال أو القسوة البالغة في المعاملة من إهانة أو ضرب كلها عوامل تساهم في هروب الفتاة من الوسط العائلي سواء هروب مادي أو معنوي عن طريق الإدمان على الخمر أو المخدرات فهذا الوسط المضطرب يجعل من الفتاة فريسة سهلة أمام من يهتمون استغلال الفتيات من الرفيقات أو العصابات المنظمة، ووجدنا في العينة المدروسة طالبة والداها مطلقان وتعيش مع أمها التي تملك بيتا للدعارة أين كانت الأسرة هي العامل الأكبر في انحرافها وامتهانها الدعارة وشرب الخمر وما إلى ذلك وهو أمر خطير غير عادي يخالف الطبيعة والسليقة فما هو معروف عند الجنس البشري وحتى الحيوانات تقدم الحماية لأولادها وتسعى لوقايتهم من كل ما يضر بهم وفي هذه الحالة كانت الأم هي من جرت ابنتها إلى طريق الهلاك منذ سن 15 سنة.

الجدول رقم 23: يوضح المعاش الأسري للمبحوثات

العبارات	نعم		لا		قيمة مفقودة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
لا تخرجين من البيت بحرية لقضاء حاجتك	26	52,0	24	48,0	0	0,0	50	100,0
لست حرة في اختيار أصدقائك	16	32,0	34	68,0	0	0,0	50	100,0
تفرض عليك الأوامر من قبل أفراد أسرتك	35	70,0	15	30,0	0	0,0	50	100,0
يعاقبك أفراد الأسرة لأتفه الأسباب	29	58,0	21	42,0	0	0,0	50	100,0
كنت أجد من أمي الشدة والقسوة في صغري	31	62,0	19	38,0	0	0,0	50	100,0
كان أبي جد قاسي في صغري	32	64,0	18	36,0	0	0,0	50	100,0
يهدد أبي أمي بالطلاق أمامنا	2	52,0	22	44,0	2	4,0	50	100,0
أبي ليس موجود دائما حتى خارج أوقات العمل	34	68,0	16	32,0	0	0,0	50	100,0

من خلال الجدول رقم (23): استخدمت الباحثة مجموعة من العبارات من أجل الوقوف على طريقة المعاملة داخل الأسرة بالنسبة للمبحوثات ووجدنا أسلوب القسوة أو ما يعرف بأسلوب القمع الأسري هو الأسلوب المنتشر وسط أسر المبحوثات وهذا ما تدل عليه العبارة «لا تخرجين من البيت بحرية لقضاء حجتك» حيث أجابت ما نسبته 52% من المبحوثات بنعم على هذه العبارة مقابل 48% أجبن بلا أيضا تدل عبارة «تفرض عليك الأوامر من قبل أفراد أسرتك » على نوع من التسلط في المعاملة تجاه المبحوثات حيث أجابت ما نسبته 70% منهن بنعم على هذه العبارة مقابل 30% منهن أجبن بلا ونفس الأسلوب دلت عليه العبارة «كنت أجد من أمي الشدة والقسوة في صغري» حيث أجابت ما نسبته 62% من المبحوثات بنعم على هذه العبارة مقابل 38 منهن أجبن بلا فصدر الحنان

ممثلا في الأم يمارس القسوة والشدة في المعاملة مع أبنائه هو أمر يخلق الكثير من الاضطراب لدى الأبناء خاصة إذا كان هذا الابن من جنس أنثى، أيضا أجابت ما نسبته 64% من المبحوثات بنعم على عبارة «كان أبي جد قاسي في صغري» مقابل ما نسبته 36% من المبحوثات أجبن بلا.

كل هذه العبارات تعكس التوجه التسلطي العنفي في معاملة الأبناء من طرف أسر المبحوثات وهو أسلوب ينتشر عند معظم الأسر الأغنياء والفقراء زادت في انتشاره ضغوط الحياة التي يعاني منها الوالدين جراء ضيق العيش، انعدام السكن، غلاء المعيشة ضغوط العمل والبطالة، هذه الضغوط كثيرا ما تجعل الأولياء يصرخون على أولادهم أو يعنفونهم بشدة كمتنفس لما يعانونه، وقد أجمع المختصون في التربية أن هذا الأسلوب في المعاملة يجعل الأبناء مشبعين بالعقد النفسية فتجدهم منطوين ومعزولين ويمتلكون شخصيات انسحابية نتيجة الشعور بالنقص وعدم الثقة بالنفس والشعور بعدم الحب فتجدهم كارهين السلطة الوالدية ويسعون إلى الانتقام من مصدر هذه السلطة قصد قهرها على الآلام التي سببتها، وهذا ما وجدناه عند معظم المبحوثات التي كانت إجابتهن في سؤال لاحق أن أهم العوامل التي أدت بهم إلى هذا الطريق هو الانتقام من العائلة.

إن أسلوب القمع الأسري يقدم للمجتمع شخصيات هشة نفسيا واجتماعيا تعاني نقص الثقة والحقد والكره فتميل إلى الخروج عن القواعد والمعايير الصادرة عن مؤسسات الضبط كنوع من التحدي والتعويض عن الحرمان العاطفي وفقدان الاستقلالية والقهر.

وفي عبارة «يهدد أبي أمي بالطلاق أمامنا» حاولت الباحثة الوقوف على ما إذا كانت أسر المبحوثات تعاني تصدعا وتفككا معنويا الذي هو أخطر ربما في تبعاته من التصدع المادي حيث أجابت ما نسبته 52% من المبحوثات بنعم على هذه العبارة مقابل 44% منهن أجبن بلا وهذه النسبة الأخيرة تضم الكثير من المبحوثات التي تعاني التفكك المادي بسبب الطلاق أو موت أحد الوالدين أو كلاهما.

وتكشف هذه العبارة عن الجو المشحون الذي تعيش فيه المبحوثات وعدم التوافق بين الوالدين لدرجة التهديد بالانفصال علنا وأمام الأولاد ما يجعل هؤلاء المبحوثات يعشن في خوف دائم من حدوث هذا الأمر، ناهيك عن التوتر الذي يعايشنه بعد كل صراع متبوع بهذه العبارة، إن كثرة الخلافات والمشاكل بين الوالدين تدفع الأبناء إلى محاولة الهروب من هذا الجو المشحون إما بالإدمان على المخدرات أو قضاء وتفكير خارج البيت وهذا الأمر تدل عليه إجابة لاحقة فمعظمهن أجبن أنهن لا يذهبن إلى منازلهن لمدة تفوق الشهر وبالتالي بعدهن عن الرقابة العائلية وما يفتحه من أبواب الشعور بالحرية التي قادتهن إلى ممارسة أفعال الدعارة والسهر في الملاهي وغيرها.

واحتوى الجدول أيضا على عبارة «أبي ليس موجود دائما حتى خارج أوقات العمل» حيث 68% من المبحوثات أجبن بنعم على هذه العبارة مقابل 32% أجبن بلا وهذا الأمر يدعم العبارة السابقة فالجو المشحون بالمشاكل والمشاجرات يجعل أفراد الأسرة يفضلون البقاء خارجا عن التواجد داخل المنزل.

وغياب الأب عن المنزل دائما يفتح المجال أمام الفتاة للخروج والدخول بكل حرية أمام ضعف مستوى الضبط الذي أفرزه غياب الأب وهذه العبارة توحي بضعف الاندماج داخل الأسرة وكما هو معلوم فعنصر الانضباط والاندماج لهما دور كبير في تقوية الروابط الأسرية التي تقوي عملية الضبط عند الفرد وغيابها من شأنه أن يوقع الفرد في براثن الانحراف والجريمة.

الجدول رقم 24: يوضح تعرض المبحوثات للعقاب من طرف أفراد الأسرة عند ارتكاب الأخطاء، مع تحديد نوع هذا العقاب

<table>
<tr><th colspan="8">الاحتمالات</th><th>ت</th><th>%</th></tr>
<tr><td rowspan="8">نعم</td><td rowspan="2">الاحتمالات</td><td colspan="2">التكرار</td><td colspan="2">النسبة%</td><td colspan="2">المجموع</td><td rowspan="8">37</td><td rowspan="8">74,0</td></tr>
<tr><td>نعم</td><td>لا</td><td>نعم</td><td>لا</td><td>ت</td><td>%</td></tr>
<tr><td>الشتم</td><td>20</td><td>30</td><td>40,0</td><td>60,0</td><td>50</td><td>100,0</td></tr>
<tr><td>الضرب</td><td>27</td><td>23</td><td>54,0</td><td>46,0</td><td>50</td><td>100,0</td></tr>
<tr><td>المقاطعة</td><td>15</td><td>35</td><td>30,0</td><td>70,0</td><td>50</td><td>100,0</td></tr>
<tr><td>الحبس في البيت</td><td>4</td><td>46</td><td>8,0</td><td>92,0</td><td>50</td><td>100,0</td></tr>
<tr><td>الحرمان من الأشياء المحبوبة</td><td>2</td><td>48</td><td>4,0</td><td>96,0</td><td>50</td><td>100,0</td></tr>
<tr><td>الطرد من المنزل</td><td>8</td><td>42</td><td>16,0</td><td>84,0</td><td>50</td><td>100,0</td></tr>
<tr><td>لا</td><td colspan="7">/</td><td>13</td><td>26,0</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td colspan="7">/</td><td>50</td><td>100,0</td></tr>
</table>

من خلال الجدول رقم (24):نلاحظ أن ما نسبته 74% من المبحوثات يتعرضن للعقاب في حالة ارتكاب الأخطاء من طرف أفراد الأسرة مقابل 26% منهن لا يعاقبن وتعرض الفتاة ممثلة في الطالبة للقسوة والشدة الزائدة، قد تؤدي إلى نتائج عكسية. فالفتاة عكس الذكر تحتاج إلى اللين والرقة والحنان في المعاملة وعن اختيارات نوع العقاب الذي يتعرضن له أجابت نسبة 40% من المبحوثات

أنهن يتعرضن للسب والشتم ويتعرض للضرب ما نسبته 54% من المبحوثات كما هو موضح في الجدول.

وعبرت 30% من المبحوثات عن تعرضهن للمقاطعة كنوع من أنواع العقاب الذي يقابلنه عند ارتكاب الأخطاء. وحسب الجدول أقرت 16% من المبحوثات أنهن يطردن من المنزل وربما تدل هذه النسبة على الطالبات اللواتي يعشن خارج أسرهن في بيوت مستأجرة للدعارة وتحرم 4% من المبحوثات الأشياء التي تحبها كنوع من أنواع العقاب المتبع معهن داخل أسرهن. وتتجه أنواع العقاب المتبع من طرف أسر المبحوثات عينة البحث إلى أسلوب القسوة والضغط في المعاملة وقد «ربطت العديد من الدراسات انحراف البنت بالعلاقات العائلية الصعبة (العنف العائلي) وبشكل خاص مع الأب، مما يقود البنت إلى البحث عن الاهتمام والحب والحنان مع علاقات تهيمن عليها الصلات الجنسية مع الأولاد»[1].

إن عدم الأخذ بيد الفتاة ومقابلة أخطائها بالقسوة والعنف من شأنه أن يؤثر على نفسيتها سلبا ويجعلها تحس بالحرمان العاطفي وبالتالي قد يدفعها إلى طريق الانحراف والجريمة، فتصدع العلاقة بين البنت وأسرتها نتيجة سوء المعاملة وعدم فهم مشاكلها يقودها إلى ارتكاب أفعال خارجة عن قانون الأسرة والجماعة نظرا لفقدانها الإطار المرجعي الذي يساعد على النمو السليم، والتكيف الاجتماعي والنفسي الصحيح، لأنها عاشت داخل أسرة لم توفر لها الحماية اللازمة، والجو الأسري المستقر الذي يعتبر عاملا أساسيا في تكوين شخصية الفتاة.

[1]فوزي بن دريدي: مشكلات انحراف المرأة، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2011، ص ص 66-67.

الجدول رقم 25: يبين حدوث خلافات بين المبحوثات وأفراد أسرهن، مع تحديد السبب:

الاحتمال	ت	%	سلوكياتك		المال		طريقة اللباس		طريقة معاملتهم لكي		أخرى	
			ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
دائما	30	60,0										
أحيانا	17	34,0	27	54,0	18	36,0	26	52,0	19	38,0	1	2,0
نادرا	2	4,0										
أبدا	1	2,0	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	50	100,0	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/

يبين الجدول رقم (25): حدوث الخلافات بين المبحوثات وأسرهن حيث أجابت ما نسبته 60% من المبحوثات أن الخلافات يومية مع أسرهن مقابل 34% من المبحوثات تحدث الخلافات بينهن وبين أسرهن أحيانا وأجابت ما نسبته 4% من المبحوثات أن الخلافات نادرا ما تحدث بينهن وبين أسرهن، في حين عبرت مبحوثة واحدة بنسبة 2% أن الخلافات لا تحدث بينها وبين أسرتها. وعن أسباب هذه الخلافات احتلت أعلى نسبة سلوكيات المبحوثات بما نسبته 54% تلتها نسبة 52% التي تشير إلى أن سبب الخلافات بين المبحوثات وأسرهن بسبب طريقة اللباس ربما الفاضحة فغالبا ما تتعرض الفتاة في هذه المرحلة الحساسة من عمرها بسبب التغيرات التي تطرأ على جسدها إلى فرض أوامر من طرف أسرتها خاصة من طرف الأب والإخوة الذكور حول طريقة اللباس أو السلوك خوفا على شرف الأسرة، لأنه في المجتمع الجزائري وكثير من المجتمعات العربية تعتبر قيمة شرف المرأة قيمة مقدسة وممجدة وهذا الشرف مختزن داخل جسد هذه المرأة لذلك توجه القيود نحوه، إلى جانب

سلوكيات الفتاة وطريقة لباسها تحدث الخلافات بين المرأة وأسرتها بسبب طريقة المعاملة وهذا ما عبرت عنه نسبة 38% من المبحوثات فرفض المبحوثات للطريقة التي يعاملن بها من طرف أفراد الأسرة من تعنيف وقسوة وتضييق الحريات والمراقبة الزائدة جعلهن يعشن في حالة مشحونة بالخلافات داخل أسرهن إلى جانب الإهمال عند بعض الحالات والتمييز بين الأبناء، وقد صرحت معظم المبحوثات أن هذه المعاملة السلبية من طرف الأفراد أسرهن جعلتهن يدمنون الخمر والمخدرات ويبحثون عن معاملة أفضل وعن منابع تعويضية للحنان خارج الإطار الأسري، من خلال ممارستهن الدعارة.

وسجل الجدول الخلاف بين المبحوثات وأسرهن بسبب المال بما نسبته 36% من المبحوثات حيث أن أسرهن لا تستطيع توفير كل الحاجات الأساسية لهن فتحدث بينهم خلافات وقد أقر الكثير من علماء الجريمة والاجتماع وعلم النفس أن نسبة هامة من الإجرام كان الدافع إليها النقص في مستوى الإمكانيات التي تراها ضرورية لتلبية الحاجات المادية، لأن النقص المادي يولد الشعور بالحرمان والدونية، والفتيات اللواتي ينتمون إلى أسر محدودة اقتصاديا ينحدرون إلى قبول كل الفرص المتاحة التي من بينها الدعارة من أجل تأمين دخل مناسب لهن[2].

[2]هادية العود البهلول: الانحراف النسوي دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية، مرجع سبق ذكره، ص151.

الجدول رقم 26: يوضح مواصفات أفراد الأسرة حسب المبحوثات

الاحتمال	التسامح		القسوة		التفهم		الحنو		لا أدري	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الأب	13	26,0	21	42,0	6	12,0	5	10,0	16	32,0
الأم	10	20,0	24	48,0	6	12,0	13	26,0	5	10,0
الإخوة الذكور	3	6,0	16	32,0	7	14,0	2	4,0	21	42,0

من خلال الجدول رقم (26): نلاحظ أن رؤية المبحوثات لأفراد أسرتهن اختلفت بين توجهات إيجابية وسلبية، حيث عبر ما نسبته 42% من المبحوثات عن رؤيتها للأب بأنه شخص قاس وهي رؤية تعكس صورة الأب في الأسرة الجزائرية وفي المجتمع الجزائري الذكوري الذي كان يمجد قيمة الرجولة ويحدد لها أدوار توارثتها الأجيال من معاملة الأبناء بصرامة وعدم الحديث مع الزوجة والأولاد وغيرها. فنجد الرجل الجزائري في الغالب يتبع أسلوب السيطرة والتسلط في معاملة الأولاد وهذا النوع من المعاملة يقتل روح المبادرة وروح المغامرة والشجاعة لدى البنت خاصة وأن البنت تميل إلى حب أبيها والحاجة إليه في بعض الأحيان أكثر من الأم بفعل قانون التجاذب بين الجنسين وبالرجوع إلى الجدول نجد 32% من المبحوثات أجبن بلا أدري على هذا الاختيار المتعلق بالأب وهي إجابة تخفي الكثير لأن عدم إبداء موقف يفسر بوجود علاقة مضطربة بين المبحوثة وأبيها ترجمتها في تحفظها في وصفه إلى جانب وجود نسبة من المبحوثات آباؤهن متوفون وهذه الصدمة تجعل المبحوثات اللاتي يعانين هذه الحالة عاجزات عن إبداء أي وصف.

ونجد في الجدول ما نسبته 26% من المبحوثات يرين آباؤهن متسامحين و12% منهن يعتبرن آباؤهن متفهمين وما نسبته 10% من المبحوثات يرين أن آباؤهن حنون وهي إجابات توحي بوجود علاقة طبيعية بين هؤلاء المبحوثات وآبائهن.

وبالنسبة للأم هذا الكائن ذو الطبيعة الناعمة في الحالات العادية ومصدر العطف والحنان بالنسبة للأبناء كما هو معروف على مستوى البشرية نجد الجدول الذي بين أيدينا يقدم جانبا من اللاعادي من خلال اعتراف ما نسبته 48% من المبحوثات أن أمهاتهن قاسيات وهذه الرؤية آتية من طريقة المعاملة التي قوبلن بها من طرف أمهاتهن، وهذا الأمر من شأنه أن يمزق الجانب النفسي للفتاة ويولد لديها عقدا دفينة تتجسد من خلال أفعال خارجة عن العرف والتقاليد والقانون وسجل الجدول ما نسبته 26% من المبحوثات يرين في أمهاتهن بأنهن حنونات وما نسبته 20% يعتقدن بأن أمهاتهن متسامحات و12% منهن يرين أن أمهاتهن متفهمات، في حين أجابت 10% من المبحوثات بتحفظ على هذا الاختيار من خلال الاختيار لا أدري.

وبالنسبة لرؤية المبحوثات لإخوانهن الذكور تم التعبير عن الاختيار لا أدري بما نسبته 42% من المبحوثات وهي إجابة توحي بغموض العلاقة بين المبحوثات وإخوانهن الذكور وهذه الحالة تعرفها الأسرة الجزائرية حيث هناك نوع من الانفصال العلائقي بين الذكور والإناث الإخوة بسبب مشاعر الغيرة عليهن وكذلك الخوف من العار والذي يقابل بتجهم دائم تجاه الفتاة من طرف أخيها الذكر أو المعاملة بقسوة كما عبرت عنه نسبة32% من المبحوثات اللاتي يرين القسوة من إخوانهن الذكور مقابل 6% يرونهن متسامحين و14% يرونهن متفهمين و4% فقط يرون الحنان في إخوانهن الذكور وهو ما يدل على تصلب العلاقة العاطفية بين الذكر والأنثى داخل الأسر الجزائرية.

UNIVERSITE SETIF2

وتوحي الإجابات الموجودة بأن الأسلوب الغالب في تنشئة المبحوثات محل البحث هو أسلوب القسوة وما يخلفه من ألم نفسي على المبحوثات وما يصحبه من حرمان عاطفي يتسبب عندما يجد الجو المناسب في انحراف الفتاة ووقوعها في الجريمة.

الجدول رقم 27: يوضح الغاية من ممارسة الفعل الإنحرافي من قبل المبحوثات:

العبارات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الحصول على المال لسد الحاجات	15	30,0	35	70,0	50	100,0
البحث عن اللذة وإشباع الغريزة	22	44,0	28	56,0	50	100,0
ملء وقت الفراغ	24	48,0	26	52,0	50	100,0
هروبا من مشاكل وخلافات الوالدين	20	40,0	30	60,0	50	100,0
تمردا وهروبا من قسوة الأسرة	23	46,0	27	54,0	50	100,0
الانتقام من العائلة	16	32,0	34	68,0	50	100,0

يبين الجدول رقم (27): الغاية التي تكمن وراء ممارسة المرأة الجزائرية مجسدة للأفعال الإنحرافية من مخدرات ودعارة وشرب الخمر وتناول المهلوسات والتدخين حيث أقرت ما نسبته 30% من المبحوثات أنهن يقمن بهذه الأفعال من أجل الحصول على المال لسد الحاجات وهذا الأمر يعكس عدم قدرة هذه النسبة من المبحوثات على توفير احتياجاتهن المادية ربما بسبب تدني المستوى الاقتصادي لأسرهن الأمر الذي دفعهن إلى امتهان الدعارة غير الرسمية من أجل توفير احتياجاتهن، وأجابت44% من المبحوثات أن البحث عن اللذة وإشباع الغريزة هو غايتهن من ممارسة هذه الأفعال التي يجرمها القانون العرفي والاجتماعي، وهو أمر يعكس نوع النقص والحرمان تحاول هذه النسبة من

المبحوثات تعويضه من خلال ممارسة هذه الأفعال ،كما يعكس نوع من التحرر من القيم والمعايير لدى هذه النسبة كون البحث عن إشباع الغريزة في مجتمعنا يكون عن طريق الزواج وليس عن طريق علاقات خارجة عن الإطار الرسمي والديني، مما يكشف ضعف الأنا الاجتماعي عند هذه النسبة من المبحوثات والذي يرجع إلى أخطاء في التنشئة الاجتماعية من إهمال ولا مبالاة في التربية أو تعنيف وكذلك قد يكون نتيجة تصدع أسر هؤلاء المبحوثات أو كثرة الخلافات داخلها.

وأجابت 48% من المبحوثات بأنهن يفعلن هذه الممارسات بهدف ملء الفراغ وهذا تعبير عن هشاشة شخصية هاته المبحوثات وأنها شخصيات لا اجتماعية من الدرجة الأولى ،فأن تمارسن أفعالا بهذا الحجم من الرفض الاجتماعي والقانوني من أجل ملء الفراغ يوحي بأنهن فتيات محترفات، لا يهمهن الوصم الاجتماعي ولا يعرن شأنا لمنظومة القيم التي يقرها ويقدسها المجتمع الجزائري، وهذا يمكن تفسيره بأن هؤلاء المبحوثات تبنين أنماطا جديدة للعيش والحياة متأتية من ثقافات غير ثقافتهن، كما يمكن التعبير عن هذا الأمر بأن تواجد المرأة ممثلة في الطالبة الجامعية في فضاء مفتوح كالجامعة في ظل غياب الأهل يساهم في تحرر المرأة من الرقابة العائليةوالسماح لها بممارسة حياتها الخاصة كما تشاء خاصة في هذه المرحلة العمرية الحرجة (المراهقة والشباب) ،و بالنسبة للمرأة التي عاشت طفولة مضطربة وغير مستقرة أو تعيش في أسرة متسلطة وعنيفة تمارس الانحراف هروباوهذا ما عبرت عنه 46% من المبحوثات من خلال قولهن أنهن يمارسن هذه الأفعال تمردا وهروبا من قسوة الأسرة ،فالحرمان العاطفي الذي تعانيه هذه النسبة من المبحوثات والقهر الذي عايشنه في ظل أسرهن وجدن متنفسا له داخل أسوار الجامعة ،أو وجدن طريقة يعبرن بها عن ذواتهن ويشعرن بأهميتهن ويحظين بالرعاية والاهتمام من قبل الأشخاص الذين يمارسن معهم العلاقات الجنسية فكما عبرت عنه معظم المبحوثات اللواتي يمارسن الدعارة فان الرجال الذين يخرجون معهم يصرفون عليهم

بسخاء في المأكل والملبس والمصروف وما إلى ذلك وهدا أمر يشعرهن بالقيمة والأهمية ويعوض قهرهن بطريقة ما.

وأيضا أقرت 40% من المبحوثات أن ممارستهن لهذه الأفعال كانت هروبا من مشاكل وخلافات الوالدين. فالضغط الذي يعانينه داخل أسرهن جعلهن يبحثن عن الاستقرار في مكان آخر خارج الأسرة، وجدنه في هذا الطريق، وأيضا من أجل نسيان هذه المعاناة التي تولدها هذه الخلافات وحالة الاكتئاب التي تخلفها وهذا ما عبرت عنه إحدى المبحوثات "كي نلقى روحي مخنوقة بسبة المشاكل هذو، نروح نزطل باش ننسى".

وعبرت 32% من المبحوثات أنهن يمارسن هذه الأفعال انتقاما من عائلاتهن ربما بسبب المعاملة السيئة والتعنيف فكما سبق أقرت نسبة كبيرة من المبحوثات أنهن يتعرضن للضرب من قبل أسرهن في حالة ارتكابهن للأخطاء، والتعنيف المستمر للفتاة قد يجعلها تكره أسرتها وتحاول الانتقام منها، ولا يوجد انتقام أكثر من تلويث شرف العائلة داخل المجتمع الجزائري، فخسارة الفتاة لشرفها هو ضربة قاضية لأسرتها كوننا في مجتمع ذكوري يختزل شرف الأسرة في شرف بناتها ويختزل شرف الفتاة في جسدها.

الجدول رقم 28: يبين تفكير المبحوثات بالزواج وتكوين أسرة:

الاحتمال	التكرار	النسب المئوية (%)
نعم	25	50,0
لا	25	50,0
المجموع	50	100,0

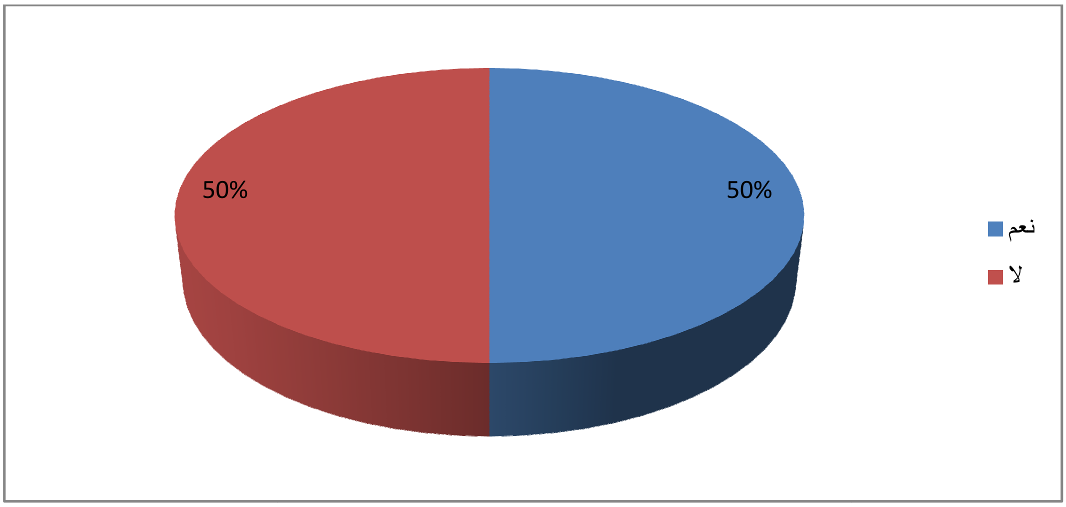

الشكل رقم 20: يبين تفكير المبحوثات بالزواج وتكوين أسرة

من خلال الجدول عبرت 50% من المبحوثات أنها لا تفكر بالزواج وتكوين أسرة ومعظم هؤلاء المبحوثات فاقدات للعذرية، وهن يعلمن جيدا أنهن يعشن في مجتمع يقدس عذرية الفتاة ويعتبر شرطا أساسيا يجب توفره في الفتاة لذلك فهن واعيات بأن غياب العذرية حاجز اجتماعي أمام زواجهن أو تفكيرهن فيه، كما أن بعضا من هؤلاء المبحوثات يرين في الزواج مسؤولية لا يستطعن تحملها خاصة المدمنات.

وفي المقابل هناك 50% من المبحوثات يرين أن الزواج هو أمر مدرج في تخطيطاتهن للمستقبل ويعتقدن أن حياتهن هذه مرتبطة بمرحلة الجامعة، وبعد الجامعة ليس لديهن خيار آخر غير الزواج خاصة ومعظمهن من خارج الولاية أي أن سلوكاتهن هذه مجهولة من طرف عائلاتهن ومجتمعاتهن المصغرة ولا توجد مشكلة في الزواج وتكوين أسرة وبداية بداية جديدة.

الجدول رقم 29: يبين العلاقة بين فرض الأوامر على المبحوثات من طرف أسرهن وتناولهن للحبوب المهلوسة

تناول الحبوب المهلوسة تفرض عليك الأوامر من قبل أسرتك	تتناول		لا تتناول		المجموع	
	ت	النسبة%	ت	النسبة %	ت	النسبة %
تفرض	27	%54	3	%16	35	%70
لا تفرض	11	%22	0	%8	15	%30
المجموع	38	%76	12	%24	50	%100

يشير الجدول من خلال القراءة الإحصائية له، أن اتجاهه العام يتجه نحو فئة المبحوثات اللواتي تتناولن الحبوب المهلوسة بنسبة 76% مقابل 24% لا يتناولنها، وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في تقييد حرية المرأة داخل أسرتها من خلال فرض الأوامر عليها، لمعرفة مدى تأثيره على اتجاه المبحوثات نحو تناول الحبوب المهلوسة، أي مدى ارتباط تقييد حرية المرأة بتناولها الحبوب المهلوسة، وجدت الدراسة الحالية أن فئة المبحوثات اللواتي تفرض عليهن الأوامر من قبل أسرهن ويتناولن الحبوب المهلوسة سجلت أعلى نسبة بـ 54% من المبحوثات مقابل 16% منهن تفرض عليهن الأوامر، لكن لا يتناولن الحبوب المهلوسة، أما المبحوثات اللواتي لا تفرض عليهن الأوامر من قبل أسرهن ويتناولن الحبوب المهلوسة فقدرت بـ 22% مقابل 8% من المبحوثات لا يتناولن الحبوب المهلوسة ولا تفرض عليهن الأوامر من قبل أسرهن.

ويتضح من خلال النسب المئوية المسجلة في الجدول أنه يوجد ارتباط ضعيف بين تناول الحبوب المهلوسة وتقييد حرية المرأة من طرف أسرتها، فعند حساب معامل الإقتران لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرين وجدت الدراسة أنه يساوي 0.10، أي إرتباط طردي ضعيف بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يتوافق مع ما جاء في بعض حالات المقابلة التي كانت حريتها مقيدة داخل أسرها في أمور كاللباس والخروج من المنزل، وعند إنحرافها كان اتجاهها الأول نحو التعري ونزع الجلباب في إحدى الحالات وممارسة الدعارة بالدرجة الأولى.

الجدول رقم 30: يبين العلاقة بين الحرمان المادي وممارسة المرأة لفعل السرقة

ممارسة السرقة	تسرق		لا تسرق		المجموع	
الحصول على المال لسد حاجتي	ت	النسبة %	ت	النسبة %	ت	النسبة %
نعم	03	%6	15	%30	18	%36
لا	0	%0	32	%64	32	%64
المجموع	03	%6	47	%94	50	%100

يشير الجدول من خلال القراءة الإحصائية له أن اتجاهه العام يتجه نحو فئة المبحوثات اللواتي لا يمارسن فعل السرقة بنسبة 94% مقابل 6% من المبحوثات يمارسن السرقة، وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الحرمان المادي لمعرفة مدى تأثيره على اتجاه المبحوثات نحو ممارسة فعل السرقة، أي مدى ارتباط فعل السرقة بالحاجة المادة للمبحوثات، وجدت الدراسة الحالية أن كل الحالات التي مارست فعل السرقة كانت محتاجة ماديا وممارستها للإنحراف هو من أجل الحصول على المال لسد الحاجة، إذ عند حساب معامل الإقتران لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرين وجدت الدراسة أنه

يساوي +1، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية تامة أو كاملة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتؤيد هذه النتيجة نظريات الإتجاه الاقتصادي التي تقول بأن الحاجة المادية من العوامل المباشرة نحو اتجاه الأفراد إلى طريق الإنحراف خاصة فعل السرقة.

الجدول رقم 31: يبين العلاقة بين المعاملة السيئة من خلال تعرضها للعقاب من طرف الأسرة وخروجها للسهرات الماجنة

الخروج إلى السهرات / التعرض للعقاب	تخرج		لا تخرج		المجموع	
	ت	النسبة%	ت	النسبة %	ت	النسبة %
نعم	25	%50	13	%26	38	%76
لا	5	%10	7	%14	12	%24
المجموع	30	%60	20	%40	50	%100

يشير الجدول من خلال القراءة الإحصائية له، أن اتجاهه العام يتجه نحو فئة المبحوثات اللواتي يخرجن إلى السهرات الماجنة بما نسبته 60% مقابل 40% منهن لا يخرجن، وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في المعاملة السيئة من خلال التعرض للعقاب من طرف أسرتها لمعرفة مدى تأثيره على اتجاه المبحوثات نحو الخروج إلى السهرات الماجنة، وجدت الدراسة الحالية أن فئة المبحوثات اللواتي يتعرضن للعقاب ويخرجن للعقاب هي 50% مقابل 26% منهن لا يخرجن ويتعرضن للعقاب، أما المبحوثات اللواتي يخرجن إلى السهرات الماجنة ولا يتعرضن للعقاب من طرف أسرهن فقدرت نسبتهن بـ 10% من المبحوثات مقابل 14% منهن لا تخرجن إلى هذه السهرات ولا يتعرضن للعقاب.

ويتضح من خلال النسب المسجلة في الجدول أن هناك ارتباط بين المعاملة السيئة للمرأة وتعرضها للعقاب، فعند حساب معامل الإقتران لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرين وجدت الدراسة أنه يساوي 0.45، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متوسطة، حيث أن نسبة 50% من المبحوثات يخرجن إلى السهرات الماجنة ويتعرضن للعقاب من طرف أسرهن.

4- الرفقة السيئة وممارسة المرأة لأفعال يستهجنها المجتمع:

الجدول رقم 32: يبين طبيعة سلوك زميلات الغرفة في الحي الجامعي بالنسبة للمبحوثات:

الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية %
طالبات سلوكاتهن حسنة	20	40,0
طالبات سلوكاتهن سيئة	20	40,0
الاثنين معا	8	16,0
قيمة مفقودة	2	4,0
المجموع	50	100,0

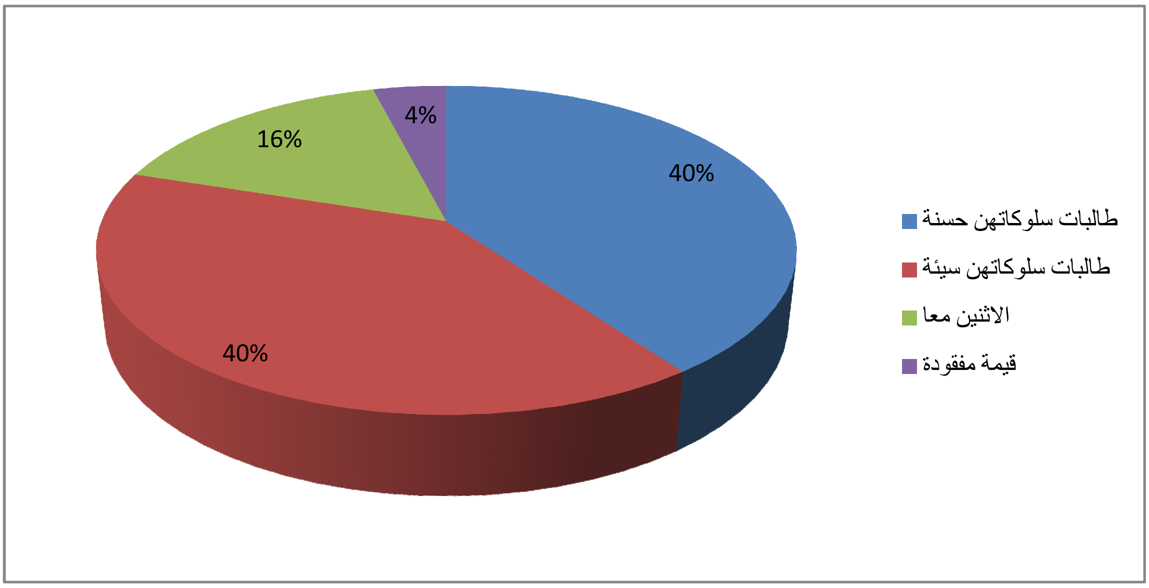

الشكل رقم 21: يبين طبيعة سلوك زميلات الغرفة في الحي الجامعي بالنسبة للمبحوثات

من خلال الجدول رقم (32): نلاحظ أن الطالبات عينة البحث حين التحقن بالحي الجامعي وجدت ما نسبته 40% منهن شريكات في الغرفة سلوكاتهن حسنة ونفس النسبة أي 40% من المبحوثات وجدن طالبات سلوكاتهن سيئة وعبرت نسبة 16% من المبحوثات أنهن وجدن شريكات في الغرفة من النوعين أي من سلوكاتهن حسنة وأيضا من سلوكاتهن سيئة، وسجل الجدول قيمة مفقودة مقدرة بـ4%.

إن مرحلة الجامعة مرحلة حساسة يمكن أن تؤدي بالفرد إلى الانحراف والجريمة إذا لم يحسن السير فيها خاصة في الحي الجامعي الذي أصبح بحكم ما يحدث داخله بمثابة فضاء يخالف قيمه التي انبنى عليها. ذلك أن أداء الأدوار المنوطة بهذا الفضاء تكاد تكون معدومة من ناحية الرقابة الإدارية فنجد توافد أعداد من النزلاء داخل الأحياء الجامعية دون ترخيص ودون علم الإدارة، إلى درجة أن بعض الجهات تتمكن من إيصال المواد الممنوعة داخل الحي الجامعي من مشروبات كحولية، مخدرات وهذا ما أجمعت عليه الطالبات عينة البحث، ولذلك إذا أحيط الفرد خلال هذه المرحلة بمحيط سيء قد تسوء طباعه عكس المحيط الجيد الذي يسوده الأخلاق الحسنة وفي المجال المدروس التقت الطالبات محل البحث بمبحوثات في محيط الغرفة يمارسن الدعارة ويشربن الخمر ويتعاطين المخدرات، الأمر الذي جعلهن يؤثرن على المبحوثات من خلال الإغراء بالمال ووصف الحياة التي يحيينها أحيانا، وأحيانا أخرى عن طريق الخداع كما حدث مع إحدى المبحوثات التي أدمنت المخدرات دون رغبة منها، وأخرى خدعتها شريكتها في الغرفة وسلمتها إلى أحد الرجال مقابل أجر تقاضته شريكتها انتهى بفقدانها لعذريتها ومن ثم بداية رحلة الابتزاز والحياة المنحرفة.

الجدول رقم 33: يبين امتلاك المبحوثات لصديقات داخل الجامعة، مع تحديد الفعل الإنحرافي الذي تمارسه تلك الصديقات:

الاحتمالات								**ت**	**%**
	الاحتمالات	التكرار		النسبة%		المجموع			
		نعم	لا	نعم	لا	ت	%		
نعم	السكر	18	32	36,0	64,0	50	100,0	48	96,0
	تعاطي المخدرات	25	25	50,0	50,0	50	100,0		
	السرقة	2	48	4,0	96,0	50	100,0		
	ممارسة العلاقات الجنسية	21	29	42,0	58,0	50	100,0		
	جميعها	17	33	34,0	66,0	50	100,0		
	لا يوجد	1	49	2,0	98,0	50	100,0		
لا	/							2	4,0
المجموع	/							50	100,0

يبين الجدول رقم (33): أن 96% من المبحوثات لديهن صديقات داخل الجامعة مقابل 4% منهن أجبن بلا ومن النسبة التي تملك صديقات داخل الجامعة هناك 36% من هاته الصديقات يمارسن فعل السكر وشرب الخمر و50% منهن يتعاطين المخدرات ووجدنا 4% من صديقات المبحوثات يمارسن فعل السرقة ويمتهنه أيضا ما نسبته 42% من صديقات المبحوثات يمارسن الدعارة وعبرت 34% من المبحوثات أن صديقاتهن تمارسن جميع الأفعال المذكورة سابقا، وأيضا سجل الجدول أن ما نسبته 2% من صديقات المبحوثات لا يمارسن هذه الأفعال.

وما يمكن قراءته من الجدول أن المبحوثات خلقت لنفسها شبكة علاقات اجتماعية ممثلة في الصديقات يعشن نفس الحياة ويمارسن نفس الأفعال ويمجدون القيم نفسها ،مثل الحصول على المال بأي وسيلة وتجاوز القيم والمعايير الاجتماعية للمجتمع العام ،وكأننا أمام مجتمع مصغر يعيش داخل المجتمع الكبير، بقيم وحياة مختلفة وهذا إن دل فإنما يدل على الدور الذي يمكن أن تؤديه الرفقة السيئة في جذب الأشخاص والتأثير عليهم، أي أن الفعل الإجرامي هنا أساسه التعلم المباشر من الجماعة المخالطة كما يرى سدرلاند فأن ينتمي الفرد إلى جماعة من الرفقة سلوكاتها إجرامية ليس وليد الصدفة، وإنما هذه الرفقة هي التي جذبت الشخص وجعلته يسلك طريقها ويصبح عضوا فيها من خلال التفاعل والاختلاط معهم عن طريق عملية الاتصال.

الجدول رقم 34: يبين شعور المبحوثات حال تواجدهن برفقة صديقاتهن:

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الثقة والتقدير	11	22,0	39	78,0	50	100,0
أتسلى وأستمتع بوقتي معهم	33	66,0	17	34,0	50	100,0
يسخرون مني	00	00,0	00	00,0	50	100,0
يتسلطون عليّ	1	2,0	49	98,0	50	100,0
يستغلونني في تحقيق مصالحهم	18	36,0	32	64,0	50	100,0
يدعمونني ماديا	27	54,0	23	46,0	50	100,0

من خلال الجدول رقم(34): نلاحظ أن المرأة عينة البحث تربطها مع جماعة الصديقات مجموعة من الأمور تأتي في مقدمتها الاستمتاع والتسلية بما قيمته 66% وأيضا من أجل الدعم

المادي وهذا ما عبرت عنه 54% من المبحوثات وتشعر 22% من المبحوثات بالثقة والتقدير بتواجدها مع جماعة الصديقات وترى 36% من المبحوثات أن جماعة الصديقات يستغلنها في تحقيق مصالحهم وعبرت 2% من المبحوثات أن جماعة الصديقات تمارسن التسلط عليهن.

وما يمكن قراءته من الجدول يتفق مع نظرة سدرلاندو روبرت ميرتون التي تشير إلى أهمية نوع الارتباط والانتماء مع الأصدقاء من حيث قوته وضعفه وانعكاسه على درجة التأثير والتقليد بينهم لتصرفات بعضهم البعض، وكما هو موضح في الجدول توجد بين المبحوثات وجماعة الصديقات مجموعة من المصالح تعبر عن نوعية وقوة الرابطة والانتماء إليهم مثل الشعور بالمتعة والتسلية وأيضا الشعور بالثقة والتقدير الذي لربما تعاني المبحوثات فقدانه داخل جماعة الأسرة فتكون جماعة الصديقات بمثابة المتنفس لهمومهن ومشكلاتهن ،وأيضا تعتبر جماعة الصديقات ملاذا لتغطية النقص المادي عند الحاجة بالنسبة للمبحوثات والدعم المادي يقوي الرابطة التي تجمع الصديقات أحيانا ويجعل بعضهم يستغل بعضا أحيانا أخرى وهذا ما عبرت عنه مجموعة من المبحوثات التي كانت إحدى صديقاتهن تمتهن تجارة الجنس وتتاجر بهن وتأخذ المال وهن لا يعلمن.

إن كل الأمور السالفة تدل على أن المبحوثات عينة الدراسة يرتبطن مع صديقاتهن بروابط مختلفة في إطار مجموعة من العلاقات نتيجة عملية التفاعل والتواصل بينهن جعلهن يشعرن بالانتماء لجماعة الأصدقاء ويشتركن معهن في مجموعة من الأفعال رغم مخالفتها للعرف والقانون.

الجدول رقم 35: يبين مرافقة الأصدقاء للمبحوثات عند ممارسة الفعل الإنحرافي لأول مرة:

الاحتمال	التكرار	النسب المئوية (%)
نعم	36	72,0
لا	11	22,0
قيمة مفقودة	3	6,0
المجموع	50	100,0

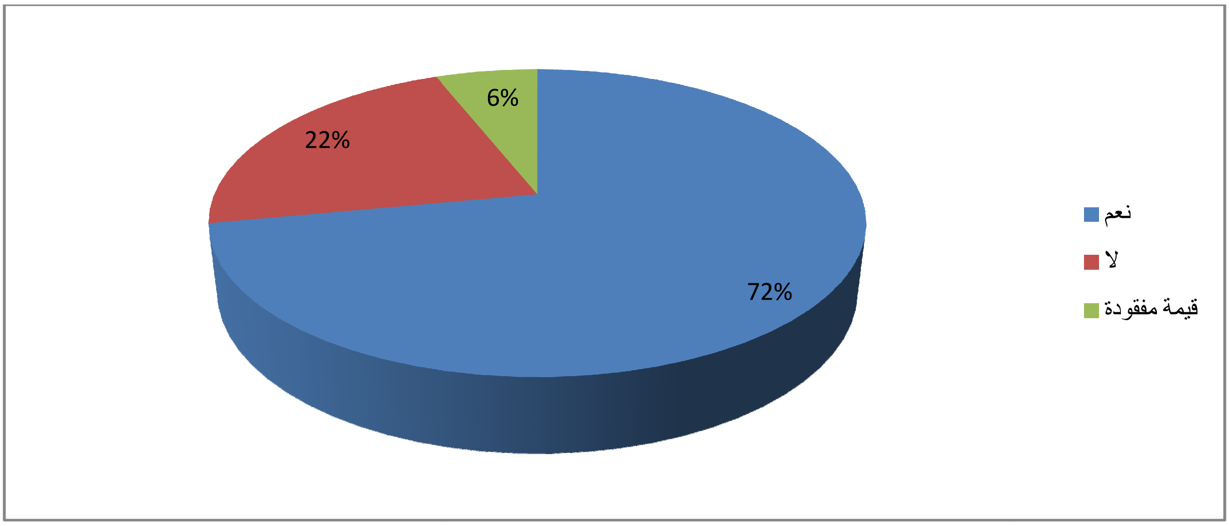

الشكل رقم 22: يبين مرافقة الأصدقاء للمبحوثات عند ممارسة الفعل الإنحرافي لأول مرة

من خلال الجدول رقم (35): نلاحظ أن أول مرة مارست المرأة عينة البحث الفعل الإنحرافي كانت برفقة أصدقائها بما نسبته 72% وهي نسبة عالية جدا مقابل 22% كن لوحدهن عند ممارسة الفعل المنحرف لأول مرة. فيما سجل الجدول ما نسبته 6% قيمة مفقودة أي بدون إجابة.

وتدل هذه النتائج على أن المرأة الجزائرية مرتكبة الجريمة تتأثر بأصدقائها ويشجعها تواجد جماعة الأصدقاء على ارتكاب الجريمة،وفي الغالب ترتكب نفس الأفعال التي تمارسها جماعة

الأصدقاء، وهذا ما بينته الدراسة الحالية حيث أن معظم المبحوثات يمارسن الدعارة– تعاطي المخدرات – شرب الخمر– التدخين، وهي نفس الأفعال التي تمارسها جماعة الصديقات كما وضحه الجدول رقم (33) وهذه البيانات المحصل عليها تؤيد افتراضات نظرية التقليد في كون السلوك الإجرامي مكتسب ويتم تقليده من المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، فالمرأة عينة البحث هي الطالبة الجامعية التي تقطن الحي الجامعي وتعيش معظم الوقت مع صديقاتها اللواتي يمارسن أفعالا خارجة عن العرف والمعايير الاجتماعية التي تقرها الجماعة الاجتماعية لجنس المرأة، وهذا الاحتكاك والتداخل الاجتماعي مع جماعة الأصدقاء جعل المرأة محل البحث تمارس هذه الأفعال وتقبل عليها وأكثر من ذلك أصبحت هذه الأفعال عاملا مشتركا بينهن وتعبير عن هويتهن الجديدة كونهن مرفوضات من قبل المجتمع الكبير حسب نظرية الوصم الاجتماعي، ولا يلاقين القبول إلا وسط جماعتهن المنحرفة وبالتالي أصبحت هذه الأفعال عاملا هاما في توثيق أواصر الصداقة بين هؤلاء الأفراد.

الجدول رقم 36: يبين مع من تتواجد المبحوثات عند تعاطيهن المخدرات:

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
تتعاطين لوحدك	2	4,0	48	96,0	50	100,0
تتعاطين برفقة صديقاتك	42	84,0	8	16,0	50	100,0
تتعاطين مع حبيبك	5	10,0	45	90,0	50	100,0
أخرى (الرجال الذين تواعديهم)	12	24,0	38	76,0	50	100,0

يبين الجدول رقم (36): أن المبحوثات يتعاطين المخدرات برفقة صديقاتهن بما نسبته 84% وهي أعلى نسبة سجلها الجدول وأقرت 24% من المبحوثات أنهن يتعاطين المخدرات برفقة الرجال الذين تواعدنهم، و10% صرحن أنهن يتعاطين المخدرات عندما يكن برفقة الجبيب وهذه النسبة القليلة لها ما يفسرها من أن المبحوثات عينة الدراسة هن فتيات يمتهن الدعارة، وليس فتيات عاديات حتى يمتلكن حبيبا في إطار علاقة عاطفية تكلل لاحقا بالزواج وبالتالي فإن المبحوثات محل البحث هن فتيات احترفن الجريمة وليس مجرد طالبات مارسن الجريمة بشكل عرضي أو الصدفة، كما سجل الجدول نسبة 4% من المبحوثات يتعاطين المخدرات لوحدهن ،وهذا الجدول يوضح دور جماعة الصديقات في حياة المبحوثات وأنهن تمارسن نفس الأفعال بل أكثر من ذلك أن من يخرج عن عادة الجماعة قد ينبذ، كما أن الألفة عادة ما تنشأ بين أشخاص يشتركون في شيء معين يجتمعون حوله وهذا الأمر يبين درجة الارتباط والألفة التي تجمع المبحوثات بصديقاتهن.

الجدول رقم 37: يبين مع من تخرج المبحوثات ليلا

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
تخرجين لوحدك	1	2,0	49	98,0	50	100,0
تخرجين برفقة صديقاتك	41	82,0	9	18,0	50	100,0
تخرجين مع حبيبك	13	26,0	37	74,0	50	100,0
آخرون (الرجال الذين تواعديهم)	15	30,0	35	70,0	50	100,0

من خلال الجدول رقم (37): نلاحظ أن 82% من المبحوثات يخرجن ليلا برفقة صديقاتهن إلى الملاهي الليلية أو الفنادق أو البيوت المستأجرة كما صرحن في موقع سابق من البحث، وعبرت

30% من المبحوثات أنهن يخرجن برفقة الرجال الذين يتواعدن معهم. كما أقرت26% من المبحوثات أنهن يخرجن مع أصدقائهن المقربين وصرحت 2% من المبحوثات أنها لا تخرج ليلا لوحدها دون رفيق، وما توضحه النسب المسجلة في الجدول هي الرابطة القوية التي تجمع المبحوثات مع جماعة الصديقات والتي تعكس أيضا ما أحدثه ممارسة الفعل المجرم والمرفوض اجتماعيا من لحمة بين هذه الجماعات، فهم يلتقون من أجل هدف واحد وهو الخروج من أجل السهر والاستمتاع وممارسة الدعارة وتعاطي المخدرات وجني المال، وفي وصفهن ليومياتهن أقرت المبحوثات محل المقابلة أنهن يستيقظن متأخرات ومن ثم يلبسن ويتزين رفقة صديقاتهن ثم يخرجن من أجل التسكع واصطياد الفرائس (الرجال) الذين سيقضون الليل برفقتهم.

وبذلك يمكن لنا القول أن جماعة الرفاق تساعد على ممارسة المرأة للفعل الإنحرافي.

الجدول رقم 38: يوضح نصيحة الأصدقاء للمبحوثات بترك الفعل الإنحرافي:

الاحتمال	التكرار	النسب المئوية (%)
نعم	14	28,0
لا	33	66,0
قيمة مفقودة	3	6,0
المجموع	50	100,0

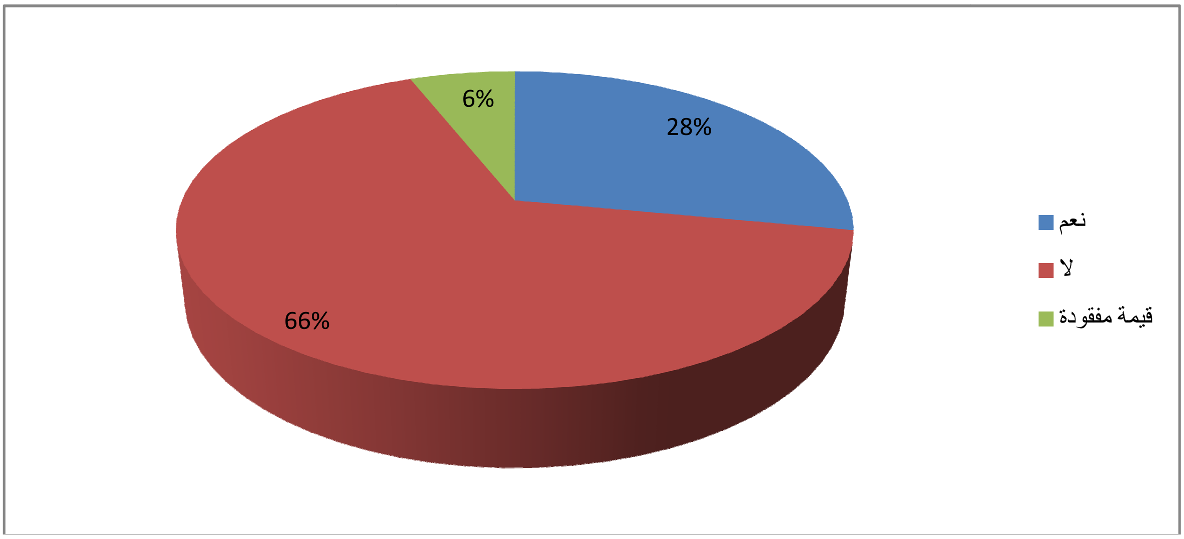

الشكل رقم 23: يوضح نصيحة الأصدقاء للمبحوثات بترك الفعل الإنحرافي

يبين الجدول رقم (31): أن 28% من أصدقاء المبحوثات ينصحنهن بترك كممارسة الأفعال التي يقمن بها مقابل 66% من المبحوثات لا ينصحن أصدقاءهن بترك ممارسة الأفعال المنحرفة، وسجل الجدول نسبة 6% كقيمة مفقودة.

وما يمكن قراءته من الجدول هو أن المبحوثات يعلمن أنهن يقمن بأفعال مرفوضة وضارة ومعلوم أن الصداقة علاقة عاطفية إيجابية ولذلك نجد من صديقات المبحوثات من ينصحن صديقاتهن بترك هذه الأفعال المستهجنة اجتماعيا وإتباع الطريق السوي، في حين هناك من الصديقات من تفكر بأنانية ولا تبذل جهدا في نصح صديقاتها عن التخلي عن هذه الأفعال كما يمكن تفسير ذلك بأن الدخول في طريق الانحراف والجريمة صعب الخروج منه لاسيما الإدمان على المخدرات، وفقدان العذرية من طرف الفتيات في مجتمع كالمجتمع الجزائري، وأيضا صفة الخروج عن العرف "بنت حرام" و"بنات ليل" وغيرها من النعوت التي توجه للمرأة التي تمارس هكذا سلوكيات تجعل المرأة التي تمشي في هذا الطريق لا تفكر في الخروج منه فما بالك نصيحة من هي مثلها بذلك.

وهذا ما قالته إحدى المبحوثات محل المقابلة «أنا خلاصت عليا ما بقاتش نرجع نورمال» فهن يعلمن تمام العلم أنهن مرفوضات وسيبقين خارج الدائرة حتى إن تم تخليهن عن هذا الطريق.

الجدول رقم39: يبين ما إذا كان أصدقاء المبحوثات هم من دفعوا بهن إلى ممارسة الفعل الإنحرافي

الاحتمال	التكرار	النسب المئوية (%)
نعم	21	42,0
لا	28	56,0
قيمة مفقودة	1	2,0
المجموع	**50**	**100,0**

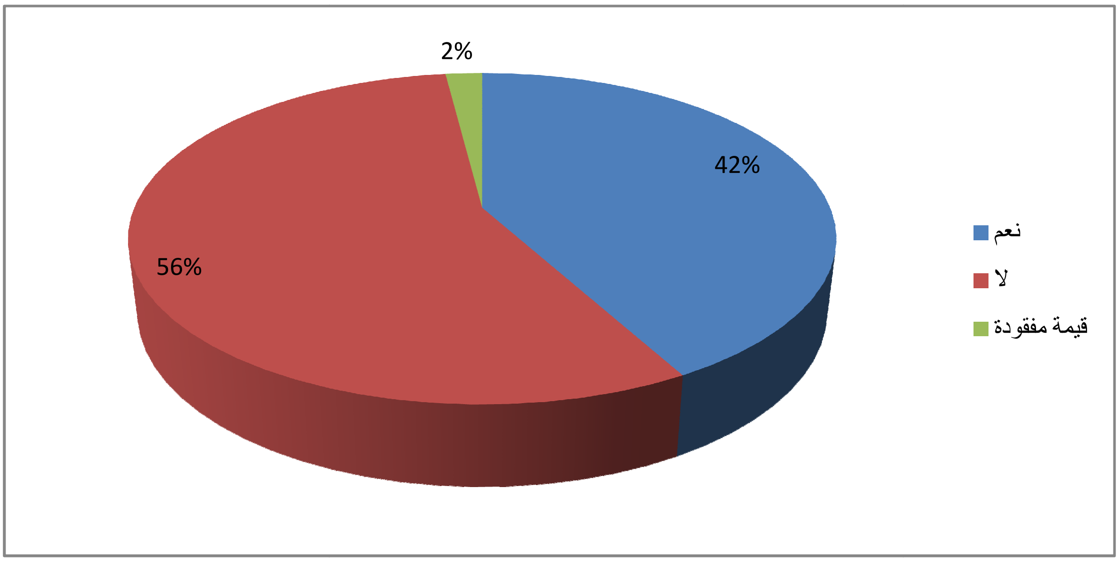

الشكل رقم 24:يبين ما إذا كان أصدقاء المبحوثات هم من دفعوا بهن إلى ممارسة الفعل الإنحرافي

من خلال الجدول رقم (32): تقر ما نسبته 42% من المبحوثات أن صديقاتهم من أسقطوهن في طريق الانحراف والجريمة مقابل 56% من المبحوثات صرحن بأن لا دخل لصديقاتهن في ممارستهن

لهذه الأفعال وأن ظروف أخرى كانت وراء سلوكهن هذا الطريق من فقدان العذرية نتيجة علاقة عاطفية ،إلى ظروف الأسرة السيئة إلى تعرضهن للاغتصاب وغير ذلك، لكن هذه النتائج تشير أيضا إلى أن جماعة الرفاق من العوامل الرئيسية التي تنتج الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم 40: يبين العلاقة بين مرافقة المرأة لرفيقات مدمنات وإدمانها المخدرات

تعاطي المخدرات دون انقطاع / صديقاتك تتعاطى	تتعاطى دون انقطاع		لا تتعاطى دون انقطاع		المجموع	
	ت	النسبة%	ت	النسبة %	ت	النسبة %
صديقات تتعاطى المخدرات	18	36	17	34	35	70
صديقات لا يتعاطين المخدرات	07	14	08	16	15	30
المجموع	25	%50	25	%50	50	%100

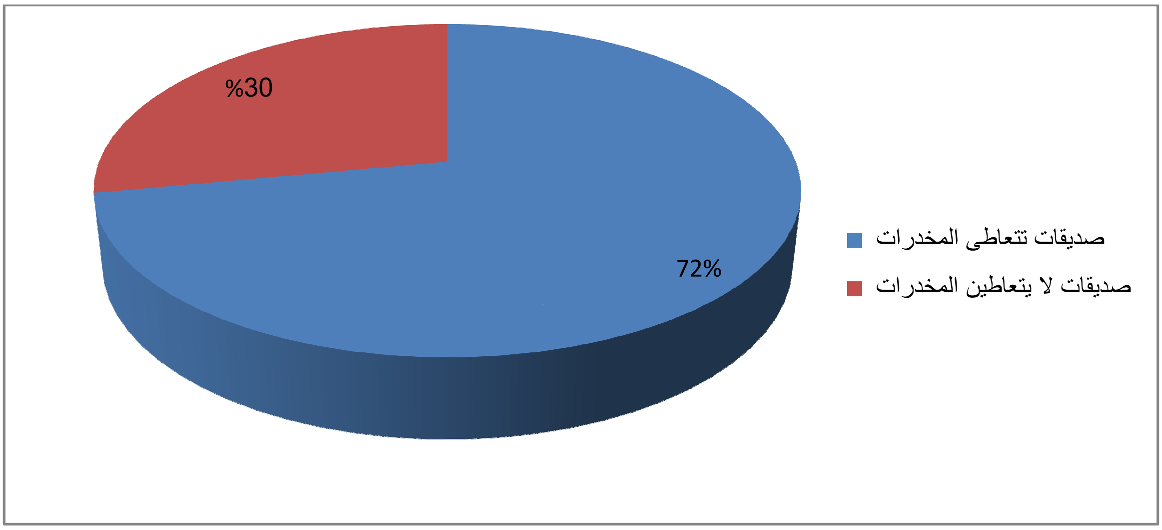

الشكل رقم 25: يبين العلاقة بين مرافقة المرأة لرفيقات مدمنات وإدمانها المخدرات

يشير الجدول من خلال القراءة الإحصائية له أن اتجاهه العام يتجه نحو فئة المبحوثات اللواتي يتعاطين المخدرات دون انقطاع بنسبة 50%، وهي نفس النسبة من المبحوثات اللواتي لا يستهلكن المخدرات أو يستهلكنها أحيانا دون بلوغ درجة الإدمان.

وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في مرافقة صديقات يتعاطين المخدرات من عدمه وجدت الدراسة أن نسبة المبحوثات المدمنات على المخدرات ويصاحبن رفيقات تتعاطى المخدرات بلغت 36% مقابل 14% من المبحوثات المدمنات صديقاتهن لا يتعاطين المخدرات.

ويتضح من خلال النسب المئوية المسجلة في الجدول أن إدمان المخدرات لا يرتبط كثيرا بمرافقة من يتعاطون المخدرات، حيث سجل الجدول نسبة 34% من المبحوثات غير مدمنات أو لا يتناولن المخدرات دون انقطاع وصديقاتهن يتناولن المخدرات مقابل 16% من المبحوثات صديقاتهن لا يتعاطين المخدرات، وعند حساب معامل الإقتران لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرين وجدت الدراسة أنه يساوي 0.095، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية ضعيفة جدا بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الجدول رقم 41: يبين العلاقة بين مرافقة المرأة لرفيقات عاهرات وممارستهن فعل الإجهاض

ممارسة الإجهاض صديقاتك تمارس العلاقات الجنسية	تتعاطى دون انقطاع		لا تتعاطى دون انقطاع		المجموع	
	ت	النسبة%	ت	النسبة %	ت	النسبة %
صديقات تمارس العلاقة الجنسية	04	%8	17	34	21	%42
صديقاتي لا تمارس العلاقة الجنسية	02	%4	28	54	29	58%
المجموع	06	%12	44	%88	50	%100

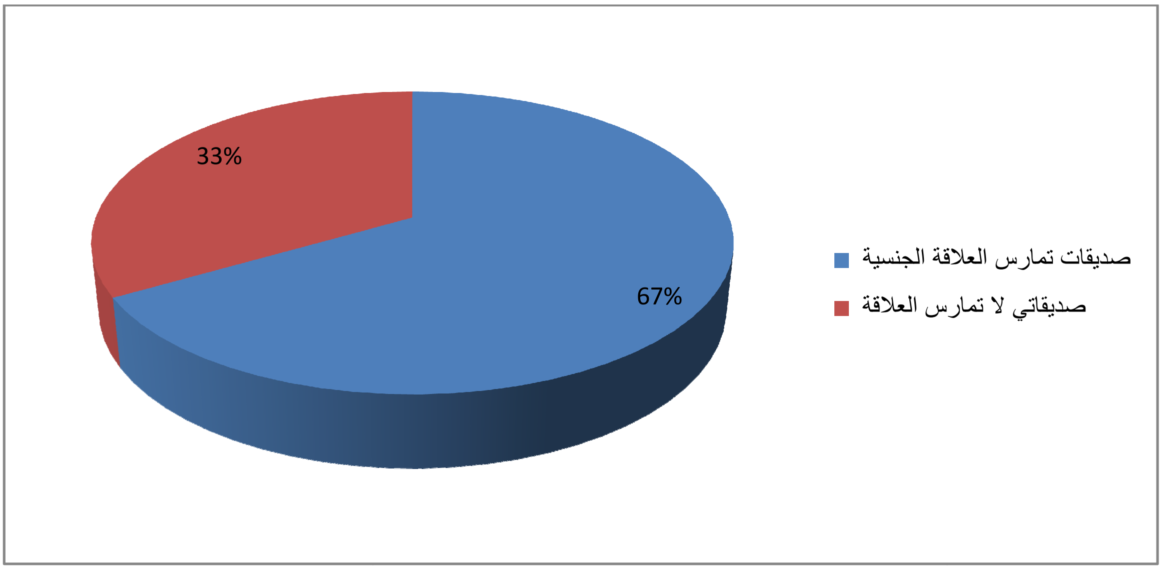

الشكل رقم 26: يبين العلاقة بين مرافقة المرأة لرفيقات عاهرات وممارستهن فعل الإجهاض

يشير الجدول من خلال القراءة الإحصائية له أن اتجاهه يتجه نحو فئة المبحوثات اللواتي لم تمارسن الإجهاض بما نسبته 88% مقابل 12% من المبحوثات مارسن الإجهاض، وعند إدخال المتغير المستقل والمتمثل في مرافقة المبحوثات لصديقات يمارسن العلاقات الجنسية المحرمة

(الدعارة) لمعرفة مدى تأثيره على اتجاه المبحوثات نحو الإجهاض، أي مدى ارتباط ممارسة المبحوثات للإجهاض بمرافقتهن لصديقات عاهرات وجدت الدراسة الحالية أن فئة المبحوثات اللواتي لم تجهضن وتملكن صديقات عاهرات سجلت نسبة 34% مقابل 8% من المبحوثات مارسن الإجهاض، ويملكن صديقات تمارسن العلاقات الجنسية.

ويتضح من خلال الجدول أنه يوجد ارتباط بين مرافقة العاهرات وممارسة الإجهاض فـ 66.66% من المبحوثات اللواتي مارسن الإجهاض يملكن صديقات عاهرات مقابل 33.33% من المبحوثات اللواتي أجهضن ويملكن صديقات تمارسن العلاقات الجنسية، وعند حساب معامل الإقتران لمعرفة درجة الإرتباط بين المتغيرين وجدت الدراسة أنه يساوي 0.52، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متوسطة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج المقابلة

إن المقابلة مع حالات البحث جاءت للتدعيم البحث في جانبه الإحصائي والتحليلي، وقد اعتمدنا في هذا المقام على تحليل محتوى المقابلات مع الحالات:

تنويه: حالات المقابلة تحترف الجريمة وتمارسن هذه الأفعال منذ زمن حيث جميعهن يمارسن الدعارة ويتعاطين المخدرات ويتاجرن فيها.

2-1- الحالة الأولى:

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص	لون البشرة أبيض، لون العينين بني، شعرها أسود قصير، ممتلئة الجسم، تقيم بولاية سكيكدة، تدرس إنجليزية، تسكن في منطقة حضرية مدينة عزابة.
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب - الكبت- الإحباط - كثرة الضغوط النفسية - الاكتئاب	الحزن ما يفارقنيش حتى عندما أزطل لا أضحك بل تنتابني نوبات البكاء. - أمي ما تحبنيش دايما تعطي الحق لغيري - كرهي لعائلتي التي لم تكن يوما إلى جانبي
التنشئة الأسرية والجانب العلائقي	- العلاقة مع الوالدين - وجود المشاكل داخل البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة - كيف ترين أفراد أسرتك؟	أمي ما تحبنيش تحب أختي الصغرى خير مني، تخرج غير معاها، كنتعاركو أنا واختي تعطيها دايما ليها الحق. - أبي ملي كنت صغيرة ميهدرش معايا مام ما يهدرش فالدار، ديما ساكت المشاكل مع اختي الصغرى ومع أمي يوميا، وقت كنا صغار تضربنا أمي بصح كيكبرنا تعاركنا بالكلام وخلاص.

		يما ما تحبنيش قاسية وأبي حاضر غايب. - كي تبعت هاذي الطريق ولاو حاوزوني من الدار واستأجرت لي صديقتي منزل أصبح هو منزلي.
الرفقة السيئة	أول مرة كنت مع أصدقائك - الخرجات وحدك أم برفقة صديقاتك - كيفية الحصول على المخدرات - دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	- صاحبي هو من أدخلني إلى هذه الطريق، وهناك التقيت بمجموعة من الفتيات ولاو صحاباتي. - نخرجوا نسهروا مع بعضانا - يجو عندي للدار نديرو قعدات - الزطلة يجيبوها الرجال اللي نخرجوا معاهم مين ذاك نشريو - بعد ما فقدت عذريتي أصبحت عاهرة أبيع نفسي مقابل المال وأنا مستمتعة بحياتي هذه خاصة بكثرة المال.

التعليق على الحالة الأولى:

من خلال الجدول نلاحظ أن الحالة من الناحية الجسدية تمتلك مواصفات المرأة الجميلة ذات البشرة البيضاء والشعر الأسود والجسم الممتلئ وتقيم في منطقة جغرافية حضرية وتدرس في تخصص من التخصصات الأدبية التي تمتاز بوجود أوقات فراغ تتخلل البرنامج الدراسي وكونها من ولاية أخرى يجعلها طالبة مقيمة بالحي الجامعي الأمر الذي يجعلها أيضا بعيدة عن المراقبة الأسرية وتتمتع بنوع

من التحرر من الرقابة العائلية كما أن الانتقال عبر مساحات جغرافية بعيدة بين ولايتين يجعلها عرضة للتحرشات ويفتح المجال أمامها للتعامل مع أشخاص كثر بحكم التنقل وهذا الأمر من شأنه أن يوسع شبكة علاقاتها، إلى أشخاص قد تكون سلوكاتهم مشبوهة وغير سوية، وهذه الحالة تعاني من الناحية النفسية الحرمان العاطفي والافتقار للدفء العائلي وهذا ما نلمسه من خلال عباراتها "أمي ما تحبنيش دايما تعطي الحق لغيري"، كذلك تعاني نوع من الفراغ العاطفي الذي أحدثه غياب التفاعل والحوار من جهة أحد الأسس المادية الأساسية لمؤسسة الأسرة وهو الأب حيث أقرت الحالة أن أباها لا يتكلم معها أبدا وكأنه غير موجود وعبرت عن هذا من خلال عبارتها "أبي حاضر غايب" وعبارة "أبي ملي كنت صغيرة ميحكيش معايي" وأيضا تعاني الحالة مجموعة من الظروف النفسية الصعبة يمكن تصنيفها تحت خانتي الكبت والحرمان وهذا ما نستشفه من خلال عبارتها "الحزن ما يفارقنيش حتى عندما أزطل لا أضحك بل تنتابني نوبات البكاء"، وبالنسبة إلى الرفقة السيئة ودورها في الدفع بالحالة إلى مستنقع الجريمة والانحراف أقرت الحالة أن رفيقها هو من أدخلها إلى هذه الطريق بعدما فقدت عذريتها وهو يوحي بخطورة العلاقات العاطفية خارج الإطار الشرعي على حياة الفتاة ومستقبلها في مجتمع ذكوري كالمجتمع الجزائري الذي تعتبر فيه عذرية الفتاة شرطا أساسيا في الزواج وأضافت الحالة أن خرجاتها الماجنة لا تتم انفراديا بل مع مجموعة من صديقات السوء اللواتي يضربن لها موعدا ويخبرونها بأوقات السهرات ومكانها ويزودونها بالمدرات عند الحاجة وهو أمر يوحي بأن الرفقة السيئة أيضا إحدى العوامل التي قد توقع المرأة في فخ الجريمة وأبعد من ذلك تكرّس وجودها في هذا الطريق. وأخبرت الحالة محل البحث الباحثة أنها قد أجهضت حديثا وكان عمر الجنين ثلاث أشهر عن طريق إحدى الطالبات التي تقوم بإجهاض من يحملن من الطالبات باستعمال أدوات خاصة حاولت الباحثة تقصي مصدرها دون جدوى.

2-2- الحالة الثانية:

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص - الولاية	لون البشرة أبيض، شعر أحمر قصير، عينان بنيتان، هزيلة الجسم، من منطقة حضرية، ولاية جيجل، تخصص إعلام واتصال
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب - الاكتئاب - كثرة الضغوط النفسي - الإحباط	- نحس بلي تحرمت من العطف والحنانة نتاع الوالدين - الأم نتاعيداتني للهاوية كانت قاسية معايابزاف - خلاصت حياتي نهار طلق بابا يما
التنشئة الأسرية والجانب العلائقي	- العلاقة مع الوالدين - وجود المشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة - كيف ترين أفراد أسرتك؟	- كتطلقو الأب والأم نتاعي وليت نعيش مع ماما قهرتني كانت قاسية معي - كي كان بابا كانت ديما المشاكل فالدار - رغم أني بنتها الوحيدة مكنتش مليحة معي - الضرب السب والشتم كلش شفتو مع ماما - سبابي باش رجعت هكذا عائلتي.
الرفقة السيئة	- أول مرة كانت مع أصدقائك - الخرجات وحدك أم برفقة	- إيه كنت مع صحاباتي هوما جابولي الكيف

	أصدقائك – الحصول على المخدرات عن طريق الرفقة أو الشراء – دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق.	– دايما نخرج مع صحاباتي نتفرقوا غير فالليل كل وحدة وين تروح – كل مرة وكفاش مرة نشري أنا الزطلة ومرة من عند صاحبتي وتاني الرجال اللي نسهر معاهم ديما عندهم

من خلال الجدول نلاحظ أن الحالة رقم (2) امرأة شابة تتمتع بالجمال الجسدي من منطقة حضرية من ولاية جيجل تعاني من الناحية النفسية هي الأخرى من الحرمان العاطفي الذي نلمسه في العبارة "نحس بلي تحرمت من العطف والحنانة نتاع الوالدين" وتوجد علاقة غير طبيعية تربطها بأمها والتي تعكس نوعا من الكبت، المعاملة قاسية عاشتها من طرف الأم خلال مراحل الطفولة والتي نستشفها من خلال عبارة "الأم ديالي داتني للهاوية" ناهيك عن الصدمة التي عاشتها الحالة جراء طلاق الوالدين أين اعترفت أنها نقطة التحول في حياتها خاصة وأنها البنت الوحيدة وشدة القسوة التي تلقتها من والدتها، والتي عبرت عنها مرارا وتكرارا وأيضا فترة ما قبل الطلاق بين الوالدين التي كانت مملوءة بالمشاكل والمشاحنات، كل هذه الظروف خلفت ضغوطا نفسية تركت آثارا على شخصية الحالة ساهمت بطريقة ما في وقوعها فريسة للجريمة والانحراف خاصة مع وجود رفقة سيئة فالحالة الثانية أوقعتها رفيقاتها في شباك المخدرات وساعد في ذلك تواجدها في وسط مفتوح كالجامعة.

2-3- الحالة رقم (3):

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص	- لون البشرة أبيض، شعر أصفر قصير، طويلة القامة، هزيلة القوام، منطقة حضرية، تخصص لغة فرنسية.
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب - الإحباط - كثرة الضغوط النفسية - الاكتئاب	- عايلتي ما عندهاش علاقة بالحب والحنان - الجامعة عندي خير من الدار. - دايما سكرانة ولا نَتْنَاوَلْ المخدرات والزطلة باش ما نخممش بزاف - تحت تأثير السكر حملت بطفل ولن تكن لدي إمكانيات الإجهاض فولدته وتبرعت به إلى عائلة وأنا الآن هاربة من المنزل العائلي المتوحش
التنشئة الأسرية والجانب العلائقي داخل الأسرة	- العلاقة مع الوالدين - وجود المشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة - كيف ترين أفراد أسرتك؟	- أبي توفي كان إنسان على شكل حيوان ناطق يعاشر النساء باستمرار وهذا ما خلى يما تتحول إلى إنسانة قاسية - بعد ما توفى أبي يما ولات تدير علاقات محرمة مع الرجال - جيت للجامعة باش نهرب من الدار وحاليا

		خويا دايما يحوس عليا باش يقتلني – يما كي كان بابا يخونها كانت كما المتوحشين معانا – أبي مكانش يحترمنا – ماما ماعملتناش مليح خلاص
الرفقة السيئة	– أول مرة كانت مع أصدقائك – الخرجات وحدك أم رفقة الأصدقاء – الحصول على المخدرات عن طريق الرفقة أم الشراء – دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	– إيه أول مرة خرجت مع لبنات، ومبعد وليت دايما نروح معاهم ومبعد كل وحدة كفاش – أنا أدرس بالجامعة وساكنة في بيت كراء أستأجره لي صديقي الذي حملت منه – نجيب معاييصحاباتيونديروا سهرات – المخدرات يجيبوهم الرجال اللي معانا مام الشراب

التعليق على الحالة رقم (3):

تعتبر الحالة رقم (3) من أشد الحالات احترافا للجريمة فبعد فقدانها لعذريتها وهي في حالة سكر وجدت نفسها حامل حاولت الإجهاض لكنها لم تستطع وبعد الولادة أعطت المولود من جنس ذكر إلى عائلة لا تستطيع الإنجاب، واستأجر لها صديقها بيتا أصبح بيتا للدعارة والحالة رقم (3) مسجلة بالإقامة الجامعية لكنها لا تبيت فيها ومن الناحية النفسية عرفت هذه الحالة ظروفا نفسية قاهرة كان السبب الأول لها الأسرة التي نمت فيها، حيث كان والدها يقيم العلاقات مع النساء وأولاده وزوجته وجميع الناس على علم بهذا ما جعل الوالدة تنتقض لتصرف زوجها بالمعاملة السيئة لأولادها حيث

وصفتها الحالة بالأم المتوحشة وبعد وفاة الأب كانت ردة فعل الأم انتقامية حيث تصرح الحالة أن أمها أصبحت بدورها تقيم العلاقات المحرمة مع الرجال.

كل هذه الظروف جعلت هذه الحالة تفر إلى الجامعة هروبا من الوضع داخل المنزل العائلي وتمارس كل أنواع الانحراف والجريمة من شرب الخمر والتدخين وتعاطي المخدرات والولادة خارج الإطار الشرعي ومحاولة الإجهاض مع الإجهاض عدة مرات، إلى جانب الدعارة التي وجدت فيها طريقا لكسب المال.

كل هذه الظروف توحي بتعرض الحالة لعدة صدمات نفسية كانت وراء ممارستها هذه أول صدمة هي صدمة خيانة الأب لامها وكما ورد في نظرية التحليل النفسي لفرويد فإن البنت نتيجة لعقدة أو ذنب تغار على أبيها من أمها ناهيك عن تواجد أخريات من جنس أنثى ينافسنها على أبيها، والصدمة الأخرى هي نتيجة المعاملة السيئة التي عانتها الحالة من أمها كرد فعل على خيانة الأب إلى جانب ما لدور صدمة وفاة الأب على نفسية البنت وبعدها الصدمة التي خلفتها خيانة الأم لذكرى أبيها من خلال إقامتها للعلاقات المحرمة على حد وصف الحالة مع رجال أجانب، وعن دور الصديقات صرحت الحالة أنها بمجرد دخول الجامعة اختارت لنفسها جماعة الفتيات المنحرفات لأنها كانت تريد فعل ذلك رغم علمها بأنها خروج عن العرف والمعايير الاجتماعية وفعلها لذلك هو انتقام من عائلتها ووصول الفرد إلى درجة عقد العزم على الانتقام والإقدام عليه بعكس الكبت الذي عانته هذه الحالة خلال مراحل طفولتها الأولى وإحساسها بالظلم ودرجة الحرمان العاطفي الذي عايشته من طرف الأم كما الأب.

2-4- الحالة رقم (4):

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص	- بشرة بيضاء، شعر قصير أصفر، طويلة القامة، عادية القوام، تتمتع بالجمال عينان زرقاوان، من الرف - أدرس لغة إنجليزية.
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب - الكبت - الإحباط - كثرة الضغوط النفسية - الاكتئاب	- انحس بلي واحد ما يفهمني - نخاف بزاف - ما حسيتش بالحنانة نتاع العايلة - أنا في البيت شي وفالجامعة شي آخر - ليس لدي حياة - في البيت أنا بالجلباب وفي الجامعة ألبس اللباس الفاضح ولا أضع الخمار
التنشئة الأسرية والجانب العلائقي	- العلاقة مع الوالدين - وجود المشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة - كيف ترين أفراد أسرتك؟	- أمي وأب قاسون - النهار كامل وهوما يفرضوا فالأوامر ديالهم عليا - أبي وأمي يعاقبونا على أتفه حاجة - عائلتي لا تعلم شيئا عن حياتي هذه - بابا ديما خارج الدار

UNIVERSITE SETIF2

الرفقة السيئة	- أول مرة كانت مع أصدقائك - الخرجات وحدك أم برفقة أصدقائك - الحصول على المخدرات عن طريق الرفقة أو الشراء - دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	- كنت أخرج مع صديقتي من أجل التنزه فإذا بي أجد نفسي مع أشخاص آخرين لا أعرفهم يتعاطون المخدرات - صاحبتي كانت تخدم بيا وتأخذ النقود مقابل ذلك ولا تخبرني أبدا وعندما اكتشفت ذلك أصبحت أفعلها بإرادتي لأجل الحصول على المال - مع صحاباتي نقوم بكل المحرمات، أشرب، أتعاطى الحبوب، الحشيش، أقيم العلاقات المحرمة

التعليق على الحالة:

من خلال المقابلة مع الحالة رقم (4): نلاحظ أنها تعيش حالة من الانفصام في الشخصية فهي في البيت المتخلقة المتدينة حتى أنها ترتدي الجلباب وهو يرمز إلى التمسك الشديد بالدين والأخلاق، وفي الجامعة فتاة تلبس اللباس الفاضح ولا تضع حتى الخمار، تقوم بأفعال يرفضها الدين والقانون وأعراف المجتمع الجزائري حتى أنها وصلت إلى فقدان العذرية والحمل غير الشرعي والولادة، حيث صرحت أنها أنجبت طفل وتبرعت به إلى عائلة محتاجة، وهذا التناقض في الشخصية أو تقمص شخصيتين في الحياة ينم على شرخ نفسي كبير تعانيه الحالة نتيجة الحرمان المادي والعاطفي من قبل الأسرة وأيضا التضييق على البنت في تنشئتها، فالحالة تربت في منطقة ريفية محافظة تخاف من العار الذي قد يلحق شرف الأسرة إذا أخطأت إحدى فتياتها فتتناست الجانب الوجداني لهذا الكائن

البشري، وراحت تحاصرها من جميع الجوانب بسلسلة من الأوامر والعقوبات التي لا تنتهي وعندما وقعت هذه الفتاة في الخطأ نتيجة مخالطتها للرفقة السيئة انغمست في الرذيلة كما سبق وأن صرحت وعدم اكتشاف العائلة للحالة التي وصلت لها البنت، يمكن تفسيره بمقدار الثقة في تربية البنت من جهة أو قد يكون ناجم من جهة أخرى عن ضعف الرقابة الأسرية أو عدم مقدرة أفراد هذه العائلة على التنقل والوصول إلى مكان تمدرس ابنتهم من أجل زيارتها ما جعل تواجد هذه الفتاة في فضاء مفتوح كالجامعة تتمادى وتقدم على ممارسة أفعال مرفوضة اجتماعيا وقانونيا.

ومن الجدول نلاحظ أن هذه الفتاة خدعتها صديقتها وأوقعت بها حيث صرحت أنها كانت تخرج مع صديقتها بغرض التنزه لتجد نفسها مع رجال يتعاطون المخدرات وأن صديقتها كانت تتقاضى أجر عليها، وه لا تعلم وحين علمت أكملت وأصبحت تمارس الدعارة بغرض تغطية النقص المادي لها ما يوحي أنها تنتمي لعائلة فقيرة ولا تستطيع توفير حاجياتها، لكن البارز في هذه الحالة أن معاناتها داخل أسرتها لم تدفعها إلى هذه الممارسات وإنما كان السبب المباشر هو مخالطتها لرفقاء السوء.

2-5- الحالة رقم (5):

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص	- بشرة سمراء، عينان بنيتان، طويلة القامة، ممتلئة الجسم، منطقة شبه حضرية، تخصص إعلام واتصال سنة ثالثة، لا تبتسم أبدا
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب	- لا أتكلم كثيرا - انفصل والدي وأمي أعادت الزواج وكنت

	- الكبت - الإحباط - كثرة الضغوط النفسية - الاكتئاب	أعيش في منزل جدي لأخوالي الذي كان مريض ولا يقدر على رعايتي - عدم سؤال والدي عني ولا عن احتياجاتي - ختي مسكينة معوقة أنا لي نعتني بها - تغيضنيبزاف (أشفق عليها كثيرا) - يما عاودت حياتها ورماتنا - نحس بالغربة ومحرومة من العطف والحنان
التنشئة الأسرية والجانب العلائقي داخل الأسرة	- العلاقة مع الوالدين - وجود مشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة - كيف ترين أفراد أسرتك؟	- المشاكل ديما موجودة فالدار بين يما وأبي على خاطر أبي يخالط النساء وبخيل وفالأخير تطلقوا - يما عاودت الزواج والراجل اللي داتو ماسحقناش، خلاتنا عند خوالي - جدي كان مريض ماقادرش علينا - واحد ما يسال علينا لا أمنا لا أبونا - دايما نشرب باش ننسى - الهم نتاعي الدراهم
الرفقة السيئة	- أول مرة كانت مع أصدقائك - الخرجات وحدك أو برفقة	- أول مرة سكرت مع صحاباتي - نحكيلهم كامل المشاكل نتاعي

	أصدقائك - الحصول على المخدرات عن طريق الشراء أو الرفقة - دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	- كامل نتاع المخدرات - سبابي المنشاكل نتاع الدار ماشي صحاباتي اللي داوني لهاذ الطريق

التعليق على الحالة رقم (5):

من خلال الجدول نجد أن الحالة رقم (5) عاشت ظروفا أسرية صعبة أثرت على نفسيتها، فما لاحظناه عند المقابلة أنها لا تبتسم أبدا وأنها عند حديثها عن حالتها يحيط بها جو من الحزن الشديد الذي يدل على مكبوتات ثقيلة تحملها الحالة فسرتها فيما بعد كلماتها عن طلاق والديها الذي يعد صدمة في حد ذاته وتصرفات والدها قبل الطلاق من كونه أب بخيل وزير نساء، و؟إعادة الأم لحياتها غير آبهة لها وهذا ربما أكثر شيء أثر في نفسية الحالة، ناهيك عن وجود أخت معاقة تكن لها الحالة حبا كبيرا، وذكرت الحالة أنها من تعتني بها وهذا يضاف إلى التراكمات التي انجرت عن تصرفات الأم وجعلت الحالة كئيبة وتعاني الحالة الإهمال الأسري متمثلا في ترك الحالة وإخوتها بعد طلاق الوالدين للعيش في بين الجد لجهة الأم رغم كون هذا الجد عاجز عن الاعتناء بهم، وعدم السؤال عنهم وعن متطلباتهم.

وأصرت الحالة أن السبب وراء مشيها في هذا الطريق هو عائلتها وليس صديقاتها رغم أن أول مرة ترتكب فيها هذه الأفعال كانت معهم.

2-6- الحالة رقم (6):

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص	- بشرة خمرية، طويلة القامة، ضعيفة القوام، شعر أسود، منطقة ريفية، تخصص فرنسية
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب - الكبت - الإحباط - كثرة الضغوط النفسية - الاكتئاب	- أحس بأني دمرت حياتي - ساعات نبكي بدون سبب - لم أحس بالحنان نتاع والدي - والدي كانوا قاسيين معاي - برنامجي لا يخلو من الحبوب المهلوسة حتى أفقد القدرة على الإدراك وأنسى همومي
التنشئة الأسرية والجانب العلائقي داخل الأسرة	- العلاقة مع الوالدين - وجود مشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة - كيف ترين أفراد أسرتك؟	- المشاكل لا تنتهي في أسرتي - المضاربات بين أمي وأبي كل يوم - عايلتي كانوا مضيقين عليا الخروج - الضرب والعياط علي على فارغة وما فيها (أتفه الأسباب) - تعاملني أسرتي بعنف - الأب ديالي يهدد أمي بالطلاق دايما - أمي هي أكثر وحدة كانت قاسية معايا

الرفقة السيئة	– أول مرة كانت مع أصدقائك – الخرجات وحدك أم مع أصدقائد – الحصول على المخدرات عن طريق الشراء أو الرفقة – دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	– صديقات السوء كانوا وراء انحرافي، دفعوا بي إلى الملاهي والسهرات الممنوعة لأجل أغراضهم الخاصة – صديقاتي كانوا يكسبوا المال بيا من وراء ظهري – برنامجي اليومي (الخرجات) يحدد من طرف صديقاتي (Les affaire) اللي يديروها مع الرجال بمختلف الأعمار وهن من يحددن السعر وباقي الأمور أنا لا أكترث المهم الدراهم والزطلة تكون كاينة

التعليق على الحالة رقم (6):

من خلال الجدول نلاحظ أن الحالة تعاني ظروفا أسرية مزرية من قسوة الأم الذي من المفروض هي المنبع الأول للحنان إلى جانب المشاكل غير المنتهية بين الوالدين والتضييق المفروض على الحالة من قبل عائلتها لكنها مع ذلك تصرح أن الدور الأكبر لتوجهها نحو هذا الطريق هو لصديقاتها اللاتي كن يتاجرن بها من دون علمها وأنه حتى الوقت الحاضر لازالت صديقاتها هن اللواتي يخططن للخرجات المشبوهة وهي ما عليها إلا التنفيذ دون اعتراض وهذا الأمر يوحي بشخصية الحالة الضعيفة التي لا تملك سلطة أمام صديقاتها، وهشاشة شخصية الحالة ساهمت فيها ظروف نشأتها داخل الأسرة التي كانت تعاقبها وتنهرها لأتفه الأسباب مما جعل ثقة هذه الفتاة بنفسها تهتز لدرجة أنها تعرضت للاستغلال البشع من طرف صديقاتها اللواتي كن يتاجرن بجسدها ويقبضون

المال ويسيرون حياتها الراهنة الآن دون اعتراض منها وتوحي كلمات الحالة أنها شخصية لا تملك هدفا في الحياة وتعتقد أن لا مستقبل لها، ورغم حديثها عن قسوة والديها ونقص الحنان كانت الحالة أثناء الحديث عادية بل تضحك في كثير من المرات عند كلامها على والديها ولمست الباحثة نوع من الرضا عن الحياة الحالية التي تحياها الحالة.

2-7- الحالة رقم (7):

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	– تفاصيل الجسد – المنطقة الجغرافية – التخصص	– بشرة سمراء، طويلة، ممتلئة الجسم، تلبس الحجاب وتنزعه أحيانا، منطقة حضرية، تخصص إعلام واتصال
العوامل النفسية	– الإحساس بالظلم – الشعور بالذنب – الكبت – الإحباط – كثرة الضغوط النفسية – الاكتئاب	– كان أبي جد قاسي علينا في الصغر وأمي أشد قسوة منه (الإحساس بالظلم) – توفي أبي وكان أعمامي يتدخلون في كل شيء في حياتي ويعاقبوني لأبسط الأشياء – كان الجميع ينبذني كأني شخص سيء ولا أستحق أي مكان في المجتمع – هربت من هذه المعاملة فبدأت بالتدخين وبعدها الشرب – كرهوني فالحياة
التنشئة الأسرية	– العلاقة مع الوالدين	– توفي أب وترك أمي هي المسؤولة علينا

والجانب العلائقي داخل الأسرة	- وجود مشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة - كيف ترين أفراد أسرتك؟	- كان أبي جد قاسي علينا في الصغر وأمي أشد قسوة منه - كان أعمامي يتدخلون في كل شيء في حياتي ويعاقبونني لأبسط الأشياء - أخواتي البنات يفعلن أشياء سيئة ويقولون أني فعلتها فيعاقبني الجميع
الرفقة السيئة	- أول مرة كانت مع أصدقائك - الخرجات وحدك أم مع أصدقائد - الحصول على المخدرات عن طريق الشراء أو الرفقة - دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	- لم أكن برفقة صديقاتي عندما قمت بهذه الأفعال بل برفقة صديقي المقرب - فقدت عذريتي قبل التحاقي بالجامعة - أصبحت بنت ملاهي وأحصل على المخدرات والخمر دون معاناة - نخرج مع صحاباتي أمي رانا كامل راضيين وماشيين في هاذ الطريق - وحدك ما تقدرش تقعد لازمك صحبة في هذ الشي أقيم علاقات جماعية حسب رغبة الرجال

التعليق على الحالة رقم (7):

من خلال الجدول يتضح لنا أن الحالة عانت في طفولتها حوادث أثرت على نفسيتها أولها الإحساس بالظلم من خلال حكمها على أنها عوملت بقسوة من طرف الأب وخاصة الأم التي لم تجد

فيها هذه الفتاة الحنان وبعد وفاة أبيها تعرضت الحالة لأشد أنواع العقاب من طرف العائلة الكبيرة ممثلة في الأعمام الذين كانوا يتدخلون في كل شيء خاص بالحالة وأخواتها، وهذه العبارات تدل على أن الحالة لم تكن راضية عن تدخل هؤلاء الأعمام في حياتها وما ينجر عن حالة عدم الرضا هذه من غضب وألم وغيرها من الأحوال النفسية المختلفة، كما صرحت الحالة أنها كانت تشعر أنها منبوذة ويكرهها الجميع وهذا في حد ذاته يولد قهرا نفسيا من شأنه أن يدفعها إلى الانتقام ممن كانوا السبب في حالتها هذه، حيث صرحت "كان الجميع ينبذني كأني شخص سيئ ولا أستحق أي مكانة في المجتمع" وقد يكون هذا الأمر وراء اتجاهها إلى الدعارة كطريق لإثبات ذاتها والإحساس بالمكانة التي يقدمها الجسد لذاتها من خلال ممارسة العلاقات الجنسية خارج الإطار الشرعي.

إلى جانب هذا عانت الحالة من صدمة فقدان الأب بوفاته حتى وإن كانت معاملته لها قاسية فإن وجوده أفضل من وفاته، كما أن وفاة هذا الأب جعل عنصر الرقابة الوالدية يصغر ويجعل محله مراقبة الأعمام الذين كانت ترى فيهم الحالة أن ليس لهم الحق في فعل ذلك وأنهم ليسوا مسؤولين عن هذه الأمور، وصرحت الحالة أنها تعرضت للعقاب على أبسط الأشياء سواء الضرب أو التهديد والصراخ والنبذ.

ومن خلال المقابلة نفت الحالة أن أول خطأ لها كان بدفع من صديقاتها وإنما سام فيه صديقها المقرب الذي وفر لها السجائر والمشروبات وأفقدها عذريتها قبل التحاقها بالجامعة وبدخولها الجامعة انتسبت إلى جماعة من الفتيات يقمن بنفس الأفعال التي ترتكبها قبل دخولها الجامعة وبذلك وفرت لها الجامعة الجو والأفراد لعيش حياتها هذه وكأنها عادية حيث أنها عبرت عن رضاها وسعادتها عند ممارستها هذه الأفعال، وحياتها تبدأ في الليل وفي النهار تنام محل استيقاظها سواء فندق أو بيت مستأجر...

2-8- الحالة رقم (8):

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص	- بشرة بيضاء، قصيرة القامة، ممتلئة الجسم، منطقة ريفية، تخصص إعلام واتصال، شعر أسود قصير - تتكلم بصراحة وتضحك كثيرا - تتاجر في المخدرات والخمر
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب - الكبت - الإحباط - كثرة الضغوط النفسية - الاكتئاب	- مخلونيش فالدار نعيش كيما لبنات غير فعل هكذا وما تفعلش هكذا - فالدار نلبس الجلباب وكندخل للجامعة نحيه على خاطر بابا وخويا سيفوا عليا نلبسوا (أغضبني على ارتدائه) - المصروف اللي يمدوهلي فالدار ميكفينيش نهار فالجامعة - فالدار ميفهمونيش حتى وليت قليل وين نهدر
التنشئة الأسرية والجانب العلائقي داخل	- العلاقة مع الوالدين - وجود مشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة	- خويا نهار كامل وهو يعس فيا الطاقة (النافذة) منطلش عليها - أمي نهار كامل وهي في أشغال البيت

الأسرة	– كيف ترين أفراد أسرتك؟	ماعلابالهاش كامل بينا – أبي عايش حياتو ومعانا ما يهدرش خلاص غير بالأمر – أبي لا يهتم لاحتياجاتنا المادية أبدا، يما تحب الذكور وحتى أبي كامل لو اكتشف أمري أخي يقتلني دون رحمة وكذلك أبي
الرفقة السيئة	– أول مرة كانت مع أصدقائك – الخرجات وحدك أم مع أصدقائد – الحصول على المخدرات عن طريق الشراء أو الرفقة – دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	– كانت زميلتي في الغرفة دايما تضحك وتتمسخر عليا في طريقة لباسي وكلامي – ه لي داتني لهاذ الطريق – أنا لي حبيت على جال الدراهم – نخرج مع لبنات يوميا – الدوا يجيبولي صديقي وأنا نبيع لبنات

التعليق على الحالة (8):

من خلال مقابلة الحالة (8) وجدنا أنها من منطقة ريفية محافظة تنتمي إلى أسرة متشددة في تربية جنس الأنثى وتفضل الذكور على الإناث وهذا الأمر أثر على الحالة خاصة محاصرتها ومنعها من فعل ما تريد فكما صرحت الحالة يمنعها أخوها حتى من الوقوف جنب النافذة وفرض عليها والدها وأخوها ارتداء الجلباب بغية حجبها عن العيون الطامعة رغم رفضها له هذا الأمر أثر على نفسية الحالة حيث أحست بأن أسرتها عاملتها وكأن ذاتها ملغاة ولا وجود لها من خلال فرض الأوامر والاختبارات عليها ومن خلال المقابلة أخبرتنا الحالة أن أمها تقضي معظم وقتها في إنجاز الأعمال

المنزلية داخل البيت وخارجه في الفلاحة ومن ذلك نستنتج أن كثرة الأعباء الملقاة على عاتق الأم لا تترك لها الوقت من أجل احتضان أطفالها وإعطائهم الوقت للاستماع لانشغالاتهم ومشاكلهم، كما أوحت لنا الحالة أن الأم لا تستطيع الدفاع عن اختيارات الأنثى في هذه الأسرة وأن السلطة بيد جنس الذكور وفقط، ما خلق عند الحالة نوع من الشعور بالظلم وصرحت لنا الحالة عن قلة المصروف الممنوح لها عند قدومها إلى الجامعة وأن ممارستها هذه كان الهدف الأول منها هو الحصول على المال لسد احتياجاتها المختلفة إلى جانب أنها من وراء سلوك هذا الطريق أرادت تجربة الممنوعات التي حصرتها بها عائلتها منذ الصغر خاصة في ما تعلق بالمظهر والثياب.

ومن خلال المقابلة أقرت الحالة أن تأثير الرفقة السيئة كان واضحا حيث أن زميلة الغرفة كانت تضحك عليها باستمرار على هندامها وطريقة كلامها وغيرهما وأنها هي من جذبتها إلى هذا الطريق من خلال التشويق فكانت النتيجة انخراطها في هذا الطريق فأصبحت متقمصة لشخصيتين في البيت الفتاة المؤدبة المحجبة وفي الجامعة بينت الملاهي بل أصبحت هي من تبيع الخمر والحبوب المهلوسة للفتيات داخل الجامعة وآخرين، وصرحت الحالة أنها لا تحضر المحاضرات أبدا، وأنها تحضر الحصص التطبيقية حتى لا تقصى وتحضر الامتحانات بعد تناولها الحبوب المهلوسة لأنها وهي صاحية لا تستطيع.

2-9- الحالة رقم (9):

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص	- متوسطة القامة، ممتلئة القوام، ت ضح خمار مع لباس فاضح، بيضاء البشرة، تخصص إعلام واتصال، سنة ثالثة، من منطقة حضرية - جريئة جدا
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب - الكبت - الإحباط - كثرة الضغوط النفسية - الاكتئاب	- والديا تخلاو عليا ومدوني لعمي ما يجيبش لولاد - نتلاقا ماما فالأعراس نسلم عليها ومنهدرشمعاها حتى كلمة - مدوني لعمي في عمري 4 سنين - عمي ومرتو كبار دارولي كلش - أمي نتلاقى معاها كيما الأغراب ما نقدرش نحكي معها - الحنان نتاع العايلة ما عرفتوش
التنشئة الأسرية والجانب	- العلاقة مع الوالدين - وجود مشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة	- ماما سمحت فيا كبرت ما نعرفهاش نشوفها فالمناسبات - نتلاقى ماما فالأعراس نسلم عليها

العلائقي داخل الأسرة	– كيف ترين أفراد أسرتك؟	ومنهدرشمعاها حتى كلمة – العايلة لي رباتني (عمي وزوجته) الشي لي نطلبوايجيبوهلي ولكن ليس كاف – عندي أخوات من لحمي ودمي نسلم غير عليهم – الحنان نتاع أمي وأبي لم أعرفه
الرفقة السيئة	– أول مرة كانت مع أصدقائك – الخرجات وحدك أم مع أصدقائد – الحصول على المخدرات عن طريق الشراء أو الرفقة – دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	– صحاباتي نعرفهم من الثانوية قبل الجامعة – كل وحدة والسبب اللي جرها لهاذ الطريق – نخدموا كلش مكانشحاة ما عرفناهاش – كيتخلالو عليا حسيت الدنيا تغلقت عليا، عمري ما نسيت بلي تخلاو عليا والديا هذي السبة الأولى ومن بعد تجي الخلطة السيئة – خدمتنا نوقعوا البنات ونخدموا بيهم

التعليق على الحالة (9):

تعتبر الحالة رقم (9) من الحالات التي كان وضعها الأسري من العوامل البارزة في توجهها نحو الطريق حيث لم تنشأ الحالة في كنف والديها البيولوجيين بل ربتها زوجة عمها وعمها، كونهما لا ينجبان الأولاد والأمر أن الأسرة سلمتها لأسرة عمها في سن الطفولة أي بعد احتكاك البنت بأمها وأبيها وإخوتها تجد نفسها في بيت غريب وتصبح البنت الوحيدة لأب وأم تعرف جيدا أنهما ليسا أبواها، هذا

الأمر ورغم بلوغ الحالة سن الشباب لا زال يحز في نفسها ما يدل على أنها مقهورة من هذا الأمر، وتتحدث الحالة عن الجفاء الموجود بينها وبين أمها الحقيقية وأخواتها حيث عند التقائها بهن تسلم عليهن فقط ولم يحدث قط على حد تعبيرها أن حدث تجاذب أطراف حديث وفتح مواضيع خاصة بينهن وأخبرتنا الحالة أنها تشعر بالقهر حينما ترى أخواتها مع أمها يجلسن جانبها ويتحدثن معها، وعن عمها وزوجته تقول الحالة أنهما وفرا لها كل شيء وأنهما الآن عجوزين طاعنين في السن ولهذا فهذه الفتاة تعاني مجموعة من الأحوال النفسية نتيجة هذا الوضع كالقهر والشعور بالظلم والافتقاد إلى حنان الأم والأب

هذه المعاناة التي خلفتها وضعية هذه الطالبة الأسرية وجدت ما يدعمها من اختيار هذه الحالة لرفيقات سيئات السمعة اللواتي يقمن بمختلف الأفعال كالدعارة وشرب الخمر والحبوب المهلوسة والزطلة وتقوم بصيد الفتيات وإدخالهن في هذا الطريق ما يوحي أنها قائدة عصابة وليست منحرفة.

2-10- الحالة رقم (10):

الفئة	الوحدة	العبارات من المقابلة وملاحظات الباحثة
خصائص الحالة	- تفاصيل الجسد - المنطقة الجغرافية - التخصص	- بشرة بيضاء، طويلة القامة، هزيلة القوام، شعر أصفر قصير، تخصص إعلام واتصال، منطقة حضرية
العوامل النفسية	- الإحساس بالظلم - الشعور بالذنب - الكبت - الإحباط	- حياتي تحطمت نهار مشيت فهاذ الطريق (الشعور بالذنب) - ماشي أنا لي خيرت هاذ الحياة ماما دخلتني ليها دراع

	- كثرة الضغوط النفسية - الاكتئاب	- كي مات بابا فسد وراح كل شي - أمي JUST مات بابا بدات تدخل الرجال للدار ودخلتني معاها أنا وخويا - هربت من أمي على خاطر نكرهها
التنشئة الأسرية والجانب العلائقي داخل الأسرة	- العلاقة مع الوالدين - وجود مشاكل في البيت - التعرض للعقاب من طرف الأسرة - كيف ترين أفراد أسرتك؟	- أبي الله يرحمو كان مليح معانا، كانإنسان عاقل وحنين - أمي كانت من الأول قاسية معانا تحب الدراهم وبابا ما عندوش - كي مات بابا ولات يما دخل الرجال للدار تخدم معاهم الحرام وكملت بيا أنا وخويا صغير - خويا تاني يديروا علاقات معاه درك راه رجع مخنث - يما تخدم بينا وبلبنات تجيب بنات لدارنا وتخلص عليهم
الرفقة السيئة	- أول مرة كانت مع أصدقائك - الخرجات وحدك أم مع أصدقائد - الحصول على المخدرات عن طريق الشراء أو الرفقة	أنا خلاص وليت بنت ملاهي، نخالط غير اللي كيما أنا - نخرجوا مع بعضانا نسهروا في نفس البلايص (الأماكن)

	- دور الأصدقاء في الدفع بك إلى هذه الطريق	- كتكون عندي الزطلة نمدلهم وكيتخصني يمدولي عادي، الدار ما نروحش خلاص غير فالصيف

من خلال الجدول نلاحظ أن الحالة (10) مرت بظروف عصيبة حيث توفي والدها الذي من خلال حديثها عنه يظهر أنه كان إنسان حنون وعطوف وفقدانه شكل صدمة نفسية في حياة الحالة، خاصة وأن الأم كما وصفتها كانت قاسية معهم منذ الصغر، وبمجرد وفاة الأب اتجهت الأم إلى تحويل منزلها إلى بيت دعارة غير آبهة بأولادها ومصيرهم والأكثر من ذلك أصبحت تعمل بولديها الحالة وأخوها الذكر الذي أصبح من كثرة الممارسات التي تعرض لها مخنثا، وهذه تعتبر كارثة في حد ذاتها، إن مثل هذه الظروف خلقت عند الحالة شعور بالظلم والقهر جراء ما وصلت إليه بسبب والدتها فهي غير راضية على أحلامها ما جعلها تصرح بكرهها لوالدتها على اعتبارها المتسبب الرئيسي في حالتها.

ناهيك عن ما خلفه اغتصابها (كونها لم تكن راضية) من آثار على نفسيتها وهي طفلة صغيرة (المرحلة الثانوية) وعن رفقاء السوء أكدت الحالة أن انخراطها في هذه الطريق جعلها تتعرف عليهم وأن أول مرة كانت بإيعاز من أمها وليس صديقاتها، بل والأكثر من ذلك تعتبرهم الحالة سندا له في طريقها هذا حيث تصرح أنها تقدم لهم الدعم ويقدمونه لها عندما يحتاجون المخدرات فهم مدمنون ولا يستطيعون العيش دونها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفعل الإنحرافي عند المرأة تساهم فيه عدة عوامل متداخلة، فمن جهة تعاني المرأة ضغوطا نفسية تتعلق بمحيطها الأسري ومجموعة صدمات تعود إلى مرحلة الطفولة الأولى تجعلها مهيأة نفسيا لارتكاب الفعل الإنحرافي أكثر من غيرها، من ذلك التعنيف في الصغر والرقابة الزائدة أو غياب الرقابة إلى جانب نقص الحب والحنان وغيرها من الظروف التي لها تأثير بالغ على نفسية هذه المرأة، وهناك من العوامل الاجتماعية كالرفقة السيئة والمعاملة الأسرية السيئة ما يدفعها إلى محاولة الهروب من ضغوطها النفسية بطرق إلتوائية تجعلها تخالف المعايير الجمعية وتخرق القانون الاجتماعي الذي وضعه المجتمع من أجل ضمان استقراره وتوازنه.

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

أولا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

ثانيا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

ثالثا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية

رابعا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة

خامسا: الاستنتاج العام

تمهيـد:

سنعمد في هذا الفصل إلى تفسير النتائج التي توصلنا إليها من الدراسة الميدانية في ظل الإطار النظري الذي انطلقنا منه، حيث سنقوم بالتفسير في ظل الدراسات التي اندرجت عليها الدراسة الحالية ثم سننتقل إلى تفسير النتائج الحالية في ظل النظريات التي فسرت الفعل الإنحرافي و الاجرامي عند المرأة لمحاولة الخروج بنتائج ذات صبغة علمية على الظاهرة المدروسة و كدا تفسير النتائج بالانطلاق من أهداف الدراسة.

1- نتائج تتعلق بتشخيص الفعل الإنحرافي في مجتمع البحث:

سوف نقوم بتفسير بعض الخصائص السيوسيوثقافية لعينة البحث المدروسة والتي نرى أنها هامة في تشخيص الفعل الإنحرافي والاجرامي للمرأة ودلك كما يلي:

* سن المبحوثات تراوح بين 19 سنة إلى غاية 17 سنة ، ويعتبر هذا السن هو سن الشباب الذي يتميز بالقوة والاندفاع ورفض ما هو قديم ورجعي وأشارت مجموعة من الدراسات السابقة كدراسة محمد إبراهيم الربدي (2003)، دراسة هادية العود البهلول (2005)، دراسة مزوز بركو (2008)، دراسة فضيلة زرارقة (2016)، أن المرأة يزيد ارتكابها للجريمة في سن الشباب خاصة الجرائم الأخلاقية والسرقة لما تتميز به المرأة في هذه المرحلة من صفات نفسية وجسدية كظهور علامات الأنوثة لديها وزيادة غريزتها الجنسية التي تجعلها عرضة للتحرش الجنسي والإغراءات المختلفة، وهذا ما نستشفه من نتائج الدراسة الحالية أين معظم المبحوثات يمارسن جريمة الدعارة ويقمن علاقات جنسية خارج الإطار الشرعي المعمول به في المجتمع الجزائري كما موضح في الجدول رقم (7)، بما نسبته 38% وكما أوضحته حالات المقابلة (10).

* تدرس معظم المبحوثات في تخصصات أدبية بما نسبته 72% من مجموع أفراد العينة ما يشير إلى أن للتخصص دور في توجيه الفعل الخارج عن القانون ذلك أن التخصصات الأدبية لا تفرض نوعا من الالتزام المكثف في البرامج مما ينتج عنه أوقات فراغ كبيرة تجعل الطالبة معرضة لمجموعة من الإغراءات والمخالطات مما قد يوقعها في الجريمة والانحراف، كما تمتاز التخصصات الأدبية بطابعها الشاعري والعاطفي ما قد يوقع الشابات في هذه المرحلة العمرية الحساسة في مجموعة من الأفعال الخاطئة كالتمادي في العلاقات العاطفية أو تجربة أشياء جديدة كالمخدرات تحت تأثير الأهواء والنزوات.

* اختلفت الأصول الجغرافية لعينة البحث الحالية وسجلت نسبا متقاربة من مناطق حضرية بنسبة 36% ومناطق شبه حضرية بنسبة 36% أيضا، وريفية بنسبة 24% وهي نتائج توحي بتأثر المبحوثات بالمظهر الحضري للمدينة التي تنتشر فيها مختلف الآفات بسبب ارتفاع الكثافة السكانية وتباين الأفراد واختلاف الثقافات والمعتقدات، وضعف الضبط الاجتماعي.

وتخضع الفتاة في الريف إلى تربية خاصة، حيث منذ نعومة أظافرها تغرس فيها قيم الحياء والخضوع للجماعة وتحذيرها من الخروج من المعايير خوفا من العار والاستهجان، وهذا التضييق على الفتاة قد يشعرها بأنها مقيدة، الأمر الذي يجعلها تفك هذا القيد بمجرد وجود فرصة لذلك وهذا ما عبرت عنه مبحوثتين من المقابلة من إقرارهما أن مراقبة عائلتيهما المستمرة ومنعهما من أشياء بسيطة جعلاهما بمجرد دخول الفضاء الجامعي تمارسن كل ما هو ممنوع.

ووصلت دراسة نجيب بولماين حول الجريمة والمسألة السوسيولوجية سنة 2008/2007 إلى نتائج متقاربة حيث أقر في دراسته أن الجرائم في المجتمع الجزائري تنتشر في المدينة على حساب الريف، وأرجع هذا إلى تراجع أدوات الضبط الاجتماعي في المدينة على الريف كالضبط الأسري وغيره.

* معظم أفراد عينة البحث مقيمات بالحي الجامعي بما نسبته 78% وهذا يوحي بوجود ارتباط بين ممارسة المرأة مجسدة في الطالبة الجامعية للأفعال الإنحرافية وتواجدها بالحي الجامعي، ويمكن تفسير هذا ببعد أفراد العينة عن المراقبة الأسرية وتواجدهن في فضاء داخلي مجاله واسع ما قد يشعر المرأة بحالة من الحرية تجسدها من خلال اقترافها لأفعال ممنوعة في مجتمعها الأسري أو العشائري الضيق.

أيضا تواجد المرأة الجزائرية في الحي الجامعي يجعلها عرضة للتفاعل مع أفراد من ثقافات مختلفة يحملون قيم ومعايير مختلفة، هذا الاحتكاك قد يولد علاقات صداقة مع أفراد يقترفون الجريمة وبالتالي استدراج المرأة إلى فعل هذه الأفعال الإنحرافية وهو ما صرحت به بعض حالات المقابلة التي كانت تخرج للتنزه مع صديقتها لتجد نفسها مع رجال غرباء في جلسات خمر ومخدرات وغيرها. وجعلها فيما بعد تقترف هذه الأفعال طواعية.

أولا: نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

اعتمدت دراستنا على مجموعة من الأدوات لجمع البيانات والمعطيات الكمية الميدانية من المبحوثات، وهذا اعتمادا على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لمعرفة الإرتباطات الموجودة بين متغيرات الدراسة بالإنطلاق من المؤشرات التي وظفت لبحث طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج المختلفة التي سوف نستعرضها بصورة جزئية كما يلي:

1- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الأولى:

والتي تقول أن هناك عوامل نفسية يؤدي توافرها إلى إقبال المرأة على ممارسة سلوكات مرفوضة اجتماعيا كالتدخين وإدمان الكحول وممارسة فعل الدعارة.

وللتحقق من صدق هذه الفرضية تم الإعتماد على البيانات الإحصائية التي توصلنا إليها، وتطبيق بعض الأدوات الإحصائية، حيث قمنا بحساب معامل الإقتران فوجدنا:

- أن معامل الإقتران بين ممارسة التدخين والشعور بالدونية يساوي (−1)، أي أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية تامة.
- معامل الإقتران بين إدمان المبحوثات الكحول واحتقار الذات يساوي (0.19)، أي أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة طردية ضعيفة.
- معامل الإقتران بين ممارسة المرأة لفعل الدعارة وشعورها بالحرمان العاطفي يساوي (0.29)، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية ضعيفة.

وعليه يمكن لنا القول أنه وحسب الدراسة الحالية يوجد ارتباط ضعيف بين العوامل النفسية وإقبال المرأة على ممارسة التدخين وإدمان الكحول وفعل الدعارة.

وهو ما ذهب إليه رائد النظرية النفسية "سيجموند فرويد" من أن العقد النفسية تكمن وراء كثير من مظاهر الإنحراف، وأن هذه العقد سواء كانت حقيقة أو وهمية تدفع صاحبها إلى ممارسة الجريمة والإنحراف، وليس من الضروري أن يعبر الإنسان عن عقده بصورة مباشرة، وإنما قد يعبر عنها بصورة رمزية، فشعور الفرد بالذنب قد يرتد إلى ذاته ويرغب المستوى اللاشعوري في إيذاء ذاته عن طريق إنزال الأذى أو العقاب بالذات، وهذا ما لمسناه في إجابات المبحوثات من خلال الجدول رقم 18 الذي يعبر عن شعور المبحوثات تجاه الأفعال اللاتي يمارسنها، حيث أجابت 60% منهن بأنه تسيطر عليهن الوساوس حتى تمارسن الفعل المنحرف، كما أجابت 72% منهن أنهن يشعرن بالكراهية تجاه ذواتهن عند ممارستهن هذه الأفعال، كما أن 72% من المبحوثات غير راضيات عن ممارساتهن

المنحرفة، والقيام بالفعل رغم رفضه هو معاناة في حد ذاته، وينبئ عن اضطراب نفسي واضح كنقص الثقة في النفس أو الإحباط أو حب الإنتقام.

وأخيرا بالإستناد إلى نتائج معاملات الإقتران التي تم حسابها يمكن لنا القول أن هذه الفرضية لم تتحقق بشكل كبير، وأن عوامل الشعور بالدونية واحتقار الذات والحرمان العاطفي لم تكن وراء ممارسة المبحوثات لأفعال التدخين وإدمان الكحول وفعل الدعارة، وإنما كان اتجاه المبحوثات نحو هذه الأفعال المرفوضة اجتماعيا عوامل أخرى .

2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الثانية:

والتي مؤداها أن المعاملة الأسرية السيئة للمرأة تدفعها إلى ممارسة سلوكات تخالف المعايير الاجتماعي كتناول الحبوب المهلوسة وممارسة فعل السوقة والخروج إلى السهرات الماجنة.

وللتحقق من صدق هذه الفرضية قمنا بحساب معامل الإقتران بين مؤشرات المعاملة الأسرية السيئة ومؤشرات الأفعال والسلوكات المخالفة للمعايير الاجتماعية فوجدنا:

- أن معامل الإقتران بين تناول المبحوثات للحبوب المهلوسة وتقييد حرية المرأة داخل الأسرة يساوي 0.10، اي ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين.
- أن معامل الإقتران بين ممارسة المبحوثات لفعل السرقة بسبب الحاجة المادية يساوي (+1)، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية تامة، حيث وجدنا أن كل المبحوثات اللواتي مارسن فعل السرقة يقمن بهذه الأفعال لسد الحاجة المادية.
- معامل الإقتران بين خروج المبحوثات إلى السهرات الماجنة والتعرض للعقاب من طرف الأسرة يساوي 0.45، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متوسطة.

وعليه يمكن لنا القول أنه وحسب الدراسة الحالية يوجد ارتباط بين العامل الأسري وانحراف المرأة، وهذا ما لمسناه من خلال الإجابات المنزلة في الجدول رقم 23 الذي يوضح المعاش الأسري للمبحوثات، حيث 52% من المبحوثات لا يخرجن بحرية لقضاء حوائجهن و70% منهن تفرض عليهن الأوامر من قبل أسرهن، وتعاقب 58% من المبحوثات من قبل أسرهم لأتفه الأسباب وعانت 62% من المبحوثات الشدة من أمهاتهن في صغرهن وكان آباء 64% من المبحوثات قاسين في معاملاتهم مع المبحوثات، وفي الجدول (27) صرحت 40% من المبحوثات أنهن يمارسن الأفعال المنحرفة هروبا من مشاكل وخلافات الوالدين، و46% منهن صرحن أنهن يمارسن هذه الأفعال تمردا وهروبا من قسوة الأسرة، وتوجد نسبة 32% من المبحوثات تقمن بهذه الأفعال انتقاما من عائلاتهن.

وأخيرا وبالإستناد إلى نتائج الجداول ومعاملات الإقتران الخاصة بهذه الفرضية يمكن لنا القول أن هذه الفرضية تحققت، وأنه يوجد ارتباط حتى وإن كان متوسط بين المعاملة السيئة للأسرة وممارسة المرأة لبعض الأفعال المخالفة للمعايير الاجتماعية، وهذا ما دلّت عليه بعض حالات المقابلة التي صرحت بشكل مباشر أن محيط الأسرة هو العامل المباشر لدخولهن عالم الإنحراف والممارسات اللااجتماعية.

3- مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة:

والتي مؤداها "مخالطة المرأة لرفقاء السوء يساعد على ممارستها لسلوكات يستهجنها المجتمع الجزائي كإدمان المخدرات وممارسة الإجهاض".

وللتحقق من صدق هذه الفرضية تم الإعتماد على البيانات الإحصائيات التي توصلنا إليها، وتطبيق بعض الأدوات الإحصائية، حيث قمنا بحساب معامل الإقتران فوجدنا:

- أن معامل الإقتران بين تعاطي المبحوثات للمخدرات ومرافقة صديقات يتناولن المخدرات يساوي 0.095، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية ضعيفة جدا.

- أن معامل الإقتران بين ممارسة الإجهاض ومرافقة صديقات عاهرات يمارسن الدعارة يساوي 0.52، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متوسطة.

وعليه يمكن لنا القول أنه و حسب الدراسة الحالية يوجد ارتباط بين رفقاء السوء وانحراف المرأة حتى ولم يكن ارتباط كلي، فحسب الجدول رقم (33) وجدنا أن المبحوثات خلقن لأنفسهن شبكة علاقات اجتماعية ممثلة في صديقات يعشن نفس الحياة، ويمارسن نفس الأفعال، ويمجدون نفس القيم مثل الحصول على المال بأية وسيلة وتجاوز صارخ للقيم والمعايير الاجتماعية في المجتمع الجزائري، حيث 36% من صديقات المبحوثات يمارسن فعل السكر وشرب الخمر، و50% من صديقاتهن يتعاطين المخدرات، و42% من صديقاتهن يمارسن الدعارة، وحسب الجدول رقم 35 فإن 72% من المبحوثات كنّ رفقة صديقاتهن عند ممارسة الفعل المنحرف لأول مرة، وتتعاطى 84% من المبحوثات المخدرات رفقة صديقاتهن حسب نتائج الجدول رقم (36)، وتعتقد 42% من المبحوثات أن صديقاتهن كن السبب وراء دخولهن عالم الإنحراف حسب الجدول رقم (39).

وأخيرا وبالإستناد إلى نتائج معاملات الإقتران وحسب النتائج المسجلة في الجداول الخاصة بهذه الفرضية يمكن لا القول أن الفرضية الثالثة محققة جزئيا، وأن للرفقة السيئة دور في انحراف المرأة بالمجتمع الجزائري فحسب بعض حالات المقابلة كانت مرافقة أصدقاء السوء سواء الحبيب أو الرفيقات المحرفات وراء إتجاههن إلى طريق الإنحراف والخروج الصارخ عن المعايير الاجتماعية.

ثانيا:مناقشة النتائج في ظل الدراسات السابقة

1- تفسير نتائج الفرضية الأولى في ظل الدراسات السابقة:

الفرضية الأولى:

- هناك عوامل نفسية يؤدي توفرها إلى إقبال المرأة على ممارسة سلوكات مرفوضة بالمجتمع الجزائري.

- تندرج تحت هذه الفرضية المؤشرات التالية:

* يؤدي إحباط المرأة واكتئابها إلى إقدامها على تناول الحبوب المهلوسة

* يؤدي الشعور بالظلم والحساسية المفرطة إلى إدمان المرأة على الكحول.

* من خلال البيانات المحصل عليها من الميدان باستخدام أداتي الاستمارة والمقابلة توصلت الباحثة إلى أن نسبة 28% من المبحوثات يعانين من أمراض كان أكثرها حضورا مرضي الربو والسكري، إلى جانب الصرع بما نسبته 2% والأعصاب بما نسبته 2% أيضا وصرحت هاته المبحوثات أن مرضهن يؤثر على نفسيتهن ويجلهن يشعرن بالنقص والحزن والاكتئاب من حالة المرض إلى جانب شعورهن بالعجز والإحباط، وكلها عوامل تساعد على الانحراف والإجرام.

واتفقت نتائج دراسة جيرتي بريتوريوز مع هذا الطرح حيث توصل إلى أن النساء المجرمات في أغلب الأحيان واجهن مشاكل صحية ونفسية مثل الكآبة وأمراض عضوية وهو الأمر نفسه الذي توصلت إليه دراسة مزوز بركو بعنوان إجرام المرأة في المجتمع، العوامل والآثار، حيث أقرت الباحثة أن التعرض للصدمات النفسية كمحاولات الاغتصاب يجعل المرأة المجرمة تعاني انفعالات شديدة يكون السبيل إلى الخروج منها ارتكابها للجريمة ووضحت المقابلة حالة تعرضت للاغتصاب أين كانت هذه الحالة محل معاناة نفسية إلى جانب مبحوثات تعرضن للاغتصاب في سن مبكرة ما جعل حياتهن

تنقلب رأسا على عقب، كما أوضحت الدراسة الحالية أن 90% من المبحوثات يعانين حالة من العزلة النفسية.

وتشعر 52% من المبحوثات باحتقار الذات وتعيش منهن 58% حالة من الخوف إلى جانب حالات نفسية أخرى كالاضطراب العاطفي والشعور بالدونية والظلم والحرمان العاطفي خاصة بين المبحوثات وأمهاتهن، وبين الجدول رقم 17 أن 72% من المبحوثات يشعرن بالذنب وعدم الرضا على الممارسات التي يقمن بها والتي تفصح عن اضطراب نفسي واضح لديهن كنقص الثقة والإحباط، وتلجأ المبحوثات إلى تغطية هذه الأحوال النفسية على حد تعبير حالات المقابلة إلى السكر حتى الثمالة والتناول اللامنقطع للحبوب المهلوسة حتى أنهن غالبا ما يجعلهن يقمن بممارسات تحت تأثير هاته الأشياء من علاقات جنسية وغيرها.

* تقدم المرأة على ممارسة أفعال إنحرافية متعددة خاصة الأخلاقية وهذا ما جاء في الدراسة الحالية حيث تمارس الدعارة ما نسبته 84% من المبحوثات تليها تعاطي المخدرات وتناول الخمور والتدخين إلى جانب السرقة والمتاجرة بالفتيات والإجهاض والولادة غير الشرعية كما ورد من خلال المقابلة وممارسة هذه الأفعال من طرف المرأة مجسدة في الطالبة الجامعية يوحي بانزلاق قيمي خطير وتذبذب الموروث الثقافي عند مجتمع البحث في هذه الدراسة، ونفس النتيجة توصلت إليها دراسة سيسيليا شابرت (2003)، حيث توصلت دراستها إلى أن أهم الانحرافات التي تمارسها المرأة هي الإدمان على الكحول والمخدرات.

- الانحراف الجنسي (الدعارة)، السرقة، جرائم النصب والاحتيال والتزوير والأمر نفسه توصل إليه محمد إبراهيم الربدي (2003)، حيث أن غالبية السجينات محل الدراسة ارتكبن جرائم أخلاقية، وهو الأمر نفسه الذي توصلت إليه دراسة هادية العود البهلول، حيث في دراستها أكدت هادية العود البهلول أن المرأة ترتكب غالبا جرائم خاصة بالأخلاق، الجرائم الجنسية بنسبة تفوق 37% وغالبا ما تكون

مرفوقة بجريمة سكر أو عنف، وسجلت دراسة مزوز بركو أن جريمة الدعارة هي أعلى جريمة في مجتمع البحث الخاص بدراستها، وأيضا سجلت دراسة فضيلة زرارقة أن المرأة المجرمة تمارس الجرائم الجنسية في المرتبة الأولى بنسبة 40% من مجموع الجرائم من أجل إشباع غرائزها إلى جانب جرائم الاتجار بالمخدرات وتعاطيها.

2-تفسير نتائج الفرضية الثانية في ظل الدراسات السابقة:

ان المعاملة الأسرية السيئة للمرأة داخل المجتمع الجزائري تدفعها إلى ممارسة سلوكات مخالفة للمعايير الاجتماعية

- يندرج تحت هذا البعد المؤشرات التالية:

* إن تقييد حرية المرأة يؤدي بها إلى كسر الحدود الأخلاقية بالمجتمع الجزائري

* يدفع الحرمان المادي والعاطفي من طرف الأسرة المرأة إلى ممارسة فعل السرقة.

* إن كثرة المشاكل الأسرية عند المراة ومعاملتها بقسوة يدفعها إلى الخروج ليلا في سهرات ماجنة.

* من خلال الدراسة الميدانية وجدنا ما نسبته 44% من أسر المبحوثات تعاني التفكك والتصدع بسبب الوفاة أو الطلاق أو الانفصال وهذا في حد ذاته نوع من الخلل داخل حياة هاته الطالبات، لما لدور الوالدين من أهمية سواء من ناحية العناية أو ممارسة الضبط وخاصة تحقيق الإشباع العاطفي من الحب والحنان وتأمين الاحتياجات المادية وهو ما يفسر هروب هاته المبحوثات من الوسط العائلي سواء الهروب المادي كما سجلناه مع بعض حالات المقابل، أو هروب معنوي عن طريق إدمان الخمر أو المخدرات.

ووجدنا في الدراسة الحالية ما نسبته 52% من المبحوثات تضيق عليهن أسرتهن الخروج من البيت إلى جانب 70% منهن تفرض عليهن الأوامر الأمر الذي أدى بهن إلى ممارسة حرياتهن حسب وجهة نظرهن بدخولهن الجامعة كما أكدت على ذلك حالتين من المقابلة أين فرض على إحداهن

الجلباب، وكانت تمنع حتى من الجلوس أمام النافذة والأخرى تمنع من المصروف، فنجد هاته الطالبات يمارسن الدعارة وغيرها من الأفعال كنوع من التحدي لعائلاتهم اللاتي ضيقن عليهن.

كما صرحت 58% من المبحوثات أنهن كن يعاقبن لأتفه الأسباب من طرف أسرهن واعترفت 62% منهن أنهن وجدن الشدة في المعاملة من طرف الأم في الصغر، وهو الأمر الذي يعكس على التوجه التسلطي والعنفي في معاملة المبحوثات من طرف أسرهن وهذا الأسلوب في المعاملة جعل من المبحوثات يعانين الشعور بالنقص وعدم الحب كما عبرت عنه جل حالات المقابلة وكان توجههن انتقامي من مصدر هذه السلطة قصد قهرها على الآلام التي سببتها، وأيضا دلت عليه نتائج الاستمارة في السؤال عن أهم العوامل التي أدت بهن إلى هذا الطريق حيث أقرت 32% من المبحوثات أن أهم عامل هو الانتقام من العائلة في حين أجابت 46% منهن أنها تفعل هذا تمردا وهروبا من قسوة الأسرة، ومن خلال الجدول رقم (24) وجدنا أن نسبة 74% من المبحوثات تعرضت للعقاب من طرف أفراد أسرتها عند ارتكابها الأخطاء، كان أهم أنواعه الشتم، والضرب والمقاطعة والطرد من المنزل أو الحبس في البيت.

وتحدث خلافات بين المبحوثات وأسرهن بشكل دائم بما نسبته60% كان محورها سلوكيات مبحوثات بقيمة قدرها 54% تلتها طريقة اللباس بنسبة 52%.

إن أسلوب القمع الأسري يقدم للمجتمع بشخصيات هشة نفسيا واجتماعيا تعاني نقص الثقة والحقد والكره فتميل إلى الخروج عن القواعد والمعايير الصادرة عن مؤسسات الضبط كنوع من التحدي والتعويض عن الحرمان العاطفي وفقدان الاستقلالية والقهر وهذا الأمر توصلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة التي اعتمدتها الدراسة الحالية كدراسة جيرتي بريتوريوز الذي كان من بين نتائجه أن 30% من المبحوثات تعرضن لسوء المعاملة الأسرية وأن أكثر أنواع سوء المعاملة الأسرية المسجلة هي: الاستغلال الاقتصادي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف اللفظي، الحرمان العاطفي.

وتوصل إبراهيم الربدي في دراسته إلى أن غالبية السجينات محل دراسته يعشن في أسر متصدعة ماديا أو عاطفيا أو أخلاقيا ويتلقين معاملة سيئة داخل أسرهن.

ومن نتائج دراسة مزوز بركو حول إجرام المرأة بالمجتمع أن المرأة المجرمة تنمي إلى أنواع مختلفة من الأسر، حيث يشيع الطلاق بين الأولياء والترمل، أو الزواج الثاني لأحد الوالدين بما نسبته 33.22% بالنسبة للآباء المتزوجين وعبرت الباحثة عن هذه النتيجة بأن المجرمات يعشن في ظل محيط وجداني اجتماعي ثقافي ومضطرب ومن دلائل هذا الاضطراب التفكك العائلي وسوء المعاملة والقسوة والإهمال العاطفي والمادي.

ووصلت فضيلة زرارقة في دراستها عن إجرام المرأة في المجتمع الجزائري أن هناك أثر واضح لماضي الفتاة في إجرامها خاصة علاقتها بالوالدين، حيث أن سوء المعاملة من طرف الوالدين كعدم العدل بن الإخوة وعدم المساواة بين الأبناء في الرعاية لها دور في الجريمة حيث في دراستها وجدت الباحثة 78% من المبحوثات يعانين من الحرمان العاطفي الأسري، وأقر الباحث نجيب بولماين في دراسته أن تفكك العلاقات الأسرية واضطرابها بشكل مستمر يساعد على الجريمة.

3- تفسير نتائج الفرضية الثالثة في ظل الدراسات السابقة:

الفرضية:

ان مخالطة المرأة لرفقاء السوء يساعد على ممارستها لسلوكات يستهجنها المجتمع الجزائري.

- يندرج تحت هذا البعد المؤشرات التالية:

* مخالطة الفتيات المدمنات يؤدي بالمرأة إلى ادمان المخدرات.

* مرافقة المرأة لرفيقات عاهرات يقودها الى ممارسة الاجهاض.

التفسير:

من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن 40% من زميلات الغرفة في الحي الجامعي بالنسبة للمبحوثات كانت سلوكاتهن سيئة وعن صديقات المبحوثات أقرت 96% من المبحوثات أنهن يمتلكن صديقات من الجامعة يمارسن العلاقات الجنسية خارج الإطار الشرعي بما نسبته 42% من الصديقات وتتعاطى نسبة 50% من صديقات المبحوثات المخدرات وتشرب الخمر نسبة 36% من صديقات المبحوثات عينة الدراسة.

ومن خلال الاستمارة تبين أن 72% من المبحوثات كن برفقة صديقاتهن عند ممارسة الفعل الإجرامي لأول مرة، وصرحت 84% من المبحوثات أنهن يتعاطين المخدرات برفقة صديقاتهن وتخرج 82% ليلا برفقة صديقاتهن مقابل 26% يخرجن مع الحبيب و30% يخرجن مباشرة مع الرجال الذين يواعدونهم، وصرح 42% من المبحوثات أن صديقاتهن هن من دفعن بهن إلى هذا الطريق.

وتدل هذه النتائج أن المرأة الجزائرية المنحرفة تتأثر بأصدقائها، وهذا ما دل عليه مؤشر مع من ارتكبت المرأة الفعل المنحرف لأول مرة، وتشير النتائج إلى أن تواجد المرأة مع جماعة الأصدقاء يشجعها على ارتكاب الافعال المنحرفة والاجرامية، وهذه النتيجة تقاطعت مع نتائج دراسات عديدة استخدمت في الدراسة الحالية كدراسة إبراهيم الربدي التي من نتائجها أن أفراد العينة الخاصة بدراسته كن يرافقن صديقات السوء من المرتكبات للجرائم واللواتي دخلن أكثر من مرة إلى السجن مما أثر في انحرافهن.

وأشارت هادية العود البهلول في دراستها إلى أن 70% من النساء محل العينة يرتكبن جرائمهن ضمن مجموعات من الجنسين وأن الجرائم الجنسية خاصة الدعارة أصبحت بالنسبة لبعض النساء مجالا للاستثمار، وذلك بتنظيم أجواء سكنية ملائمة في أماكن سكنية راقية للتوسط في الدعارة بين بائعات الهوى وزبائنهن، ونفس الأمر وقفت عليه الدراسة الحالية حيث أكدت حالة من المقابلة أنها

تستأجر بيتا للدعارة تجلب إليه صديقاته،ا وسجل الجدول رقم (9) نسبة 40% من المبحوثات يمارسن الفعل الإجرامي في البيوت المستأجرة.

وأكدت فضيلة زرارقة في دراستها أن إجرام المرأة يتأثر بشكل كبير بأصدقائها (ذكور وإناث) حيث وجدت أن المرأة مرتكبة الجرائم الأخلاقية 50% من أصدقائهن كانوا يقومون بانحرافات تمس الأخلاق كالمعاكسات والتحرش، والمرأة التي اتهمت في قضية مخدرات 46% من أصدقائها من متعاطي المخدرات أو المتاجرين فيها.

وأوضح نجيب بولماين في دراسته حول الجريمة والمسألة السوسيولوجية أن هناك قوة تأثير لأصدقاء المجرم الذين يمارسون الجريمة على أفعاله وأنه خاضع لتأثيراتهم.

عموما تشير النتائج المسجلة في هذه الفرضية إلى أهمية نوع الارتباط والانتماء مع الأصدقاء وكيف أن جماعة الأصدقاء المنحرفة والمجرمة أصبحت مجتمعا جديدا داخل المجتمع الكبير بالنسبة لهذه الفئة له معاييره وممارساته وحتى قوانينه توجد بين المبحوثات وجماعة الصديقات مجموعة مصالح عبرت عنها في الجداول (34)، (35)، (36)، هذه المصالح رغم كونها خاصة بمجتمع المنحرفين إلا أنها تعبر عن قوة الرابطة والانتماء إلى هذه الجماعة كالثقة والتقدير الذي يفتقدنه المبحوثات خارج إطار هذه الجماعة إلى جانب الدعم المادي والشعور بالمتعة والتسلية والتنفيس عن المشاكل والهموم، والأهم من ذلك الاشتراك في شيء معين يجتمعن حوله ويتميزن به عن غيرهن من المجموعات هذا الشيء هو الفعل المرفوض والمستهجن من المجتمع الكبير، وهذا كله يشير إلى دور جماعة الرفقاء في ممارسة الجريمة بالنسبة لمجتمع البحث الحالي.

ثالثا: تفسير النتائج في ظل الإطار النظري

في هذا الموقع من البحث سنحاول تفسير النتائج المتوصل إليها في ظل الإطار النظري الذي تناول تفسيرات مختلف الاتجاهات النظرية لظاهرة الانحراف و الجريمة بصفة عامة والانحراف النسوي بصفة خاصة.

أ-تفسير الفرضية الأولى:

1- تفسير نتائج الفرضية الأولى في ظل الاتجاه الفردي في تفسير الجريمة:

الفرضية الأولى:

هناك عوامل نفسية يؤدي توافرها إلى إقبال المرأة على ممارسة سلوكات مرفوضة إجتماعيا.

مؤشرات العوامل النفسية:

إحباط المرأة، الاكتئاب، الشعور بالظلم، الحساسية المفرطة، كثرة الضغوط النفسية.

مؤشرات الفعل الإنحرافي:

الدعارة، إدمان المخدرات، إدمان الخمر.

التفسير:

من خلال نتائج الاستمارة وجدنا أن 28% من المبحوثات يعانين من الأمراض كان أكثرها حضورا مرضي الربو والسكري، وتشعر 52% من المبحوثات باحتقار الذات وتعيش 58% منهن حالة من الخوف إلى جانب حالات أخرى كالاضطراب العاطفي والشعور بالدونية، حيث أقرت 42% من المبحوثات أنهن يشعرن أنهن قليلات الأهمية، وتعاني 54% من المبحوثات الخوف عند تواجدها في مكان مغلق وتشعر 76% من المبحوثات بالاغتراب، وأقرت 62% أنهن يشعرن بالحرمان العاطفي

وتحس 64% من المبحوثات بتمييز والديها لإخوتها عنها إلى جانب الحالات النفسية الأخرى التي سجلها الجدول رقم 17 من الاضطراب النفسي ونقص الثقة والإحباط.

وأقر لمبروز في تفسيره للفعل الإجرامي والانحرافي أن الأعراض السيكولوجية تعد بمثابة استعدادات وعيوب جسمية يؤدي توافرها إلى ارتكاب الجريمة أو على الأقل تدخل في تحديد الفرد الذي لديه استعداد طبيعي لكي يكون مجرما وترى النظرية النفسية ان مجموع الظروف النفسية التي تم رصدها عند عينة البحث، يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب الفعل الانحرافي ، فسيجموند فرويد أقر بأهمية مرحلة الطفولة في تفسير السلوك الإنساني، وصرحت 62% من المبحوثات أنهن كن يشعرن بالحرمان العاطفي من طرف الأم وهذا الأمر له انعكاساته السلبية على استجابات المبحوثات للمواقف الاجتماعية، فالشعور بنقص الحب والحنان الذي تشعر به المرأة قد تحاول تعويضه بأفعال خارجة عن العرف والقانون كالجريمة وخاصة الدعارة.

وقد اعتبر أتباع النظرية النفسية أن الجريمة تنشأ عن العقد النفسية التي تكونت عند الفرد أيام الطفولة بدءا بصدمة الميلاد، وعقدة أوديب، وعقدة النقص العضوي والتنشئة الأسرية غير السليمة.

ويرى سيرل بيرت Cyrl Birt أن الأشكال المختلفة للجنوح كالسرقة والاعتداء بالضرب أو الجرح أو الجرائم الجنسية هي تعبيرات عن الغرائز أي دوافع فطرية عامة، تحتاج إلى الإشباع وتلح عليه إلحاحا شديدا.

كما توصلنا إلى أن سن المبحوثات تراوح بين سن 19 و27 سنة، وهي المرحلة العمرية الموسومة إجتماعيا بسن الشباب، ويرى أصحاب النظرية البيولوجية وعلى رأسها لومبروزو أن التطور الفيزيولوجي للمرأة (أي تطور وظائف أعضائها) يؤثر في جرائمها فالبلوغ والطمث والحيض تؤثر في إجرام المرأة وتعتبر سن الشباب مرحلة بلوغ بالنسبة للمرأة، حيث تظهر علامات الأنوثة لديها وتبرز وتزداد غريزتها الجنسية ما يجعلها عرضة للتحرش الجنسي من قبل الرجال وأضاف لومبروزو أن

التكوين البيولوجي للأنثى يجعلها هدفا للذكر، لذا فهي تتخذ موقف الترقب والإنتظار بعكس الذكر الذي يتخذ موقف السعي والتحرك نحوها، وتمارس 76% من المبحوثات الدعارة التي تكون المرأة فيها هدفا للرجل وربط لومبروز إجرام المرأة بالجنوح الجنسي وهو ما توصلت إليه الدراسة الحالية سواء من خلال الإستمارة أو المقابلة التي تمارس فيه المبحوثات العلاقات الجنسية خارج الإطار الشرعي وهو نفس الأمر الذي عبر عنه W.Thomas 1923 في دراسته عن الفئات غير المتكيفة حين توصل إلى أن التجربة المفضلة للإنحراف النسوي ليست فقط الجريمة البسيطة ولكن الدعارة أيضا من التجارب المفضلة لديهن إذ تعبر بها المرأة البغاء ومخالفة المعايير الجنسية، وهذا ما دل عليه الجدول (14) من الإستمارة الذي يوضح ممارسة المبحوثات العلاقة الجنسية مع أكثر من فرد بما نسبته 30% من المبحوثات وهو أمر مخالف للمعايير الجنسية والطبيعة الإنسانية ومن جهة أخرى يرى فرويد أن الجريمة هي تعبير سلوكي مباشر عن دوافع غريزية كامنة أحيانا أو تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة ممنوعة حينا آخر، وأكد فرويد على أهمية مرحلة الطفولة المبكرة في تفسيره للفعل الإنساني بصفة عامة والفعل الإجرامي بصفة خاصة واعتبرها وعاء الإضطرابات العاطفية والوجدانية له وأنها المحدد لأفعاله السوية والمريضة ومن الإضطرابات العاطفية التي تحدث عنها فرويد هناك عقدة الذنب التي ليس من الضروري التعبير عنها بصورة مباشرة وإنما قد يعبر عنها بصورة رمزية كإيذاء الذات عن طريق الجريمة وإلحاق الضرر بها كوصول الفتاة إلى فقدان غشاء البكارة في الدراسة الحالية الذي يعتبر ضررا كبيرا بذاتها يمنعها من متابعة حياتها على أنها إمرأة عادية.

واعتبر فرويد الجريمة تعبير عن إضطرابات نفسية قد يكون مرجعها إلى الطفولة الأولى ووجدنا في الدراسة الحالية مجموعة من الحالات النفسية التي تحيط بالمبحوثات محل الدراسة في الجدول رقم (17) من إحتقار للذات أو الشعور بالإغتراب أو الشعور الدائم بالخوف، وأيضا كشف الجدول رقم (18) عن حالة عدم الرضى والنفص التي تعانيها المبحوثات وكشف الجدول رقم (23) أيضا عن

الحرمان العاطفي الذي عاشته معظم المبحوثات في صغرهن وتعرضهن إلى القسوة والشدة في التنشئة الأمر الذي جعلهم يعانون عقدا نفسية أثرت في تصرفاتهم كالشعور بالنقص وعدم الثقة بالنفس، وقد عبرت نظرية إتجاه الإحساس بالنقص لآدلر عن دور هذه المعاناة في الدفع بالفرد إلى الجريمة، حيث أقر كل "آدلر" و"دوقراف" و"دي تيلو" أن شعور الشخص بالدونية والنقص قد يخلق عقدا نفسية تنعكس في تصرفاته المضادة للجماعة التي يرى من خلالها نقصه وعيوبه.

2-تفسير نتائج الفرضية الأولى في ظل الإتجاه الإجتماعي والاقتصادي:

ترى نظرية التفكك الإجتماعي لصاحبها ثورستي سيلين أن التفكك الإجتماعي يلعب دورا قويا في نمو ظاهرة الجريمة والإنحراف باعتبار الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الإجتماعية والنظم وكل وحدة يأخذ منها بعض الحاجات الهامة في تكوين شخصيته، ومن الوحدات التي يرتبط بها الفرد نجد مؤسسة الأسرة وتعرض هذه المؤسسة للتفكك يجعلها عاجزة عن إشباع الحاجات المفروض أخذها من هذه المؤسسة ما يجعل الفرد الذي ينتمي إلى أسر مفككة يعاني مجموعة من الحالات النفسية كالحرمان العاطفي والمادي، الشعور بالنقص وكثرة الضغوط وغيرها التي قد تؤثر على إستجابته للمواقف الإجتماعية وفي الدراسة الحالية كان هناك ما نسبته 46% من أسر المبحوثات مفككة إما بالإنفصال أو الطلاق أو الوفاة والذي يوحي بالأثر الذي أحدثه هذا التفكك على نفسية المبحوثات ومن ثم على ممارستهن للفعل الإنحرافي.

وأشار "ركلس" في نظرية الضبط الإجتماعي أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الإنحراف وهذه القوى يمكن أن تكون قوى داخلية أو سيكولوجية مثل الدوافع والبواعث، القلق، الشعور بالدونية، إذ عندما يتعرض الأفراد إلى هكذا قوى تصبح لديهم إتجاهات قوية نحو الخروج عن المعايير الإجتماعية.

كذلك يرى "سذرلاند" وصديقه "كريسي" أن الفعل الإجرامي يمكن تفسيره في ضوء العمليات التي تحدث في التاريخ المبكر للشخص المجرم أي في مرحلة الطفولة وما بعدها ومجموعة البحث الحالية عانت في مجموعها التفكك الأسري المادي والعاطفي الذي فسرته الجداول (18)، (19)، (20) والذي من الواضح كان له أشد الأثر في حياتهن هذه، وهذا ما دعمته المبحوثات من المقابلة خاصة التي توفي والدها وأصبحت أمها تعمل بها وبأخيها أو الحالة التي استخدم أبوها وأخوها القسوة والتضييق في تربيتها والحالة التي تخلت عنها عائلتها لعمها وغيرها...

3-تفسير نتائج الفرضية الأولى في ظل الإتجاه التكاملي:

من الجداول (15)، (16)، (17)، (19)، (20)، (21)، (27) نلاحظ أن معظم المبحوثات عانين في حياتهن خللا واضطراب نفسي ربما كان له يد في ممارسة هذه الطالبات لبعض الأفعال المجرمة قانونا والمستهجنة إجتماعيا ويرى الإتجاه التكاملي في نظرية التكوين الإجرامي لصاحبها دي تيلو أن هناك من الأشخاص من يملكون تكوينا إجراميا أو استعداد لإرتكاب الجريمة يرجع إلى وجود خلل في التكوين العضوي والنفسي للفرد أو تعرض الفرد لمواقف تضعف قدرته على التحكم في رغباته فيندفع إلى ارتكاب الجريمة، ويعتبر دي تيلو أن عامل الإستعداد الإجرامي هو النواة الأولى الذي تتفاعل معها باقي العوامل الأخرى ومصدره النمو العاطفي المعيب الذي ينمي عدم تقبل هذا الشخص للقيم الإجتماعية والتوافق مع الأنماط الإجتماعية المقبولة.

واعتبرت النظرية النفس إجتماعية أن للفعل الإجرامي علاقة بجوانب الشخصية المختلفة للمجرم وبالبيئة الخارجية واعتبرته نتيجة لفشل الضوابط الشخصية والخارجية في إيجاد توافق بين الفعل والمعايير الإجتماعية، فحسب ميلفين سيمان يؤدي شعور الفرد بالعزلة والوحدة والبعد عن الجماعة التي ينتمي إليها إلى تولد حالة من الإغتراب لديه تجعله ينفصل عن القيم والمعايير الإجتماعية وتؤدي به إلى الجريمة وهذا الأمر لمسناه عند عينة البحث من خلال عبارة أشعر أن لا أحد يفهمني في

الجدول رقم 16، حيث أجابت 90% من حالات البحث عن هذه العبارة بنعم وأيضا عبارة عندما أقوم بهذه الأفعال أكثره نفسي في الجدول رقم (17)، حيث أجابت نسبة من المبحوثات بنعم وهو يعكس نوع من العزلة النفسية والغربة الإجتماعية تعاني منها عينة البحث.

4-تفسير نتائج الفرضية الجزئية الأولى في ظل الإتجاه الإسلامي:

تقول الفرضية الجزئية الأولى أن هناك عوامل نفسية يؤدي توافرها إلى إقبال المرأة على ممارسة الفعل الإنحرافي بالمجتمع الجزائري وحسب النتائج المحصل عليها تعاني المبحوثات محل الدراسة مجموعة من الأمراض النفسية كالإحباط والإكتئاب وكثرة الضغوط النفسية، وحسب التصور الإسلامي فإن طبيعة تكوين الإنسان جعلته روح وجسد، ووضع للغرائز والعواطف والدوافع ضوابط أخلاقية مقدرا الإحتياجات العضوية والنفسية والروحية والإجتماعية والبدنية و اقر بأن طبيعة الإنسان فيها استعداد لفعل كل من الشر والخير، استعداد لإتباع أهوائه وشهواته البدنية، والإستغراق في الإستمتاع بملذاته الحسية ورغباته الدنيوية، واستعدادا للتسامي إلى آفاق الفضيلة والتقوى والمثل الإنسانية العليا، والعمل الصالح بما يحققه من سكينة وسعادة روحية، ومن الطبيعي أن تتضمن طبيعة الإنسان وقوع الصراع بين الخير والشر، وبين الفضيلة والرذيلة، والإختبار الحقيقي للإنسان في هذه الحياة هو ما تتجه إليه إرادته، وما يقع عليه اختياره، وعينة البحث الحالي اختارت في صراعها طريق الرذيلة لأن نفسها مريضة وتغلبت عليها الإرادة الشريرة أو ما يصطلح عليه حسب التصور الإسلامي بالنفس الأمارة بالسوء، وهي التي تميل عن طبيعة الفطرة التي فطرها الله عليها، فتأمر صاحبها بالشر وتسول له الإقدام على فعله وتغويه بارتكاب المحرمات والمنهيات والتي يمكن تعريفها بأنها تميل إلى الطبيعة البدنية وتأمر باللذات والشهوات الحسية، وتجذب القلب إلى الجهة السفلية فهي مأوى الشرور، ومنبع الأخلاق الذميمة وحسب التصور الإسلامي، وكل هذا نلمسه من خلال الجدول 18 حيث

أجابت المبحوثات عن شعورهن تجاه الأفعال التي يمارسنها بأن 60 % منهن تسيطر عليهن الوساوس حتى يقمن بهذه الأفعال، وأقرت 76 % منهن أنهن يلجأن إلى الكذب لتحقيق أغراضهن الشخصية. وحسب التصور الإسلامي هناك تقسيم آخر للنفس البشرية يسمى بالنفس اللوامة وهي التي تلوم نفسها على ما فات وتندم على الشر الذي تفعله، فالإنسان ليس معصوما من الخطأ فإذا وقع فيه أو أقدم على فعله كانت النفس اللوامة تلوم صاحبها على ارتكابه هذا الأمر ونفس الحال لمسناه عند عينة البحث، حيث أقرت 72% من المبحوثات أنهن يكرهن أنفسهن عند القيام بهذه الأفعال، وصرحت نفس النسبة عن عدم رضاهن عما يقمن به من أفعال.

ب-تفسير الفرضية الثانية:

1-تفسير الفرضية الثانية في ظل الاتجاه الفردي:

الفرضية:

إن المعاملة الأسرية السيئة للمرأة داخل المجتمع تدفعها إلى ممارسة سلوكات مخالفة للمعايير الاجتماعية.

- مؤشرات الفرضية:

* إن تقييد حرية المرأة يؤدي بها إلى كسر الضوابط الأخلاقية.

* يدفع الحرمان العاطفي والمادي من طرف أسرة المرأة إلى ممارستها للسرقة.

* تدفع المعاملة السيئة للمرأة من طرف أسرتها إلى خروجها للسهرات الماجنة ليلا.

التفسير:

من خلال الجدول رقم (23) لاحظنا أن أسلوب القسوة والقمع هو الأسلوب الغالب في تربية المبحوثات من قبل أسرهن من خلال مجموعة من العبارات دلت على ذلك عدم الخروج بحرية لقضاء

الحاجات وفرض الأوامر والشدة في المعاملة من طرف الأم والأب مع استخدام أساليب متنوعة في العقاب عند ارتكاب المبحوثات للأخطاء كان الضرب أكثرها بـ54% والمقاطعة بـ30%.

كما دل الجدول (25) على جو الخلافات الذي يسود أسر المبحوثات حيث تحدث الخلافات بين المبحوثات وأفراد من أسرهن بشكل دائم بنسبة 60% ووصفت 42% من المبحوثات آباءهن بالقسوة و48% منهن أقرن بقسوة أمهاتهن.

وأكدت 46% من المبحوثات أنهن يفعلن هذه الممارسات تمردا وهروبا من قسوة الأسرة، و32% منهن يفعلن ذلك انتقاما من العائلة.

وكانت حالات المقابلة تعاني من سوء المعاملة الأسرية حيث أقرت الحالة رقم (1) أن أمها لم تكن عادلة في معاملتها مقارنة بأختها ووصفت الحالة (2) عيشها مع أمها بأنه سبب لها القهر من كثرة القسوة وأنكرت الحالة (3) علاقة أسرتها بالحب والحنان، ونفس الأمر كررته باقي الحالات.

إن مثل هذه المعاناة داخل أسر المبحوثات مؤكد خلقت عندهم حالات نفسية كالشعور بالظلم والاكتئاب ومعاناة الحرمان العاطفي والكبت وقد أقر "لومير" في نظريته أن المجرم يختلف في التكوين ليس جسميا فقط بل نفسيا، ذلك أن الأعراض السيكولوجية تعد هي الأخرى بمثابة استعدادات وعيوب جسمية ويقر فرويد بأن الإنسان بطبعه عدواني، ولكن ظهور هذا الطبع يرجع إلى التدرب الذاتي والاجتماعي منذ الطفولة على التحكم في نزواتنا ورغباتنا وكبتها وعدم الكشف عنها إلا في القالب الذي يرتضيه المجتمع ويقبله، وهذا الأمر تكفله مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة الأسرة، لكن الأسرة في حالات البحث قدمت لنا أنماط من الشخصية تتميز بالاضطراب جراء معاناتها القلق والإحباط والحرمان والخوف وغيرها من العقد النفسية التي تؤدي إلى كثير من مظاهر الإجرام والانحراف إذا ما وجدت الفرصة لذلك، ذلك أن الجريمة حسب فرويد هي شذوذ في عملية التقمص

UNIVERSITE SETIF2

التي هي المحرك الأساسي لعملية التنشئة الاجتماعية وما إجرام الكبار إلا امتداد مباشر لمعركة وضعت خططها في عهد الطفولة المبكرة.

إن سوء المعاملة الأسرية للمرأة في مراحل الطفولة المبكرة تجعلها تعاني مشاعر النقص والحرمان الذي يبحث الشخص عن تعويضها بكل الطرق التي من بينها الانحراف والجريمة فحسب "أدلر" تؤدي عقدة النقص إلى ارتكاب الجريمة لأن هذه الجريمة هي أحسن الوسائل لجلب الانتباه وليصبح مركز اهتمام ولاحظ "دوقراف" حالة من الحساسية المفرطة للظلم عند بعض المنحرفين المنتكسين، وهذه الحساسية تدل على حرمان عاطفي شبه كلي.

ويشير "باندورا" إلى أن المنحرف قد يمارس االانحراف من خلال عملية التقمص حيث يتعلم الناس أنواع السلوك المختلفة من خلال مراقبة أفعال الآخرين لذلك قد يتعلم الطفل الإجرام من عائلته وهذا يمكن ملاحظته عن جريمة الدعارة إذ في الحالة رم (3) من المقابلة أقرت المبحوثة أن أمها بعد وفاة أبيها أصبحت تقيم علاقات مع رجال أجانب، ونفس الأمر عند الحالة رقم (10).

2- تفسير الفرضية الثانية في ظل الاتجاه الاجتماعي و الاقتصادي:

يعتبر "إليوت" أن المقصود بالتفكك الاجتماعي هو أي اضطراب أو انشقاق أو صراع أو افتقار إلى الاجتماع يحدث في نطاق جماعة من المجموعات أو في مجتمع ما، ويؤثر على العادات والتقاليد الاجتماعية والسلوكية المقررة أو على النظم الاجتماعية أو على الضوابط الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور آداءا وظيفيا منسجما[1].

وهذه الوضعية عرفتها مختلف أسر المبحوثات في الدراسة الحالية كما دلت عليه الجداول (23)، (24)، (25) فنجد المبحوثات عانت الحاجة إلى الحنان والعطف، الحاجة للاستقرار، الحاجة المادية وغيرها التي كان لها دور في توجيه مفردات العينة إلى فعل أفعال خارجة عن المعايير والقيم

[1] فوزية عبد الستار: مرجع سبق ذكره، ص203.

الاجتماعية وكما تقول نظرية الضبط الاجتماعي فإن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الفرد بالمجتمع تنتج الأفعال الإجرامية.

ويمكن تفسير هذا الأمر من وجهة نظر عالم الاجتماع إميل دوركايم في نظريته "الأنومي" بأن ضعف التضامن الآلي بين أعضاء مجتمع الأسرة من شأنه أن يقود إلى انهيار المعايير الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم علاقات الأفراد ببعضهم وهذه الحالة تؤدي إلى وقوع الأفراد في الجريمة.

وأيضا يقرر ميرتون أن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض مع المعايير المتعارف عليها من الواقع الاجتماعي تؤدي به إلى ارتكاب الجريمة والافعال المنحرفة وهذا الأمر عرفته المبحوثات محل الدراسة فبدل الحب والحنان وجدن من أسرهن القسوة والتعنيف والتضييق أدى بهن إلى هذه الممارسات.

ويعتبر "ساذرلاند" أن شخصية المجرم تتأثر بطريقة التنشئة التي مر بها الفرد والمحيط والثقافة السائدة لذلك لا بد عند تفسير الفعل الإجرامي من البحث في التاريخ التطوري للشخص المجرم.

وما يؤدي إلى تكوين المنحرف حسب نظرية الوصم الاجتماعي هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلزمها من تأثير وتأثير متبادل مشترك تؤدي إلى تأكيد الستر أو الإثم أو المبالغة في تصويرها، فالأفراد ينحرفون نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، وقد وجد هذا الأمر عند الحالة رقم (7) من المقابلة من خلال قولها:«كان الجميع ينبذني كأني شخص سيئ ولا أستحق أي مكان في المجتمع»، «هربت من هذه المعاملة فبدأت بالتدخين وبعدها بالشرب» وهذه الحالة توفي والدها وكان أعمامها يتدخلون في كل شيء على حد تعبيرها ويعاقبونها لأتفه الأسباب وينعتونها بمختلف النعوت السلبية.

3-تفسير نتائج الفرضية الثانية في ظل الاتجاه التكاملي:

يقر الاتجاه التكاملي بتعدد العوامل التي تسبب الفعل الإنحرافي، وترى النظرية النفس اجتماعية أن أهم وظيفة يجب أن تؤديها الأسرة هي إشباع الحاجات العاطفية للفرد من إحساس بالأمن والاحترام والتقدير، وهي احتياجات نفسية لا مجال لإشباعها الاعن طريق الجماعات التي ينتمي إليها الفرد والأسرة أولى هذه الجماعات.

إن سلامة الصحة النفسية والاجتماعية للطفل تتطلب أن يحظى بمختلف مصادر الإشباع العاطفي والانفعالي التي تمكنه من الوصول إلى المعاملات والعلاقات السليمة، وهذا لا يتوافر إلا في ظل نوع من التماسك الأسري والتوافق العائلي، غير أن عينة الدراسة الحالية نشأت في جو تملؤه المشاحنات والخلافات العائلية الحادة والمعاملة السيئة مما تسبب في جرح مشاعرهم وافتقادهم النموذج والقدوة في حياتهم ويقر "بلومر" أن البشر مخلوقات اجتماعية وسلوكهم هو نتاج لبيئاتهم الاجتماعية التي من بينها بيئة الأسرة، هذه البيئات الاجتماعية تطرح القيم الثقافية والتعريفات التي تحكم سلوك الأفراد الذين يعيشون فيها ويؤدي انهيار أو تفكك بنية الحياة الاجتماعية إلى إصابة المؤسسات الأساسية (كالأسرة بسبب المشاكل والتفكك والأخطاء) في المجتمع بخلل وظيفي يتمثل في لا شخصنة العلاقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى ظهور تعريفات متعددة على الفعل المقبول واستمرار هذا التفكك والتعريف المتضارب القيم يؤدي إلى احتمال وقوع الفعل المنحرف.

ويرى "والتر ركلس" w.reckless أن هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الانحراف والإجرام داخلية خاصة بالفرد وتكوينه الشخصي وخارجية نابعة من النظام الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه الفرد والذي من مؤسساته الأسرة.وكما جاء واضحا في الجداول (23)، (24)، (25)، فإن أسر هذه المبحوثات تعاني خللا واضحا في طريقة التنشئة جعل من هذه العينة تعجز عن إيجاد توافق بين

أفعالها والمعايير الاجتماعية السائدة وما يؤكد ها التفسير هو معظم حالات المقابلة والنتيجة المسجلة في الجدول رقم (27).

4- تفسير نتائج الفرضية الجزئية الثانية في ضوء الإتجاه الإسلامي:

تقول هذه الفرضية أن سوء المعاملة الأسرية للمرأة تدفع بها إلى طريق الإنحراف.

وحسب التصور الإسلامي فإن لمؤسسة الأسرة دور أساسي في تنشئة الأولاد التنشئة السليمة، حيث يقول الرسول (ص): «ما من مولود إلا يود على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه». رواه البخاري مسلم.

وقد قدم الإسلام تصورا عن طريق التربية الصحيحة للأولاد عن طريق التربية بالقدوة والمصاحبة وقد بين الدين الإسلامي أن رابطة الدين هي أقوى رابطة بين الأفراد وعلى أساسها تتحدد جميع الروابط الإجتماعية كالأسرة والمدرسة والأخوة وغيرها، وتتحقق الإندماجية عند المسلم من خلال إندماجه وصلته الأرحام، وغيرها، يقول الرسول الكريم: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا».

وفي الدراسة الحالية أقرت المبحوثات بوجود نوع من عدم الرحمة في تربيتهن من خلال إقرار ما نسبته 74% من المبحوثات لتعرضهن للعقاب في حالة إرتكاب الأخطاء وتعرض نسبة معتبرة منهن للسب والشتم والضرب، مما يؤثر على الحاجة العاطفية للمبحوثات ويجعل نفسيتهن تضعف وتستسلم للإغراءات فيقدمون على ممارسة الرذيلة.

ج-تفسير الفرضية الثالثة:

1-تفسير نتائج الفرضية الثالثة في ظل الاتجاه الفردي

الفرضية:

إن مخالطة المرأة لرفقاء السوء يساعد على إرتكابها لأفعال يستهجنها المجتمع الجزائري.

يندرج تحت هذا البعد المؤشرات التالية:

* مخالطة الفتيات المدمنات يؤدي بالمرأة إلى إدمان المخدرات.

* مخالطة المرأة لرفيقات عاهرات يقودها إلى ممارسة فعل الدعارة

تمتلك 96% من عينة الدراسة الحالية صديقات يمارسن مختلف الأفعال الإنحرافية تأتي في مقدمتها تعاطي المخدرات وشرب الخمر وممارسة الدعارة والسرقة.

وأقرت المبحوثات عينة البحث أنهن تربطهن علاقات مختلفة بهذه الصديقات كما بينه الجدول رقم (34) من ثقة وتقدير والدعم المادي والتسلية إلى جانب فئة من المبحوثات كانت ترى أن صديقاتهن يستغلنهن في تحقيق مصالحهم وأكدت 72% من المبحوثات محل الدراسة أنهن كن برفقة صديقاتهن عند ممارسة الفعل الإجرامي لأول مرة وأقرت 80% من المبحوثات أنها تمارس فعل تعاطي المخدرات مع الصديقات، وتصر 42% من المبحوثات أن سيرهن في هذا لطريق كان سببه صديقات السوء.

ويقر فرويد أن كل سلوك له دوافع وأسباب ترجع إليه، وبذلك فالسلوك الإنساني لا ينشأ عن عامل الصدفة بل عن حتمية سلوكية تعمل من خلال عمليات معقدة ذات طبيعة ديناميكية قابلة للتجزئة والتحليل والسلوك الإجرامي أو الإنحرافي عموما هو شكل من أشكال اضطرابات السلوك الوظيفية التي ترجع إلى صراع القوى الفطرية أو الغريزية، وهي قوى خفية لا يدركها صاحبها ربما قد

يكون حصيلة تنشئة اجتماعية سيئة بحيث تضعف قدرة الفرد على ضبط مثل هذه القوى أو الدوافع الفطرية[1].

ويمكن لنا القول أن عينة البحث الحالية مرت بتنشئة اجتماعية سيئة كما ورد في الجداول (23)، (24)، (25)، داخل مؤسسة الأسرة وبعدها زاد التقاؤها بجماعة أصدقاء سلوكاتهن سيئة ما ادى الى اضعاف قدرتهن على ضبط غرائزهن ودوافعهن الفطرية الدفينة على اعتبار أن جماعة الأتراب أو الرفقة أيضا من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية ولها دور بارز في توجيه سلوك الأفراد الذين ينتمون إليها.

أيضا فسر فرويد الفعل الانحرافي بأنه خلاصة من تغلب "الهو" أو الذات المفرطة في الرغبات والملذات على الضمير والضمير الجمعي المتمثل في القيم والمعايير العليا التي تسطرها الجماعة الاجتماعية كغايات فضلى لأفرادها، وتزيد سيطرة الهو بوجود زمرة من الأشخاص يتشابهون في هذا الأمر فيتجه الفرد إلى إشباع رغباته وشهواته وملذاته بدون قيد أو حدود وبكل الطرق ومنها الإنحرافية حيث من خلال الجدول رقم (34) نرى أن 22% من المبحوثات يشعرن بالثقة والتقدير بتواجدهن مع صديقاتهن وهذا الأمر لا تجده المبحوثات عند غير صديقاتهن اللواتي يشتركن معهن في نفس الأفعال، وصرحت 66% من المبحوثات في ذات الجدول أنهن يتسلين ويشعرن بالمتعة في حال تواجدهن مع صديقاتهن ويشعرن بالمتعة في حال تواجدهن مع صديقاتهن لأنه لا توجد وسط هذه الزمرة من توجه النقد لهن ولتصرفاتهن، بل كلهن يتشاركن في إطلاقهن العنان لذواتهن الأنانية كما عبر عنه فرويد.

ويرى وليام ماكدوجل William Mcdougall أن الدافع الجنسي يكون قويا شديد الإلحاح في الشباب ومجموعة البحث ومجموعة صديقاتهن في سن الشباب (المرحلة الجامعية) التقين في صفة

[1] جابر نصر الدين: السلوك الإنحرافي والإجرامي، مرجع سبق ذكره، ص118.

مشتركة وهو إطلاق العنان لدوافعهن المرفوضة اجتماعيا فعززت صداقتهن ممارسة هذه الأفعال مثلما دل عليه الجدول (36) والجدول (37).

2-تفسير نتائج الفرضية الثالثة في ظل الاتجاه الاجتماعي:

من خلال النتائج المسجلة في الدراسة الميدانية وجدنا أن 96% من المبحوثات تمتلكن صديقات يمارسن نفس الأفعال الإنحرافية التي يقمن بها وأن 66% من المبحوثات تتسلى وتشعر بالمتعة حال تواجدها مع زمرة الأصدقاء، وتتعاطى 84% من المبحوثات المخدرات برفقة صديقاتهن، وتخرج 82% من المبحوثات ليلا مع صديقاتها، وترى نظرية التفكك الاجتماعي أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم، وكل وحدة منها تشبع له بعض الحاجات، ولكل وحدة مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، وحيث أن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق ومن المدرسة إلى زملاء العمل، ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقته بالآخرين.

ويبدو أن جماعة الرفقة كان لها دور واضح في الدفع بمجموعة البحث إلى ممارسة الفعل الإنخرافي أو تعزيز ممارسته، كما ورد في الجدول (39) ومن خلال الحالة (4) التي أقرت أنها كانت تخرج للتنزه مع صديقاتها فإذا بها مع رجال، أشخاص آخرين لا تعرفهم يتعاطون المخدرات وأقرت الحالة رقم (5) أنها تناولت الخمر لأول مرة مع صديقاتها، ونفس الأمر صرحت به الحالة رقم (6) «صديقات السوء كانوا وراء انحرافي، دفعوا بي إلى الملاهي والسهرات الممنوعة لأجل أغراضهم الخاصة»، ونفس الأمر عند الحالة رقم (8) والحالة رقم (9) والحالة رقم(10).

ويرى أصحاب نظرية الضبط الاجتماعي أن المجرمين والمنحرفين يعانون من انفصال واع عن معاييرهم الأخلاقية والاجتماعية، ويرى "أوهلين" أن تعارض الطموحات والآمال مع الفرص المناسبة قد

يشجع مجموعة من الذين يعانون مشكلة واحدة من التحرر من نسق المعايير وبالتالي الخروج عن مجموعة من القوانين الموجودة.

وحسب نظرية إميل دوركايم يمكن لنا القول في حالات البحث هذه أنها كونت لحالها جماعة اجتماعية تحمل نفس القيم والأفكار والمعتقدات والعادات...إلخ كجماعة خارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية المسؤولة عن تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض في إطار النظام الاجتماعي الواحد.

ويرى إدوين سادرلاند وصديقه كريسي في نظرية الاختلاط التفاضلي أن الفرد الذي ينتمي إلى محيط اجتماعي ضيق يتأثر به وكلما كان المحيط ضيقا زادت درجة التأثير (الرفاق، الزمرة، الأصدقاء)، ويتأثر تبعا لذلك بالأنماط الثقافية والسلوك السائد في ذلك المحيط الضيق الذي يخالطه، وهو أمر حصل مع مجموعة البحث الحالية، فكما أقر سادرلاند يتعلم الفرد الفعل الإجرامي من المحيط الاجتماعي، وكلما زادت درجة التقارب بين الفرد ومحيطه المخالط الضيق، كلما زادت إمكانية التعلم، فالفرد إما يحاط بقوى معادية للجريمة أو محبذة لها، ونتيجة للمخالطة يحصل التدريب والتعلم.

ويرى قابرييل تارد أن إجرام وانحراف بعض الأفراد يساهم فيه عامل التأثير الذي يتشكل عن طريق ميكانيزمات التقليد والمحاكاة التي تقود الفرد المجرم إلى ارتكاب أفعال متقاربة أو متشابة.

وفي مجموعة البحث الحالية يمكن أن تكون حالات مارست الأفعال الإنحرافية من باب تقليد صديقاتهن خصوصا لمن أقررن أن أول مرة ارتكبن فيه الفعل كن مع صديقاتهن، كما في الحالة رقم (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (8)، من المقابلة.

3- تفسير نتائج الفرضية الثالثة في ظل الاتجاه التكاملي:

"اعتبر دي تيلو" أن الإجرام يعود إلى عوامل داخلية وأخرى بيئية وهذه العوامل البيئية يمكن أن تكون جماعة الرفاق، إذ تواجد الفرد في ظل مجموعة خارجة عن القانون بشكل متواصل قد يؤثر على سلوكاته ويجذبه إلى سلك طريق الزمرة أو الرفقة التي يعاشرها.

وترى نظرية النفس الاجتماعية أن الفعل الانحرافي والإجرامي يتكون نتيجة مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية فهناك حسب "ركلس" Reckless قوى شديدة تدفع الفرد إلى الإنحراف والاجرام داخلية خاصة بالفرد وتكوينه الشخصي وأخرى خارجية نابعة من النظام الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه الفرد ومجموعة البحث الحالي اختارت لنفسها جماعة من الرفيقات اللواتي يمارسن سلوكات منافية للقيم والمعايير الاجتماعية كما هو موضح في الجدول رقم (33) وكما أكدت عليه الحالة رقم (10) من المقابلة وغيرها من حالات المقابلة، فالبيئة الاجتماعية التي تعيش فيها المبحوثات تطرح قيما ثقافية وتصدر تعريفات تحكم سلوك الأفراد الذين يعيشون فيها وهو ما حدث مع مجموعة البحث الحالي حيث شكلت لنفسها جماعة ترتضيها وتتفق معها في السلوك والقيم كما أنهن شكلن مجتمعا خاصا له معاييره الخاصة التي توجههم بعيدا عن المعايير التقليدية.

4-تفسير الفرضية الجزئية الثالثة في ضوء التصور الإسلامي:

تشير هذه الفرضية إلى أن مخالطة رفقاء السوء يساعد على إنحراف المرأة بالمجتمع الجزائري.

فمن خلال الدراسة الحالية تبين أن 36% من صديقات المبحوثات يتناولن الخمر وتتعاطى 50% منهن المخدرات و4% منهن محترفات لفعل السرقة و42% يمارسن العلاقات الجنسية المحرمة.

وأكدت 36% من المبحوثات أن مجتمع الرفيقات يستغلهن في تحقيق مصالحهم الشخصية وترافق 72% من الصديقات المبحوثات عند ممارسة الفعل الإنحرافي.

وحسب التصور الإسلامي تنتقل السلوكات بين الأفراد بالمخالطة، حيث يقول صلى الله عليه وسلم ((لا تصاحب إلا مؤمنا، ولا يأكل طعامك إلا تقي)) رواه البخاري ومسلم. ويمثل لنا الرسول

الكريم صلى الله عليه وسلم تأثير الرفقة الصالحة والرفقة السيئة بحامل المسك ونافخ الكير، فيقول ((إنما مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يجذبك فتبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه ريحا خبيثة) وغيرها من الأحاديث التي تبين أهمية الرفقة بالنسبة لاكتساب السلوك منهم حسنا كان أو سيئا وتقليديهم في أفعاله))، كذلك الأصدقاء والأصحاب لهم أهمية في اكتساب السلوك الحسن أو المنحرف.

رابعا: تفسير نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:

انطلقت الدراسة الحالية من جملة من الأهداف حاولنا تحقيقها أو على الأقل تحقيق أكبر قدر منها، وسنحاول تفسير النتائج الموصل إليها بالرجوع إلى أهداف الدراسة، حيث كان من الأهداف:

أ- التعرف على الظروف الاجتماعية والأحوال النفسية لمن يقمن بممارسة الأفعال الخارقة للقانون والخارجة عن العرف الإجتماعي في المجتمع الجزائري.

من خلال الدراسة الحالية وجدنا أن ما نسبته 90% من المبحوثات يعانين من العزلة النفسية و52% منهن يشعرن باحتقار الذات إلى جانب حالات نفسية أخرى كالإضطراب العاطفي والشعور بالدونية والظلم والحرمان العاطفي خاصة بين المبحوثات وأمهاتهن، كما تشعر المبحوثات بالذنب وعدم الرضا على الممارسات التي يقمن بها مما يوحي بأن من يقمن بممارسة الأفعال الإنحرافية بالإنطلاق من الدراسة الحالية يعانين من اضطرابات نفسية كنقص الثقة بالنفس والإحباط واحتقار الذات وغيرها.

كما سجلت الدراسة الحالية معاناة 44% من أسر المبحوثات من التصدع بسبب الوفاة أو الطلاق أو الموت، كما تضيّق 70% من الأسر على المبحوثات في الخروج من البيت، وتفرض الأوامر عليهن، ومن نتائج الدراسة أن ما نسبته 58% من المبحوثات كن يعاقبن لأتفه الأسباب واعترفت 62% أنهن وجدن الشدة في المعاملة من طرف الأم في الصغر، وهو أمر يوحي بأن المبحوثات عانين المعاملة الأسرية السيئة من تقييد الحرية ومعاناة الحرمان العاطفي والعنف وإضطراب علاقاتهن مع أسرهن وطردهن في بعض الحالات.

وأيضا جاء من نتائج الدراسة أن عامل الرفقة السيئة له دور في انحراف المرأة بالمجتمع الجزائري، حيث تبين من خلال الدراسة أن 96% من المبحوثات لديهن صديقات منحرفات يمارسن العلاقات الجنسية، و50% من صديقاتهن تتعاطين المخدرات ومن الدراسة تبيّن أن 72% من المبحوثات كن برفقة صديقاتهن عند ممارسة الفعل الإنحرافي، وأن 84% من المبحوثات يتعاطين المخدرات برفقة صديقاتهن، وتخرج 82% من المبحوثات ليلا برفقة صديقاتهن.

وهذه النتائج توحي بأن الرفقة السيئة من الظروف المساعدة على انحراف المرأة في المجتمع الجزائري.

ب-الوقوف على مستوى النسق القيمي للمرأة الجزائرية من خلال تصفح واقع إنحرافها وأنماط الإنحراف التي تقدم على ممارستها:

من خلال الدراسة وجدنا أن المرأة تقدم على ممارسة أفعال إنحرافية متعددة خاصة الأخلاقية، حيث تمارس ما نسبته 70% من المبحوثات التدخين وتناول الخمور وتعاطي المخدرات ويقمن العلاقات الجنسية خارج الإطار الشعري، وصرحت معظم المبحوثات أن التدخين كان الخطوة الأولى في طريق انحرافهن وتعاطيهن المخدرات وشرب الخمر وممارسة الدعارة، وهذا انزلاق قيمي خطير أصاب البناء

الاجتماعي الجزائري بالنسبة لجنس المرأة لأن ممارسة مثل هذه الأفعال هو اختراق صارخ للحدود العرفية للنسق الاجتماعي، فالطبيعة الدينية للمجتمع الجزائري معروفة بالتوجه نحو المذهب المالكي الذي يحرم التدخين على المرأة فما بالك الأفعال الأخرى.

ج- معرفة الفضاءات ذات العلاقة بهذه الظاهرة والتي تساهم في انتشارها بشكل أو بآخر بهدف خلق آليات لمحاربتها:

من خلال الدراسة الحالية وجدنا أن هناك فضاءات تساهم في خلق ظاهرة إنحراف المرأة بالمجتمع الجزائري منها فضاء الأسرة، حيث وجود خلل داخل مؤسسة الأسرة من شأنه أن يحدث خللا في شخصية الأبناء ويؤدي بهم إلى الإنحراف كوجود المشاكل داخل الأسرة أو وجود تفكك داخل الأسرة أو إتباع أساليب تربوية خاطئة وغيرها.

إلى جانب فضاء الأسرة يساهم ضعف القيم والمعايير الإجتماعية وتراجع الضبط الاجتماعي في إنتاج الظاهرة الإنحرافية وانتشارها، وهذا ما لمسناه من خلال تواجد هذه الظاهرة داخل فضاء مفتوح كالجامعة.

تؤدي مصاحبة رفقاء السوء بالمرأة إلى الخروج عن المعايير الإجتماعية وممارسة أفعال انحرافية يستهجنها العرف والتقاليد، مما قادنا إلى اقتراح مرافقة الأسرة لعلاقات البنت الأنثى خارج البيت مع جماعة الصديقات والزميلات.

خامسا: الاستنتاج العام

تعددت عوامل إنحراف المرأة في المجتمع، لكن يبقى وجود هذه الظاهرة ليس وليد الصدفة، وإنما هو فعل أنتجه البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي نشأ فيه، وفي الدراسة الحالية بعنوان العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية لانحراف المرأة بالمجتمع الجزائري ومن خلال الدراسة الميدانية وبعد اختبار الفرضيات توصلنا إلى عدة نتائج كما يلي:

– للعوامل الاجتماعية والثقافية دور كبير في إقدام المرأة على ارتكاب الفعل الإنحرافي، ففي ظل المعاملة الأسرية السيئة للبنت وانعدام الضبط الاجتماعي ومرافقة أصدقاء السوء يمكن أن تقع المرأة في الجريمة والانحراف.

– للعوامل النفسية مساهمة كبيرة في ارتكاب الفعل الإنحرافي غير أن ما لمسناه من خلال الدراسة الحالية هو أن معظم الظروف النفسية التي عايشتها عينة الدراسة بواعثها اجتماعية كالحرمان العاطفي والإحساس بالظلم والقهر وعدم الأمن والاستقرار، ومعاناة المرأة مثل هذه الظروف النفسية الصعبة ساهم في إقدامها على ارتكاب الأفعال المنحرفة.

– لممارسة الفعل الإنحرافي انعكاسات سلبية على المرأة وهذا ما لمسناه من خلال رفض معظم المبحوثات تكوين أسر مستقبلا كونهن فاقدات للعذرية في مجتمع ذكوري يربط عذرية المرأة بشرفها إلى جانب طرد عدد معتبر من المبحوثات من العائلة بسبب الأفعال المستهجنة التي قمن بها، وبالتالي معاناتهن التشرد ودخولهن طريق الدعارة المنظمة من خلال استئجار البيوت الخاصة بذلك.

– إلى جانب الانعكاسات السلبية لممارسة الأفعال الانحرافية على المستوى الشخصي للمرأة من الناحية النفسية حيث خلف ارتكاب المرأة لهذه الأفعال شعورا بالذنب وعدم الرضى وعدم الثقة بالآخرين وفقدان الهدف والمعنى من الحياة.

- إنحراف المرأة هو نتيجة تفاعل عدة عوامل اجتماعية وثقافية ونفسية واقتصادية.. ويختلف إسهام كل عامل باختلاف حالات الأشخاص مرتكبي الفعل.

- ينتج التفاعل الاجتماعي داخل الحي الجامعي علاقات اجتماعية متعددة للمرأة ينتج عنها أشكالا وأنماطا لسلوكات اجتماعية قد تكون مرفوضة من الجماعة التقليدية وتصل حد الجريمة المنظمة.

- وجود انزلاق قيمي في الأخلاق لدى المرأة في المجتمع الجزائري، يعبر عن اختراق واضح للجماعة وبالتالي اختراق للهوية التقليدية والذي تجلى من خلال إبراز حضور الذات القائم على منطق الجسد الأنثوي وما حققه من مكانة ترى فيها المرأة ذاتها فاتجهت إلى رفض القانون الذي تفرضه الجماعة، ومعارضة التحكم الاجتماعي بها ومحاولة إنتاج ثقافة لا حدود فيها لحريات الأفراد.

- سيطرة المادة في توجيه سلوك الأفراد بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وغلاء المعيشة، والإغراءات المادية من لباس، أكل، وأسلوب الحياة وانتشار الثقافة الاستهلاكية وسط الشباب خاصة المرأة، فنجدها تقدم على الممارسات من أجل الحصول على المال بهدف اقتناء آخر صيحات الموضة والأكل الفاخر، والمصروف الدائم.

- توجه المرأة نحو ممارسة الفعل الإنحرافي باختلاف عوامله ومسبباته من شأنه إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية تكون مرتبطة بنقل القيم العرفية والأخلاقية التقليدية نحو قيم اجتماعية جديدة تفسر توجه الأنثى في الدراسة الحالية نحو التحرر من القيود الاجتماعية القديمة.

- تغير منطق السيطرة الذكورية في المجتمع الجزائري وتعرضها لإعادة نظر جذرية فرضتها ظروف العولمة وصراع الأجيال القائم على تبني بعض الفلسفات الجديدة من طرف الشباب واعتبارها نموذجا على مستوى الممارسات والاعتقادات.

الخاتمــة

الخاتمة:

تعبر الأخلاق عن الموروث الثقافي لتاريخ الشعوب في مجال التنشئة والضبط الاجتماعي وبذلك فهي تؤدي دورا هاما في استقرار المجتمعات واستمراريتها وتعرض الأخلاق برموزها الدالة عليها (اللباس، طريقة الكلام، أخلاق العلاقات بين الجنسين، آداب العلاقات الاجتماعية...) إلى التفكيك والتغيير من شأنه أن يضرب البنية التحتية للمجتمعات في العمق، ويمس بتوازنها واستقرارها ذلك أن القيم الأخلاقية هي المحدد لتفاعلات الأفراد داخل الجماعات وهي المحدد لأدوارهم ومسؤولياتهم داخل النسق وفق الممنوع والمسموح وبواسطتها يتمكن الفرد من صنع إستراتيجية خاصة في حياته تجعله فاعلا إيجابيا في المجتمع.

وتشهد المجتمعات تغيرا متسارعا على المستوى الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، السياسي وحتى الديني، خلق هوة يتزايد اتساعها بين الفرد والجماعة وحتى بين الأفراد أنفسهم، فأفرز ظواهر وانتماءات وقيم ومعتقدات جديدة تتعارض مع الموروث الثقافي للفرد والجماعة.

وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراسة ظاهرة إنحراف المرأة في المجتمع الجزائري ورغم أن ما توصلنا إليه من نتائج خاصة بعينة المجتمع المدروس ولا يمكن تعميمه، غير أن الدراسة أعطتنا تفسير لما نعيشه الآن من تحولات صعبة كظهور مجموعة من القيم وعادات غريبة عن المجتمع الجزائري والأعراف الجزائرية تشير إلى ظهور هويات جماعية وفردية تعبر عن نوع من الهشاشة على مستوى هيئات الضبط الاجتماعي خصوصا من شأنها إحداث انكسارات على مستوى النسق العام، ما قادنا إلى طرح سؤال أساسي يمكن أن يكون موضوعا لدراسات لاحقة مغزاه:

كيف يمكن تجسيد مقاربة سوسيولوجية للهوية داخل المجتمع الجزائري تأخذ بالاعتبار هويات الذات بوجود محاولة للأفراد داخل الأنساق تجاوز الهويات الأساسية المرتبطة بالتشكيل الاجتماعي التقليدي؟

التوصيات والاقتراحات:

خلصت الدراسة الحالية إلى أن إنحراف المرأة تساهم في خلقه مجموعة من العوامل المتداخلة نفسية واجتماعية وثقافية واقتصادية... وله انعكاسات سلبية على المستوى الشخصي للمرأة وكذا المستوى الاجتماعي وعلى مستوى النسق الاجتماعي العام.

وقد تم وضع بعض الاقتراحات بهدف التقليل من انتشار الظاهرة بناء على ما توصلت إليه الدراسة الميدانية نذكر منها:

1- على مستوى الأسرة:

- احتضان الأسرة للأنثى وتبيان مشاعر الحب نحوها كون الأنثى ذات طبيعة حساسة وتحتاج إلى الاهتمام وإظهار مشاعر الحب نحوها.

- توظيف الأسرة للأسلوب الصحيح في التنشئة وتجنب أسلوب القمع الأسري والتسلط، وعدم التمييز بين الأبناء في المعاملة وتجنب الوالدين للشجار أمام الأولاد ومحاولة خلق جو للتعايش السلمي داخل الأسرة.

- مرافقة الأسرة لعلاقات الأنثى خارج البيت مع جماعة الصديقات والزميلات ومحاولة التعرف على أسر الصديقات والتأكد من أخلاقهن لضمان التزام الفتاة بالقيم داخل الأسرة وخارجها.

2- على مستوى الجامعة:

- خلق آليات التواصل بين الأسرة ومؤسسة الجامعة خاصة الإقامة لمتابعة مغادرة الطالبات في عطل نهاية الأسبوع إلى أسرهن.

- خلق خلايا مكثفة للمتابعة النفسية على مستوى الإقامات الجامعية وعلى مستوى الجامعة من أجل مرافقة الطالبات والطلبة نفسيا لتفادي وقوعهم في الانحراف والجريمة.

– خلق آليات مراقبة على مستوى الوحدات السكنية للتبليغ عن سهرات الخمر والمخدرات بالإقامة ورصد غياب الطالبات ليلا.

3– على المستوى الاجتماعي:

– الاجتهاد في خلق قوانين رادعة حول ممارسة جريمة الدعارة وتعاطي المخدرات والاتجار بالنساء والرفع من سقف العقوبات لهذه الجرائم للحد من انتشارها.

– توظيف المؤسسة الدينية للتوعية بخطورة الظاهرة ووجودها من أجل التقليل من انتشارها وزيادة إحاطة الوالدين بدور الرقابة على بناتهن.

–خلق فضاءات موسعة لاحتضان الشباب وتكثيف عملها كالنوادي الرياضية ودور الشباب وإيجاد آليات لاستقطاب العنصر النسوي من اجل تقليص أوقات الفراغ لديهن وحثهن على المشاركة الايجابية في المجتمع.

–خلق جمعيات نسوية خاصة بتأهيل الفتيات قبل الزواج تدار من طرف مختصين اجتماعيين ونفسيين تركز عملها على طرق التربية السليمة للنشء وخصوصية تربية كل جنس.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

قائمة المراجـع:

أولا: القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. إبراهيم مجدي عزيز: موسوعة المعارف التربوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007.
2. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، المجلد1، مادة جرم، لبنان، 1997.
3. جيل فيربول: معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، سنة 2011، ط1.
4. الخشاب سامية مصطفى: معجم علم الإجتماع، (د م ن)، (د ن)، (د س ن).
5. العايد أحمد وآخرون: المعجم العربي الأساسي لاروس، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 1989.
6. غيث محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
7. فيريول جيل: معجم مصطلحات علم الإجتماع، ترجمة: أنسام محمد الأسعد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011.
8. مداس فاروق: قاموس مصطلحات علم الإجتماع، سلسلة قواميس المنار، دار مدني للطباعة والنشر، 2003.

ثانيا: الكتب:

1. ابن الشيخ فريد: علم النفس الجنائي،:ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 1995.
2. أبو توتة عبد الرحمن: علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

3. أبو زهرة محمد: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

4. أحمد سهير كامل: دراسات في سيكولوجية المرأة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

5. أنجرس موريس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، ترجمة بوزيد صحراوي ومراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2006.

6. أنجرس موريس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

7. بركو مزور: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2010.

8. البشري محمد الأمين: التحقيق في الجرائم المستحدثة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.

9. البشري محمد الأمين: أنماط الجرائم في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.

10. بن دريدي فوزي: العنف لدى التلاميذ في المرحلة الثانوية الجزائرية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

11. بن دريدي فوزي: مشكلات انحراف المرأة، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2011.

12. بن نعمان أحمد: الهوية الوطنية بين الحقائق والمغلطات، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والترجمة، برج الكيفان، الجزائر، (د س ن).

13. بوتفنوشت مصطفى: العائلة الجزائرية، التطور والخصائص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

14. بورديو بيير: التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة درويش الحلوجي، دار كنعان للدراسات والنشر (دمشق)، ط1، 2004.

15. بوفولة بوخميس: الانحراف– مقاربة نفسية واجتماعية–، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

16. جابر أسامة محمد: الانحراف والمجتمع، دار المعرفة العربية، القاهرة، 1998.

17. جابر سامية محمد: الانحرافات الاجتماعية بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

18. جابر سامية محمد: الجريمة والقانون والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2007.

19. جابر نصر الدين: السلوك الانحرافي والإجرامي، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عيم مليلة، الجزائر، ط1، 2009.

20. الجابري خالد فرج: دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، بحث في الندوة الفكرية، بيت الحكمة، 1997.

21. جعفر علي محمد: الأحداث المنحرفون–دراسة مقارنة، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

22. حامد خالد: منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية، دار جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008م.

23. حجازي مصطفى: التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2001.

24. حسني محمود نجيب: دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

25. حسنين عزت: جرائم القتل بين الشريعة والقانون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.

26. حمداش عماد: تقنيات البحث السوسيولوجي، سلسلة دفاتر طالب علم الاجتماع، ط1، المغرب، 2006.

27. الخشاب سامية مصطفى: المرأة والجريمة –دراسة اجتماعية ميدانية– المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984.

28. الخشاب سامية: المرأة والجريمة –دراسة إجتماعية ميدانية– المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1984.

29. دردار فتحي: الإدمان، التدخين والخمر والمخدرات، مكتبة بغدادي، الكويت، 2001.

30. الدرومي عدنان: جناح الأحداث، الجزء الأول، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1989.

31. الدوري عدنان: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات دار السلاسل، الكويت، ط3، 1984.

32. دوني سزابو وآخرون: المراهقون والمجتمع، ترجمة الطاهر عيسى ولزهر بوغبور، 1994.

33. رشوان حسين عبد الحميد أحمد: الجريمة دراسة في علم اجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1995.

34. الرفاعي علي حسن: الهجرة وعلاقتها بالجريمة وإنحراف الأحداث، المجلة العربية للعلوم الأمنية، السعودية، المجلد الأول، العدد الأول، 1984م.

35. رمضان عمر السعيد: دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

36. رينيه غاور: موسوعة قانون العقوبات العام والخاص، ترجمة لين صالح مطر، منشورات الحلبي الحقوقية، المجلد6 و7، (د س ن).

37. الزبيدي كامل علوان: علم النفس الإجتماعي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

38. زرارة لخضر: الجريمة والمجتمع، دراسة مقارنة، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014.

39. زعيمي مراد: علم الإجتماع رؤية نقدية، مخبر علم إجتماع الإتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سنة 2004.

40. زعيمي مراد: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة عنابة، الجزائر، 2002.

41. زهدي حسون تماضر: جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث الأكاديمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1994.

42. الزيود ماجد: الشباب والقيم في عالم متغيّر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

43. الساعاتي سامية حسن: جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986.

44. السالم خالد عبد الرحمن: الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري، ط1، 2000.

45. سعد المغربي: انحراف الصغار، دار المعارف، ط3، مصر، 1970.

46. السعد صالح: المخدرات والمجتمع، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.

47. سعد عبد العزيز: الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1982.

48. سعفان حسن شحاتة: علم الجريمة، مكتب النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1962.

49. سعفان حسن شحاتة: علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1962.

50. سلاطنية بلقاسم وسامية حميدي: العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

51. سليماني عبد المنعم سليمان: أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1994.

52. سليماني عبد المنعم سليمان: أصول علم الإجرامي القانوني، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

53. السمري عدلي ومحمد الجوهري: نظريات السلوك الإجرامي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1996.

54. السمري عدلي: علم الإجرام النسوي، دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1996.

55. سموك علي: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري-من أجل مقاربة سوسيولوجية- مخبر التربية، الإنحراف والجريمة بالمجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار بعنابة، سنة 2006.

56. سويف مصطفى: الإدمان، التدخين والخمر والمخدرات، مكتبة بغدادي، الكويت، 2001.

57. السيد أحمد محمد غريب: علم الاجتماع ودراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

58. السيد جابر عوض وأبو الحسن عبد الموجود: الانحراف والجريمة في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004.

59. السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1990.

60. سيد يوسف جمعة: النظريات الحديثة في تفسير الأمراض النفسية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط1، 2001.

61. شاكر عبد الحميد: عصر الصورة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 311، الكويت، 2005.

62. شفيق محمد: البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، مصر، 1998.

63. شقير حفيظة: المرأة ودورها في التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

64. الصنيع صالح إبراهيم: التدين علاج الجريمة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1993م.

65. طالب أحسن: الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، دار الزهراء، الرياض، ط1، 1998.

66. طلعت إبراهيم لطفي: دراسات في علم اجتماع الجنائي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008.

67. طلعت إبراهيم لطفي: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2008.

68. الطنوبي محمد عمر: التغيّر الإجتماعي، منشأة المعارف بالأسكندرية، جلال حزي وشركاؤه، جامعة الإسكندرية، 1996.

69. عبد الحميد أمال وآخرون: الانحراف والضبط الاجتماعي، دار المعرفة العربية، القاهرة، ط1، 2000.

70. عبد الخالق جلال الدين والسيد رمضان: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001.

71. عبد الستار فوزية: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، ط5، 1985.

72. عبد الله أحمد عبد الله: في اجتماعيات الجريمة والانحراف، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي.

73. عبد الله أوهانية: شرح قانون العقوبات الجزائري، جامعة الجزائر، 2003.

74. عبد الله مجدي محمد أحمد: السلوك الإجرامي وديناميته، دار المعرفة الجامعية،القاهرة.

75. عبيدات الذوقان وآخرون: البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2012.

76. العكايلة محمد سند: اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.

77. علي القناوي شادية: سوسيولوجيا المشكلات الإجتماعية وأزمة علم الإجتماع المعاصر، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2000م.

78. عليان ربحي مصطفى، عثمان غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004.

79. عمر قادري: التعامل مع الأفعال في القانون الجزائري العام، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2012.

80. العمر معن خليل ، علم اجتماع الانحراف، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

81. العمر معن خليل ومحمد أحمد عقلة المومني: جغرافية المشكلات الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2000.

82. العوجي مصطفى: دروس في العمل الجنائي، الجريمة والمجرم، ج1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1987.

83. العيسوي عبد الرحمن: مبحث في الجريمة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

84. غدنز أنتوني: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مؤسسة ترجمان، بيروت، سنة 2005، ط1.

85. غريب محمد سيد، سامية محمد جابر: علم اجتماع السلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

86. فرانكفورت شاقا ، ناشيماز، ناشيماز دافيد: طرائق البحث في العلوم الإجتماعية، ترجمة: ليلى الطويل، بتر للنشر والتوزع، ط1، سوريا، 2004.

87. فرنسيس هيندسون: المرأة والجريمة، ترجمة ريهام حسين إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، 1999.

88. القهوجي علي عبد القادر: علم الإجرام وعلم العقبات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

89. قيفة نورة: المرأة والعنف في المجتمع الجزائري.

90. لطفي طلعت إبراهيم: دراسات في علم إجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2008م.

91. لطفي طلعت إبراهيم: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008.

92. المدخلي بن عمر المدخلي: منهج تحليل المحتوى، كلية المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، (د س ن).

93. المشرفي علي حسين: المنهج الإسلامي في تدريس علوم الإجرام أعمال مؤتمر التوجيه الإسلامي للعلوم، جامعة الأزهر (18-23-أفريل 1992).

94. المشهداني أكرم عبد الرزاق: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005.

95. المشهداني أكرم عبد الرزاق: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005.

96. مصباح عامر: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ الثانوية، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2003.

97. مصطفى عليان ربحي: عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، سنة 2000م.

98. معتوق جمال: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر، سنة 2008، ط1، ج1.

99. مكي عباس محمود: دينامية الأسرة في عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007.

100. منصور إسحاق إبراهيم: الموجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

101. ناشيماز شافا فرانكفورت، دافيد ناشيماز: طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: ليلى الطويل، بتر للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2004.

102. الهاشمي مجد: موسوعة جرائم النساء، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م.

103. الهاشمي مجد: موسوعة جرائم النساء، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

104. الوريكات عايد عواد: نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

105. ولسون كولن: سيكولوجية العنف، أصول الدافع الإجرامي البشري، ترجمة مالك اليوبي، دار الأهلية للنشر، الأردن، ط1، 2006.

106. وهبي سحر محمد: دور وسائل الإعلام في تقديم نموذج القدوة للشباب الجامعي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 1996.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

قائمـة المـراجع

1. بركو مزوز: إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار، إشراف: عبلة وراق، رسالة من أجل نيل شعهادة الدكتوراه، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.
2. البهلول هادية العود: الانحراف النسوي ودوافعه النفسية وعوامله المجتمعية، دار محمد علي للنشر، تونس، ط1، 2010.
3. بولماين نجيب: الجريمة والمسألة السوسيولوجية: دراسة بأبعادها السوسيوثقافية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، 2007-2008.
4. حمداش نوال: الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه- دراسة ميدانية بالمستشفى الجامعي قسنطينة، مذكرة لنيل الدكتوراه في علم نفس العمل، غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، 2002.
5. الربدي محمد إبراهيم: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير منشورة على الانترنت، 2003.
6. زرارقة فضيلة: عوامل إجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف نصر الدين جابو، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علم النفس، الجزائر، 2015-2016.
7. السيد رباب عنتر: الظروف الفيسيولوجية الخاصة بالمرأة وأثرها على الجريمة والعقاب، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
8. الشهري بن نوح علي: العنف الطلابي لدى طلاب المرحلة المتوسطة في ظل المتغيرات النفسية والاجتماعية، مذكرة ماجستير منشورة، السعودية، 2009.

9. شيهب عادل: الفقر والدعارة بالمدينة الجزائرية، إشراف: بولفلفل إبراهيم، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة2، 2016/2015.

10. عبد الوهاب سرور بن محمد: الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.

11. غراز الطاهر: خروج المرأة للعمكل وتربية الأطفال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، غير منشورة، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، 1994.

12. قنيفة نورة: المرأة والعنف في المجتمع الجزائري، إشراف: الدكتور علي قوادرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

13. لعوبي يونس: البنت في الوسط الريفي ببلدية العنصر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004.

14. المطيري عبد المحسن بن عمار: العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث، رسالة ماجستير منشورة على الانترنت، 2006.

15. وادي عماد الدين: السلوك الإجرامي عند المرأة، رسالة ماجستير، إشراف زرارة صالحي الواسعة، تخصص علم الإجرام وعلم العقبات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

رابعا: المجلات والدوريات العلمية:

1. الجريدة الرسمية: العدد 84، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006.

2. السيد عوضي: علم اجتماع الجريمة: المجلة الجنائية والقومية، العدد الثالث، مهمل دار النشر، المجلد 50، نوفمبر، 2007.

3. عبد الحميد شاكر: "عصر الصورة"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 311، الكويت، 2005.

4. عبد الصمد محمد: «ظواهر الإنحراف الإجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها –رؤية إسلامية–»، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد الرابع (ديسمبر 2007م).

5. عسوس أنيسة بريغت: تحليل سوسيو–اقتصادي لجريمة المرأة في المجتمع الجزائري، مجلة آفاق للعلوم، العدد السابع (مارس 2017)، الجلفة، الجزائر.

6. قيرة إسماعيل: الفساد الاجتماعي: دراسة جغرافية ومناخات الفعل الإجرامي النسائي، مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة نشر.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1. الإذاعة الجزائرية: تصريح لوزير الداخلية نور الدين بدوي في 19 جانفي 2019، الساعة: 11:38.

2. ارتفاع معدل الجريمة بنسبة 16% خلال سنة 2017 (24 فيفري 2019، الساعة 11:13) https://al-aim.com

3. عبد الله أحمد عبد الله: في اجتماعيات الجريمة، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي، من الموقع الإلكتروني www.pdaffactory.com

4. الموقع الإلكتروني: https://www.dgsm.dz

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Barber : Social Stratification : A. Comparative analyses of structure and process (n.y) Harcourt.

2. carol smart (1997) : "the new femal criminal : reality or myth" british journal of criminology,vol19.

3. cecilia shubert (2003) : female crime and poverty :stolen apportunities,university of athabasca,2003.

4. E. Leonard Xomen : crime and society, my, longman, 1982.

5. Ellen, A and claudia currie : toofeaw tocount : canadian publishers,1993.

6. George Gerber (1980) :«the mainstream of america :violence profile no.M» journal of communication. 30 summer.

7. George Gerbner and larry Gross (1979) : «lirning withe telerrision : the violence profilee»

8. H,gertie pretories (2006) : the cycle of violence a buse in women whakill an intimate male partner, doctoral thesis, univercity of johannesburg,south africa.

9. jennifer campbell : Houhas the feminist critique added to criminology, soxford, basicl blackusell, 2009.

10. Marie, Adreé : la femme et le crime, ed, de l'aurore, Montréal, 1973.

11. Marie, Adree, la femme et le crime, ed de l aurore,momtreal,1979.

12. R.Merton : Sociolproblems et sociological theory, New York Harcourt, brace world, 1961.

13. Somia liringstone (2003) : «childrens use of the internet : reflection on the emerging research agenda»,new media and society.vo1.5

14. stephanies corington et barbara EBloom, Gended gustice : acadenicpress,2003.

15. Xarrer Malisoux : la violence en jeux de fille, serrice etudes du secretarait national des FPS,ed,dominique plasman,Bruxelles,2009.

16. Xavier Malisoux : la violence en jeux le fille, service etudes du secretariat national des FPS, ed, Dominique plasman, Bruxelles, 2009.

قائمة الملاحق

الملحق رقم: (01): الاستمارة.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

العنوان:

تحليل سوسيولوجي للعوامل النفسية والاجتماعية لإجرام المرأة بالمجتمع الجزائري

– دراسة ميدانية على مجموعة من الطالبات بجامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

في إطار القيام بدراسة علمية لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التربية نرجو منكم مساعدتنا على إنجاز هذا البحث العلمي من خلال التفاعل الإيجابي مع أسئلة الاستمارة

تنويه: إن المعلومات التي تقدمونها سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة

من إعداد الطالبة: ريمة زنانرة

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور بلعيور الطاهر

السنة الجامعية (2020/2019)

المحور الأول: البيانات الشخصية:

1- السن:

2- المستوى الدراسي: سنة أولى ▭ سنة ثانية ▭ سنة ثالثة ▭ ماستر1 ▭ ماستر2 ▭

أخرى تذكر:

3- التخصص: أدبي ▭ علمي ▭ تقني ▭

4- الأصل الجغرافي: حضري ▭ شبه حضري ▭ ريف ▭ قرية ▭

5- مكان الإقامة الحالي: المسكن العائلي ▭ الحي الجامعي ▭ أخرى تذكر...

6- الولاية:..........................

7- هل تدخنين؟ نعم ▭ لا ▭

8-هل تتناولين الخمور والمسكرات؟

نعم ▭ لا ▭

-لو كانت إجابتك بنعم، هل تتناولينها دون انقطاع؟

نعم ▭ أحيانا ▭ لا ▭

9-هل تتعاطين المخدرات؟ نعم ▭ لا ▭

-إذا كانت إجابتك بنعم هل تتناولينها دون انقطاع؟

نعم ▭ أحيانا ▭ لا ▭

10-ما نوع المخدرات التي تتاعطينها؟

حسيس ☐ كوكاكيين ☐ هروين ☐

أخرى تذكر:..

11-ما هي مصادر حصولك على المخدرات؟

عن طريق الشراء ☐ عن طريق الأصدقاء ☐

في مقابل تقديم خدمة جنسية ☐

أخرى تذكر : ....

12-هل تمارسين العلاقات الجنسية؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بنعم، من هم الأفراد الذين تمارسين معهم هذه العلاقات؟

رجال من الجامعة ☐ رجال من خارج الجامعة ☐ إناث ☐

أخرى تذكر:...

13-هل تتعدى علاقاتك الجنسية إلى أكثر من فرد في الوقت نفسه؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت إجابتك بنعم، كم عددهم؟

فردين ☐ ثلاثة أفراد ☐ أكثر من 3أفراد ☐

أخرى تذكر:...

14-هل سبق وأن حملت نتيجة علاقة جنسية محرمة؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتك بنعم. ما هو مصير الجنين؟

الإجهاض ☐ الولادة ☐

15-هل تتناولين الحبوب المهلوسة؟ نعم ☐ لا ☐

-إذا كانت إجابتك بنعم؟ ما هو مصدر حصولك عليها؟

عن طريق الشراء ☐ عن طريق الأصدقاء ☐

مقابل تقديم خدمات جنسية ☐

أخرى تذكر:...

16- متى كانت أول مرة؟ ضعي علامة (×) أمام الإجابة الصحيحة:

أ- التدخين:

المرحلة الابتدائية ☐ المرحلة المتوسطة ☐ المرحلة الثانوية ☐ المرحلة الجامعية ☐

ب- تناول الخمور والمسكرات:

المرحلة الابتدائية ☐ المرحلة المتوسطة ☐ المرحلة الثانوية ☐ المرحلة الجامعية ☐

ج- المخدرات:

المرحلة الابتدائية ▭ المرحلة المتوسطة ▭ المرحلة الثانوية ▭ المرحلة الجامعية ▭

د- العلاقات الجنسية:

المرحلة الابتدائية ▭ المرحلة المتوسطة ▭ المرحلة الثانوية ▭ المرحلة الجامعية ▭

المحور الثاني: العوامل النفسية وممارسة المرأة لأفعال مرفوضة اجتماعيا

17- هل تعانين من مرض معين؟ نعم ▭ لا ▭

إذا كانت إجابتك بنعم، ما نوع المرض؟

18- هل تعتقدين أن مرضك يؤثر على نفسيتك؟ نعم ▭ لا ▭

إذا كانت إجابتك بنعم، كيف ذلك؟

19- ضعي علامة (×) في الخانة المناسبة لك أمام كل فقرة

العبارة	نعم	لا
أشعر أن لا أحد يفهمني		
أفرغ بسهولة حتى بدون سبب		
أشعر أني أقل أهمية من الآخرين		
أخاف عند وجودي لوحدي في مكان مغلق		
أشعر بأني غريبة عن الناس والأشياء من حولي		
تأتيني نوبات من الضحك أو البكاء بدون سبب		
أشعر أني محرومة من عطف وحنان الأم		
يتميز والدي أو أحدهما بيني وبين إخوتي في المعاملة		

20-أجب بنعم أو لا:

- تسيطر علي الوساوس حتى أقوم بهذه الأفعال (شرب الخمر، تعاطي المخدرات، ممارسة الجنس) نعم ▭ لا ▭

- ألجأ إلى الكذب لتحقيق أغراضي الشخصية نعم ▭ لا ▭

- عندما أمارس أفعالا محرمة أكره نفسي نعم ▭ لا ▭

لا أستطيع البقاء لوحدي دون علاقة عاطفية نعم ▭ لا ▭

المحور الثالث: سوء المعاملة الأسرية للمرأة وممارستها أفعال مخالفة للمعايير الاجتماعية

21- هل والديك؟

متزوجين▭ مطلقين▭ منفصلين دون طلاق ▭أحدهما متوفى ▭متوفيان ▭

إذا كانت إجابتك بـ مطلقين، منفصلين، أحدهما متوفى هل هناك؟

زواج ثاني للأب ▭ زواج ثاني للأم ▭ زواج ثاني لكليهما ▭

مع من تعيشين:..

22- أجب بنعم أو لا:

العبارة	نعم	لا
لا تخرجين من البيت بحرية لقضاء حاجاتك		
لست حرة في اختيار أصدقائك		
تفرض عليك الأوامر من قبل أفراد أسرتك		
يعاقبك أفراد الأسرة لأتفه الأسباب		

كنت أجد من أمي الشدة والقسوة في صغري		
كان أبي جد قاسي في صغري		
يهدد أبي أمي بالطلاق أمامنا		
أبي ليس موجود دائما حتى خارج أوقات العمل		

23- عند ارتكابك الأخطاء هل تعاقبين من طرف أفراد الأسرة؟ نعم ▭ لا ▭

إذا كانت إجابتك بنعم، ما نوع العقاب؟

الشتم ▭ الضرب ▭ المقاطعة ▭ الحبس في البيت ▭

الحرمان من الأشياء التي تحبينها ▭ الطرد من المنزل ▭ أخرى تذكر.................

24- هل كانت تحدث خلافات بينك وبين أفراد أسرتك؟ نعم ▭ لا ▭

إذا كانت إجابتك بنعم هل تحدث بسبب؟

سلوكياتك ▭ المال ▭ طريقة اللباس ▭ طريقة معاملتهم لك ▭ أخرى تذكر........

25- كيف تصفين هؤلاء الأفراد من أسرتك؟

والدك: متسامح ▭ قاس ▭ متفهم ▭ حنون ▭ لا أدري ▭

والدتك: متسامحة▭ قاسية ▭متفهمة ▭ حنونة ▭ لا أدري ▭

إخوتك الذكور: متسامحون ▭ قاسون ▭ متفهمون ▭ حنونين ▭ لا أدري ▭

26- هل تشعرين أنك تمارسين هذه الأفعال من أجل؟

الحصول على المال لسد حاجتي ▭ البحث عن اللذة وإشباع الغريزة ▭ ملء وقت الفراغ ▭

هروبا من مشاكل وخلافات والدي ▭ تمردا وهروبا من قسوة أسرتي ▭

من أجل الانتقام من أسرتي ▭ أخرى تذكر...

27- هل تفكرين بالزواج وإقامة أسرة؟ نعم ▭ لا ▭

إذا كانت إجابتك بلا: لماذا؟

المحور الرابع: الرفقة السيئة وممارسة المرأة لأفعال مستهجنة اجتماعيا

28- عندما التحقت بالحي الجامعي هل وجدت في الغرفة؟

طالبات سلوكاتهن حسنة ▭ طالبات سلوكاتهن سيئة ▭

29- هل تملكين صديقات داخل الجامعة؟ نعم ▭ لا ▭

إذا كانت إجابتك بنعم هل منهن من تمارس هذه الأفعال؟

السكر ▭ المخدرات ▭ السرقة ▭ علاقات جنسية ▭ جميعها ▭ لا يوجد ▭

أخرى تذكر...

30- ما هو شعورك عندما تكونين برفقة صديقاتك؟

الثقة والتقدير ▭ أتسلى وأستمتع بوقتي معهم ▭ يسخرون مني ▭ يتسلطون علي ▭

يستغلونني في تحقيق مصالحهم ▭ يدعمونني ماديا ▭ أخرى تذكر......................

31- هل أول مرة قمت بهذه الأفعال (السكر، المخدرات، العلاقات الجنسية) كنت برفقة أصدقائك؟ نعم ▭ لا ▭

32- هل تتعاطين المخدرات؟ لوحدك ▭ برفقة صديقاتك ▭ مع حبيبك ▭ أخرى تذكر...

33- هل تخرجين ليلا؟

لوحدك ▭ برفقة أصدقائك ▭ مع حبيبك ▭ آخرون أذكريهم......................

34- هل ينصحك أصدقائك بترك هذه الأفعال؟ نعم ▭ لا ▭

35- هل أصدقاؤك هم من دفعوا بك إلى ممارسة هذه الأفعال؟ نعم ▭ لا ▭

إذا كانت إجابتك بنعم كيف ذلك؟...............................

الملحق رقم (02): دليل المقابلة

المحور الأول: خصائص الحالة وتمركزت حول:

- تفاصيل الجسد.

- المنطقة الجغرافية.

- التخصص العلمي.

المحور الثاني:العوامل النفسية وجاء فيه:

- الإحساس بالظلم.

- الشعور بالذنب لاقتراف الفعل.

- كثرة الضغوط النفسية.

- الكبت- الإحباط- الاكتئاب.

المحور الثالث: البيئة الأسرية للمبحوثات:

- أسلوب التربية المتبع.

- طبيعة المعاملة والجانب العلائقي للمبحوثات مع أسرهن.

- وجود مشاكل داخل الأسرة.

- مستوى الرقابة الأسرية.

المحور الرابع: الرفقة السيئة:

- دور الصديقات في الدفع بك إلى الانحراف.

- تعاطي المخدرات والخرجات هل لوحدك أم برفقة صديقاتك.

- كيفية الحصول على المخدرات.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

عالجت هذه الدراسة العوامل النفسية والاجتماعية لإنحراف المرأة في المجتمع الجزائري بالانطلاق من فكرة أن ممارسة المرأة لبعض الأفعال الخارجة عن العرف والقانون بالمجتمع الجزائري ليس مجرد ممارسة لفعل اجتماعي عفوي بقدر ما يكون إفراز للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وقيمها المضطربة التي أفرزتها عملية التغيير الاجتماعي فكان التعامل مع ظاهرة إنحراف المرأة كإشكالية سوسيولوجية متعددة الأبعاد بالانطلاق من تساؤل رئيسي فحواه:

كيف تساهم العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية في الدفع بالمرأة إلى ممارسة الفعل الانحرافي بالمجتمع الجزائري؟

وقد انطوى هذا التساؤل الرئيسي على مجموعة من التساؤلات الفرعية صيغت كما يلي:

1- كيف تساهم العوامل النفسية (الإحباط، الاكتئاب، الشعور باحتقار الذات، الحساسية المفرطة، الحرمان العاطفي، ثرة الضغوط النفسية) في الدفع بالمرأة إلى إدمان المخدرات؟

2- كيف تساهم العوامل الاجتماعية (المعاملة الأسرية السيئة، الرفقة السيئة) في الدفع بالمرأة إلى ممارسة الدعارة والإدمان على المخدرات وشرب الخمر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قامت الباحثة بوضع فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية كإجابة مبدئية على التساؤلات التي أثارتها المشكلة البحثية كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

هناك مجموعة من العوامل النفسية والعوامل الاجتماعية تؤدي بالمرأة إلى ممارسة الفعل الانحرافي والإجرامي بالمجتمع الجزائري.

ولاختبار هذه الفروض استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي قصد الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم واقع الظاهرة ووصف تمظهراتها من خلال استخدام أدوات الملاحظة والاستمارة التي تم تطبيقها على 50 طالبة جامعية يمارسن أفعالا يجرمها القانون الجزائري وتخالف العرف والمعايير العامة، إلى جانب المقابلة المفتوحة مع 10 طالبات يمارسن نفس الأفعال، وتم الوصول إلى عينة الدراسة باستخدام عينة كرة الثلج عن طريق

المخبر المفضل كون الموضوع من الطابوهات المسكوت عنه، واستغرقت الدراسة الميدانية من أفريل 2017 إلى غاية نهاية جوان 2018.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- يزيد انحراف المرأة في سن الشباب خاصة الجرائم الجنسية خاصة في الفئة العمرية من 20 إلى 25 سنة بما نسبته 58%، تليها الفئة العمرية أكثر من 25 سنة بنسبة 26% والفئة العمرية أقل من 20 سنة بنسبة 10%.
- يكثر الانحراف وسط الطالبات اللواتي يدرسن في التخصصات الأدبية عن غيرها من التخصصات بما نسبته 72% من المبحوثات ويدعم هذه النتيجة حالات المقابلة ال10.
- تكثر الممارسات الإنحرافية وسط الطالبات المقيمات بالحي الجامعي بما نسبته 78% مقابل 12% من الطالبات المقيمات بالسكن العائلي، وهذا الأمر تؤكده حالات المقابلة الـ10 حيث أنهن جميعا مقيمات.
- تمارس المرأة أشكالا مختلفة من الانحراف في نفس الوقت بنسبة 76% من المبحوثات من تدخين وتناول للخمور وتعاطي المخدرات وممارسة الدعارة مقابل 20% تتعاطى المخدرات فقط، وهذا الأمر أقرته كل حالات المقابلة.
- تتعاطى المرأة المخدرات في المرحلة الجامعية بنسبة 72% ويقل تعاطيها في المرحلة الثانوية حيث سجلت نسبة 74% وفي المرحلة المتوسطة بدرجة أقل بنسبة 6% وتنعدم في المرحلة الابتدائية.
- تقيم المرأة العلاقات الجنسية في المرحلة الجامعية أكثر من المراحل الدراسية الأخرى بنسبة 44% من المبحوثات مقابل 40% من المبحوثات يمارسنها في المرحلة الثانوية وبدرجة أقل في المرحلة المتوسطة بنسبة 4%، وتنعدم في المرحلة الابتدائية.

الملخص:

تعددت عوامل انحراف المرأة في المجتمع الجزائري، لكن يبقى وجود هذه الظاهرة ليس وليد الصدفة وإنما ممارسة هذا المخلوق ذو الطبيعة الناعمة لأفعال خارجة عن العرف والمعايير الاجتماعية تصل أحيانا حد العنف والجريمة، هو من إنتاج البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي نشأت فيه كالمعاملة السيئة للمرأة من طرف أسرتها والحرمان المادي وانعدام الضبط الاجتماعي ومرافقة أصدقاء السوء وغيرها من العوامل، وهو ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من خلال طرح إشكالية سوسيولوجية متعددة الأوجه حول الظروف الكامنة وراء انحراف المرأة بالمجتمع الجزائري والتي تمت مع مجموعة من النساء مارسن أفعالا انحرافية تم الوصول إليهن عن طريق عينة كرة الثلج كون الموضوع من الطابوهات والمسكوت عنه رغم انتشاره واتساع نطاقه بفعل التغير الاجتماعي الذي عرفه البناء الاجتماعي العام، لذلك فان البحث العلمي في مختلف الظواهر الاجتماعية خاصة الباثولوجية يكون من خلال التعمق في طبيعة النسق العام وتأثيرات التغير الحضاري الزمني عليه قصد بلوغ الفهم ثم الوصول إلى عملية التفسير.

Résumé :

Il existe de nombreux facteurs de déviation des femmes dans la société algérienne, mais l'existence de ce phénomène n'est pas due au hasard. Au contraire, la pratique de cette créature de nature douce pour des actions hors norme et des normes sociales qui atteignent parfois le niveau de la violence et le crime, est le produit de la structure sociale, économique et culturelle dans laquelle ils sont nés, tels que le mauvais traitement des femmes du parti de sa famille, la privation matérielle, le manque de contrôle social, l'accompagnement de mauvais amis et d'autres facteurs, qui est le résultat de la présente étude en posant un problème sociologique multiforme des conditions de la déviation des femmes dans la société algérienne, qui a eu lieu avec un groupe de femmes qui ont pratiqué des actes déviants qui ont été atteints à travers un échantillon de boule de neige faisant l'objet de tabous et silence à son sujet malgré sa propagation et son expansion en raison du changement social qui a défini la structure sociale générale, par conséquent, la recherche scientifique sur divers phénomènes sociaux, en particulier la pathologie, se fait en se plongeant dans la nature du modèle général et les effets du changement de civilisation temporel dessus afin de parvenir à la compréhension et ensuite l'accès au processus d'interprétation.

Abstract :

There are many factors for women's deviation in Algerian society, but the existence of this phenomenon remains not due to chance. Rather, the practice of this creature of a soft nature for actions outside the norm and social norms that sometimes reach the level of violence and crime, is the product of the social, economic and cultural structure in which they arose, such as the bad treatment of women from The party of her family, material deprivation, lack of social control, the accompaniment of bad friends and other factors, which was the result of the current study by posing a multifaceted sociological problem of the conditions behind the deviation of women in Algerian society, which took place with a group of women who practiced deviant acts that were reached through a sample Snowball being the subject of taboos and silence about it despite its spread and expansion due to the social change that has defined the general social structure, therefore, scientific research in various social phenomena, especially pathology, is through delving into the nature of the general pattern and the effects of temporal civilizational change on it in order to reach understanding and then Access to the interpretation process.